بسم الله الرحمن الرحيم

# جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

## كلية الدراسات العليا

# التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان

(دراسة تطبيقيه على مصرفي الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني)

# Microfinance and its Role in Poverty Alleviation in Sudan

## An Applied Study on Bank of Saving and Social Development and Sudan Agricultural Bank

في الفترة من 2000-2011

## بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد


إعداد الدارس:

سلومه موسى يحيى بشارة

إشراف الدكتور.

مصطفى أحمد محمد منصور


مارس 2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

# الآيـــــــــــــة

قال تعالى:

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) .

صدق الله العظيم
سورة التوبة الآية (105)

# الإهـــــداء

إلى كل ذي فضل ومعروف

إلى أسرتي - زوجتي & أبنائي

أهدي هذه الدراسة

# الشكـــر والتقـــدير

الشكر إلى أعضاء هيئة التدريس بكلية الدراسات التجارية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا على جهودهم التي أوصلتني إلى نتائج هذه الدراسة.

وأخص بالشكر والتقدير للدكتور .مصطفى أحمد حمد منصور الذي أشرف على هذا البحث وما قدمه من إرشادات ونقد وتوجيه والذي أفادني كثير لإنجاز هذا البحث.

والشكر والتقدير لمن ساهم في إخراج وإعداد هذه الدراسة، خاصة أسرة بنك السودان المركزي، أسرة مصرف الإدخار والتنمية الإقتصادية، البنك الزراعي السوداني.

وخالص الشكر والتقدير للأستاذة/ منى حسن سليمان التي أشرفت على طباعة وتنسيق وإخراج هذه الدراسة في صورتها النهائية.

وشكري الخاص لأسرتي التي سهرت معي وأفردة لي جناح الراحة لإنتاج هذه الدراسة.

**مستخلص البحث**

الحديث عن دور التمويل الأصغر وأثره في تخفيف حدة الفقر في السودان، مطلب اساسي في ظل الظروف الراهنة بعد إنفصال السودان الذي أثر أيضاً على تدني حجم الموارد الاقتصادية من ناحية والاهتمام العالمي الذي لازم سياسات التمويل الأصغر في السودان.

فإن الدراسة تهدف إلى دراسة التمويل الأصغر في تخفيف حدة الفقر في السودان بالتطبيق على مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني. وأن أهم فرضيات الدراسة أن هناك تأثيرات اقتصادية واجتماعية للشرائح الضعيفة المستفيدة من هذه السياسات، وتناولت الدراسة تعريف مفهوم وأهمية وخصائص التمويل الأاصغر وأهميته الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تناولت الدراسة مؤسسات التمويل الأصغر والتجارب العالمية المماثلة، ونشأت وتطور المصارف السودانية وسياسات تدفق التمويل الأاصغر. وخلصت في هذا الجانب، إلى أن التمويل الأصغر يؤثر اقتصادياً واجتماعياً على مستوى معيشة الفقراء.

اعتمدت الدراسة في استقصاء المعلومات لمعرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية في تخفيف حدة الفقر في السودان بواسطة الاستبانة التي وزعت لعملاء التمويل الأصغر بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني وتم تحليلها بعد الحصول على المعلومات، استخدمت الدراسة البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واعتمد مستوى الدلالة 5% والذي يقابله مستوى ثقة 95% لتفسير نتائج الاختبارات وقد استخدم عدة أساليب إحصائية أهمها اختيار الثبات (Alpha) وأساليب التحليل الإحصائي الوصفي والتحليلي، قد تم استخدام الأساليب الإحصائية المتعلقة بمقاييس النزعة المركزية، ومقاييس التشتت والنسبة المئوية، واختبار تحليل التباين (F) واختبار (T) للعينات المستقلة.

خلصت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر وتخفيف حدة الفقر، وذلك بتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وأن سياسات التمويل الأاصغر في السودان ذات اثر إجتماعي واقتصادي على الشرائح الضعيفة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والنتائج التي تهدف إلى تحسين مستوى مؤسسات التمويل الأصغر في السودان.

## Abstract

The issue of micro-financing policy and its role on decreasing the acute poverty in Sudan is a basic demand in the light of the current circumstances, after the separation of South Sudan that resulted also in limiting the volume of economical resources from one side, and the international concern that accompanied the policies of micro- financing policies in Sudan.

The study aims at dealing with the role of micro-financing policies on decreasing poverty degree in Sudan, with emphasis on Savings and Social Development Bank and the Agricultural Bank of Sudan. The most important hypothesis of the study is that there are economical and social impacts on week slices that benefit from these policies. The study tackled discussed the concept introduction, importance and characteristics of micro-financing, and its economical and social importance. Also, the study dealt with the organizations of micro-financing and the relevant international experiments, the growth and development of Sudanese Banks and the policies of micro-financing flow. The study concluded, in this aspect, to the fact that micro-financing impact economically and socially on the level of paupers' living.

The study attempted in investigating information to perceive the economical and social impact in decreasing poverty acuteness in Sudan through a questionnaire distributed to customers of micro-financing at Savings and Social Development Bank and the Agricultural Bank of Sudan, which was analyzed after collecting the information.

The study used the Statistics Program of Social Studies (SPSS) for data analysis, and adopted the significance level 5% that corresponds with confidence level 95% to explain the results of experiments. Numerous statistical methods were used, i.e., constancy test (Alpha), and analytical descriptive statistics methods. As well as the utilization of the methods of statistics pertaining to central tendency measures, the dispersed percentage measures, variety analysis test (F), and (T) test for the autonomous samples.

The study concluded that there are statistical relationships between the micro-financing in decreasing poverty acuteness through improving the economical and social level, and that the policies of micro-financing in Sudan has social and economical impact on the week slices. The study concluded numerous recommendations and results that aim at improving the standard of micro-financing organizations in Sudan.

**المحتويات**


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الأية | أ |
| الاهداء | ب |
| الشكر والتقدير | جـ |
| مستخلص البحث | د |
| Abstract | هـ |
| قائمة المحتويات | و |
| قائمة الجداول | ح |
| قائمة الاشكال | ك |
| المقدمة | 1 |
| الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة | 2 |
| مشكلة البحث | 2 |
| أهداف البحث | 2 |
| أهيمة البحث | 3 |
| منهجية البحث | 3 |
| مصادر البحث | 3 |
| حدود البحث | 3 |
| فرضيات الدراسة | 4 |
| هيكل البحث: | 5 |
| الدراسات السابقة | 6 |
| **الفصل الأول:** مفهوم الفقر ومستوياته | 12 |
| المبحث الأول: مفهوم الفقر Concept of Poverty | 12 |
| المبحث الثاني: مستويات الفقر Levels Analysis of poverty | 24 |
| المبحث الثالث: الفقر في السودان | 30 |
| **الفصل الثاني: مفهوم التمويل الأصغر وأهميته الاقتصادية والاجتماعية** | 55 |
| المبحث الاول: مفاهيم التمويل الأصغر | 55 |
| المبحث الثاني: نماذج وتجارب التمويل الأصغر | 89 |
| المبحث الثالث: تحليل سياسات التمويل الأصغر | 107 |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للتمويل الأصغر لمصرفي الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني** | 139 |
| المبحث الاول : نشأت وتطور التمويل الأصغر في السودان | 139 |
| المبحث الثاني: مؤسسات التمويل الأصغر في السودان | 147 |
| المبحث الثالث: نشأة وتطور المصارف السودانية | 163 |
| المبحث الرابع: أثر حجم تدفق التمويل الأصغر بمصرفي الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني على القطاعات الاقتصادية الممولة | 195 |
| **الفصل الرابع: الدراسة الميدانية** | 240 |
| المبحث الأول: تحليل الدراسة الميدانية | 240 |
| المبحث الثاني: إختيار فرضيات الدراسة | 279 |
| المبحث الثالث: النتائج والتوصيات والمصادر والمراجع | 289 |

**الجداول**


| عنوان الجدول | رقم الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| السلة الغذائية للفرد في اليوم حسب المجموعات الغذائية الرئيسية | 1-1 | 34 |
| الإستهلاك الشهري للفرد حسب المناطق الحضرية والريفية | 1-2 | 36 |
| الإستهلاك الشهري للفرد حسب حالة الفقر في الريف والحضر | 1-3 | 37 |
| معدلات الفقر على المستوى القومي | 1-4 | 39 |
| الإستهلاك الشهري للفرد حسب الإقليم | 1-5 | 39 |
| أثر انتقال خط الفقر على مؤشرات قياس الفقر | 1-6 | 40 |
| الملامح الأساسية للفقر | 1-7 | 40 |
| المقارنة بين التمويل المتناهي الصغر والتمويل الأصغر | 2-1 | 62 |
| المدخرات غير الرسمية وما يقابلها من الأدوات المالية | 2-2 | 83 |
| مؤشرات الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل الأصغر | 2-3 | 87 |
| مؤشرات السياسات النقدية | 2-4 | 131 |
| مؤشرات السياسات التمويلية | 2-5 | 136 |
| بعض مؤشرات الميزانية المجمعة للمصارف السودانية | 3-1 | 173 |
| تركيبة الودائع المصرفية بالعملة المحلية | 3-2 | 173 |
| تركيبة الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية | 3-3 | 174 |
| تركيبة الودائع المصرفية الكلية | 3-4 | 175 |
| تركيبة الودائع المصرفية حسب الجهات المودعة | 3-5 | 176 |
| الضمانات المستخدمة لمنح التمويل الأصغر لبعض البنوك المختارة | 3-6 | 181 |
| تدفق التمويل حسب الصيغ | 3-7 | 185 |
| التكاليف التي تنشأ من الطرفين عن إجراء عملية التمويل الاصغر | 3-8 | 189 |
| مؤشرات سوق التمويل الأصغر | 3-9 | 192 |
| تدفق التمويل الاصغر ونسبته إلى التمويل المصرفي قطاعياً | 3-10 | 197 |
| تدفق حجم التمويل الأصغر بالمصارف السودانية حسب سياسات بنك السودان المركزي | 3-11 | 200 |
| أثر حجم التمويل الاصغر الممنوح على الفقراء والقطاعات الاقتصادية الممولة | 3-12 | 202 |
| الانتشار الجغرافي لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية | 3-13 | 211 |

| | | |
|---|---|---|
| اثر التمويل الأصغر على القطاعات الاقتصادية بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية | 3-14 | 213 |
| انتشار البنك الزراعي السوداني | 3-15 | 224 |
| اثر التمويل الاصغر على القطاعات الاقتصـــادية بالبنـــك الزراعـــي السوداني | 3-16 | 225 |
| اثر التمويل الاصغر على القطاعات الاقتصادية لمصـــرفي الادخـــار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني | 3-17 | 233 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير النوع | 4-1 | 241 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير العمر | 4-2 | 242 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير | 4-3 | 243 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل العلمي | 4-4 | 244 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المهنة | 4-5 | 245 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الهدف الرئيسي للحصول على تمويل أصغر | 4-6 | 247 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المنطقة الجغرافية لنشاط التمويل الأصغر | 4-7 | 248 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير قطاع التمويل الأصغر | 4-8 | 249 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الصيغة التى تم التمويل بها | 4-9 | 251 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير عدد المرات التى حصلت فيها على تمويل أصغر | 4-10 | 252 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير عمر المشروع | 4-11 | 253 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً للإجابات | 4-12 | 254 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير مبلغ التمويل | 4-13 | 256 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير وضع المشروع في الوقت الحالي | 4-14 | 257 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً للإجابات | 4-15 | 258 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير كيفية تمويل المشروع | 4-16 | 259 |

| | | |
|---|---|---|
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير نوع الضمانات للمشروع | 4-17 | 260 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير عدد العمال بالمشروع | 4-18 | 261 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الأشياء التي تعتبرها تساهم في فشل المشروع | 4-19 | 262 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير تكلفة المشروع الممنوحة | 4-20 | 263 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الأشياء التي تعتبر سيئة في تمويل المشروع | 4-21 | 264 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً للإجابات | 4-22 | 265 |
| نتيجة اختبار المصداقية لعبارات الدراسة | 4-23 | 266 |
| التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات عملاء التمويل الأصغر | 4-24 | 267 |
| تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات عملاء التمويل الأصغر | 4-25 | 273 |
| تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة لمجموع عبارات كل فرضية على حدى | 4-26 | 280 |
| نتائج إختبار تحليل التباين F | 4-27 | 281 |
| نتائج إختبار تحليل التباين F | 4-28 | 282 |
| نتائج إختبار تحليل التباين F | 4-29 | 283 |
| نتائج إختبار تحليل التباين F | 4-30 | 284 |
| نتائج إختبار T للعينات المستقلة | 4-31 | 285 |
| نتائج إختبار تحليل التباين F | 4-32 | 286 |
| نتائج إختبار T للعينات المستقلة | 4-33 | 288 |

## الأشكال


| عنوان الشكل | رقم الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفق لمتغير النوع | 4-1 | 241 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير العمر | 4-2 | 242 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل العلمي | 4-3 | 243 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل العلمي | 4-4 | 244 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المهنة | 4-5 | 246 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الهدف الرئيسي للحصول على تمويل أصغر | 4-6 | 247 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المنطقة الجغرافية للنشاط | 4-7 | 248 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير قطاع التمويل الأصغر | 4-8 | 250 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الصيغة التى تم التمويل بها | 4-9 | 251 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير عدد المرات التى حصلت فيها على تمويل أصغر | 4-10 | 252 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير عمر المشروع | 4-11 | 254 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً للإجابات | 4-12 | 255 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير مبلغ التمويل | 4-13 | 256 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير وضع المشروع في الوقت الحالي | 4-14 | 257 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً للإجابات | 4-15 | 259 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير كيفية تمويل المشروع | 4-16 | 260 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير نوع الضمانات للمشروع | 4-17 | 261 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير عدد العمال بالمشروع | 4-18 | 262 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الأشياء التي تعتبرها تساهم في فشل المشروع | 4-19 | 263 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير تكلفة المشروع الممنوحة تعتبر | 4-20 | 264 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الأشياء التي تعتبر سيئة في تمويل المشروع | 4-21 | 265 |
| التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لإجابات تسييل المشروع | 4-22 | 266 |

**المقدمة:**

يعتبر التمويل الأصغر أحد أهم الآليات المبتكرة في تحقيق حدة الفقر إشارة في المجتمعات التي ظلت تعاني من مشكلة الفقر ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي، وبتأثيراتها المتعددة التي تلقي نظرة كثيفة على المجتمع واستقراره، وتكتسب آلية التمويل الأصغر أهميتها في السودان ليس فقط من خلال أهدافها الاقتصادية والاجتماعية التي ترمي إليها وإنما تتقن وتدار بواسطة أهم أجهزة المالية وأكثرها تأثيراً على النشاط الاقتصادي التي تتمثل في الجهات المصرفي مسئوليته الاجتماعية، وعمد الى المساهمة ذات الطابع الاجتماعي من خلال هذه الآلية وتعتبر هي أحد أهم الطرف لمكافحة الفقر والحد منه.

حيث يساعد التمويل الأصغر تمكين الفقراء من الاستثمار في الأنشطة التي تساعد على زيادة الأمان الاقتصادي وتوفير الغذاء الصحي وإلحاق الأطفال بالمدارس وغيرها من خدمات التمويل الأصغر وهي أشياء ضرورية لبناء حياة تتوفر فيها كرامة الإنسان، وعملية توفير الخدمات المالية تعتبر مطلب أساسي لحياة الفقراء والتي تساعد في أوماجهم في التيار المجتمعي السائد، وكذلك تساعد في تشجيع المسئولية وتقرير النشاط الاقتصادي لعملاء التمويل الأصغر.

لذلك أدركت الدول الفقيرة قوة التمويل الأصغر كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولا تقتصر قوة التمويل الأصغر على تمكين الفقراء من بناء الأصول الاستشارية في الأنشطة المحدودة للدخل فحسب ولكن أثبت فعاليته الملحوظة أيضا كوسيلة لتمكين الفقراء من خدمات التمويل الأصغر. وأن قياس أثر سياسات التمويل الأصغر على تخفيف حدة الفقر في السودان يحتاج إلى مزيداً من الدراسة والاهتمام والبحث العلمي علماً بأن ظاهرة التمويل الأصغر اقتصادية واجتماعية وسياسية، تتعلق بأكبر شريحة من شرائح المجتمع وخاصة في المجتمعات الفقيرة، التي يكثر فيها تعدد الشرائح الفقيرة، ويقل فيها الشرائح الغنية لذلك لابد من دراسة مفاهيم التمويل الأصغر وعلاقته بالتمويل المتناهي الصغر والمتوسط وطويل الأجل وأهميته الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية بالإضافة لدراسته منتجات التمويل الأصغر الذي يسعهم في تخفيف حدة الفقر، وأيضاً دراسة السياسات النقدية والتمويلية والتي تساعد في تخفيف ذلك الصرف من خلال التطور التاريخي للتمويل الأصغر في السودان ودور المصارف السودانية في تتدفق التمويل الأصغر للشرائح الضعيفة في السودان.

# الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

## مشكلة البحث:

يعتبر التمويل الأصغر من الآليات المبتكرة لتخفيف حدة الفقر حيث توجد علاقة قوية بين الحد من الفقر وتنمية القطاع المالي والذي يوفر مجموعة من المنتجات والخدمات المالية التي تستهدف احتياجات الفقراء مثل الإدخار والإئتمان والتأمين وهو الهدف الرئيسي من التمويل الأصغر بالإضافة لتكثف الخدمات المالية الأخرى للفقراء لتلبية احتياجاتهم عن طريق مؤسسات التمويل الأصغر الربحية وغير الربحية، والتمويل الأصغر في السودان يقع ضمن الاستراتيجية والمعالجات التي تهدف الى تخفيف حدة الفقر خاصة في المجتمعات التي تعاني من المشكلات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقية وأن التمويل الأاصغر يدار وينظم بواسطة الجهاز المصرفي وأن هنالك مجموعة من السياسات التمويلية والنقدية بشأن التمويل الأصغر وخصص من خلال هذه السياسات نسبة تتراوح ما بين (5-12) من سقوف المصارف التجارية لتحويل أنشطة الفئات الإجتماعية الضعيفة، ومما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث للإجابة على الآتي:-

1- هل أن سياسة التمويل الأصغر قد أحدثت الأثر الاقتصادي والاجتماعي لعملاء التمويل الأصغر وفقاً لتمويلهم حسب المناطق الجغرافية.
2- ما هو الدور أو الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل الأصغر وفقاً لتمويل القطاعات الاقتصادية والأنشطة الأخرى.
3- هل أن سياسات التمويل الأصغر لها دور وأثر اقتصادي واجتماعي للعملاء وفقاً لصيغ التمويل الممنوح.
4- ما هو الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل الأصغر وفقاً لمبلغ التمويل الممنوح.
5- هل أن دراسة الجدوى لها اثر اقتصادي واجتماعي للتمويل الأصغر.
6- هل أن تكلفة تمويل المشروع لها أثر اقتصادي واجتماعي على عملاء التمويل الأصغر.
7- ما هو الأثر الاقتصادي والاجتماعي لعمليات القيام بتسييل المشروع على عملاء التمويل الأصغر.

## أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لدراسة أثر سياسات التمويل الأصغر في تخفيف الفقر وآثاره الاقتصادية والاجتماعية من خلال:

1. دراسة السياسات النقدية والتمويلية والتوجيهات الدورية لبنك السودان بشأن التمويل الأصغر.
2. التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثتها سياسات التمويل الأصغر.
3. التعرف على مدى التزام المصارف السودانية بتوجيهات وسياسات التمويل الأصغر.
4. التعرف على الإجراءات والضوابط والمنهجيات التي تتبعها المصارف السودانية في التمويل الأصغر.
5. دراسة سوق التمويل الأصغر (العرض والطلب).

**أهمية البحث:**

تنبع اهمية البحث من خلال التعرف على دور سياسات التمويل الاصغر فى تقليل حدة الفقر فى السودان ومعرفة معالجة هذه السياسات لقضية الفقر وذلك بغرض تحليل وتشخيص مشكلة البحث، كما تكتسب الدراسة اهميتها من خلال سد النقص الذى أغفلته الدراسات السابقة وذلك من خلال وضع النظريات المفاهيم والمصطلحات التى تختص بموضوع الدراسة.

**منهجية البحث:**

اعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى وذلك بغرض تشخيض مشكلة البحث اضافة المنهج التحليلى المتمثل فى برنامج التحليل الاحصائى(Spss )والذى من خلاله يتم اختبار فرضيات البحث والتاكد من صحتها.

**مصادر البحث:**

اعتمدت الدراسة بصورة أساسية على البيانات الأولية والتي تم جمعها عن طريق الاستبيان عن المتغيرات الديمغرافية لعملاء التمويل الأصغر بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني،اضافة الى المصادر الثانوية المتمثلة فى الكتب والمراجع والدوريات والدراسات السابقة والندوات والأوراق العلمية.

**حدود البحث:**

تتمثل الحدود الزمانية للدراسة خلال الفترة 2000م إلى 2011م وهي الفترة التي شهدت اهتماما كبيراً بسياسات التمويل الأصغر، اما الحدود المكانية فهى جمهورية السودان حالة (مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني كمصارف متخصصة في منح التمويل الأصغر).

**فرضيات البحث:**

1) هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الأقتصادى والإجتماعى للتمويل الأصغر والمنطقة الجغرافية للنشاط .
2) هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والقطاعات الممولة .
3) هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغروصيغة التمويل الممنوح.
4) هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والمبلغ المخصص للتمويل.
5) هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والقيام باعداد دراسة الجدوى للمشروع الممول.
6) هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر وتكلفة تمويل المشروع على العملاء.
7) هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والقيام بعمليات تسييل المشروع على عملاء التمويل.

# هيكل البحث

يتكون هيكل البحث من خمسة فصول:

**الفصل الأول: مفهوم الفقر و مستويات**

المبحث الأول: مفهوم الفقر

المبحث الثاني: مستويات الفقر

المبحث الثالث: الفقر في السودان

**الفصل الثاني: مفهوم التمويل الأصغر وأهميته الاقتصادية والاجتماعية**

المبحث الأول: مفاهيم التمويل الأصغر

المبحث الثاني: نماذج وتجارب التمويل الأصغر

المبحث الثالث: سياسات التمويل الأصغر

**الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للتمويل الأصغر لمصرفي الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني**

المبحث الأول: نشأت وتطور التمويل الأصغر في السودان

المبحث الثاني: مؤسسات التمويل الأصغر في السودان

المبحث الثالث: نشأة وتطور المصارف السودانية

المبحث الرابع: أثر حجم تدفق التمويل الأصغر بمصرفي الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني على القطاعات الاقتصادية الممولة

**الفصل الرابع: الدراسة الميدانية**

المبحث الأول: تحليل الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات والمصادر والمراجع والملاحق

# الدراسات السابقة

## دراسة (سويس كونتاكت إعداد مارثين براون(2002م):

تعرضت الدراسة للأثر الاقتصادي والإجتماعي[1] للأقراض الجماعي التضامني لخدمات التمويل الأصغر، وهى تركز على وجه الخصوص على إثبات أثر القروض من نوع المجموعات التضامنية لعملاء بنك اكيبيا التجاري في تنزانيا بمنطقة شرق أفريقيا، لإثبات ما إذا كانت هذه الخدمات ذات فائدة اقتصادية وإجتماعية لعملاء التمويل الأصغر.

تهدف الدراسة إلى تقييم الأثر وإثبات الأثر الاقتصادي والإجتماعي لخدمات التمويل الأصغر التجاري المستمرة إلى المجموعات.

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ملحوظ للتمويل الأصغر على الدخل (الربح) الناتج عن أنشطة الأعمال الصغيرة، وأن أثر التمويل الأصغر على فرص العمل والتكنولوجيا في المشروعات الصغيرة أقل وضوحاً وليس له أثر ملحوظ على خلق فرص العمل. وخلصت الدراسة إلى أن الدخول الناتجة عن أنشطة الأعمال يؤدي مباشرة إلى تحسين معدلات الإستهلاك والأصول على مستوى الأسر المعيشية.

أوصت الدراسة إلى أهمية الأقراض بضمان المجموعات لما له من آثار إجتماعية واقتصادية تجتمع لمصلحة عملاء التمويل الأصغر.

## دراسة وزارة المالية (جمهورية مصر العربية) (2004): [2]

جاءت هذه الدارسة في شكل وثيقة مكونة من سبعة فصول، تعرض الفصل الأول إلى التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية وما ينتج عنها من أثار على الطبيعة المتغيرة للقدرة التنافسية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص ويحدد الفصل الثاني الخطوط العامة لإطار السياسات المقترح تبنيها والأثار الضمنية المترتبة على ذلك ويتطرق الفصل الثالث إلى القضايا والمشكلات المتصلة بتنمية المنشأت الصغيرة والمتوسطة في سياق الاقتصاد المصرفي، إلى جانب رسم سياسات تحديد موقع هذه المنشأت من التطورات التي تواجه المنشأت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي، وتناولت الدراسة الخصائص الهيكلية العامة للمنشأت الصغيرة وأثارها قبل البدء في تحليل القيود التي تعوق القدرة التنافسية للمنشأت الصغيرة، وأيضاً تناولت مجالات السياسات والإجراءات والبرامج، وأوصت الدراسة بالتدخل في الإجراءات الخاصة

---

[1] مارتن بروان، سويس كونتاكي، الأثر الاقتصادي والإجتماعي للإقراض الجماعي التضامني، 2002م.

[2] وزارة المالية جمهورية مصر العربية، تعزيز القدرة المالية التنافسية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة في مصر، نوفمبر 2004م.

بتشجيع الصادر المباشر، وخدمات تطوير الأعمال، والخدمات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر.

## دراسة جعفر محمد فرح (2005م):

تناولت الدراسة الخدمات المالية الصغيرة بين[1] حداثة المفهوم وتقليدية الممارسات (دراسة تطبيقية عن فرص التبادل بين أسواق التوسيط والسوق الذاتي للفترة (1998م – 2003م) وذلك للإجابة على عدد من الأسئلة، مثل ما هى المؤثرات والعوامل التي تمكن مؤسسات التوسط الذاتي من تعبئة المدخرات المحلية، وكيف يمكن لها من زيادة أصولها المالية بالاستفادة من الميزات النسبية والتنافسية للخدمات المالية الصغيرة المقدمة من خدمات التوسط السوقي، وإلى أي مدى لعبت السياسات الاقتصادية المعلنة دوراً محفزاً لتشجيع السوقين في تعبئة الموارد المحلية استقطاباً. وإلى اي مدعى لعبت الثقافة التنظيمية لمؤسسات التوسط السوقي والذاتي دوراً في تهيئتها لقبول مباديء ومفاهيم إدارة الجودة الشاملة.

تهدف الدراسة إلى التعرف على إمكانية أن تلعب مؤسسات التوسط الذاتي دوراً في تحريك مدخراتها المحلية، حتى تتيح لها الفرصة للاستفادة من مؤسسات التوسط السوقي لزيادة أصولها المالية.

أهم نتائج الدراسة هى أن الإطار التنظيمي والبناء المؤسسي لمؤسسات التوسط الذاتي يجعلها قادرة على استقطاب المدخرات المحلية، وهناك إمكانية فرص بناء مؤسسات مجتمعية تقوم بمهام التوسط المالي والصيرفة المجتمعية.

وأن هناك صعوبات واجهة مؤسسات التوسط الذاتي للإندماج والإستفادة من فرص التمويل الممنوح بواسطة القطاع المصرفي ويعود ذلك لصعوبة وتقصير الإجراءات وعدم كفاية الأرباح المحققه أحياناً، صعوبات الضمانات المطلوبة، العوامل النفسية للعامل مع القطاع المصرفي.

أوصت الدراسة ضرورة أبرز مفاهيم ومباديء التمويلات الصغيرة، وإدراجها ضمن آليات ومؤسسات القطاع المصرفي بهدف تقوية البنيات المالية التحتية وتطوير الأنظمة المالية المساندة والداعمة لصناعة التمويلات الصغيرة.

---

[1] جعفر محمد فرح، الخدمات المالية الصغيرة، بين حداثة المفهوم وتقليدية الممارسة، دراسة تطبيقية عن فرص التبادل بين أسواق التوسط والسوق الذاتي (1998م – 2003م) رسالة دكتوراة في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2005م.

**دراسة (2005, Judith Brandsma and Laurence Hart):**

تعرضت الدراسة لتجربة [1] مؤسسات التمويل الأصغر في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تواجه تحديات في استنباط نشاط التمويل الأصغر وتفتقر مؤسسات التمويل الأصغر فيها للخبرات والإطلاع على أفضل تطبيقات التمويل الأصغر على الصعيد العالمي وهذا يحد من مقدراتها من التعلم من خبرات الآخرين، وأن السياسية الاقتصادية قد أدت إلى عدم تطور هذا النشاط، وأن القيود الإجتماعية والثقافية والدينية ومسألة فرض فوائد على القروض تمثل تعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية تمثل أيضاً شحوباً لهذا النشاط، والافتقار إلى البنيات التحتية المساندة، التشريعات والقوانين تعتبر عاملاً أساسياً في عدم تطور التمويل الاصغر في المنطقة، وأن هناك حاجة كبيرة إلى إعادة النظر في معظم السياسات والإجراءات والأطر في معظم بلدان المنطقة لتعزيز تطوير نشاط فعال للتمويل الصغيرة.

من أهم توصيات الدراسة التي خلصت لها ولتحقيق الإستدامة لتلك المؤسسات وترقية أدائها وجوب الإهتمام أولاً بإيجاد بيئة مواتية تركز على بلورة سياسات مستقرة للاقتصاد الكلي.

**دراسة (2006, Salih Gbriel):**[2]

تناولت الدراسة دور التمويل الأصغر كألية لتخفيف حدة الفقر، وقد أخذت تجربة مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية كحالة دراسية، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في أن البنوك التجارية تقوم بتقديم الخدمات المالية للشركات كبيرة الحجم، أو لكبار رجال الأعمال للقيام بعمليات كالإستيراء والتصدير أو أنشطة صناعية وغيرها، وذلك يهدف توليد الأرباح، وتقديم التمويل من قبل هذه البنوك مرتبط بجدوات معينة موضوعية من قبل السلطات المالية، كالبنوك المركزية والتي تستند بشكل أساسي على ضرورة توفير ضمانات قوية لتجنب مخاطر الفشل في السداد وهذا مالا يتوفر لمنشأت الأعمال الصغيرة.

هدفت الدراسة لتحديد دور التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق زيادة الدخل وتوفير فرص العمل وغيرها وكذلك للتعرف على مدى مقدرة أن يكون بمثابة ألية فاعلة لتخفيف حدة الفقر.

---

[1] Judith Brendsma and Laurece Hart, Making Micro Finance Work Better in the Middle East and North Africa, Region, Finance Private Sector and infrastructure Group, 2005.

[2] Salih Gibriel Hamid Ahmed, micro Finance as Mechanism for poverty Alleviation in the Sudan Acase stady, the Experience of the saving and social Development Bank as an exampte, thesis suborbital Fil fillment of the Requirement for Degree of (phD) in Development planning, Development Studies and Research institute university of Khartoum, 2006.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم جمع البيانات عن طريق آداة الاستبان لعدد 179 مبحوث من إجمالي 182 وزعة عليهم الاستبانة، وقد تم تحليل هذه البيانات إحصائياً.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن للتمويل الأصغر تأثير إيجابي على حياة عملائه من ناحية غذائية وصحية وتعليمية وغيرها، أوصت الدراسة أن على الإدارة العليا لمصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية تشجيع الإدخار من خلال خلق أليات جديدة لغرض زيادة حجم اللوائح وفتح فرص أكبر للأقراض.

**دراسة(جلال إسماعيل شبات 2007)**[1]:

تناولت هذه الدراسة دور مؤسسات الأقراض في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة في قطاعات غزة دراسة حالة برنامج التنمية والتخطيط في الأنروا (un RWA) في الفترة من (1998 ــ 2006م)، بهدف التعرف على الدور الحالي لمؤسسات الأقراض كجهة تمويل وسيطة لقطاع المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة). تنحصر مشكلة البحث في معاناة أصحاب المشاريع الصغيرة من عدم وصول مؤسسات الأقراض إلى المناطق الجغرافية المتاحة إلى تنمية قطاع المشروعات الصغيرة فيها، وقلة الخدمات إلى تقدمها تلك المؤسسات للمفترضين من قبل مندوبيها في الميدان، وارتفاع نسبة العائد المفروضة على القروض، بالإضافة إلى سلسلة الإجراءات الإدارية الطويلة للحصول على القروض من تلك المؤسسات العاملة في محافظات غزة، كما أنه لا توجد تشريعات قانونية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية تعالج قضية التمويل.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أنه لا توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين تنمية قطاع المشروعات الصغيرة ووصول مؤسسات الإقراض إلى المناطق الجغرافية المحتاجة في محافظات غزة، وزيادة الخدمات التي يمكن لمؤسسات الإقراض أن تقدمها لأصحاب المشروعات الصغيرة، ونسبة الفوائد المفروضة على القروض، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية والمراحل التي يمر بها للحصول على المشروع.

أوصت الدراسة بضرورة تعامل مؤسسات الإقراض مع المتغيرات السياسية في الواقع الفلسطيني بأسلوب مبدع وابتكار للوصول إلى المناطق الجغرافية المتاحة لدعم المشروعات الصغيرة.

---

[1] جلال اسماعيل شبات، دور مؤسسات الاقراض في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة في محافظات غزة، دراسة حالة برنامج التنمية والتخطيط في الأنروا (UNRwA) في الفترة (1998 ــ 2004م) رسالة غير منشورة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007م.

**دراسة (أدم محمد أحمد عمر، 2008):** [1]

تناولت الدراسة أثر القياس والتقويم المحاسبي على قرارات منح التمويل المصرفي في السودان، حيث تمثلت مشكلة البحث في الإجابة على سؤال: ما أثر طرق القياس والتقويم المحاسبي على قرارات منح التمويل، وهذا يتطلب الإجابة على أسئلة مثل هل المصارف العامة بالسودان على معرفة ودراية بدافع المنشأت الاقتصادية في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية وتأثير ذلك على القوائم، وما هي القوائم والتقارير المالية والمعلومات المنشورة فيها التي تعتمد المصارف في قرارات منح التمويل؟ بالإضافة إلى أي مدى المعلومات المقدمة للمصارف كافية وموثوق بها لأتخاذ القرارات التمويلية هدف الدراسة تحديد مدى إعتماد مصارف المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات منح التمويل، وكذلك تحديد مدى معرفة وإلمام المصارف بدوافع الشركات طالبه التمويل في اختيار بدائل القياس والتقويم المحاسبي.

أهم نتائج الدراسة أن المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات طالبة التمويل غير كافية وغير موثوق بها بصورة تامة لاتخاذ قرار منح التمويل. أهم ما أوصت اليه الدراسة ضرورة أن تتصف المعلومات المقدمة للمصرف لأغراض التمويل بالصدق والأمانة.

**(دراسة مريم علي اونور 2008م):** [2]

تناولت الدراسة دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة حالة المرأة في ولاية البحر الأحمر في الفترة من (1995 ــ 2006م) وقد تمثلت مشكلة الدراسة في طرح تساؤلات حول هل تساهم المشروعات الصغيرة في تنمية دخل المرأة وهل هنالك جهات تقوم ببرامج اقتصادية واجتماعية متكاملة لتنمية المشروعات النسوية الصغيرة وهل توجد مؤسسات تمويلية كافية تقوم بتمويل المشروعات النسوية الصغيرة في ولاية البحر الأحمر؟ وما هي شروط وضوابط تمويل المشروعات النسوية الصغيرة؟ هدف الدراسة لإبراز أهمية تنمية المرأة في ولاية البحر الأحمر لأنها تمثل الركيزة الأساسية للمجتمع، وكذلك للتعرف على دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة والمشاكل التي تواجهه المشروعات النسوية وتقديم مقترحات الحلول، أثبتت الدراسة منهج دراسة الحالة إعتماد على الوصف التحليلي وإختيار عينية

---

([1]) أدم محمد أحمد عمر، أثر طرق القياس على قرارات منح التمويل المصرفي في السودان، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين 2008م.

[2] مريم علي اونور، دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة حالة المرأة ولاية البحر الأحمر في الفترة من (1995 ــ 2006م)، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2008م.

عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة المكون من جمعية بورتسودان لتنمية المشروعات الصغيرة، مستخدمة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات الأولية من مصادرها.

خلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها: تعاني جمعية بورتسودان لتنمية المشروعات الصغيرة من شح في مصادر التمويل مما إضطرها لإتخاذ عدد من السياسات لتوفيق أوضاعها، وكذلك لا توجد نوعية مصاحبة للمشروعات الصغيرة من قبل جمعية تنمية المشروعات الصغيرة، بالإضافة لمشكلة تسويق المنتجات الصغيرة واحدة من أهم المشكلات التي تواجهه المشروع.

أوصت الدراسة ضرورة العمل على حل مشكلة تسويق المنتجات الصغيرة والعمل على زيادة الوعي المصرفي.

**دراسة (بابكر بشير عبد الله محمد 2009): [1]**

تناولت الدراسة أثر التمويل الأصغر المقدم من المصارف الإسلامية للتنمية الاجتماعية، والتقليل من حدة الفقر في المجتمع، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مؤسسات التمويل الإسلامي وكيفية عملها وإبراز دورها وأهميتها في محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات التمويل الأصغر.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج وأهمها أن المساهمة المقدمة من المصارف الإسلامية لعملاء التمويل الأصغر قليلة مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما أن إرتفاع الرسوم الحكومية من أكبر المعوقات التي تواجهة عملاء التمويل الأصغر خاصة قطاع الحرفيين، وأن غالبية المصارف تعتمد على صيغة المرابحة كصيغة رئيسية لعملاء المشروعات الصغيرة، وعلى ضوء نتائج الدراسة قدمت الدراسة العديد من التوصيات من أهمها بث الوعي في المجتمع وتثقيفة حول برامج التمويل الأصغر، حيث يجب التفريق بين التمويل والمساعدات الإنسانية، والتركيز في التمويل على صيغة المشاركة كما لها من عدالة للمصرف والعمل.

[1] بابكر بشير عبد الله محمد، أثر ومساهمة التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية، بحث ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009م.

# الفصل الأول

# مفهوم الفقر ومستوياته

## المبحث الأول: مفهوم الفقر Concept of Poverty

الفقر قضية انسانية عامة وبلاء بشري متجدد عبر الأزمان والعصور وهو نتاج طبيعي للتفاوت في الرزق إذ قال تعالى: (والله فضل بعضكم على بعض في الرزق) [1] والعيش فيه مخاطرة حياتية كبرى وله مظاهر متنوعة ومتفاوتة إذا إن هنالك عوامل متشابكة ومترابطة ساهمت بصورة أو بأخرى من عملية الفقر وفي تزايده أهمها إن الفقر يرجع إلى عاملين رئيسين، العامل الأول هو العامل الذاتي الذي يعني مجموعة الظروف والملابسات التي تؤدي إلى تردي الأوضاع للأفراد أو الجماعات ودفعهم إلى دائرة الفقر وهذا يعني إن بعض ميسوري الحال قد يجدون أنفسهم فقراء كما إن بعض الفقراء يزداد حالهم سوء فينضموا إلى الأقل فقراء والعامل الثاني هو العامل الخارجي يتألف من مجموعة من العوامل الخارجية التي تتسبب في حالة الذي تعانى منه بعض المجتمعات ولعل من أهمها قلة الموارد المادية والطبيعية أو شحها الأمر الذي يحول دون تطوير قطاعي الإنتاج والخدمات وما يترتب على ذلك من ضعف إمكانيات الدولة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إن توفير المواد الخام لا يعتبر دليلا على مقدرة الدولة على معالجة ظاهرة الفقر والحد منه، وإذا لم تستطع الدولة استغلال تلك الموارد بطرق عملية ووفق استراتيجية واضحة المعالم والأهداف مثلا نجد إن هنالك دولا تملك أراضي زراعية شائعة تصلح للزراعة والإنتاج الزراعي إلا أنها لا تستغل بصورة مثلى لإنماء اقتصادها وزيادة دخلها القومي.

ولكن قد يتزامن ذلك مع توفير الموارد ونقص في الأيدي العاملة أو قلة الخبرة أو انعدام التقنية الحديثة وقد يضاف إلى ذلك سوء الطرق والمواصلات أو شبكة الاتصال ويشمل الفقر أيضا قلة الدخل والموارد الإنتاجية العامة لتأمين سبل كسب العيش المستدامة لمقاومة الجوع وسوء التغذية والمرض والأمية والجهل وقلة أو فقدان فرص تحصيل الخدمات الأساسية الأخرى ويعني أيضا تزايد معدات المرض والوفاة والتشرد وضيق المسكن أو عدم كفايته والبيئة غير الآمنة والتمييز والعزل الاجتماعي وعدم المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالمجتمع المحلي وفي الحياة المدنية والثقافية.

---

[1] القرآن الكريم، سورة النحل، الآية (71).

والفقر ظاهرة في كل البلدان النامية فقر جماهيري وفي المتقدمة فقدان سبل كسب العيش بسبب الركود الاقتصادي والفقر المفاجئ بسبب الكوارث الطبيعية والنزاعات الأهلية وفقر العمال الإجراء والتشرد لبعض الناس خارج نظام الأمان العائلي ونجد الفقر بين النساء والأطفال الضعفاء وكبار السن والعجز واللاجئين والنازحين وهذه الفئات الخاصة أكثر انكشافا للفقر وتعرضا له والفقر صورة للبؤس العام بأشكاله المختلفة يظل عائقا أمام الانسان في حقوقه في الحياة الكريمة الآمنة من الخوف والجوع.

**الفقر لغة: يوجد للفقير ثلاث معان:**

أولاً: مكسور الفقار(1) والفقار هو عظم الظهر والمفقور هو الذي نزعت فقرة من ظهره.

والمعنى الثاني هو: الفقير يعني حفير حول الفسيلة إذا غرست وفقير النخلة صغيرة وتحفر الفسيلة لتغرس حولها.

والمعنى الثالث: أن الفقير هو حرانف البعير وفقر انف البعير يفقره فهو مغفور وفقير إذا حزه بحديده ليذلل الصعب بذلك ويروضه(2).

**أما في الإصطلاح الشرعي فقد قال الراغب الاصبهاني:**

الفقير يستعمل على أربعة وجوه هي:(3)

الأول: وجود الحاجة الضرورية وذلك للناس جميعا ما داموا في دار الدنيا قال الله تعالى "يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله" (4)

الثاني: فقر النفس وهو المقابل لقول الرسول صلى الله عليه وسلم "أنما الغنى غني النفس"

الثالث: الفقر إلى الله هو المشار إليه بقوله صلى الله عليه وسلم: "اللهم أغني بالإفتقار إليك ولا تفقرني بالاستغناء عنك".

**1/المفاهيم التقليدية للفقر:**

وارتبطت هذه المفاهيم بالمجتمعات الغريبة وبظروفها ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين:ــ

أولهما: تركز على أسباب الفقر

ثانيهما: تركز على نتائج الفقر على نحو ينعكس في ظروف حياة الفقراء ومواقفهم تجاه الفقر.

---

(1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، المجلد (11)، دار الصياد، بيروت، 2000م، ص 203 ــ 204.

(2) ابن منظور، مرجع سابق، ص 206.

(3) نزيه حمادة، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، سلسلة المعاجم والادلة والكشافات (5) هيرندن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1993م، ص219.

(4) القرآن الكريم، سورة فاطر، الآية (15).

ومفاهيم المجموعة الأولى تركز على نقص الموارد وكذلك قضايا التوزيع ويتجه اهتمام هذه المفاهيم إلى نقص الموارد المتاحة للفرد أو الأسرة عما يلزم لتأمين إشباع حد أدنى من الحاجات المادية لاغنى عنه للبقاء على قيد الحياة ولحفظ النوع الإنساني(1)

ومن الناحية النسبية يمكن تعريف الفقر بأنه نقص الموارد المتاحة للفرد أو الأسرة عما يلزم لتأمين إشباع الحد الأدنى من الحاجات عند مستوى المعيشة المقبول اجتماعياً.

ومفاهيم المجموعة الثانية تركز على جانب النتائج التي تترتب على حالة الفقر لذلك فهي تهتم بظروف المعيشة خاصة من حيث طريقة الحياة ومستويات الاستهلاك وعلاوة على ذلك فإنها تأخذ في الاعتبار قضايا مثل عدم كفاية مشاركة الفقراء واندماجهم الاجتماعي في الإطار المجتمعي الأوسع من محيطهم الخاص.

وتعريف الفقر من منظور ظروف المعيشة ينطلق من نقطتين أساسيتين هما:

1- إن الفقر يجب أن يكون مرئياً حيث يعتمد هذا التعريف على كيف يعيش الناس وليس ما يشعرون به.

2- إن ينظر إلى الفقر كتراكم للحرمان الاجتماعي ويدمج هذا المدخل بين الأفكار المتعلقة بقياس الدخل والبحوث الخاصة بظروف الحياة.

فالدخل يقدم دليلاً غير مباشراً عن الفقراء ويتعين إن يضاف إليه عدم القدرة الفعلية على بلوغ حد أدنى من مستوى المعيشة بسبب نقص الموارد المادية ويتطلب هذا المدخل التعرف على بيانات الدخل والأصول المتاحة للاستخدام فضلا عن ظروف السكن والتعليم والصحة والاندماج في العمل وغيرهما.

نلاحظ إن هذه المفاهيم تنتمي إلى مجموعتي المفاهيم التقليدية تجمعها خاصية مشتركة وهي أنها تعتبر الفقر حالة فردية أكثر مما تعتبره حالة تخص مجموعة داخل المجتمع. ونجد هذه المفاهيم لا تولي اهتمام كبير للفقر المدفع حيث أنه يعتقد انه قد تم القضاء على الفقر المدفع (الذي يعني العيش على حافة الهلاك لعدم إمكان الحصول ما يكفي لإشباع حاجات حد البقاء في المجتمعات الغربية).

---

(1) محمود محمد عبد الحي، مفاهيم ومقاييس الفقر، الحلقة النقاشية حول الفقر وأثاره على فئات المجتمع العربي، الخرطوم، 5 – 9 يناير 2002م، ص 221 ــ 222.

## 2/ المفاهيم الحديثة للفقر:[1]

وهي لا تنفي المفاهيم التقليدية وإنما تضيف إليها مزيداً من الأفكار المستمدة من أدلة تطبيقية في مختلف مناطق ودول العالم والمصدر الرئيسي لمعظم الأفكار التي من خلالها تتطور مفاهيم الفقر لتصبح أكثر شمولا هي الظروف المحلية في البلدان والمناطق الأخرة في النمو وتثبت إن مفهوم الفقر ليس ثابتاً وإنما له إبعاد زمنية وموضوعية ومكانية.

ففي حالات معينة يمكن تحديد مفهوم الفقر كظاهرة إختلال ومن ثم يكون عابراً أو مؤقتا وبجانب كونه مشكلة اقتصادية فان له مدلولات اجتماعية وسياسية آساسية. وهي تدمج بين أسباب ونتائج الفقر باعتبار إن بينها علاقة تفاعلية متبادلة في توليد الفقر.[2]

وعلى المستوى الجزئي فإن المفاهيم المستخدمة تعتمد أساساً على الخبرة الفردية ففي الهند على سبيل المثال، تعتبر عدم كفاية الطعام هي القضية المحورية في تعريف الفقر ويمكن التعبير عن نقص الطعام بدلالة استهلاك الحبوب أو بدلالة القدرة على شراء السلع كما تتحدد خاصة بدلالة استهلاك المواد الغذائية وفي قارة آسيا يحدد مفهوم الفقر بصورة عامة كفقر مدفع بدلالة السعرات الحرارية المستهلكة في اليوم أو كفقر مادي معرفا بنقص في وسائل إشباع حاجات مادية بحته كالطعام والكساء والمأوى وفي كوريا يحدد الباحثون مفهوم الفقر أساسا بدلالة نقص النقود مؤكدين على انفاق الأسرة أو توزيع الدخل علاوة على أنهم يأخذون في الاعتبار ظروف المعيشة.[3]

على المستوى الأوسط بين المستوى الكلي والجزئي تلقى حالة الفقر بين المجموعات من البشر اهتمام أساسي فتدرس ظاهرة الفقر من خلال العلاقة بين فقر الأغلبية وفقر العامة خاصة من خلال بحث ما نجد الفقر يشمل اغلبية كبيرة من السكان أو مجموعة أقليات معينة وتمشيا مع هذا يتم استخدام مفهوم تراكمي طويل الأجل يركز على جماعات بعينها مثل الأطفال والنساء والحوامل أو المرضعات ومع ذلك لا يكفي المستويين الجزئي والوسطى لاعطاء صورة كاملة عن الفقر في بلد ما أوفى اقليم معين أو في العالم لذلك يجب اضافة المستوى الكلي حيث يدخل في الاعتبار المتغيرات الكلية وتأثيرها على مدى ظاهرة الفقر، كما تدخل أيضا مشكلات كالبطالة السافرة والمقنعة وانخفاض الإنتاجية.

---

[1] محمود محمد عبد الحي، المرجع السابق، ص23.

[2] محمود محمد عبد الحي، المرجع السابق، ص24.

[3] المرجع السابق، ص24.

يشتمل مفهوم الفقر في المستوى الكلي على مؤشرات معدل وفيات الرضع وانتشار سوء التغذية وانخفاض معدل معرفة القراءة والكتابة.

من خلال هذا العرض لمفهوم الفقر يجب أن نربط بين مفهوم الفقر والأحوال المعيشية والحاجة الغذائية والحرمان والاحتياجات الأساسية والمقدرات الإنسانية والعزل والاستبعاد الاجتماعي لنصل إلى تعريف مفهوم الفقر حسب هذه العوامل.

**مفهوم الفقر والأحوال المعيشية:**

عرفه البنك الدولي 1973م على أنه (حالة معيشية يحط من قدرها المرض والأمية وسؤ التغذية والقذارة بحيث يحرم ضحاياها من الضروريات الإنسانية حالة معيشية محدودة إلى درجة تمنع تحقيق الإمكانية الكامنة في الجينات التي تخلق مع الفرد)[1] وهذا هو الفقر المدقع.

كذلك عرفه في عام (1978) هو تلك الحالة المعيشية التي تسود نتيجة لسوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر والاقتراض مما يجعله أدنى من المستوى المعقول للحياة اللائقة وبذلك يكون تعريفاً مناسباً للفقر.

تعريف آلن وريتج 1991: الذي عرف الفقر في العصر الحالي بأنه ظاهرة بيئية متفاقمة لم يعد فيها الفقراء يعانون من التدمير البيئي من هم أحسن حالاً منهم بل أصبحوا هم أنفسهم سبب رئيسي للتدمير البيئي فقد أدى الاندفاع إلى الأراضي الهامشية بسبب زيادة إعداد الفقراء وعدم كفاءة برامج التنمية وبالتالي زيادة الفقر والفقراء. وقد عرفه البنك الدولي (1990) على أنه (عدم المقدرة على الحصول على مستوى معيشي أدني) وهذا التعريف يتطلب تعريف المستوى الأدنى الذي يعرف من خلال مدى قدرة الأفراد على إشباع حاجياتهم الأساسية كالمأكل والمشرب والملبس والمسكن والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم وغيرها. ويرى الاقتصاديون إن مستوى المعيشة في المجتمع يتحدد بقدرة افراده على استهلاك السلع والخدمات اللازمة وكلما توفر للأفراد من الامكانيات ما يجعلهم يزيدون في استهلاكهم للسلع والخدمات اللازمة، ارتفع مستوى معيشتهم.[2] لكن هل كل الحاجات التي يريد المرء اشباعها حاجات تدخل ضمن السلع التي يريد المرء اشباعها حاجات تدخل ضمن السلع التي ينبغي توفيرها وتمكينه من استهلاكها ومن هنا لابد من دخول فكرة النسبية في الحاجات وأنواع السلع التي يقوم بإشباعها نسبة ترتبط بالقيم الاجتماعية وبالوضع الاجتماعي للإنسان فاذا كان من الضروري والمسلم به أن يأكل

---

[1] د. افبريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، تحرير وتدقيق عزمي طبه، عمان، مركز الكتب الاردني، 1988، ص 111.

[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مطابع الأهرام التجارية، 1990م، ص 190.

الإنسان ليعيش إلا أن طريقة أكله والأدوات التي يستخدمها في الأكل والمكان الذي يأكل فيه، كل هذه الأمور نسبية تختلف من جماعة إلى جماعة ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى.[1]

**الفقر والحاجات الغذائية:**

يركز هذا المفهوم على المقياس الكمي من حيث السعرات الحرارية، وحددت بعض الدراسات إن أي شخص لا يستطيع أن يتناول 2100 سعر من السعرات الحرارية يوميا يمكن أن يصنف في حد الفقر وكذلك ارتبط هذا المفهوم بالجانب الاقتصادي حيث ركز على مستوى الدخل ومدى كفايته على الصرف على الغذاء خاصة.[2] لكن هذا التعريف مع توفيره لبعض المقاييس إلا أنه أهمل إلى حد كبير الكم الهائل من العوامل الاجتماعية والسياسية التي تؤثر إلى حد كبير على دخل الفرد وفي صرفه لأن التركيز على الغذاء فقط فيه الكثير من الإهمال لجوانب أخرى من الصرف قد تكون لها نفس أهمية الغذاء.[3]

**الفقر والحرمان:**

يعني هذا إن حالة الفقر هو حالة إحساس الإنسان من حرمانه لأشياء معينة فكلما زاد احساس الإنسان من الحرمان زاد الإحساس عنده بالفقر فقد ربط هذا المفهوم الفقر بالحرمان Deprivation لذلك لابد من أهمية فحص التطورات الاجتماعية للاحتياجات الضرورية والقيم المألوفة وأساليب الحياة واختلافاتها الزمانية والمكانية عند الحديث عن الفقر فالأفراد والأسر والجماعات تعيش في فقر عندما تنقصهم الموارد الكافية للحصول على أنواع الغذاء والمشاركة في الأنشطة المعيشية في المجتمعات التي ينتمون إليها وهنا تكون مواردهم أدنى من الوفاء بهذه المتطلبات وبالتالي فإنهم يضطرون إلى البعد عن أنماط الحياة والعادات واوجة النشاط العادية.[4]

**الفقر والاحتياجات الأساسية:**

نجد إن هذا المفهوم حديث بعض الشئ وهو يرتبط إلى حد كبير بحالات الفقر وهو يعني عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية لتحقق حد أدنى مقبول من المستوى المعيشي ويقاس ذلك بالانفاق أو الدخل اللازم لشراء الحاجات الأساسية وتشمل الغذاء والكساء والمأوى والصحة والتعلم ويعتبر هذا التعريف قاصراً لأنه يهمل الأبعاد المتعددة للفقر (مثل المشاركة السياسية ــ

---

(1) التقرير الاستراتيجي السوداني، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، السودان، 1998م، ص355.

(2) تقرير التنمية البشرية، منشور لحساب برنامج الأنمائي، بيروت، لبنان، 1990م.

(3) علي عبد القادر، برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، القاهرة، 1994م.

(4) التقرير الاستراتيجي السوداني، مصدر سبق ذكره، ص 355 ــ 356.

الاقتصادية ــ الاجتماعية والتاريخية) وكان العلماء يعتقدون أنها إذا توفرت، فإنه يتوفر للإنسان المستوى المعقول للحياة اللائقة.[1]

**الفقر والمقدرات الإنسانية:** وفقاً لهذا المفهوم فقر القدرات والاستحقاق فأن القدرة الإنسانية تتكون من فرص الحياة التي يمكن الإمساك بها ويعني قصور القدرة الانسانية والتي لا تقف عند حدود الاستحقاق أو المقدرة على الحصول على الأجر أو أمتلاك الأصول وإنما تشمل حقوق المواطنة. ويقرر هذا المفهوم إن حياة الإنسان عبارة عن توليفة من الأفعال والحالات أو النشاطات تتفاوت من أمور أولية مثل جودة التغذية إلى أمور مركبة مثل احترام الذات أو المساهمة في الحياة الاجتماعية. والتعريف هذا يعكس تنوع الفقر وتفاوته على المستوى الفردي وأشهر مساهمة في هذا المفهوم تعريف العالم امارتيا سن (هندي حائز على جائزة نوبل في 1998م) فهو قد عرف الفقر على أنه (نقص في المقدرات الانسانية) مثلا هل يستطيع التمتع بمستوى تغذية جيد وقد اعتبر (سن) إن المقدرات الإنسانية لا تقبل النسبية مثل الحاجة إلى السلع والخدمات وإنما تعدد من خلال المستوى الاجتماعي.(2)

**فقر الاستبعاد:**

وفي هذا الإطار يعتبر الفقر شكلاً من أشكال العزل والاستبعاد الاجتماعي[3] فقد بلور امارتيا سن مفهوم أهمية التبادل وتوزيع الأصول الرأسمالية هذا الأمر لفت النظر إلى ضرورة التعامل مع ظاهرة الفقر وهو ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد ومتشابكة العوامل وهو يقوم على التركيب بين بعدين هما فقر القدرة وفقر القوة إلى الاستبعاد، ومن ثم الحرمان من فرص الإعداد والتأهل التعليمي والمعرفي والصحي والغذائي، وهو يشير (فقر القوة) إلى الاستبعاد والحرمان من تملك الأصول الرأسمالية ومن فرصة عمل مستقرة لها عوائد تكفي إشباع الحاجات الأساسية والحرمان من المشاركة في صناعة القرارات ذات الصلة بسياسات توزيع الثروة والسلطة على المستويات العامة والقطاعية والمحلية والتمتع بالحقوق الإنسانية التي تعد وجه أخر لإشباع

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 355 ــ 356.

(2) التقرير الاستراتيجي السوداني، مصدر سبق ذكره، ص351.

(3) د. مصطفى ذكريا، تجربة السودان في محاربة الفقر، الحلقة النقاشية حول الفقر وآثاره في الدول العربية، مركز الشهيد الزبير محمد صالح الدولي للمؤتمرات، الخرطوم، يناير 2002م، ص3.

الحاجات بمعناها المادي والاجتماعي والسياسي والتي تتضمن حق التعليم والعمل والسكن والغذاء والصحة والأمان الاجتماعي والمشاركة السياسية والاستقلالية وتقرير الذات.[1]

**تعريف خط الفقر المطلق:** ويعني الخط الذي يفصل بين الفقراء والأغنياء ويمكن تعريفة على أنه تكلفة الحاجيات الغذائية الأساسية مضافاً إليها تكلفة الخدمات الأخرى مثل الصحة والتعليم والإنتقال وغيرها.[2]

**تصنيف الفقر Classification of Poverty :** الفقر له مفاهيم وتعريفات كثيرة أغلبها خلافي أو غير محدد ويوجه عام يصنف الفقر إلى عدة أركان:

**الركن الأول: الفقر المطلق Absolute poverty:** وهو حالة من الحرمان الشديد من ابسط مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللائقة ويصف أوضاع الحياة لأفراد أو أسر معيشية معينة دون أي مقارنة بينها وبين الآخرين وعادة ما يستخدم هذا المصطلح في الدول النامية الفقيرة.[3]

**يشتمل الفقر المطلق على:**

**الفقر المطلق الأولي primary (absolute) poverty:** ويعني به عندما لا تتوفر للفرد أو الأسرة المعيشية حاجات الكفاف الطبيعية الإنسانية أي المستوى المعيشي الأدنى والتي يعبر عنها بالغذاء والملبس ومياه الشرب وإصحاح البيئة والمسكن والصحة والتعليم.

**الفقر المطلق الثانوي Secondary (absolute) poverty :** ويعني العزل من مشاركة الحياة الاجتماعية أو عدم تحصيل الحد الأدني للمستوى الاجتماعي والثقافي المتعارف عليه في مجتمع معين.

**الفقر النسبي Relative poverty** باعتبار جماعة من الأفراد أو الأسر المعيشية مثلا فقراء بالنسبة إلى آخرين أفضل حالا وبناءاً عليه يكون الناس فقراء نسبيا إذا هم احسوا بثمة فاروق حياتي بينهم وبين الأغنياء حتى إذا كانت دخولهم كافية لاعاشتهم وعادة ما يستخدم هذا المفهوم في الدول الصناعية المتقدمة.

---

[1] د. عبد الباسط عبد المصفي، الحلقة النقاشية حول الفقر وآثاره على فئات المجتمع العربي، مصاحبات الفقر على الفئات الاجتماعية، رؤية تحليلية، مركز الشهيد الزبير محمد صالح الدولي للمؤتمرات، الخرطوم، يناير 2002م، ص7.

[2] التقرير الاستراتيجي السوداني، مصدر سبق ذكره، ص 355 ــ 357.

[3] سعد الدين عبد الحي، صور الفقر، محاضرات في طريقة ومهارات جمع وتحليل بيانات الفقر المحلي، التاكا للطباعة والنشر والتغليف، الخرطوم، السودان، 2002م، ص 2ــ 4.

**الفقر الذاتي:** وهو الركن الذي أضافه رافاليون (1998) ويقصد به الحد الأدنى من المعيشة الذي يتحدد بواسطة عينه من الناس يتم استجوابها عن طريق السؤال: "ما هو مستوى الدخل الذي يعتبر كحد أدنى على الإطلاق، بمعنى أنه بأقل من ذلك الدخل سوف لن تتمكن من مقابلة التزاماتك المعيشية الضرورية" وقد أوضحت نتائج الدراسات التي طبقت هذه الطريقة إن الحد الأدنى للدخل عادة ما يزداد مع ارتفاع مستوى الدخل الفعلي وبميل أقل من الواحد الصحيح وبمقطع موجب عند دخل فعلي مساو الصفر بحيث يمكن تحديد "خط الفقر الذاتي" عند نقطة تساوى الحد الأدنى للدخل مع الدخل الفعلي وتعني نقطة التساوي في هذه الحالة إن الذين يحصلون على دخل فعلي أقل منها يعبرون عن عدم كفاية دخلهم لمقابلة التزاماتهم المعيشية بينما يعبر الذين يكون دخلهم الفعلي أكبر من نقطة التساوي عن كفاية دخلهم الفعلي.

**مما تقدم يمكن أن نعرف الفقر كما يلي:** هو تلك الحالة التي يتعرض لها الإنسان نتيجة لتضافر عوامل طبيعية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية والتي تتفاعل مع بعضها البعض في شكل حلقة متصلة لا يستطيع الإنسان الفكاك منها إلا بمعرفة الأسباب الأساسية والتغلب عليها بأساليب علمية وفنية خاصة من الإنسان نفسه.

**الفقر الريفي Rural Poverty:** ويوجد في الريف والبادية خصوصاً في الأرياف النائية ومناطق الزراعة التقليدية والمناطق المتأثرة بالجفاف والتصحر والنزاعات الأهلية والأعسار الاقتصادية عامة ويشمل أيضا على كل مؤشرات وخصائص الفقر الاقتصادي والفقر الاجتماعي.[1] ويرتبط تعريف الفقر الريفي بفخ الحرمان Deprivation uap أو الفقر الريفي المتكامل integrated Rural poverty حيث تتداخل خمسة عوائق أساسية في علاقة ترابطية فيما بينها وتحيط بالأسرة المعيشية الريفية الفقيرة وتتمثل في: الفقر نفسه والضعف الجسدي (الوهن) والعزلة والتعرضية للظروف الصعبة وانعدام الحول.[2]

ويرتبط أيضا بساقطة الفقر:

تصبح الأسرة أشد فقرا بضياع الممتلكات للوفاء بالاحتياجات الصغيرة في أوقات الأزمات فتلجأ إلى الرهن أو البيع أو الاقتراض ويزداد الأمر سوءا فهنالك عوائق تقود إلى سقاطة الفقر إلى أسفل وهي:ـــ

---

[1] سعد الدين عبد الحي، مرجع سابق، ص 6 ــ 7.

[2] المصدر/ تشامبرز التنمية الريفية وضع الأواخر أوائل! ميدتو للتنمية والرعاية الصحية نيقوسيا 1990، ص131.

1. الأعراف الاجتماعية: فهي تخلق متطلبات باهظة في الزواج أو الجنازة فهذه تدفع الناس إلى هوة الفقر.
2. الكوارث: من صنع الإنسان (سرقة أو موت الماشية أو احتراق المنزل) أو كوارث طبيعية (فيضان أو جفاف أو انتشار الأمراض).
3. العجز الجسدي: وله ثلاث أشكال من المرض تسلسل عملية إنجاب الأطفال (من حمل ــ مولد طفل ــ فترة ما بعد الولادة) والحوادث ويؤثر العجز الجسدي على مستوى دخل الأسرة نسبة لزيادة نفقات العلاج.
4. الانفاق غير الانتاجي: مثل المخدرات والمواد المسكرة أو الرشاوي والاستهلاك المكلف.
5. الاستغلال: يفرض الأقوياء مطالب فيها من أعمال غير مشروعة أو تجريدهم من الماشية أو الأراضي أو الابتزاز والترويع أو البيع بالإكراه.

**الفقر الاقتصادي Economic Poverty:**

ويقصد به عدم تحصيل الفرد أو الأسرة المعيشية على الحد الأدنى من الدخل أو الأنفاق النقدي الضروري لتلبية الحاجات الأساسية معبرا عنها بالغذاء والملبس ومياه الشرب النقية وإصحاح البيئة والمسكن والصحة والتعليم، إذاً يكون طابعة اقتصادي بحت.

ويدخل فيه الفقر الغذائي ويقصد به عدم تحصيل الفرد أو الأسرة المعيشية على الحد الأدنى من التغذية المطلوبة لحياة صحية نشطة، وينتج من فقدان الموارد المادية الضرورية لتأمين هذا الحد ويظهر ذلك جلياً في حالات سوء التغذية أو الديون التي تثقل كاهل الفرد الفقير، كما تكون في صورة النسبة الكبيرة التي يصرفها على الغذاء من دخله، الذي لا يكفي بمدة بالسعرات الحرارية الأزمة لقيامة بمهامه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وجاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العام (1990م) تعريف الفقر بأنه (عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة) وهذا التعريف هو تعريف الفقر الاقتصادي والذي يعتبر متوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة وانفاقها مقياسين ملائمين لدلالة على مستوى المعيشة طالما أنهما يشملان الانتاج بغرض الاستهلاك الذاتي، وهو مهم لمعظم فقراء العالم ومع ذلك أي المقياسين لا تغطي ابعاداً، مثل الثروة والصحة والعمر المتوقع ومعرفة القراءة والكتابة والوصول إلى سلع وخدمات النفع العام أو موارد الملكية المشتركة في المجتمع لذلك يضاف إلى مقياس الفقر المعتمد على الانفاق الاستهلاكي مقاييس أخرى، مثل التغذية والعمر

المتوقع ومعدل الوفيات تحت سن الخامسة ومعدل القيد المدرس ويتم استخدام كل هذه المقاييس في ضوء معيار معين هو خط الفقر وإذا ما اعتبرنا خطاً للفقر مبنيا على أساس الاستهلاك نجد أنه يمكن النظر إليه على أنه يتكون من عنصرين هما الانفاق الضروري على الطعام للحصول على الحد الأدنى من التغذية ومبلغ اضافي يعكس تكلفة المواد الأساسية الاخرى.

ويلاحظ أن العنصر الأول واضح ويسهل تقديره نسبيا على اساس موضوعي فتكلفة الحد الأدنى الكافي من السعرات الحرارية وغيرها من الضروريات الغذائية يمكن حسابها من خلال أسعار الأطعمة التي تدخل في أنماط تغذية الفقراء.

أما العنصر الثاني فإنه خضع لتقديرات تحكمية أي إلى حد بعهد فاعمال السباكة المنزلية قد تعتبر نوعاً من الرفاهية في بعض الدول، كما قد تعتبر ضرورات لا غنى عنها في بلاد أخرى لذلك فإن معايير التمييز بين الفقراء تميل إلى أن تعكس أولويات محددة على مستوى كل بلد فضلا عن مفاهيمها الخاصة لرفاه الناس وحقوقهم. بصفة عامة كلما أصبحت الدول أكثر ثراء كلما أتجه تقديرها للحد الأدنى من الاستهلاك المقبول اجتماعيا إلى الإرتفاع.[1]

**الفقر الاجتماعي Social Poverty:**[2]

يعرف بأنه عدم كفاية أو عدم وجود الخدمات الأساسية (Basic Needs) الاجتماعية وأهمها التعليم وخدمات مياه الشرب النقية وإصحاح البيئة والصحة والسكن بالإضافة إلى ذلك ضعف أو عدم المشاركة في الحياة الاجتماعية وطابعة اجتماعي ثقافي. ويظهر جلياً في صورة ارتفاع الأمية وسط أفراد المجتمع وحالات تلوث البيئة نتيجة للاستخدامات غير صحيحة لمكونات البيئة من كافة الجهات العامة كانت أو خاصة، مما يؤدي إلى مزيد من الهجرة إلى الحضر الذي يؤدي إلى ضغط على مستوى الخدمات الأساسية في الحضر. ومؤخراً أصبح الفقر ينطوي على مفهوم ثلاثي الأبعاد حيث يغطي المفهوم ثلاث عناصر أساسية هي الدخل والاستهلاك وصافي الأصول (شاملة حقوق المعاش) والأمن الاستقلالية واحترام الذات. ومن هذا المفهوم ينطوي معنى الفقر الاجتماعي خاصة في البعدين الأخيرين.

أبعاد الفقر الثلاثة تتصل بحق البقاء والأمن واحترام الذات وهذا يتقارب مع مفهوم القدرات الانسانية لذلك فإن الوقوع أسفل خط محدد الفقر لا يتعلق بعدم كفاية الدخل وإنما يتعلق بنقص في القدرة. وهو يعتمد على ثلاثة مؤشرات أساسية هي:[3]

---

[1] محمود محمد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2] سعد الدين عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 4 ــ 5.

[3] محمود محمد عبد الحي، مرجع سابق، ص 32.

1. مؤشر غذائي صحي يتمثل في نسبة نقص الوزن من الأطفال دون سن الخامسة وتعبر النسبة عن درجة القصور في القدرة على تأمين الغذاء الجيد وما يرتبط به من حالة صحية جيدة.
2. مؤشر تعليمي معرفي يتمثل في نسبة الأمية بين الإناث وتعبر هذه النسبة عن درجة الحرمان من القدرة على التسلح بالعلم والمعرفة وكذلك الرجال.
3. مؤشر صحي انجابي يتمثل في نسبة حالات الولادة التي تتم دون إشراف صحي بواسطة أيدي مدربة على ذلك وتعبر هذه النسبة بطريقة تقريبية عن درجة الحرمان من القدرة على تأمين الإنجاب الصحي.

ويظهر الفقر الاجتماعي ويعطي بيان حالة الفقر في مدى المشاركة الاجتماعية ومدى المساهمة في القرارات الصادرة لصالح المجتمع ومدى الكرامة التي يعيش فيها والحرية التي يمارس بها كافة المهام الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكل هذه يهدف إلى ضمان أن يكون للفقراء والجماعات المهمشة صوت مسموع من الحوار الدائر حول الفقر ومن ذلك منهج مشاركة في وضع القرارات.

# المبحث الثاني

# مستويات الفقر Levels of Poverty

نجد أن هاك مستويات لتحليل الفقر هما:-[1]

**الأول: الاقتصاد الجزئي Micro Economic Level:-**

ويقصد به تحليل أوضاع الأفراد والاسر المعيشية الفقيرة التي لا يقدر على تلبية حاجتها الأساسية أو تشبعها بدرجة غير كافية، وهذا المستوى ينقسم إلى مستويين تحليليين فرعيين:

1- **مستوى المجتمع المحلي The Community Level:** (مثلاً: الحي، القرية، معسكر النازحين المناطق العشوائية) تدهور البيئة المحلية بفعل تدهور أو عدم وجود خدمات المرافق العامة وإهمال النظافة، وسوء طرق التخلص من الفضلات – غياب أو عدم كفاية وفعالة مراكز التدريب وتنمية الخبرات للقيام بمشروعات إنتاجية وحرفية تمكن من رفع الدخل وحسن استثمار الوقت – غياب أو عدم كفاية مراكز الرعاية الثقافية والإعلامية والمعلوماتية – إهمال حل مشكلات الإندماج والتوافق الاجتماعي – غياب أو عدم كفاية مراكز الرعاية الصحية وخاصة الوقائية والأمومة والطفل.

2- **مستوى الاسرة المعيشية: House Hold Level:** انخفاض الدخل وتقاعس أعضاء الأسرة القادرين عن بذل مزيد من الجهد لزيادته – وسوء توزيع الموارد داخل الأسرة، كأن ينحاز هذا التوزيع على حساب الزوج أو للبنين على حساب البنات – وإهمال التعليم – عمالة الأطفال – إهمال الإجراءات الصحية الوقائية كالتطعيم ... الخ – عدم ملائمة ظروف وإمكانية السكن – عدم نقاء البيئة والإهمال بإصحاح البيئة . إن تحليل الفقر على مستوى الاقتصاد الجزئي يتم على نطاق مخصوص هو مستوى (جماعة اجتماعية معنية عادة الأسرة المعيشية).

**الثاني: الاقتصاد الكلي Macro Economic Level:-**[2]

ويحدث الفقر عندما يعيش الفرد المتوسط، أي أواسط الناس في بلد ما في مستوى أدنى من حياة الكفاف. ويكون ذلك نتاج عدم الاستقرار والأمن السياسي والحروب الأهلية والنزاعات

---

[1] سعد الدين عبد الحي محمود، مرجع سبق ذكره، ص3-4.

[2] محمود عبد الحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص38.

العرقية أو الطائفية. أو التوجه الخارجي للتنمية خاصة غياب سياسات اقتصادية اجتماعية لتصحيح ما يحدث من إختلالات اقتصادية واجتماعية في الداخل – سياسات النمو المنحاز إلى الفئات النقدية والانمائية، انحياز السياسة المالية والسياستين النقدية والائتمانية لفئات السلطة وللفئات الفنية – التفاوتات الاقليمية والتفاوت بين الريف والحضر – آليات عمل نظام السوق في تخصيص الموارد وفقاً للقدرة الشرائية (الطلب) مع إهمال الحاجات الاجتماعية – آليات عمل نظام السوق في تركيز الثروة وسوء توزيع الدخل – البطالة بصورها السافرة والمقنعة – ضعف أو غياب سياسات التنمية والرعاية الاجتماعية – تخلف نظم التعليم والتدريب – التخلف التكنولوجي أو الاعتماد على النقل العشوائي– عدم كفاية الرعاية الصحية وانخفاض المستوى الصحي والبيئي العام – تخلف التشريعات والقوانين والتراخي في تطبيقها خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة، وتنظيم استغلال الحيز المكاني وصيانة حقوق الملكية وتنظيم استغلالها.[1]

3- **مقاييس الفقر Measurements of Poverty:** هناك عدة مقاييس للفقر أهمها:-[2]

- خط الفقر Poverty line:-

ويقصد به مستوى الدخل أو الإنفاق النقدي اللازم للفرد أو الأسرة المعيشية لتلبية الحاجات الاساسية، وهو الدخل أو الإنفاق النقدي الذي يفصل الفقراء من غير الفقراء وذلك من خلال ثلاثة مقاييس نقدية أو مؤشرات نقدية وهى:

1- **عدد أو عدد الرؤوس Head Count:**

يقيس هذا المقياس عدد الفقراء كنسبة من جملة السكان. فمثلاً إذا كان هذا المقياس 8 فهذا يعني أن 80% من جملة السكان فقراء ويقيس هذا المقياس مدى انتشار الفقر ويستخدم في تقييم السياسات التي تهدف إلى إزالة الفقر. ومن عيوبه أنه لا يقيس عمق الفقر أي بكم يبعد دخل أو إنفاق الفقير عن خط الفقر. ويظل هذا المقياس ثابتاً إذا ساءت أو تحسن أحوال الفقراء ما لم يعبر أحدهما خط الفقر، كما يتجاهل التباين في توزيع الدخل بين الفقراء.

2- **فجوة الفقر Poverty Food Gap:**

يقيس هذا المقياس عمق الفقر، وهو الفجوة بين دخل أو إنفاق الفقير ونسبته من خط الفقر. مثلاً إذا كانت قيمة هذا المقياس 60% فهذا يعني أن دخل أو إنفاق

---

[1] المرجع السابق.

[2] مركز الدراسات الاستراتيجية السوداني، التقرير الاستراتيجي السوداني، 1998م، الخرطوم، ص357.

الشخص الفقير يفي بحوالي 40% من حاجاته الأساسية. وهذا المقياس يقيس عمق الفقر ولكنه يتجاهل عدد الفقراء وتوزيع الدخل بينهم، وعادة ما يستخدم في سياسات إزالة الفقر عن طريق تجسير الفجوة بين الفقر وخط الفقر.

3- **شدة الفقر Poverty Intensity:**

ويقيس هذا المقياس تحت 50% من خط الفقر بمعنى النسب الأقل من 50%، وبمعنى آخر 50% من خط الفقر فقير ولكن اي نسبة أقلا مثلاً 49% من خط الفقر اشد فقراً وهكذا. وهناك أيضاً مقياس أو مؤشر حديث هو مؤشر "سن" وهذا المؤشر يقيس انتشار وعمق الفقر إضافة إلى التباين في توزيع الدخل أو الأإنفاق بين الفقراء. أي يقيس الفقر النسبي والفقر المطلق.

**المقاييس (المؤشرات) غير النقدية:**

هناك مقاييس غير نقدية للفقر هى مقاييس مركبة من عدة عوامل أو مؤشرات تعكس القرارات البشرية مثل توقع الحياة من الميلاد – الصحة والتعليم والعمل ومثل مؤشر التنمية البشرية Human Development Index ومؤشر الفقر المحلي[1] Local Poverty Index .

**مؤشرات الفقر المحلي Local Poverty Indicator:**

الفقر مشكلة متعددة الجوانب وصورته لها أوجه كثيرة. إذ هو نتاج تفاعل معقد بين عوامل وفاعليات اقتصادية واجتماعية عديدة ولذا فمؤشراته متعددة في مجملها تعطي إنطباع وتقويم عام لمستوى المعيشة والأحوال الاقتصادية والاجتماعية للفقراء ومؤشرات الفقر تعطي في النهاية صورة عامة Profile لأوضاع الفقراء والفقر وذلك من خلال مؤشرات الفقر الاقتصادي ومؤشرات الفقر الاجتماعي.

**المؤشرات بشكل عام نوعان:**[2]

**المؤشرات الكمية (الرقمية أو العددية) Quantitative Indicators:**

وهى علامات أو مقاييس لها القدرة على إعطاء حكم أو تقويم كمي بواسطة الأرقام لظاهرة الفقر وعادة ما تجمع المؤشرات الكمية بطرق البحث الرسمية واهمها الاستبيان.

---

[1] التقرير الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص356-357.

[2] سعد الدين عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص10.

**المؤشرات النوعية Qualitative Indicators:**

وهى مؤشرات لا يمكن التعبير عنها في شكل أرقام (أي لا يمكن قياسها). وتجمع بطرق البحث غير الرسمية مثل الملاحظة والمناقشات الجماعية ودراسة الحالة.ومن الناحية التطبيقية مؤشرات الفقر تعرف بأنها الأدوات أو العلاقات التشخيصية اللازمة لقياس وتحليل ظاهرة الفقر. فهى تصف صورة أوضاع الفقر في وقت معين ومكان معين. كما أنها تفيد في إجراء مقارانات لأوضاع الفقر في نفس المكان في أوقات مختلفة، كما أنها ضرورية أيضاً في إعداد أهداف سياسات محاربة وإزالة الفقر ومتابعة وتقويم مدى التطور في تحقيق تلك الأهداف المطلوبة.[1]

وتاريخياً حدث تطور كبير في العلوم الاجتماعية، صاحبت تطور مهم في حقل استنباط مؤشرات الكوارث الطبيعية والبشرية عامة والفقر خاصة. وفي سياق المجتمع المحلي ككل.

يمكن استنباط نوعين من مؤشرات الفقر المحلي التطبيقية وهى:

**مؤشرات فقر المجتمع المحلي Community Poverty Indicators:**[2]

تشمل مؤشرات الفقر الاقتصادي والاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي (الحي الريفي) التي تتمثل في نبذة مختصرة عن تاريخ المجتمع طابع المجتمع من حيث التخطيط العمراني – أين يقع هذا المجتمع المحلي من خريطة الدولة، أو البلد – أو المساحة الت يبحتلها – المسافة التي يبعدها عن مراكز الخدمات الأساسية مثلاً التجمعات التجارية وغيره، وما تستغرقه هذه المسافة من الزمن سيراً على الأقدام أو بأي وسيلة من وسائل المواصلات المعروفة – حجم السكان من حيث العدد – تركيبة السكان من حيث الأطفال من دون الخامسة – والأسر التي تعولها النساء، الأطفال التي تتراوح أعمارهم بين 16–17 سنة – القيادة المحلية – المنظمات العامة في المجتمع وعدد الأعضاء في هذه المنظمات – الأنشطة التي تقوم بها – سواء كانت أنشطة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو أخرى – الخدمات الاساسية في المجتمع المحلي – مياه الشرب ومصادر مياه الشرب – الزمن المستغرق في جلب المياه من المصادر – كمية المياه المتاحة للاستهلاك سواء كانت للشرب أو الإنتاج – نوعية المياه من حيث الجودة – تكاليف مياه الشرب في حالة شرائها – إصحاح البيئة خدمات ونظافة المراحيض – خدمات جمع القمامة – استغلال البيئة الصحية والخدمات الصحية – المؤسسات العلاجية والرعاية الصحية – توفر الكادر الطبي – نوعية الكادر الطبي – مدى توفر الدواء – ومصادر جلب الدواء – الأمراض

---

[1] نفس المرجع السابق، ص10–11

[2] المرجع السابق، ص11.

المنتشرة في المجتمع المحلي – نسبة توقع الحياة إن وجدت إحصائيات بذلك – تكاليف العلاج – التعليم من ضمن الخدمات الأساسية في المجتمع عدد المؤسسات التعليمية بكل مراحله وعدد التلاميذ بكل مرحلة من مراحل التعليم وعدد المعلمين بكل تخصصاتهم ومؤهلاتهم ونسبتهم إلى عدد التلاميذ وكل ما يتطلب لتهيئة البيئة التعليمية، وكذلك نسبة الكادر التعليمي (المعلمين) حسب النوع، ومن ثم نسبة الأمية وكذلك تكلفة التعلم للأبناء. وكذلك تتضمن وصف دقيق عن الإسكان من حيث التخطيط ونوعية البناء ومستوىالمرافق ومدى ملاءمته لصحة البيئة ومن حيث التهوية، وكذلك مدى توفر المواصلات بكل أنواعها، ومدى توفر الطرق، الزمن المستغرق في المواصلات. وكذلك الخدمات التي تقدم في حل المشكلات الأساسية الموجودة في المجتمع المحلي، والجهود المبذولة من الجهات سواء كانت حكومية أو محلية أو تطوعية وكذلك تتضمن أسعار الأغذية الرئيسية لسكان المجتمع المحلي.

**مؤشرات فقر الأسر المعيشية House Hold Poverty Indicators:**

وتشمل مؤشرات الفقر الاقتصادي والاجتماعي على مستوى الأسر المعيشية وتتضمن مؤشرات الخصائص السكانية والاقتصادية والاجتماعية العامة للأسر المعيشية والذي يشمل عدد السكان الكلي – وعدد النازحين كنسبة من إجمالي عدد السكان – وحجم الأسرة ، أي عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون ويأكلون وينامون في نفس المنزل، تركيب الأسرة من حيث النوع كنسبة الإناث إلى الذكور في الأسرة – والديانة والتوزيع النسبي لأفراد الأسرة حسب الديانة والتوزيع النسبي لأفراد الأسرة حسب مستوى التعليم، ومراحله المختلفة كذلك التوزيع النسبي لأفراد الأسرة حسب القبيلة – كذلك المهنة الرئيسية والثانوية كتوزيع نسبي لأفراد الأسرة حسب عدد الوجبات التي أكلها كل شخص في اليوم (السابق).

كما يشمل الفقر الاقتصادي كل من الدخل والإنفاق لأفراد الأسرة ويكون الدخل حسب مصدره – عمل أجير – عمل حكومي أو غيره. وإنفاق الأسرة على إشباع الحاجات الأساسية ومدى إشباعها وخط الفقر أو فجوة غذائية وشدة الفقر – والاستدانة غير رسمية مصادرها وتوزيعها النسبي ونوع الاستدانة وأسبابها وهى إحدى مؤشرات فقر الاسرة المعيشية.

كما يشمل الفقر الاجتماعي كل من مياه الشرب وإصحاح البيئة فرصة الحصول على مياه الشرب ومصادرها والكمية المتاحة للأسرة ونوعية المياه المتاحة للأسر – ومتوسط الزمن الضائع في البحث عن الماء – وفرصة الحصول على خدمات إصحاح البيئة – التوزيع النسبي لكل منهما – كما يشمل الصحة وفرصة الحصول على الخدمات الصحية وتحصين الأطفال في

سن المدرسة وسوء التغذية – معدل الإلتحاق الصافي للأطفال في سن المدرسة الأساسي (6–14) للمدارس الأساسية – معدل الإلتحاق في سن المدرسة الثانوية (15–17) نسبة الأمية – نسبة التلاميذ إلى المدارس – نسبة التلاميذ إلى الفصل – المسكن، فرصة الحصول على السكن، نوعيته وإتساعه – وخدمات المرافق العامة، الموصل بالمنزل أو السكن – ونوعية استخدام الوقود المشاركة المجتمعية (الشعبية) – فرصة الإنخراط في الوصول إلى المشاركة الشعبية ومدى مشاركة الأسر في الأنشطة الاجتماعية – ومؤسسات المشاركة المجتمعية – وأشكال المشاركة المجتمعية – والمنافع من المشاركة المجتمعية لتكون كتوزيع نسبي لمنافع المشاركة الجمتمعية حسب الفائدة: زيادة الدخل – خدمات اجتماعية – أو منافع اقتصادية وأخرى. ووكل هذه كنسبة حسب أنواعها ومصادرها لتكون من مكونات مؤشر فقر الأسر المعيشية.

## المبحث الثالث

## أهمية دراسة الفقر في السودان

هناك اتفاق أن للفقر أبعاداً متداخلة ومتعددة وكل ذلك يجعله أكثر تعقيداً من حصره في بعد واحد من أبعاد الحياة البشرية رغم أن مستوى الدخل أو الاصول المملوكة للأسرة الفقيرة أو مستوى الإنفاق أو الإستهلاك ويمكن اعتباره أحد الأبعاد الهامة للفقر ولكنها لا تعطي صورة متكاملة لجميع الصعوبات في حياة البشر وعلى سبيل المثال قد نجد هنالك من يمتلك أصول مالية ومادية كافية ألا أنهم يعانون من الأمية وأطفالهم يعانون من سوء واختلال في التغذية واعتلال الصحة لذلك يتضمن مفهوم الفقر جوانب كثيرة ومتعددة يصعب قياس الكثير منها وأهمها الحياة الآمنة والطويلة والخالية من العلل والأمراض كما يتضمن المعرفة والقدرة على القراءة والاتصالات بالإضافة إلى مستوى لائق للمعيشة متضمناً الموارد الاقتصادية وفرص الحصول على الخدمات الصحية وعلى المياه النقية والغذاء الكافي للأطفال دون سن الخامسة حتى لا يموتوا نتيجة لسوء التغذية. لذلك يمكن تعريف الفقر بأنه هو الافتقار إلى الوسائل اللازمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والمادية.[1] ونجد أن الشخص العادي يستطيع أن يلاحظ أن الفقراء اصبحوا الكثرة الغالبية والقلة هم الأغنياء وكادت الطبقة الوسطى أن تختفي في المجتمع لذلك أصبح الفقر موضع اهتمام كثير من المراقبين والمؤسسات البحثية والحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

الفقر في السودان أصبح مرضاً متوطناً حيث أثبتت الدراسات التي أجريت عن الفقر في السودان ان نسبة الفقراء في التسعينات من القرن الماضي تتراوح ما بين 80%–90% من جملة السكان وهناك شبه إجماع على أن الفقر في السودان ظاهرة ريفية وأن الفقر بكل ابعاده أعمق في المناطق الريفية وكما يلاحظ أن أفقر فقراء الحضر جاءوا من الريف وذلك إذا أخذنا في الاعتبار القياسات النقدية للفقر وهى التي اعتمدت عليها غالبية الدراسات وقدرت أن أكثر من نصف سكان السودان يعيشون تحت خط الكفاف 86–1996م[2] وركزت معظم دراسات الفقر على فقر الدخل والإنفاق باستخدام منهجية خط الفقر وهو الخط الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء وهو ثلاث أنواع

---

[1] جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مسودة عناصر استراتيجية مناهضة الفقر في السودان، 2000–2002م.

[2] السر الشريف عبد الله ، ورشة عمل المرأة والفقر في (منظور النوع) السياسات الاقتصادية للدولة في إطار محاربة الفقر، الخرطوم 1998م، ص1–12.

خط الفقر المطلق – النسبي – الذاتي وفي آخر دراسة أجريت في السودان عام 2010م أن الفقراء تحت خط الفقر بنسبة 46% من إجمالي السكان. ويعرف الفقر على أنه تكلفة الحاجات الأساسية مضافاً إليها تكلفة الخدمات الأخرى مثل الصحة والتعليم، ويحدد الفقراء وغير الفقراء على أساس الدخل والإنفاق ويحدد انتشار الفقر وعمقه وشدته. ولكن توجد بعض المشاكل المفاهيمية والتطبيقية عند استخدام خط الفقر إذ لا يعكس خصائص الفقراء مثل نوع السكن – الحالة العملية – الوضع الصحي – المستوى التعليمي أي العوامل المؤدية للفقر وديناميكية الفقر أي تغير مستوى الفقر مع الزمن بحيث يكون الشخص اليوم فوق خط الفقر وبعد فترة وجيزة يصبح تحت خط الفقر مثال ذلك ما حدث في السودان أثناء فيضانات عام 1988م يثبت ذلك حيث اصبح الكثير من سكان الولاية الشمالية في فترة وجيزة فقراء عندما دمرت الفيضانات منازلهم وقضت على محاصيلهم الزراعية.[1]

## أهمية دراسات وحقائق الفقر في السودان:

### أولاً: دراسة أناند ونور (1988م):

قدم أناند ونور مساهمة رائدة في مجال دراسات الفقر حيث قامت بتقدير حد الفقر المطلق للسودان وبإتباع منهجية راعا فيها تطبيق أهم الأساليب البحثية التطبيقية التي أوصت بها الأدبيات الدولية. كانت على النحو التالي:

1- السعرات الحرارية اليومية.
2- النمط الاستهلاكي المهيمن.
3- البدائل الاستهلاكية اليومية.
4- تكلفة الغذاء.
5- حد الفقر.

خلصت الدراسة لتقدير حد الفقر في السودان للأعوام 1978م/ 1986م فقد بلغ حوالي 777 جنيه للسنة الأولى وحوالي 6384 جنيه في السنة لعام 1986م.

### ثانياً: دراسة الإتحاد العام لنقابات عمال السودان (1988م):

في عام 1988م قام الاتحاد العام لنقابات عمال السودان برفع مذكرة لوزير المالية تم فيها تقدير الميزانية الدنيا لطعام الفرد في السنة بمبلغ 1235 جنيه بناء على ذلك يبلغ حد الفقر بإضافة الملبس والمسكن 1560 جنيه وبتطبيق الأسعار السائدة في العاشر من مارس 1991م على

[1] مركز الدراسات الاستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص355-357.

البيانات المذكورة أعلاه وجد أن ميزانية الفرد في السنة للطعام تبلغ 8856 جنيه بينما يبلغ حد الفقر بإضافة الملبس والمسكن 11,186 جنيه وباستخدام نسبة 68,8% كنصيب للغذاء وجد أن الإنفاق الكلي للفرد في السنة يبلغ 12,872 جنيه.[1] هناك دراسة علمية تناولت فقراء المدن والاستراتيجيات الحضرية لمقاومة الفقر. وتخلص الدراسة في مشكلة الهجرة الريفية إلى الحضر وما يسببه المهاجرون من آثار سلبية على الخدمات لأن هذه الفئات المهاجرة تقاسم سكان المدن كل الخدمات لذلك أدى هذا إلى العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ليس للمهاجرين وحدهم بل ساكني الحضر أيضاً.

قد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الوسائل التي يتبعها الفقراء في تلبية حاجياتهم المادية والاجتمايعة والثقافية بكافة صورها ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن الاهتمام بسكان الريف دون اعتبار لسكان الحضر لن يؤدي للمحاصرة بمشكلة الفقر تماماً وكذلك الاهتمام بسكان الحضر دون غيرهم يقود إلى تفاقم المشكلة مستقبلاً. ومن هنا فإن إنتشار العديد من المدن الصغيرة في مواقع الإنتاج ربما يحد من تدفق المهاجرين نحو المدن الكبرى كذلك إن الاهتمام بشرائح العاملين في قطاع الأجور دون غيرهم يمكن أن يكون نقطة انطلاق حقيقية لأنهم لا زالوا أكثر ارتباطاً بمواقع عملهم كما أن زيادة حدة الفقر نسبة لتلك الفئة في المجتمع ربما يقود لانتشار العديد من الممارسات والتي بدأت تظهر في المجتمع كالاختلاسات والرشاوي والاحتيال مما يضر بالاقتصاد بوجه عام ويؤدي إلى إعاقة كافة الخطط التنموية.[2]

هناك دراسة علمية تناولت المؤشرات غير النقدية للفقر في السودان (الولاية الشمالية) ومن هذه المؤشرات التي تناولتها الدراسة العمل والصحة والتعليم وقد قامت الدراسة ببناء مؤشر مركب لقياس المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفقراء ويتركب هذا المؤشر من متغيرات (نسب أو معدلات) تعكس الصحة وثانية تعكس العمل وأخرى تعكس الوضع التعليمي. ويتميز هذا المؤشر بأنه يقوم بتوزيع مدى الفقر وليس بتصنيف السكان إلى فقراء وغير فقراء وقد قسمت الدراسة السكان حسب الريف والحضر إلى فقراء – والذين يعيشون في فقر مدقع – فقراء – غير فقراء – والأغنياء.

وقد اتضح من الدراسة أن ما يقارب ثلاثة أرباع سكان السودان (الولاية الشمالية) فقراء أي حوالي 73% وأكثر من 30% منهم يعيشون في حالة اقتصادية واجتماعية متدنية جداً سواء

---

[1] المؤسسة الاقتصادية العالمية المحدودة، تقرير مفصل عن مشروع قوت العاملين، ديسمبر 1995م.

[2] د. حاتم هلاوي، فقراء المدن: الاستراتيجية الحضرية لمقاومة الفقر، دراسة تطبيقية، معهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، 1996م.

كان من حيث الوضع العلمي أو الصحي أو التعليمي ولاحظت الدراسة أن الأغنياء في الحضر فقط حيث يعيش 45% من سكان الريف في فقر مدقع فهذه النتيجة تتسق تماماً مع دعاوي التنمية غير المتوازية وتهميش الريف والتحيز لصالح الحضر واوضحت الدراسة أيضاً أن حوالي 42% من سكان الحضر فراء مقارنة بحوالي 89% من سكان الريف. إذا باستخدام المؤشرات غير النقدية للفقر يتضح الفارق الكبير بين الريف والحضر بصورة أكثر جلاء من استخدام الدخل والإنفاق كمقياس للفقر. وباستخدام الدخل والإنفاق كمقياس للفقر. وباستخدام تعداد السكان لعام 1993م. لاحظت الدراسة أن من بين 20,4 مليون شخص حوالي 15 مليون شخص فقراء من بينهم 6,2 مليون يعيشون في فقر مدقع وأقل من مليون شخص أغنياء ويقدر فقراء الريف 12 مليون شخص. [1]

**ثالثاً: دراسة الجهاز المركزي للإحصاء (المسح القومي للبيانات الأساسية للاسر في شمال السودان) (2009م):**

قام الجهاز المركزي للإحصاء في جمهورية السودان بإجراء المسح القومي للبيانات الأساسية للأسر في مايو – يونيو 2009م، بهدف تقييم مستوى المعيشة السائد بين السكان وذلك بهدف الوصول إلى معلومات مفصلة عن ابعاد كثير للرفاهية، مثل المستويات التعليمية والحصول على الرعاية الصحية، وظروف السكن والتحصين وفقر الاستهلاك، ويركز المسح القومي للبيانات الأساسية لشمال السودان على فقر الاستهلاك، حيث تم قياس الفقر من حيث إجمالي الاستهلاك للأسر، بينما الإستهلاك ليس إلا بعداً واحداً من أبعاد الرفاهية، إلا انه يمثل بعداً مهماً بتوضيحه ما إذا كان الفرد لديه مورداً نقدياً كافية لتلبية احتياجاته، وفي هذا المسح تم أيضاً اختيار نصيب الفرد كمؤشر للرفاهية وتم كذلك تقدير خط الفقر الوطني استناداً على أنماط الإستهلاك السائده وتم تعريف خط الفقر على أنه التكلفة النقدية لفرد معين في مكان وزمان معين للوصول إلى مستوى رفاهية مرجعي. فإن لم يحصل فرداً على ذلك المستوى من المعيشة يعتبر ذلك الفرد ضمن الفقراء.

في المسح القومي تم حساب خط الفقر باستخدام 2400 كجم سعر حراري للفرد في اليوم باعتباره مستوى الاحتياجات الدنيا من الطاقة الغذائية.

[1] نادر فرجاني، توزيع الفقر النسبي في السودان، دراسة تطبيقية، السودان الخرطوم 1997م، ص361–365.

وقد أثبت المسح القومي أن الإستهلاك الشهري للفرد في شمال السودان 148 جنيهاً وأظهر المسح كذلك أن المناطق الحضرية مستويات استهلاكها أعلى بكثير من المناطق الريفية حيث يمثل الاستهلاك (197–122) على التوالي.

بالنسبة للإقاليم سجل إقليم الخرطوم أعلى مستوى للإستهلاك يليه الإقليم الشمالي ثم الإقليم الشرقي، ثم الإقليم الأوسط، بينما أظهر إقليم دارفور وإقليم كردفان أدنى مستويات للإستهلاك.

ويمكن تحليل المسح القومي للبيانات الأساسية على النحو التالي:

أولاً: مكونات السلة الغذائية للفرد في اليوم حسب المجموعات الغذائية الرئيسية:

ويشمل تقدير متوسط المتحصل من الطاقة الغذائية بالسعرات الحرارية في الإغذية الإستهلاكية، ويمكن توفيق قيمة السلة الغذائية بما يتناسب مع تحصيل 2400 كجم سعر حراري للفرد في اليوم الجدول رقم (1–1) يوضح ذلك.

السلة الغذائية للفرد في اليوم حسب المجموعات الغذائية الرئيسية:

| المستوى الغذائي | ك/ سعر حراري | النسبة % | القيمة (جنيه) | النسبة |
|---|---|---|---|---|
| الحبوب والخبز | 1598 | 66.6 | 2.77 | 34.1 |
| اللحوم | 59 | 2.5 | 0.32 | 14.1 |
| الأسماك | 05 | 0.2 | 0.02 | 1.0 |
| اللبن والبيض | 53 | 2.2 | 0.19 | 5.3 |
| الزيوت والشحوم | 221 | 9.2 | 0.19 | 7.4 |
| الفواكه | 33 | 1.4 | 0.06 | 2.5 |
| البقوليات | 135 | 5.6 | 60.39 | 17.1 |
| السكر والعسل | 290 | 12.1 | 0.19 | 8.3 |
| أخرى | 4 | 0.2 | 0.05 | 2.3 |
| الشاي والقهوة | 0 | 0.0 | 0.51 | 4.5 |
| المياه والمشروبات | 1 | 0.0 | | |
| الإجمالي | 2400 | %100 | 2.27 | %100 |

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً على المسح القومي للبيانات الأساسية.

**ثانياً: الإستهلاك السنوي للفرد:**

من خلال المسح القومي يمثل الغذاء الحصة الرئيسية من إجمالي استهلاك السودان بنسبة 62% مع وجود تباينات جوهرية بين المناطق الحضرية والريفية ومن المتوقع أن يزيد استهلاك الغذاء بمعدل اقل كلما زاد إجمالي الإستهلاك حيث يبلغ نصيب الغذاء من إجمالي الإستهلاك في المناطق الحضرية 60% وفي المناطق الريفية 64% وهذا النمط لا ينطبق على الإقليم أو الولاية على سبيل المثال احتلت ولاية كسلا المرتبة الثالثة في متوسط الإستهلاك لكنها سجلت ثاني أكبر نصيب للغذاء من إجمالي الإستهلاك بين جميع الولايات، ومن ناحية أخرى أظهرت ولاية شمال دارفور أدنى مستوى للإستهلاك ولكن نصيب الغذاء فيها قابل للمقارنة بنصيب الغذاء من إجمالي الإستهلاك بولاية نهر النيل والولاية الشمالية وهما من الولايات التي لديها أعلى مستوى للإستهلاك.

ومن حيث التحليل الوصفي والقياسي فإن عملية انخفاض نصيب الغذاء في المناطق الحضرية بشكل جوهري مع ارتفاع إجمالي الإستهلاك، بينما في المناطق الريفية يكون الإرتباط إيجابي، يكون الإرتباط إيجابي ولكنه ليس ارتباطاً جوهرياً والتفسير المنطقي للعلاقة السلبية بين نصيب الغذاء وإجمالي الإستهلاك التي وجدت في جميع المناطق الحضرية والريفية عند النظر في قيمتها المتوسطة تطبق أيضاً عند فحص توزيع مجمل الاستهلاك على المناطق الحضرية، ولكنها لا تنطبق على المناطق الريفية، ولهذا عندما يزيد الاستهلاك فإن نصيب الغذاء سيزيد أيضاً نظراً إلى أن توسيع اقتصاديات السوق في المناطق الريفية لا يزال بطيئاً ويبرهن اثبات هذه الفرضية من خلال إجمالي الإستهلاك عند المناطق الحضرية ولا يوجد استهلاك اضافي للمناطق الريفية نحو المزيد من الإنفاق على الغذاء. ويتضح أيضاً في نمط الاستهلاك أن الإنفاق على المرافق والخدمات المنزلية هو البند الأكثر أهمية بين الفئات غير الغذائية. حيث بلغ الإنفاق على المياه ومصادر الطاقة لأغراض الطهي والإنارة 8% من إجمالي الإستهلاك، وبلغ الإنفاق على الرعاية الصحية 6% من إجمالي الإستهلاك، وعلىالملبس 4%، شراء الأدوات المنزلية ومواد التنظيف 5%، الإنفاق على التعليم 2%، الإنفاق على العناية الشخصية والترفيه وبنود الإستهلاك الأخرى 6%.

ومن حيث أنماط الإستهلاك حسب حالة الفقر نجد أن متوسط الإستهلاك عند الفقراء يساوي ثلث الإستهلاك عند غير الفقراء، وأن الإرتباط السلبي بين نصيب الغذاء وإجمالي الإستهلاك لا يتوافق مع حالة الفقراء، وذلك لأن الأنصبة الغذائية للفقراء متساوية تقريباً أكثر من

أنصبة غير الفقراء، وعلى وجه أكثر دقةأن التباين في متوسط نصيب الغذاء من إجمالي الإستهلاك ما بين الفقراء وغير الفقراء ليس له دلالة احصائية في أي من الأقاليم أو الولايات والسبب الأرجح في هذه النتيجة هو نقص السلع والخدمات غير الغذائية في المناطق الريفية التي تمثل أكثر من ثلاثة أخماس السكان. كما يختلف الإنفاق على التعليم والصحة تماماً حسب حالة الفقر لكن الفقراء يستهلكون أكثر من الناحية النسبية وكذلك ينفق غير الفقراء على وسائل النقل والإتصال أكثر بكثير من الفقراء سواء بالقيم النسبية أو المطلقة على حد سواء. ويظهر ذلك من خلال الجداول التي توضح الإستهلاك الشهري للفرد على النحو التالي:

**جدول رقم (2–1)**

**الإستهلاك الشهري للفرد حسب المناطق الحضرية والريفية**

| البيان | شمال السودان | | الحضر | | الريف | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | جنيه | النسبة% | جنيه | النسبة% | جنيه | النسبة% |
| الغذاء | 90 | 62 | 113 | 60 | 78 | 64 |
| التعليم | 4 | 2 | 7 | 3 | 2 | 2 |
| الصحة | 10 | 6 | 12 | 6 | 9 | 8 |
| الملابس | 5 | 4 | 6 | 3 | 4 | 3 |
| الخدمات | 11 | 8 | 14 | 8 | 9 | 8 |
| المواصلات | 13 | 7 | 22 | 9 | 8 | 6 |
| العناية الشخصية | 5 | 4 | 7 | 3 | 4 | 3 |
| السكن | 8 | 5 | 11 | 6 | 6 | 5 |
| الترفيه | 1 | 1 | 2 | 1 | 1 | 1 |
| أخرى | 1 | 1 | 2 | 1 | 0 | 0 |
| المجموع | 148 | %100 | 169 | %100 | %121 | %100 |

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لتقديرات المسح القومي للبيانات الأساسية، الجهاز المركزي للإحصاء (2009).

جدول رقم (3–1) الإستهلاك الشهري للفرد حسب الإقليم ملايين الجنيهات

| البيان | شمال السودان | | اقليم دارفور | | الاقليم الشمالي | | الاقليم الشرقي | | اقليم الخرطوم | | الاقليم الاوسط | | اقليم كردفان | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | جنيه | نسبة | جنيه | نسبة | جنيه | نسبة | جنيه | نسبة | جنيه | نسبة | جنيه | نسبة | جنيه | نسبة |
| الغذاء | 90 | 62 | 73 | 62 | 101 | 63 | 96 | 67 | 119 | 60 | 87 | 62 | 74 | 62 |
| التعليم | 4 | 2 | 3 | 2 | 3 | 2 | 2 | 1 | 9 | 4 | 2 | 2 | 2 | 2 |
| الصحة | 10 | 6 | 8 | 6 | 12 | 6 | 9 | 5 | 14 | 6 | 11 | 7 | 7 | 6 |
| الملابس | 11 | 4 | 5 | 5 | 6 | 4 | 5 | 4 | 6 | 3 | 5 | 3 | 4 | 4 |
| الخدمات | 3 | 8 | 8 | 8 | 11 | 7 | 11 | 9 | 14 | 7 | 10 | 8 | 11 | 11 |
| المواصلات | 11 | 7 | 9 | 5 | 17 | 9 | 10 | 6 | 22 | 9 | 13 | 8 | 10 | 6 |
| العناية الشخصية | 13 | 4 | 5 | 5 | 5 | 3 | 5 | 3 | 6 | 3 | 5 | 4 | 4 | 3 |
| السكن | 5 | 5 | 7 | 6 | 9 | 5 | 6 | 4 | 12 | 5 | 7 | 5 | 7 | 6 |
| الترفيه | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 1 | 1 | 1 | 0 | 1 | 1 |
| أخرى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 3 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 |
| **الإجمالي** | **148** | **100** | **120** | **100** | **166** | **100** | **145** | **100** | **205** | **100** | **142** | **100** | **121** | **100** |

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لتقديرات المسح القومي للبيانات الأساسية، الجهاز المركزي للإحصاء (2009).

يلاحظ من الجدول رقم (2–1) أن الإستهلاك الشهري للفرد في شمال السودان 148 جنيه واستهلاك الفرد في الحضر 169 جنيه أعلى من استهلاك الفرد في الريف 121 جنيه، كما يلاحظ أن إستهلاك الغذاء في الريف يمثل نسبة 64% أعلى من استهلاك الفرد للغذاء في الحضر والذي يمثل نسبة 60%.

**جدول رقم (4–1)**

**الإستهلاك الشهري للفرد حسب حالة الفقر في الريف والحضر**

| البيان | شمال السودان | | | | الحضر | | | | الريف | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | غير الفقراء | | الفقراء | | غير الفقراء | | الفقراء | | غير الفقراء | | الفقراء | |
| | جنيه | نسبة | جنيه | نسبة | جنيه | نسبة | جنيه | نسبة | جنيه | نسبة | جنيه | نسبة |
| الغذاء | 128 | 62 | 47 | 63 | 136 | 59 | 51 | 61 | 121 | 64 | 46 | 63 |
| التعليم | 6 | 2 | 1 | 2 | 9 | 3 | 3 | 3 | 2 | 1 | 1 | 2 |
| الصحة | 15 | 7 | 4 | 6 | 15 | 6 | 4 | 5 | 15 | 8 | 4 | 6 |
| الملابس | 7 | 3 | 3 | 5 | 5 | 3 | 3 | 4 | 6 | 3 | 3 | 5 |
| الخدمات | 14 | 7 | 7 | 10 | 16 | 7 | 8 | 10 | 12 | 7 | 7 | 10 |
| المواصلات | 21 | 9 | 4 | 5 | 27 | 10 | 6 | 7 | 15 | 7 | 4 | 5 |
| عناية شخصية | 7 | 3 | 3 | 4 | 8 | 4 | 3 | 3 | 6 | 3 | 3 | 4 |
| السكن | 11 | 5 | 4 | 5 | 14 | 6 | 5 | 5 | 9 | 5 | 4 | 5 |
| الترفيه | 1 | 1 | 0 | 1 | 2 | 10 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 |
| أخرى | 2 | 1 | 0 | 0 | 2 | 1 | 0 | 0 | 1 | 1 | – | 0 |
| **المجموع** | **213** | **%100** | **74** | **%100** | **237** | **%100** | **84** | **%100** | **189** | **%100** | **72** | **%100** |

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً لتقديرات المسح القومي للبيانات الأساسية – الجهاز المركزي للإحصاء (2009).

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الإستهلاك الشهري للفرد لغير الفقراء في شمال السودان يبلغ 213 جنيهـــ، بينما يبلغ الإستهلاك الشهري للفقراء 74 جنيه حيث تمثل نسبة استهلاك الفقراء نسبة 34.9% من إستهلاك غير الفقراء وهذا يؤشر إلى أن الفجوة بين نسبة استهلاك غير الفقراء واستهلاك الفقراء تمثل 65.3% وهى نسبة كبيرة. ويبين الجدول أيضاً أن الاستهلاك الشهري لغير الفقراء في الحضر 237 جنيه بينما يبلغ الاستهلاك الشهري للفرد للفقراء في الحضر 84 جنيه بنسبة 35.4% من استهلاك غير الفقراء في الحضر. بينما يمثل الاستهلاك الشهري للفرد

في الريف لغير الفقراء 189 جنيه والاستهلاك الشهري للفرد للفقراء في الريف 72 جنيه بنسبة 38% من استهلاك غير الفقراء في الريف.

يلاحظ أيضاً أن هناك تباين بين استهلاك غير الفقراء في الريف والحضر حيث يمثل استهلاك غير الفقراء في الحضر 237 جنيه وفي الريف 189 جنيه أي نسبة استهلاك غير الفقراء في الريف تمثل نسبة 79.7% من استهلاك غير الفقراء في الحضر وأن الفجوة في الإستهلاك بين غير الفقراء في الريف والحضر يمثل 20.3%.

ويلاحظ أيضاً أن استهلاك الفرد الشهري للفقراء في الحضر 84 جنيه وفي الريف 72 جنيه، أي أن نسبة استهلاك الفقراء في الريف تمثل 85.7% من استهلاك الفقراء في الحضر أي أن الفجوة بين استهلاك الفقراء في الحضر والريف 14.3% وهى نسبة أقل من نسبة الاستهلاك بين غير الفقراء في الريف والحضر.

**رابعاً: تقديرات الفقر في شمال السودان:**

حسب المسح القومي للبيانات الأساسية للأسر في العام 2009م، وهو ثالث مسح قومي يقوم به الجهاز المركزي للإحصاء في سلسلة المسوحات حيث تم المسح الأول في عام 1967م والثاني في عام 1978م وتهدف هذه المسوحات إلى توفير البيانات التي تساعد على توفير المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والتي تساعد في إعداد وتحليل الخطط السياسية والاقتصادية.

ومن خلال هذا المسح تم تقدير انتشار الفقر في شمال السودان بنسبة 46.5% مما يعني أن شخصاً واحداً من كل اثنين تقريباً في شمال السودان لا يملك الوسائل اللازمة لرفع قيمة الحد الأدنى لسلعة من سلع الخدمات الغذائية وغير الغذائية، وعلى الرغم من أن مؤشر عدد الألأفراد سهل الفهم للغاية إلا أنه لا يقدم مؤشرات عن مدى قرب أو بعد قدرات الفقراء على تلبية احتياجاتهم الأساسية، أو عن كيفية توزيع الاستهلاك بين الفقراء. وهذا يمكن أن يكون قصوراً مهماً عند تقديم آثار خيارات السياسات البديلة على الفقراء، على سبيل المثال يمكن أن يكون تنفيذ سياسة معينة يمكن أن يؤدي إلى تحسين رفاهية الفقراء مع ترك معدل الفقر دون تغيير، ومن أجل الحصول على وصف لحالة الفقر وضع المسح القومي مؤشرين هما مؤشر فجوة الفقر ومؤشر شدة الفقر، حيث يقدر مؤشر فجوة الفقر متوسط العجز في الاستهلاك بالنسبة لخط الفقر، حيث بلغت فجوة الفقر 16% وهذا يعني أن متوسط العجز في استهلاك كل شخص في شمال السودان يبلغ 16% تحت خط الفقر باعتبار أن العجز لدى غير الفقراء يساوي صفراً. ومن ناحية أخرى تبلغ الفجوة بين الفقراء أنفسهم 35% أي أن متوسط الاستهلاك للفقراء يقل عن خط الفقر

بنسبة 35% أي نحو 40 جنيهاً سودانياً للفرد في الشهر. ويبلغ متوسط شدة الفقر 5% وعلى النقيض من مؤشري عدد الرؤوس وفجوة الفقر فإن هذا المؤشر حساس لتوزيع الاستهلاك بين الفقراء، على سبيل المثال تحويل الدخل من أسرة فقيرة إلى أسرة أخرى أكثر دخلاً لا بد أن يؤدي إلى زيادة الفقر حتى إن لم يتأثر مؤشر معدل الفقر وفجوة الفقر، فإن مؤشرة شدة الفقر سيزيد وليس هناك نفسيراً سهلاً او حدثياً لهذا المؤشر، ومع ذلك فإنه قد يساعد على مقارنة وترتيب مستويات الفقر بين مجموعات سكانية مختلفة عندما توجد معدلات وفجوات فقر مماثلة.

**جدول رقم (5-1)**

**معدلات الفقر على المستوى القومي**

| معدل الفقر % | فجوة الفقر % | شدة الفقر % |
|---|---|---|
| %46.5 | %16.2 | %7.8 |

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً لتقديرات المسح القومي، (2009م).

**خامساً: مؤشرات قياس الفقر في السودان:** يعتبر التعرف على أهمية مؤشرات الفقر لمستوى خط الفقر من المهمات العلمية الهامة في اشتقاق خط الفقر لذلك لا بد من دراسة وتقييم مدى التغيير الذي يحدث في معدل الفقر عندما ينتقل خط الفقر صعوداً أو هبوطاً ويمكن توضيح ذلك من خلال تقديرات مؤشرات قياس الفقر الثلاثة عندما ينتقل خط الفقر إلى أعلى أو أسفل ويظهر ذلك من خلال جدول انتقال خط الفقر على مؤشرات قياس الفقر.

**جدول رقم (6-1) أثر انتقال خط الفقر على مؤشرات قياس الفقر**

| خط الفقر | | معدل الفقر | فجوة الفقر% | شدة الفقر |
|---|---|---|---|---|
| النسبة | جنيه | | | |
| 50 | 57 | 11.9 | 3.2 | 1.3 |
| 60 | 67 | 18.6 | 5.2 | 2.2 |
| 70 | 80 | 25.7 | 7.6 | 3.3 |
| 80 | 91 | 32.7 | 10.3 | 4.6 |
| 90 | 102 | 39.5 | 13.2 | 6.1 |
| 100 | 114 | 46.5 | 16.2 | 7.8 |
| 110 | 125 | 52.5 | 19.3 | 9.5 |
| 120 | 137 | 58.0 | 22.2 | 11.3 |
| 130 | 148 | 62.7 | 25.2 | 13.1 |
| 140 | 159 | 67.0 | 28.0 | 15.0 |
| 150 | 171 | 70.5 | 30.8 | 16.0 |

المصدر: المسح القومي للبيانات الأساسية ، 2009م.

من الجدول نستنتج أن انتقال خط الفقر من أسفل إلى أعلى له أثر واضح على الإستهلاك ومعدل الفقر وفجوة الفقر ثم شدة الفقر فكلما انتقل خط الفقر من اسفل إلى أعلى يؤثر على زيادة الاستهلاك ثم على مؤشر الفقر الثلاثة، فعندما يكون أسفل خط الفقر 50% أعلاه 150% يصبح الاستهلاك في المستوى الأسفل 57 جنيه وفي المستوى الأعلى 171 جنيه، ويصبح معدل الفقر في المستوى الأسفل 11.9% وفي المستوى الأعلى 70.5%، وكذلك تصبح فجوة الفقر في المستوى الأسفل 1.3% وفي المستوى الأعلى 16.9% ومن ناحية أخرى تتغير جميع مؤشرات قياس الفقر بدرجة أكثر عند انتقال خط الفقر إلى أسفل من انتقاله الى اعلى.

**سادساً: الملامح الاساسية للفقر في السودان**

يمكن النظر للملامح الرئيسية للفقر في السودان من خلال تفاوت مؤشرات الفقر الثالثة معدل الفقر، فجوة الفقر وشدة الفقر، تبعاً لتقسيمات المناطق الحضرية والريفية في شمال السودان. وتجدر الإشارة إلى أن معدل الفقر في المناطق الحضرية أقل بكثير من المناطق الريفية، إذ أن شخصاً[1] واحد بين كل من أربعة من سكان الحضر هو من الفقراء، في حيث أن هذه النسبة تصل إلى ثلاثة من أصل خمسة أشخاص في الريف فقراء، بينما أظهرت مؤشر فجوة الفقر وشدة الفقر أنماطاً متماثلة ويعتبر إقليم الخرطوم حسب المسح القومي للبيانات الأساسية 2009م هم الأقل من بين الأقاليم الأخرى، يليه الإقليم الشمالي ثم الشرقي والأوسط في المرتبة الثالثة في حين تمثل كردفان ودارفور أفقر الأقاليم الثلاثة وتوزيع السكان حسب الاقليم[2] لا يصطف بدرجة وثيقة مع توزيع الفقر الفقراء حسب الاقليم، فاقليم الخرطوم يمثل نحو خمس إجمالي السكان لكن يوجد فيه عشر الفقراء فقط وبالمقابل يمثل اقليم كردفان ودارفور 34% من إجمالي السكان ولكن يعيش فيه 45% من الفقراء.

كما يظهر تباين في مستويات الفقر إلى حد كبير حسب الولاية حيث يتراوح معدل انتشار الفقر ما بين ربع السكان في العاصمة القومية الى اكثر من ثلثي السكان في ولاية شمال دارفور ويمكن الجمع بين بقية الولايات الى ثلاثة مجموعات تبعاً لمعدلات الفقر ممثلاً مجموعة ولاية نهر النيل، الشمالية وكسلا، الجزيرة معدلات الفقر تتراوح بين خمسي سكانها ومجموعة كل من ولاية سنار، القضارف حيث تبلغ نسبة الفقراء بين السكان 44%، 55% على التوالي، ومجموعة

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء، الفقر في شمال السودان، مرجع سابق.

[2] المسح القومي للبيانات الأساسية، 2009م، ص47.

ولايات كل من النيل الأبيض، غرب دارفور، النيل الأزرق، البحر الأحمر، شمال كردفان، جنوب كردفان، جنوب دارفور حيث يتراوح معدل الفقر ما بين 55%، 66%.

ومن خلال المسح القومي للبيانات الأساسية يظهر أنه ليس من الواضح أن التحضر من العوامل المرتبطة بالفقر على سبيل المثال ولايتي البحر الأحمر وشمال كردفان فان معدلات الفقر 57% تقريباً، ولكن مستويات التحضر فيها مختلفة تماماً (55% و 20%) على التوالي وعلى العكس ولايتي النيل الأزرق ونهر النيل بهما مستويات التحضر حوالي 27% ولكن معدلات الفقر فيهما تختلف إلى حد كبير 56% ، 32% على التوالي.

كما أن ملامح الفقر في السودان تظهر أن توزيع الفقراء في الولايات يشبه الى حد كبير توزيع السكان وذلك باستثناء ولاية الخرطوم التي يقل نصيبها من الفقراء بكثير عن نصيبها من إجمالي السكان، وتقريباً جميع ولايات اقليمي كردفان ودارفور حيث نصيبها من الفقراء اعلى من نصيبها من اجمالي السكان وايضاً أن الفجوة بين الفقراء أظهرت تشتتاً يقل بشكل جوهري من فجوة الفقر ويمكن توضيح من خلال الجدول أدناه والذي يوضح الملامح الأساسية للفقر في السودان حسب الإقليم والولايات.

**جدول (7–1) الملامح الأساسية للفقر**

| المنطقة | الفقر | | | فجوة الفقر بين الفقراء | السكان (%) | الفقراء (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | معدل الفقر | فجوة الفقر | شدة الفقر | | | |
| شمال السودان | 46.5 | 16.2 | 7.8 | 34.8 | 100.0 | 100.0 |
| نمط المعيشة | | | | | | |
| الحضر | 26.5 | 7.1 | 2.7 | 26.6 | 35.6 | 20.3 |
| الريف | 57.6 | 21.3 | 10.6 | 36.9 | 64.4 | 79.7 |
| الإقليم | | | | | | |
| الشمالي | 33.7 | 9.4 | 3.8 | 28.0 | 6.4 | 4.7 |
| الشرقي | 46.3 | 17.7 | 9.0 | 38.2 | 14.3 | 14.2 |
| الخرطوم | 26.0 | 6.4 | 2.4 | 24.7 | 18.7 | 10.4 |
| الأوسط | 45.4 | 13.8 | 6.1 | 30.4 | 26.2 | 25.5 |
| كردفان | 58.7 | 23.1 | 11.7 | 39.3 | 14.3 | 18.1 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| دارفور | 62.7 | 24.6 | 12.6 | 39.3 | 20.1 | 27.1 |
| الولاية | | | | | | |
| الشمالية | 36.2 | 10.5 | 4.2 | 29.1 | 2.4 | 1.9 |
| نهر النيل | 32.2 | 8.8 | 3.5 | 27.3 | 4.0 | 2.8 |
| البحر الأحمر | 57.7 | 24.9 | 13.7 | 43.1 | 3.6 | 4.4 |
| كسلا | 36.3 | 14.7 | 8.0 | 40.6 | 5.9 | 4.6 |
| القضارف | 50.1 | 15.9 | 6.7 | 31.8 | 4.8 | 5.2 |
| الخرطوم | 26.0 | 6.4 | 2.4 | 24.7 | 18.7 | 10.4 |
| الجزيرة | 37.8 | 10.1 | 4.1 | 26.6 | 12.2 | 9.9 |
| النيل الأبيض | 55.5 | 17.6 | 7.8 | 31.7 | 6.4 | 7.6 |
| سنار | 44.1 | 14.0 | 6.4 | 31.7 | 4.5 | 4.3 |
| النيل الأزرق | 56.5 | 20.6 | 9.9 | 36.5 | 3.1 | 3.7 |
| شمال كردفان | 57.9 | 24.6 | 13.1 | 42.5 | 8.9 | 11.0 |
| جنوب كردفان | 60.0 | 20.7 | 9.4 | 34.5 | 5.5 | 7.1 |
| شمال دارفور | 69.4 | 27.4 | 14.2 | 39.6 | 5.9 | 8.7 |
| غرب دارفور | 55.6 | 19.8 | 8.9 | 35.6 | 3.2 | 3.8 |
| جنوب دارفور | 61.2 | 24.5 | 12.7 | 40.1 | 11.1 | 14.6 |

## سابعاً: أسباب الفقر في السودان:

هنالك مجموعة من الأسباب ساعدت على تفشي ظاهرة الفقر وهي مجموعة من العوامل منها العامل الداخلي أو الذاتي[1] وتشمل الظروف والملابسات التي تؤدي إلى تردي الأوضاع للأفراد أو الجماعات ودفعهم إلى دائرة الفقر. أو بصورة أخرى هذا يعني أن بعض ميسوري الحال يجدون أنفسهم فقراء كما أن بعض الفقراء يزداد حالهم سوء فأصبحوا الأقل فقراً ويمكن تلخيص العوامل الخارجية في النقاط التالية:ـــ

1- **عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الريف والحضر:** يعتبر من الأسباب الأساسية للفقر في السودان لأن الغالبية العظمى من أهل الريف فقراء فقر مدقع فهذا دليل على

[1] محمد الجوهري، علم وقضايا التنمية في العالم الثالث، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة 1987، ص98.

الاتساق التام مع دعاوي التنمية غير المتوازنة وتهميش الريف والتحيز الحضري وأغلبية سكان الريف لا يملكون أرضا أو يزرعون في أراض مهمشة لأن الأراضي كانت ملكا لكبار التجار فقط والأغنياء من المزارعين وقد أدى هذا الوضع إلى عملية التباين في الدخل وتعميق الاستغلال لصفار المزارعين وبالتالي زيادة الفقر وقد أصبح كبار المزارعين يعملون بأجور زهيدة ولكن الريع للمدن نتيجة لهذا التهميش والاستغلال كما أن فرص التمويل محدودة جدا وتكاد تكون معدومة لأنهم لا يملكون ضمانات القروض ولا يوجد اهتمام كافي بتقديم تمويل للمشاريع المدرة للدخل والإهمال الكامل لمشاريع التنمية الريفية من المسئولين وإعطاء الأولية للمشاريع في المدن وكذلك المساواة في فرص الحصول على الأرض والتمويل ويعني ذلك تركيز الخدمات والاستثمار في المدن وإهمال المناطق الريفية وبخاصة المناطق النائية أو المعزولة الأمر الذي يؤدي إلى أن تظل هذه المناطق تعيش في فقر شديد ومدقع.

2- **ضعف البرامج الإنمائية خلال العهود التي تلت استقلال السودان:** نجد هناك اتفاق عام أن التنمية التي انتهجتها الدولة منذ الاستقلال أو خلال العقود الأربع الماضية أتت بنتائج عكسية حيث أدت إلى عرقلة النمو الاقتصادي بدلا من تيسيره ونتيجة ذلك تشويه هيكل الأسعار والحد من الكفاءة وخاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد المادية والمالية والبشرية مما أدى إلى عجز متزايد في الموازنات الداخلية والخارجية. وأدت الاستدانة من النظام المصرفي إلى ارتفاع معدلات التضخم وما يترتب على ذلك من تراجع في الاستثمارات الوطنية والأجنبية بل هروب كبير لرؤوس الأموال وهجرة الكفاءات الوطنية.

3- **برامج التكيف الهيكلي:** رغم الاصلاحات الاقتصادية الهامة التي طبقت خلال السنوات الأخيرة إلا أنها لم تساعد كثيرا في الحد من الفقر كما هو متوقع في مثل هذه الحالات التي استدعت الخفض النسبي للنفقات العامة على معظم الخدمات الأساسية بما في ذلك إلغاء الدعم مما أدى إلى تصاعد أسعار الخدمات والسلع بالنسبة للطبقات الضعيفة وهذا في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات البطالة وانخفضت فيه الأجور الحقيقية مما أدى إلى الفقر أو تآكل قدرات الشرائح الفقيرة.

4- **الحصار الاقتصادي والسياسي:** الذي ضرب على السودان خلال عقد التسعينات فقد حرم البلاد من موارد مالية ضخمة كان يمكن استغلالها لدعم البرامج والمشروعات التنموية وبالتالي زيادة الدخول وتحسين المستوى المعيشي للأفراد. وكمثال لذلك فقد أوقف الاتحاد

الأوربي لأسباب سياسية التعاون مع السودان وترتب على ذلك تجميد حقوق ومستحقات السودان في اطار اتفاقية لومي الثانية والثالثة والرابعة والتي قدرت بحوالي 422 مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك فان السعي الجاد لطرد السودان من صندوق النقد الدولي قد أثر سلبا على مقدرة السودان في استقطاب الموارد الأجنبية لأغراض التنمية.[1]

5- **تدهور رأس المال الطبيعي:** المتمثل في الأراضي وموارد المياه والغابات بفعل عوامل الجفاف والتصحر وتعرية التربة والفيضانات التي بدورها أدت إلى فقر السكان واضرار أعداد كبيرة منهم إلى النزوح نحو المدن وانتشار البطالة والتزاحم حول الأنشطة الهامشية ذات العوائد والدخول المتدنية والسكن العشوائي وتدهور صحة البيئة الأمر الذي عمل على إعادة توليد الفقر وتزايد حدته واتساع نطاقه.

6- **تراكم الديون الخارجية:** وتزايد أعبائها بسبب الفوائد التعاقدية والفوائد التأخيرية الأمر الذي جعل السودان لم يسدد الديون وتوقف القروض خلال النصف الثاني من الثمانينات وطوال التسعينات مما جعل البلاد تدفع لخدمة الديون أكثر مما تلقى من عون أو مساعدات وتزامن ذلك مع تراجع أسعار صادرات السودان من المواد الأولية مما أدى إلى تدهور بعض البنيات الأساسية وتدهور الإنتاج في كثير من المشروعات الرئيسية.

7- **تدهور شروط التبادل التجاري:** للمواد الخام الأولية وهذه المواد الأولية تشكل معظم صادرات السودان مما أدى إلى اتساع الفجوة في مستويات المعيشة بين الدول الصناعية والدول النامية ومن بينها السودان.

8- **استمرار الحرب الأهلية:** وبخاصة في جنوب السودان والتي امتدت منذ الاستقلال وإلى وقت قريب باستثناء للفترة 1972 ــ 2005م من أهم الأسباب الرئيسية في توسيع نطاق الفقر من حيث الحجم ومن حيث الشدة وبالإضافة إلى ان الحرب لها تكاليف مادية ومالية وبشرية. أدى ذلك إلى تخصيص جزء كبير من هذه الموارد المحدودة بعيداً عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أن الحرب أثرت في توسيع الاستثمار الوطني إضافة إلى الاستثمار الأجنبي.

9- **الاستبعاد من الصحة والتعليم:** يعاني السودان من عدم التوازن كسائر دول العالم الثالث من تدني وقصور في الخدمات الصحية والتعليمية ونقص هذه الخدمات مجتمعة تسمى نقص في البنية التحتية كالمواصلات والاتصالات، حيث نجد الفقر يرتبط ارتباط وثيق بالتعليم والصحة، لأن الصحة الجيدة تعني القدرة على العمل بما أن الفقراء يؤدون أعمالاً تتطلب مجهود عضلي

[1] مصطفى زكريا: تجربة السودان في محاربة الفقر ــ المرجع السابق ص9.

وبدني قوي وبما أن الدخل هو مصدر الحياة فإن المرض بالنسبة لهم يعني الحرمان من الدخل وزيادة الفقر.

10- **استمرار الفقر نفسه:** هو استمرار لفقر قدرات الفقراء، والفقراء لا حيلة لهم على الإطلاق لأنهم يفتقرون إلى كل أو معظم أشكال رأس المال وبخاصة رأس المال البشري المتمثل في المعارف والخبرات والمهارات للأفراد ورأس المال النقدي الذي يستخدم في الاستهلاك كما في الاستثمار فضلا عن رأس المال المادي المتمثل مثلاً في امتلاك الأصول وإن الفقراء عادة من المهمشين بحيث لا يمثلون مجموعات ضغط فعالة وتسيطر عليهم حكومات تفتقر إلى الشفافية والمسألة وغير قادرة على توجيه النمو لمصلحتهم بل تتراكم الثروات في أيدي قلة.

11- **الفساد السياسي وسوء الإدارة:** من الملاحظ أن الفقر يعد سمه بارزة ومميزة في كثير من دول العالم وبخاصة دول العالم الثالث ويتناقص ذلك مع وجود جماعات غنية تعيش في ظروف معيشية متيسرة لذلك جهد كثير من الفقراء يذهب إلى جيوب الأغنياء من السياسين والممولين والتنفيذيين خصوصاً المكلفين بتوزيع الموارد الغذائية أو السلع التموينية للأقل دخلا. كذلك سوء التنظيم الإداري يعرقل أداء المؤسسات الرسمية ويفتح الباب أمام انتشار المفاضلة والمحسوبية في ظروف تتعطل فيها القوانين التي تنظم العمل في مؤسسات الدولة الرسمية. كما أن شروط التجارة الداخلية كانت في الغالب لمصلحة سكان المدن على حساب الريف وبالإضافة للانجياز وتركيز الخدمات والاستثمار في المدن وإهمال المناطق الريفية خاصة النائية والمعزولة مما يؤدي إلى العيش في فقر حاد.[1]

12- **الزيادة في عدد السكان وانتشار البطالة:** شهد السودان في الفترة الأخيرة زيادة هائلة في عدد السكان من ناحية وتزايد عدد سكان المدن وخاصة الخرطوم من ناحية أخرى مما أدى إلى زيادة الضغط على الخدمات المختلفة مثل الصحة والتعليم والمياه وغيرها وبالتالي إلى نقص حاد في الخدمات الصحية والتعليمية وتردي خدمات المواصلات والاتصالات وذلك بسبب النمو السكاني[2]وبسبب تلك الزيادة لا يجد غالبية السكان ما يسد الرمق بسبب انخفاض مستويات المعيشة لذلك يسعى السودان إلى إعادة تنظيم الأسرة بإتباع سياسات الحد من زيادة عدد المواليد وتحسين خدمات رعاية الأمومة والطفولة. إلا أن الجهل والمرض والفقر لا يساعد الأميين على اتباع السياسات التي عادة ما تشرف عليها منظمات الأمم المتحدة كاليونيسيف والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة[3] كما يعاني معظم السكان من البطالة والعاملون أيضا أجورهم متدنية لا تفئ

---

[1] د. علي وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996م، ص160.

[2] تقرير الامم المتحدة، البرنامج الإنمائي، تقرير عن التنمية، 1992م، ص7.

[3] نفس المصدر السابق، ص45

بثلث احتياجاتهم الأساسية، نسبة لانتشار البطالة يضطر الفقراء العمل في ظروف غير ملائمة ولساعات طويلة حيث أن عملهم يتطلب مجهود بدني كبير مما يعرض صحتهم للخطر مما يزيد فقرهم.

13- **العادات الضارة:** يتسبب الجهل المتفشي في معظم الدول المتخلفة في إشاعة أنماط عديدة من الأنماط الاجتماعية والاستهلاكية التي تقف حجر عثرة أمام محاولات التنمية والتغير الاجتماعي ويتعذر حصر تلك العادات الاجتماعية بسبب اختلافها باختلاف المجتمعات النامية سواء في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وتكفي الإشارة إلى الظواهر كتعاطي المخدرات ودفع الأولاد إلى سوق العمل مما يعرضهم للتسرب من المدرسة بسبب عدم الإيفاء بمتطلبات المدارس نتيجة للفقر الذي يعيشون فيه مما يؤدي للتشرد أو امتهان التسول أو السقوط في هاوية الفساد والرذيلة.[1]

## آثار الفقر في السودان:

نجد أن هنالك علاقة تفاعلية بين الفقر والجهل والمرض وصنف كاحد أضلاع المثلث المدمر، فالفقر يؤدي إلى المرض ويسوقان إلى الجهل والمرض يضعف بنية الفرد ويصبح غير قادر على العمل والانتاج وبالتالي تضعف ثروته ويصبح مفلس.

وجميع الأبحاث والتقارير تشير إلى أن هنالك علاقة سببية قوية بين الفقر والعطالة والتشرد والتسول والبغاء والسرقة وتجارة المخدرات وأمراض القلب كالحسد والحقد والكراهية والأمراض العضوية كالسل وأمراض سوء التغذية والفشل الكلوي والسرطان. (في السودان لا توجد معلومات عن التحلل الأخلاقي ولكنه ممكن في ظل الفقر) وذلك بغرض توفير المتطلبات الأساسية بحد أدنى. وتشرد الأطفال من أسوء آثار الفقر فهؤلاء الأطفال صغار أبرياء لا ذنب لهم في فقرهم وبؤسهم. ولا يجدون العناية الفائقة فيكبرون في بيئة غير صالحة فلا يجدون أبواب الرزق الحلال فيتعلموا الرزق الحرام. ويتعلموا الجريمة ويمارسونها من صغرهم ويكبروا ويصبحوا مجرمين. والفقر يؤدي إلى الإنحراف والرزيلة والجرائم بمختلف أنواعهم عند ضعاف النفوس وأصحاب القلوب المريضة وبتأثر الأوبئة النفسية كالحسد والحقد والجشع وعدم الرضا بالمقسوم. وذلك بمصاحبة الأشرار أو العيش في البيئات الفاسدة والتي تؤثر على السلوك فيدفعهم البحث عن قمة العيش إلى السلوك المعوج عن طريق السرقة والإتجار في الممنوعات وإتخذ الضعاف منهم أبناءهم في الاتجار الغير مشروع.

---

[1] محمود منسي ــ عمل الأم والسلوك الاجتماعي للأبناء ــ مجلد العلوم الاجتماعية ــ المجلد السادس عشر العدد الرابع ــ الكويت ، 1988م.

نجد أن إنحراف بعض أحداث الفقراء وخاصة الأيتام وكذلك لتأثر البيئة الميحطة فالأطراف البعيدة عن المساكن بيئة صالحة للجرائم بمختلف أنواعها لبعدها عن الخدمات والرقابة والتوعية وعدم التربية السليمة نتيجة لإنشغال الآباء وجهلهم بأبسط قواعد التربية السليمة وعدم التوجيه الديني السليم وعدم متابعة بعض أبناء الفقراء لتحصيلهم العلمي لرفع مستواهم وتهذيب سلوكهم وعدم توفير الخدمات الضرورية والحاجات الأساسية وتدني مستويات المعيشة كلها أسباب تؤدي لجنوح الأحداث وانحرافها وخاصة مجهولي الهوية والنسب ويؤدي الفقر إلى زيادة اللقطاء وقتلهم ولكن أقسى أنواع القتل وأشدهم تعذيباً في النفس هي قتلهم معنوياً وحرمانهم من أبسط حقوقهم ودفعهم إلى الشارع ليعيشوا فيه. فعمالة الصغار تعتبر مؤشر من مؤشرات مدى فقر الأسر المعيشة مادياً ومعنوياً. لذلك من الخير وضع سياسات وأسس تطبيقية للمجتمع من أجل القضاء على الفقر أو تقليله إلى الحد الذي يضمن وجود طفولة سعيد وحتى لا يسربون من المدرسة ويذهبوا للشارع الذي هو بمثابة الجامعة التي يخرج منها كبار المجرمين وأقل الفروض كبار الحاقدين على المجتمع.

**أسباب إزالة الفقر:**

1. أسباب بيئية: لضمان تنمية مستدامة فالفقراء في السودان يجبرهم فقرهم لتدمير البيئة الطبيعية التي يعيشون فيها وهي مصدر رزقهم الأساسي وقاعدة مواردهم المشاعة فهم يزرعون الأرض بكثافة ويقطعون الأشجار لبناء منازلهم ولفحم الحريق الذي يمثل مصدرهم رزقهم.
2. أسباب اقتصادية: الفقراء في السودان يمثلون غالبية السكان يستلزم ذلك مكافحة الفقر من خلال الاستثمار في رأس المال البشري.
3. أسباب اجتماعية: ينطوي الفقر على أبعاد اخلاقية ونفسية متعددة فهو يعني الحرمان والذل وسؤال الناس والتنازل عن القيم الثابتة والتهميش وعدم احترام الذات الإنسانية.
4. أسباب سياسية: الحرب في جنوب السودان بغض النظر عن أسبابها فهي نتيجة للفقر والتهميش وعدم التنمية مما أدى إلى إنفصال دولة جنوب السودان والذي بدوره له أثر اجتماعي واقتصادي على السودان.

**إستراتيجيات محاربة الفقر في السودان:** توجد استراتيجيات داخلية واستراتيجيات خارجية تقوم بها المنظمات الدولية لمحاربة الفقر في السودان:

**الإستراتيجيات الداخلية:** توجد عدة إستراتيجيات لمكافحة الفقر في السودان منها:

**1/مسودة عناصر إستراتيجية مناهضة الفقر في السودان[1] وأهدافها كالآتي:**

1- تعظيم النمو الإقتصادي المناصر للفقراء ولكي يتمكن السودان من القضاء تماماً على الفقر خلال العقدين القادمين ينبغي أن يستهدف نمواً اقتصاديا يصل في المتوسط إلى 7% بالأسعار الحقيقية على مدار فترة عشرين عاماً.

2- الإهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة لرفع انتاجية الزراعة والثروة الحيوانية وبخاصة لصالح الفقراء.

3- لكي يحدث نمو اقتصادي لصالح الفقراء لابد أن يكون له القدرة على ايجاد فرص عمل كافية ومجزية وأن تكون الأجور الحقيقية أعلى من حد الكفاية أو أن يكون فيه استخدام كثيف للأيدي العاملة خاصة في القطاعات الصناعية والغذائية.

4- توسيع وتنمية فرص العمل المنتج والمتناسب مع احتياجات وقدرات الفقراء بما في ذلك توسيع ملكية الأصول والتمويل للأسر الفقيرة من خلال برامج فعالة للقروض الصغيرة تسهم في تحريك الطاقات الانتاجية للفقراء بأساليب مقبولة.

5- تعميم فرص الحصول على الرعاية الصحية الأولية الجيدة والمعقولة المستوى بالمجان لجميع الفقراء ومحدودي الدخل في جميع المناطق التي يعم فيها الفقر في المدن والأرياف.

6- إنهاء الحرب الأهلية والنزاع المسلح في الجنوب وفي الشرق وتحقيق سلام دائم ومستقر وتحسين العلاقات الخارجية.

7- خفض معدلات المرض والإصابة بأمراض الملاريا وغيرها من الأمراض المعدية التي تسبب معظم الوفيات من المستوى الحالي إلى النصف بحلول عام 2010م وإلى الربع بحلول عام 2015م وإلى استئصالها تماماً أو في أضيق حيز بحلول عام 2020م لأن ذلك من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج بما لا يقل عن 30%.

8- تعزيز خدمات الصحة الانجابية والعناية بالطفولة.

9- تخفيض معدلات نقص وسوء التغذية.

10- توفير المياه النقية للشرب لكل المدن والأرياف.

11- الإهتمام بصحة البيئة.

---

[1] عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة (1970 ــ 2000) وتصور للرؤية المستقبلية، شركة مطابع العملة المحدودة، الخرطوم، 2001/9/3م، ص477.

12- توفير التمويل اللازم لتحقيق هذه الأهداف وكذلك الموارد البشرية.

13- تعميم فرص التعليم الأساسي في جميع القطر والإرتقاء بنوعية التعليم، وزيادة كفاءته الداخلية والخارجية.

14- توسيع وتنمية فرص العمل المنتج وترقية المستوطنات البشرية وتوفير الإسكان اللائق وتقليل تكاليف للفقراء.

15- خفض نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (حد الكفاف) إلى مالا يزيد من 10% بحلول عام 2005م و 50% بحلول عام 2015م بحيث يتم القضاء على هذا النوع من الفقر تماما بحلول عام 2020م.

16- خفض نسبة السكان تحت خط الفقر (حد الكفاية) بمقدار النصف بحلول عام 2010م وخفض نسبتهم مرة أخرى بحلول عام 2015م بحيث لا تتجاوز النسبة أكثر من 50% ــ 10% بحلول عام 2020م.

وحتى يمكن تحقيق هذه الأهداف الواضحة وتكون فعلا في صالح الفقراء فلا بد من:[1]

- أن تكون هنالك شفافية وتدقيق في المعلومات وتبادل الآراء والخبرات.
- أن يكون هنالك تنسيق كامل بين الحكومة ممثلة في الوزارات والوحدات والمنظمات والصناديق الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية والتطوعية في كيفية حل مكافحة الفقر.
- أن يوفر لهذه الاستراتيجيات الموارد المالية والبشرية وكل التسهيلات الإدارية والإجرائية.
- أن تكون كل المشاريع في صالح الفقراء وملائمة لبيئة كل منطقة وإمكانيات الفقراء فيها.
- لابد من المشاركة المجتمعية للفقراء في تحديد كيفية حل مشكلة فقرهم واختيار المشروعات الملائمة لذلك وطريقة التمويل وأي شئ لازم لحل هذه القضية.
- لابد أن يكون هنالك دور إيجابي للمنظمات الدولية التطوعية في حل ومناهضة الفقر في السودان.
- تحقيق أهداف الألفية الثالثة بتوفير التمويل اللازم لصغار المنتجين عبر سياسات وبرامج التمويل الأصغر.
- إنشاء وحدة متابعة وتقييم لكل هذه المشاريع لمناهضة الفقر في السودان.

---

[1] وزارة المالية والإقتصاد الوطني، مسودة عناصر استراتيجية مناهضة الفقر في السودان، مرجع سبق ذكره، ص49.

- قيام الورش بخصوص حل أو مناهضة الفقر في السودان للتعريف بأبعاد مشكلة الفقر ومخاطرها وكيفية القضاء عليه ومساهمة كل الجهات المعنية بهذا الأمر من جهات خاصة أو عامة. وجاء في هذا الصدد المنتدى التداولي لبحث دور الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) والجهات الممولة الأخرى لدعم استراتيجية تخفيف وطأة الفقر:

**وجاءت عناصر الخيارات الإستراتيجية في خمسة محاور هي:**[1]

1. خاصة بالسلام والاستقرار السياسي.
2. سياسات الاقتصاد الكلي وحشد الموارد المالية وهو يرتبط بالمحور الأول.
3. التنمية الزراعية كأساس لتحقيق الأمن الغذائي وتشغيل العمالة وبالتالي تحقيق تنمية ريفية.
4. التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية خاصة في مجال التعليم الأساسي وتعليم الكبار والرعاية الصحية الأولية وتوفير مياه الشرب والتدريب وبناء القدرات.
5. توسيع قاعدة المشاركة من خلال تشجيع وتفعيل الشراكة الدولية بين مؤسسات الدولة والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والقطرية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والعمل على الاستفادة من الأجهزة الولائية والشعبية في إعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشروعات تخفيف حدة الفقر.

**1. المشروع القومي الشامل لمناهضة الفقر في إطار البرنامج الشامل وفق الرؤية المستقبلية للسودان:**

أهداف هذا المشروع جاءت كما يلي:

1- النمو الاقتصادي المؤدي إلى خلق عمالة مستدامة وزيادة الدخول وبالتالي خفض معدلات الفقر إلى جانب إزالة المفارقات بين الدخول عن طريق التوزيع العادل في فرص العمل وحماية البيئة أي أن المشروع يربط بين النمو الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الكلية ومحاربة الفقر.

2- الاهتمام بالقطاع الزراعي الذي يستوعب معظم الفقراء في الريف.

3- الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد وهى مهمة لإزالة الجمود في الاقتصاد وإزالة القيود والمعوقات وتحفيز الإنتاج. ولكن يجب أن تتضافر معها سياسات لتقوية البعد الاجتماعي

---

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني، القطاع الاجتماعي، المحاور الاستراتيجية الوطنية في معالجة الفقر، المنتدي التداولي لبحث دور الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) لدعم استراتيجية تخفيف حد الفقر، 2001م، ص 1 ــ 15.

عن طريق خلق فرص جديدة للعمل وتعميم برامج اجتماعية فاعلة تحمي الشرائح الضعيفة في المجتمع.

4- السياسات الاقتصادية السليمة التي تؤدي إلى استقرار اقتصادي وتحافظ على استقرار سعر الصرف وتخفيض معدلات التضخم لحماية الدخول للشرائح الضعيفة.

زيادة فرص العمالة الذاتية المنتجة وزيادة الدخول الحقيقية في المناطق المستهدفة وفي ذات الوقت زيادة النمو الاقتصادي بزيادة القيمة المضافة التي تعكس على إجمالي الناتج المحلي كماً ونوعاً في قاعدته وبالتالي تخفيف حدة الفقر بجانب توزيع الثروة بين القطاعات والشرائح المختلفة[1] ولتنفيذ هذه البرامج بصورة فاعلة يستلزم ثلاثة مستويات وهى:-

(1) المستوى الأول: مجلس أعلى برئاسة وزير المالية والاقتصاد الوطني ويتكون من شخصيات لها الأبعاد السياسية والقطاعية والاجتماعية التنظيمية والأبعاد الاقتصادية الكلية والجزئية وله اختصاصات كثيرة.

(2) المستوى الثاني: الوحدة التنفيذية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني تكون بمثابة سكرتارية المجلس. ويشرف عليها وزير المالية والاقتصاد.

(3) المستوى الثالث: لجنة التسيير يرأسها وزير الدولة بوزارة المالية تقوم بالإشراف والمتابعة لأعمال الوحدة التنفيذية.

**الاستراتيجيات الخارجية:**

أسهمت مؤسسات التمويل الدولية خلال أربعة عقود بتمويل 222 مشروعاً وبلغ حجم التمويل الممنوح لها نحو 3,7 مليار دولار بشروط ميسرة شمل فترات سماح كبيرة وبمعدلات فائدة منخفضة للغاية. ورغم محدودية التمويل إلا أنه في العديد من الحالات كان لا يستخدم استخدام فعال وبل على العكس تم تبديد جزء كبير منه في مشروعات مرتجلة لا تفيد الجزء الأكبر من المواطنين ومن تلك المؤسسات التي قدمت التمويل مثل منظمة الأغذية العالمية – صندوق الأمم المتحدة للإسكان – منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات. وقد وصل حجم التمويل خلال فترة التسعينات فقط 716 مليون دولار يساهم فيها برنامج الغذاء العالمي بنسبة 64% ومن أهم المشروعات التي تم تنفيذها خلال عقد التسعينات مشاريع تنمية المناطق المختارة – برنامج الغذاء مقابل العمل – برنامج محاربة مرض ضعف المناعة المكتسبة – مشروع إعادة التعمير.[2]

---

[1] عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، مصدر سبق ذكره، ص477.

[2] عائدة عوض محمد شريف، مجلة المصرفي، العدد الخامس والعشرون، ديسمبر 2000م، مجلة فصلية مصرفية واقتصادية.

## دور المنظمات الدولية في إزالة الفقر الريفي في السودان:

نجد أن أهم دور قامت به المنظمات الدولية مثل UNDP واليونسيف وغيرها هى مبادرتها في إزالة الفقر الريفي السوداني لأن مهاجمة جذور الفقر شكلت الهدف البعيد المنال للعديد من برامج التنمية التي من بينها:-

مشروع تنمية المناطق: ADS (Area Development Scheme)

وفقاً لبرنامج (ADS) فإن مشروع تنمية المناطق هو برنامج للتنمية الريفية من قبل حكومة السودان قائم على أساس مجتمعي ومصادقة بيئية ومشاركة نوعية مدعومة من قبل برنامج التنمية للأمم المتحدة (UNDP) يستهدف زيادة الدخول وتحسين مستويات المعيشة للقرويين في خمس مناطق ريفية مختارة (هي منطقة أدنى نهر عطبرة السفلي، منطقة وسط البطانة، أرياف الأبيض، عد الفرسان وأم كدادة) ظلت بعيدة عن أي مشاركة تنموية. ويبين أن القرويين هم مفاتيح صناعة القرار في هذا البرنامج ويضع المساعدة المالية مع الفنية وصمم للتركيز الموارد على هذه النشاطات الثلاثة الآتية:-

إنشاء اطار تنظيمي وظيفي وعملية تخطيط وتنفيذ شاملة قائمة على المجتمع في برنامج التنمية للتاكيد على أن المجتمع يشارك بفاعلية في كل مراحل نشاطات المشروع.

لقياس الزيادة في الثروة والتحسين في نوعية الحياة في المناطق المأهولة من خلال الإدارة المجتمعية الفرعية للمجتمعات.

التشخيص من خلال الدراسة واختيار البدائل التنموية المتاحة التي يمكن تقديمها كمشروعات تدار جزئياً بواسطة المجتمع.

وتشمل أيضاً إعادة الإحياء البيئي – التشغيل الكامل للمرأة تستخدم هيكل تمويل محلي يطلق عليه الصندوق والذي يقوم على نظام التمويل المجتمعي التقليدي (خزنة القرية) لمساعدة أعضاء المجتمع في الحالات الطارئة. (1)

مبادرات أصدقاء الطفل القروي CFVI (The Child Friendlly Village Initative) مبادرة الطفل القروي قدمت في عام 1993م لتمثل منطقة منفردة لليونسيف والمنظمات الحكومية كبرنامج تعاوني. وهدفه الاستراتيجي هو تقوية المجتمعات القروية الفقيرة بالمعرفة والمهارات والموارد لتمكينها من تحطيم حلقة الفقر الريفي المفرغة المتكاملة وغالباً ما يتم ذلك من خلال إتاحة فرص الحصول على الخدمات الأساسية التعليم – الصحة – التدريب – زيادة مشاركة المرأة والأطفال في التنمية.

---

(1) د. سعد الدين عبد الحي، محاضرات في التنمية الريفية، إزالة الفقر الريفي، برنامج ماجستير التنمية الريفية، 2002م – 2004م.

أنشأت القرى الصديقة شبكة الأمن الاجتماعي حوالي 298 إلى 300 قرية من ثمانية ولايات أو بتعزيز حوالي واحد مليون شخص 5% منه أطفال مع تركيز خاص على التنمية البشرية. ويمكن أن نقول أن القرى الصديقة مبادرة تنموية ناجحة أن كان بالطبع لها بعض النقائص يمكن تلخيصها في الآتي:[1]

ما يخص تغطية دور المرأة والطفل تصل نسبة أعضاء رجال القرى حوالي 50% وهى نسبياً وأن كانت جيدة غلا أنه يمكن زيادتها مراعاةً لهدف المشروع الأصلي.

ارتفاع معدلات التسرب من المدرسة (التعليم الأساسي) عالية تعزى الدراسات ذلك إلى رسوم الدراسة والنقص في الوسائل التعليمية والمعلمين التي تربط بالتأكيد مع الأزمة الاقتصادية العالمية وتؤثر على معدلات التحصيل لا تزال تحتاج إلى المزيد.

**المنظمات التطوعية** NGOS (Non Governmental organization (NGOs) social:

المنظمات الطوعية أقرب لفقراء الريف وبالتالي أكثر تأهيلاً لحاجاتهم ومشكلاتهم تمكن فقراء الريف من السيطرة على مواردهم وتحسين مستوياتهم ومعيشتهم. وأضف إلى ذلك مشاريعها ذات تكلفة أقل نسبياً وأكثر ابتكاراً ومرونة وتجربة في العيش الدائم مع الفقراء. إن المنظمات التطوعية والوطنية والعاملة في السودان تقوم بجهد مقدر دون مبالغة وخصوصاً في محاربة الفقر على مستوى الفقر المحلي والأسر الفقيرة. أن أغلب المنظمات الطوعية العاملة تهدف إلى إزالة الفقر الاقتصادي والاجتماعي ويتم ذلك بعدة صور مثل التركيز على التعليم الأساسي – التغذية – تنمية المجتمع – المرأة – التدريب.

[1] نفس المصدر السابق.

# الفصل الثاني

# مفهوم التمويل الأصغر وأهميته الاقتصادية والاجتماعية

## المبحث الاول

### مفاهيم التمويل الأصغر:

بداية السبعينات اجتاحت ثورة التمويل الأصغر آسيا وأمريكا اللاتينية وساعدت ملايين لا تحصى من الفقراء في الحصول على الازدهار الاقتصادي الذي كان يحتاجه الفقراء لبدء مشروعاتهم التجارية الصغيرة وشق طريقهم للخروج من الفقر بطريقة أو بأخرى وكذلك تخطت ثورة التمويل الأصغر أفريقيا في حين أن معظم النشطين اقتصادياً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يستطيعون الوصول إلى اي نوع من أنواع الخدمات المالية.[1]

ويوضح تقرير البنك الدولي في عام 2006م وجود علاقة قوية بين الحد من الفقر وتنمية القطاع المالي فإذا كانت البلدان الفقيرة ستحقق تنمية طويلة الأجل بمزيد من السرعة فإن الفقراء من الناس يجب أن يستفيدوا من مجموعة المنتجات والخدمات المالية التي تتسم بالمرونة والفعالية من حيث التكاليف وتستهدف احتياجاتهم بما في ذلك الادخار والائتمان والتأمين ومعروف إن الهدف من التمويل الأصغر هو تكثيف الخدمات المالية لتلبية احتياجات الفقراء الذين عادة يفتقرون إلى البنوك التقليدية التي يمكن أن تقدم التمويل الاصغر في شكل قروض صغيرة جداً تتراوح عادة ما بين 5 الى 50 دولار على سبيل المثال وتقبل إيداع مدخرات لا تقل عن واحد دولار والتي على الرغم من صغر حجمها يمكن أن تكون ضرورية لإقامة أنشطة مدرة للدخل وسبل كسب عيش مستدام. [2] أن التمويل الأصغر على عتبة عصر جديد بعد عقود التجربة الأولى لطرح الائتمان بدون ضمانات في بنغلاديش مثلاً واستمرار النضج في التكاثر في جميع أنحاء آسيا وأمريكا اللاتينية ورغم ذلك لم يصل التمويل الاصغر بعد إلى اللذين في أشد الحاجة إليه.

لذلك أدركت الدول الفقيرة قوة التمويل الأصغر كأدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولا تقتصر قوة التمويل الأصغر على تمكين الفقراء من بناء الأصول الاستثمارية في الأنشطة المدرة

---

[1] اصلاح حسن العوض، ورقة عمل بعنوان، إدارة التمويل الأصغر الدورة التدريبية الأولى لبنك الاسرة 2008م.

[2] متي أبو القاسم ابو قصيصة، ورقة عمل عن البنك الزراعي السوداني 2006م.

للدخل فحسب ولكن اثبت فعاليته الملحوظة أيضاً كوسيلة لتمكين الإنسان والاستفادة من خدمات التمويل الأصغر ومن تحقيق أفضل استفادة هى انتشال الفقراء من براثن الفقر.

فإن الحدود الأخيرة في توفير التمويل الاصغر إلى أكثر الناس فقراً في العالم كانت هى في القرى النائية والأحياء الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عبر البنوك التقليدية وجمعيات الادخار في أسفل درجات السلم الاقتصادي في العالم.[1] ومنذ ان عم التمويل الأصغر في بداية السبعينات في العالم يمكننا من خلاله تعريف الفقر على انه عدم إمكانية الاستفادة من مصادر التمويل الأصغر المتاحة التي تمكن الناس من بناء الأمان الاقتصادي وتحسين مستوى معيشتهم. حيث تطور التمويل الأصغر في طوائف متعددة من نماذج من البنوك المنظمة إلى جمعيات الإدخار والإقراض القروية أن يحسن حياة الملايين في البداية عن طريق الاستفادة من الائتمان ثم إلى المدخرات والتأمين وكذلك أنظمة التقاعد. وبمساعدة التمويل الأصغر تمكن الفقراء من الاستثمار في الأنشطة المدرة للدخل(2) التي تساعد على زيادة الأمان الاقتصادي وتوفير الغذاء الصحي وإلحاق الأطفال بالمدارس بدلاً من عمل القدرة على دفع تكاليف الرعاية الصحية بالإضافة إلى إمداد منازلهم بالصرف الصحي ومياه الشرب النظيفة، وهى أشياء ضرورية لبناء حياة تتوفر فيها كرامة الإنسان، وكذلك توفير الخدمات المالية التي تعتبر مطلب أساسي لحياة الفقراء اليومية ويمكن وصول خدمات التمويل الاصغر أن ينتهي من تهميش الفقراء ويساعد ذلك في إدماجهم في التيار المجتمعي السائد ويساعد بدوره في تشجيع المسئولية وتعزيز النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى توفر الخدمات المالية وله آثار تحفيزية حيث تستهدف تلك الخدمات النساء وبفضل جهود الأسر الفقيرة وسهولة الاستفادة من الخدمات المالية المهيأة لتلبية الاحتياجات فإن في عام 2007م استطاعت حوالي 100 مليون أسرة فقيرة من تحسين مستوى معيشتها في العالم.(3)

وهنالك نتائج أخرى ملموسة وثورية على الصعيد الشخصي للمستفيد من خدمات التمويل الأصغر، وهى زيادة الثقة بالنفس والكرامة والاحترام والاستقلال بالإضافة إلى الحد من القلق والاختلافات داخل الأسرة والقدرة في اتخاذ القرار.

---

[1] محمد حسن رضوان، اساسيات العمل الحقوقي الاسلامي، عمان دار وائل للطباعة والنشر 2010م.

[2] شقيري نوري موسى، المؤسسات المالية المحلية والدولية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2009 ص95.

[3] واشنطن، تقرير حملة الاقراض المتناهي الصغر 2008م.

## أولاً: تعريف التمويل الأصغر:(1)

لا يوجد اتفاق بين علماء التمويل الأصغر حول تعريف واحد للتمويل الأصغر حتى قيل أن مفهوم التمويل الأصغر مفهوم يمكن فهمه ولكن لا يمكن تحديده في نظر الغالبية فإن التمويل الأصغر هو تقديم قروض صغيرة لأسر في غاية من الفقر بشروط تمويل ميسرة، وذلك بهدف مساعدة الفقراء على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغيرة.

وبعبارة أخرى يشير مصطلح التمويل الاصغر إلى توفير الخدمات المالية وهى الحصول على الخدمات في المقام الأول الائتمان والأوعية الإدخارية والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء النشطين اقتصادياً غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية وذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم، وذلك هي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال النظم المصرفية الرسمية.

ولكن اصبح مصطلح التمويل الأصغر من المصطلحات الحديثة التي تواجه الباحثين والمهتمين في مجال التمويل الأصغر وفي مجال التنمية الاجتماعية لما له من أهمية في تخفيف حدة الفقر فقد اصبح أحد عناصر التنمية واحد اهم برامج الدول المانحة كوسيلة لدعم الفقراء في جميع أنحاء العالم وخصوصاً في دول العالم الثالث. فمن خلال مراجعة الأدب الذي تناول قطاع التمويل الأصغر تعددت تعريفاته وذلك لتنوع وجهات النظر بين المهتمين في هذا المجال.

فقد تم تعريف التمويل الأصغر تعريفات عديدة أهمها: يقصد بالتمويل الأصغر(2) Microfinance تقديم حزمة من الخدمات المالية تشمل القروض الإدخارية التأمين، للفئات من الفقراء النشطين اقتصادياً، والتمويل الأصغر بهذه الصورة يختلف عن مفهوم القروض متناهية الصغر Microloans لأنه يعتبر أكثر شمولاً وبرزت الحاجة للتمويل الاصغر بالشكل الوارد في التعريف أعلاه لأنه تم التوصل إلى قناعة بأن الفقراء محرومين من إمكانية الوصول إلى مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية التقليدية وأن هؤلاء الفقراء في حاجة إلى تشكيلة من المنتجات المالية التي تلاءم حاجاتهم. و هنالك عدد من التعريفات[3] الهامة للتمويل الأصغر التي يجب التعرف عليها ومنها:

---

(1) د. يعقوب جانقي، د. حسين سليمان محمد أحمد، المؤتمر الوظيفي لقطاع الشباب الثاني، 2009م.

(2) أكاديمية السودان للعلوم المصرفية، برنامج القدرات لمقدمي الخدمات والمستفيدين بقطاع التمويل الأصغر 2010م.

(3) زهير عبد الحميد، مؤسسات التمويل الأصغر المتناهي في الصغر المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة الأزهر فرع البنات ص346، 2004م.

أن التمويل الاصغر هو تمويل يوجه للفقراء ومنخفضي الدخل لتقديم الخدمات المالية مثل الائتمان والمدخرات، التحويلات المالية والتأمين وهذه الخدمات تتصف بعدد من الخصائص الرئيسية تتمثل فيما يلي:

- تركز هذه الخدمات على المنشأة الفقيرة حيث تقدم خدمات العملاء منخفضي الدخل الذين لا يستطيعون التعامل مع المؤسسات المالية الأخرى.
- تقديم قروض مناسبة للعملاء حيث تعتبر وسيلة مناسبة لتقديم قروض صغيرة ومتناهية في الصغر ولأجل قصير يمكن تكرارها بجانب امكانية وجود بدائل للضمانات المطلوبة للقروض والتي لا يستطيع منخفضي الدخل توفيرها منها على سبيل المثال ضمان المجموعة المقترضة أو المدخرات الإجبارية.[1]
- حتى يكون هناك حافز لإعادة رد القروض فان القروض تكون صغيرة الحجم ويتم عمل تقييم لها.
- يتم تدبير التأمين على القروض من خلال خدمات ادخاري تطوعية تسهل الودائع الصغيرة، ولها القدرة على التمويل تمكن من زيادة دخل الاسر سواء بطريقة مستقلة أو من خلال مؤسسات أخرى. وتشير التعاريف الخاصة بالتمويل الأصغر على أنه أداة قوية لتخفيف وطأة الفقر [2] فتقديم الخدمات المالية إلى الفقراء يساعد على زيادة دخل الأسرة المعيشي وأمنها الاقتصادي، وعلى تكوين أصول والتي تؤثر على عملية إيجاد الطلب على السلع والخدمات الأخرى وبخاصة (التغذية، التعليم، الرعاية الصحية).
- وقد عرفت Consultative Grouptoassist the Poorccaap[3] التمويل الاصغر على أنه تقديم تمويل أصغر لأسر غاية في الفقر وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغيرة كلما اتسعت دائرة التمويل الأصغر، على مرور الزمن لتشمل مزيداً من الخدمات المتعلقة بالائتمان، والادخار وذلك نظراً لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن صعب عليهم الانتفاع من البنوك التجارية الرسمية. ويرى Prescott (1997م) بأن التمويل الأصغر[4] هو تزويد الخدمات

---

[1] زيادة رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، عمان، دار فاء للنشر والتوزيع.

[2] زهير عبد الحميد معربة، مؤسسات التمويل الأصغر المتناهي الصغر 1996م ، ص16، المجلة العالمية لكلية التجارة، جامعة الازهر، فرع البنات 2004م، ص346.

[3] سماح ديب الصفي، منهجية الأقراض بضمان المجموعات، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية غزه، كلية التجارة، 2004م، ص21.

[4] زيادة رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، عمان، دار فاء للنشر والتوزيع، ص19.

المالية للفقراء، وقد استخدم مصطلح بالغ (Micro) لأن المبالغ المستخدمة للقروض مبالغ صغيرة، وفي الغالب تقوم المؤسسات غير الربحية بمنح التمويل بالغ الصغر، وتكون الفئة المستهدفة من الناس الذين لا يستطيعون المشاركة في القطاع المالي الرسمي والهدف الرئيسي الذي تسعى له هذه المؤسسات هو تخفيف الفقر في المجتمعات النامية، وتستخدم هذه المؤسسات الأقراض بضمان المجموعة أو الاقراض الفردي. فيما ترى Lidgerwood (1998م)[1] أن الإقراض بالغ الصغر هو تقديم الخدمات المالية للزبائن أصحاب الدخل القليل لايجاد مصادر عمل ذاتي لهم، وتشمل الخدمات المالية، الأقراض، الإدخار، التدريب، التأمين بالإضافة إلى الوساطة المالية والإجتماعية، وتطوير الثقة بالنفس.

- نظراً لأنه لا يوجد تعريف مقبول لأعمال[2] التمويل الأصغر من أجل تسهيل التحليل عبر الدول عرف الاستقصاء الذي قام به بنك التسويات الدولية (2010) أن التمويل الأصغر هو تقديم الخدمات المالية بمقادير محددة إلى الأسر الأكثر فقراً عبر المشاريع الصغيرة. وينظر إلى التمويل الأصغر كأحد أنواع الأعمال الصغيرة التي يمكن اجراؤها بواسطة مجموعة كبيرة من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية متنوعة مثل الإقراض وقبول الودائع والتأمين وتحويل المدفوعات والأموال.
- ويستخدم مصطلح غير المصرفية في الإشارة إلى أي مؤسسة ليست بنك بما في ذلك المؤسسات الأخرى التي تقبل الودائع ومؤسسات الإقراض الأصغر وقد تشمل غير المصرفية المؤسسات المتخصصة في التمويل الأصغر.
- وعلى الرغم من كثرة التعريفات الخاصة بالتمويل الأصغر إلا أنه لا يوجد تعريف تنظيمي مقبول عالمياً لنشاط التمويل الأصغر من خلال المسح الذي أجراه بنك التسويات الدولية (2010) والخاص بتعريف التمويل الأصغر وان 59% من الدول التي شملها المسح أن لديها نوعاً من التعريف المتعلق بالتمويل الأصغر في قوانينهم وتشريعاتهم المالية ويوجد لدى الغالبية تعريفات خاصة للتمويل الأصغر. وتعرف بعض الدول التمويل الأصغر لاغراض تتعلق بتصنيف محافظ القروض وتحديد المخصصات وقد عرفت احدى دول أمريكا اللاتينية التمويل الأصغر على أنه قروض يتم سدادها من أموال ناتجة من أنشطة أو خدمات تجارية أو صناديق ريفية بالإضافة إلى قروض مقدمة إلى أصحاب المشاريع الصغيرة. أشخاص طبيعيين أو أشخاص قانونيين يمتلكون مشاريع صغيرة. وإن بعض الدول تعتمد في تعريف التمويل الأصغر[3] على حجم

---

[1] سماح ديب الصفي، مرجع سابق، ص23.

[2] بنك التسويات الدولية، لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية 2010م، ص21.

[3] د. صابر أحمد عبد الباقي، المشروعات الصغيرة واثرها في القضاء على البطالة، جامعة المنيا ، كلية الآداب، 20002.

القرض. وفي بعض الدول ان قرض التمويل الاصغر يعني تسهيل ائتماني يتم منحه لمستخدم نهائي. ومنحه لمستخدم نهائي واحد ولا تزيد قيمته عن 2% من راس المال الأساسي للمؤسسة القانونية. وتعرف احدى دول جنوب أفريقيا[1] التمويل الاصغر على أنه أعمال تقدم خدمات تتم بالضرورة من خلال معاملات صغيرة للغاية او متوسطة أو نشاط يتكون من أحد على الأقل مما يأتي:-

أ- إقراض موسع.

ب- تحصيل ادخار.

ج- إقراض موسع ادخار من عملاء لا يخدمهم النظام المالي عادة.

بالإضافة إلى ذلك يوجد لدي غالبية الدول سياسات واضحة لتسهيل قدرة الأشخاص على الحصول على الخدمات المالية وتشمل هذه الخدمات على ضمان حق الحصول على حسابات بنكية والسماح للبنوك باستخدام وكلاء التجزئة وتبسيط العناية الخاصة بالعملاء.

ومن خلال التعريفات السابقة لاحظ الباحث أن هنالك توافق عام بين الباحثين والمؤسسات في تعريف التمويل الأصغر حيث تتوفر عناصر مشتركة بين التعريفات السابقة ويمكن استخلاص مجموعة من العناصر التي يجب أن تتوافر في تعريف التمويل الاصغر وهى:

- التركيز على الفقراء النشطين اقتصادياً اصحاب المشروعات الصغيرة ومنخفضي الدخل.
- تقديم خدمات التمويل الأصغر، الإدخار، التأمين، الائتمان للذين لا يستطيعون الحصول على تمويل من البنوك التجارية.
- يهدف إلى تخفيف حدة الفقر ويساهم في زيادة الدخل.
- تقديم مبالغ مالية صغيرة.
- مدة السداد تكون قصيرة ومتوسطة.
- طلب ضمانات ميسرة كنظام ضمان المجموعة وفيه يكفل الأعضاء بعضهم لضمان السداد.
- بساطة وسهولة طلب القروض وإجراءات الصرف حيث يتم تصميمها بما يتلاءم مع ظروف المقترضين منخفضي الدخل.
- تقديم خدمات أخرى مثل التدريب والاستشارات الفنية لدعم المشروع وتعزيز مهارات المقترضين.

[1] فتحي أبو القاسم أبو قصيقصة، ورقة عمل عن التمويل الأصغر، البنك الزراعي، 2006م.

يلاحظ أن جميع التعريفات الأساسية ركزت أيضاً على الآتي:-

1- التمويل الأصغر هو وسيلة لايجاد تمويل مقابل الفرص الاستثمارية للشرائح الطبيعية.

2- التمويل الأصغر ما هو الا استحداث آليات الإنتاج تسهم في الصناعات المتوسطة والصغيرة.

3- التمويل الأصغر ما هو إلا ايجاد لمنتجات رائده تدفع للشرائح الأقل تنمية واستثمار.

4- التمويل الأصغر مصدر توفير سيولة للشرائح الضعيفه تدفعهم وتحفزهم نحو الانتاج وتحويلهم الى اداة انتاجية فعالة.

## ثانياً: التمويل الأصغر والمتناهي الصغر:

من المتعارف عليه أن التمويل الأصغر[1] هو تقديم الخدمات المالية للفقراء مثل الائتمان والادخار والتأمين والتحويلات المالية ومن المتعارف عليه أيضاً أن التمويل هو أداء عملية قوية للتطور الاقتصادي وكذلك التمويل المتناهي الصغر. وهناك حاجة ملحة له في تقديم خدمات مالية في شكل قروض أصغر وبقيمة أصغر أو أقل من التي تمنح لخدمات التمويل الأصغر فالقرض المتناهي الصغر يمنح للعميل بواسطة البنك أو أية مؤسسة أخرى ويمكن منح هذا القرض غالباً بدون ضمانات إلى الفرد الواحد أو بواسطة الاقراض الجماعي والذي يمنح لمجموعة من الأفراد عادة ما بين (3-15). ويكون الدافع الأساسي للتسديد القروض الجماعية هو ضغط العملاء إذا أخفق أحد أفراد المجموعة في الوفاء على الأفراد الآخريين في سداد الدين، وتكون مؤسسات التمويل متناهي الصغر هى مؤسسات مالية قد تكون مؤسسات غير ربحية أو مؤسسة مالية منظمة أو بنك تجاري تقدم سلع وخدمات مالية متناهية الصغر للعملاء وأصحاب المشاريع من ذوي الدخل المتدني والهدف من مثل هذه المؤسسات هو تقديم الخدمات المالية إلى أولئك الذين قد يتم استثنائهم من النظام المالي الرسمي.

تعرف معظم الدول المشروع المتناهي الصغر[2] بطرق متفاوتة ولكن من أجل وضع تعريف عام وفقاً لمؤسسة (Action) وهى شبكة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر فإن المشاريع المتناهية الصغر هى أعمال صغيرة الحجم في القطاع غير الرسمي وعادة ما توظف هذه المشاريع أقل من (5) أفراد وقد يكون مركزها خارج البيت وتكون المشاريع متناهية الصغر

---

[1] ماركو اليان، ترجمة فادي قحطان، التمويل متناهي الصغر، نصوص وحالات دراسية، مجلة الإدارة الجامعية تورنتو إيطاليا طـ1، 2006م، ص33.

[2] عاطف جابر طه عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك (منهج وصفي تحليلي)، الإسكندرية الدار الجامعية، 2000، ص7.

مصدر الدخل الوحيد للأسرة ومن الأمثلة على المشاريع متناهية الصغر أكشاك البيع الجزئي (الجرائد) أكشاك تحويل أرصدة الموبايل) مشاغل الخياطة مشاغل الخشب.

**الفرق بين التمويل الأصغر والتمويل متناهي الصغر:**

إن استخدام مصطلحات التمويل الأصغر والتمويل متناهي الصغر يرجع لأسباب تاريخية[1] وأن عدم وضوح استخدامها حتى في قطاع التمويل الأصغر هو السبب الذي يدعو إلى ضرورة التمييز بينهما منذ البداية ويعتبر الإقراض متناهي الصغر جزء من قطاع التمويل الأصغر، إن الإقراض متناهي يتضمن منح خدمات التمويل الأصغر تقدم الخدمات المالية، مثل الإدخار والتأمين، وأن الإستخدام الحالي للتعبير عن التمويل الأصغر والتعبير عن التمويل متناهي الصغر كمرادفات يجب وقفه من أجل الفهم الصحيح لدور كل منهما في هذا المجال، ومصدر الأرباك تاريخي يعود إلى أواخر السبعينات عندما دخل التفسير التمويل الأصغر كإمتداد للإقراض متناهي الصغر ويمكن المقارنة بينهم على النحو التالي:

**الجدول رقم (1-2) يوضح المقارنة بين التمويل المتناهي الصغر والتمويل الأصغر**

| التمويل المتناهي الصغر | التمويل الأصغر |
|---|---|
| 1/ يساهم مع الافراد ذوي الدخل المحدود وتفعيل نشاطاتهم المحدوده | 1/ يساهم التمويل الأصغر مع القطاعات الاقتصادية والصناعية بنسبة كبيرة. |
| 2/ تساهم في تطوير المنتجات وتوفير الحد الادنى لها | 2/ يساهم في توفير منتجات حديثة رائده تسهم في الرفاهيه وتلبية تطلعات المجتمع. |
| 3/ يساهم في حل الضائقة المعيشية والفجوة التي تقلل من نسبة احتياجاتهم. | 3/ يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق استخدام الموارد المتاحة. |
| 4/ يساهم في تحرير الفرد لسبل العيش وتحويله الى فرد منتج. | 4/ استحداث آليات حديثة تسهم في الإنتاج البسيط وتدعم الأنشطة الاقتصادية. |

المصدر: من إعداد الباحث.

قد تم إثبات أن القروض متناهية الصغر تعتبر أداة فعالة لمواجهة الفقر فهى تساعد أولئك غير القادرين على دخول النظام المالي الرسمي على اقتراض مبالغ صغيرة من الأموال التي يحتاجونها لبدء أو لتطوير أعمالهم الصغيرة. أن الجيل الأول من المؤسسات[2] والتي غالبا كانت مؤسسات غير حكومية تقدم القروض فقط من خلال ثلاثين عاما منذ السبعينات قد اضاف هذا

[1] ماركو البان، مرجع سابق، ص34.

[2] ماركو البان، مرجع سابق، ص35.

الإرباك الخاص باستخدام المصطلحات وحتى يومنا هذا تبقى الصعوبات موجودة عن النظر إلى التمويل الأصغر لمجموعة من السلع المالية التي يمكن تقديمها على أساس الاستمرارية وتحديد الحد الادنى للايداع قد حقق نجاحاً غير طبيعي ويأتي الخلط دائماً بين التمويل الأصغر والاقراض متناهي الصغر على الرغم من إنهما يصنعان مستويان مختلفان من الخدمات المالية فمفهوم التمويل الأصغر يعني بتقديم مدى واسع من الخدمات المالية لتمويل الأعمال الصغيرة واصحاب الدخل المحدود ويشمل ذلك عادة القروض والادخار والتأمين والتحويلات.

أما مفهوم التمويل متناهي الصغر بمعنى أكثر تحديداً تعني القروض الصغيرة و التي تعني بتوفير السلفيات الصغيرة لتمويل الأعمال الصغيرة لأصحاب الدخل المحدود وفي الغالبية قروض متناهية الصغر في حجم المشروع وقيمة القرض.

إذن الفرق بين التمويل الأصغر[1] والتمويل متناهي الصغر ليس على الخدمات المالية فقط بل يتعداها الى الغرض من الخدمة المالية المقدمة، فقد اعتبر توفير القروض المتناهية الصغر أحد وسائل تخفيف حدة الفقر في الدول النامية عبر زيادة الدخل وتوفير فرص العمالة الذاتية بينما ارتبط التمويل الأصغر بأهداف مثل تمكين المجتمعات وتنظيم الفقراء والمهمشين وزيادة ثقتهم في أنفسهم وربطهم المؤسسات المالية وذلك بتقديم خدمات التمويل الأصغر لتمكين الفقراء اقتصاديا واجتماعياً وهذه الخدمات تشمل القروض الصغيرة التأمين لادخار التحويلات والتدريب.

## ثالثاً: مفهوم عملاء التمويل الأصغر:

إن عملاء التمويل الأصغر هم الفقراء[2] النشطين اقتصادياً او الأفراد ذوي الدخل المتدني غير القادرين على دخول مؤسسات التمويل الرسمي يجب ان يكون لدى هؤلاء العملاء فرصاً اقتصادية ومهارات أعمال حيث أنه لا يجب أن تستخدم الأموال التي يستلمونها لاغراض الاستهلاك بل لاغراض منتجة ولهذا السبب يعتبر أفقر الفقراء أو المحرومين خراج الفئة المستهدفة لمؤسسات التمويل الأصغر وأن معظم عملاء التمويل الأصغر هم اليوم حول خط الفقر وأن جزءاً من الفقراء يتم الوصول إليهم بواسطة التمويل الأصغر فهى لا تناسب المحرومين حيث يتم استهداف بشكل أفضل من قبل برامج اجتماعية أخرى، وترتكز معظم البرامج على النساء. فقد تم إثبات أن ذلك الخيار جيد بشكل عام إلا أنه يفضل عدم الالتزام بالقاعدة العامة فكل واحدة من المنهجيات المختلفة إضافة إلى نقاط ضعفها وقوتها يجب أن تلاءم البيئة المحلية فالذي

---

[1] ماركو البان، نفس المرجع، ص35.

[2] اكاديمية السودان للعلوم المصرفية، برنامج رفع القدرات لمقدمي الخدمات والمستفيدين بقطاع التمويل الأصغر، الوحدة الثانية، 2010م، ص4.

نجح من العملاء في بيئة محلية جنوب شرق آسيا قد يؤدي نتائج ضعيفة في بيئة مدنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن السؤال لماذا كانت هذه الفئة تستهدف [1]وما زالت تحصل على خدمات سيئة أن الإجابة تأتي بأن الفقراء لا يعتبرون عملاء مناسبين لمثل هذه الخدمات قبل أن تثبت خطواتهم في فهم الحاجة الى منح القروض من أجل بدء وتشغيل مشاريعهم الانتاجية لتجنب المشاكل الإجتماعية الاخرى.

**خصائص عملاء التمويل الأصغر:**

لعملاء التمويل الأصغر خصائص وسمات معينة تميزهم عن العملاء الآخرين والتي يمكن حصرها في أربعة أنواع:

**1- الخصائص الاقتصادية: Economic Chareristies**

بالنظر إلى الخصائص[2] الاقتصادية فيجب أن تشمل تحليل العملاء للجوانب والاعتبارات التالية:

- القطاع الذي ينتمي اليه نشاط العميل حيث تختلف طبيعة وظروف هذه النشاطات ما بين زراعية، صناعية وخدمية.
- العمر الزمني أو خبرة نشاط العميل: من هذه الزاوية هناك اختلاف كبير من درجة المخاطر ما بين النشاط القائم الذي تم تشغيله وحقق قدراً من الأرباح ونشاط مبتديء، حيث لم يتم التحقق بعد من احتمالات نجاحه فمن الناحية العملية وواقع التجربة تتسم النشاطات المبدئية بدرجة عالية من المخاطر، ويعتبر كل من القطاع الذي ينتمي اليه النشاط وخبرة العميل عنصرين هامين جداً فيما يتعلق بتصميم برامج التمويل الاصغر وكذلك منتجات هذه البرامج فالنشاطات التي تعمل في قطاعات مختلفة تكون حاجاتها للتمويل مختلفة وذلك كما توضحه الأمثلة التالية.

أ- شروط التمويل الممنوح لشراء وتربية الدواجن البياض يجب ان تتماشى مع الفترة الزمنية التي تتطلبها مرحلة تربية الدواجن (يكون المدى الزمني طويل نسبياً).

---

[1] اكاديمية السودان للعلوم المصرفية، نفس المرجع، ص5.

[2] اكاديمية السودان للعلوم المصرفية، المرجع السابق، ص7.

ب- شروط التمويل الممنوح لبائع متجول لشراء سلعة في الشارع تتطلب مدى زمني قصير.

**2- الخصائص الديمغرافية:[1] Demographic Characteristies**

تتضمن الخصائص الديمغرافية لعملاء التمويل الأصغر العديد من الاعتبارات التي يمكن حصرها في الجوانب التالية:

أ- **العمر Age:** تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بوضع قيد العمر ضمن شروط منح التمويل وذلك وفق الاعتبارات التي يحددها أفراد العمل في المجتمع لسن القوانين لمزاولة العمل وكذلك وفق الاعتبارات التشريعية والتنظيمية بخصوص سن العمل.

ب- **المواطنة Citizenship:** تواجه مؤسسات التمويل الأصغر معضلة بخصوص تمويل النازحين واللاجئين وجميع أفراد المجتمع الذين لا يكون لديهم مقر اقامة دائم ولذلك تصبح المواطنة ومقر الاقامة الدائم من اهم شروط عملاء التمويل الاصغر.

ج- **النوع Gender:** هنالك بعض مؤسسات التمويل الأصغر تركز برامجها على تمويل النساء فقط حيث ترى فيهم عملاء أفضل من الرجال، بينما تركز بعض المؤسسات على الرجال دون النساء.

**3- الخصائص الثقافية:[2] Cultural Chiaretristies**

يؤثر التماسك الثقافي علي المنهج الذي ستتبعه مؤسسات التمويل الاصغر في تقديم خدمات للفئات المستهدفة فعلي سبيل المثال لن يكتب النجاح لمنهج التمويل عبر المجموعات التضامنية اذا كانت الثافة السائدة في المجتمع لاتؤمن يهذا النوع من المجموعات .

كما تؤثر القناعة او الفهم تجاه القروض اذا كانت هناك قناعة سائدة في المجتمع بأن القروض التي تمنحها مؤسسات التمويل الاصغر هي من اموال الدولة فان ذلك يؤثر سلبا علي مدي جدية العملاء في سداد القروض (تجربة الأسر المنتجة ولاية الخرطوم).

**4- خصائص الانشطة المحدرة للدخل:[3]**

تتسم هذه الانشطه بأنها تدور في محيط الاسرة وتكون متناهية في الصغر ومن سمات هذه الانشطة ايضا ان ايراداتها و مصروفاتها لايتم فصلها عن ميزانية الاسرة ولا تمارس علي

---

[1] اكاديمية السودان للعلوم المصرفية، المرجع السابق، ص8.

[2] المرجع السابق.

[3] اكاديمية السودان للعلوم المصرفية، نفس المرجع، ص9.

سبيل التفرغ وتتسم بتكرار وتغير نوع النشاط مرات عديدة في العام ومن يقومون بهذه النشاطات يستثمرون في اموالهم ويتحملون مخاطر هذا النشاط ويقوم القائمون بهذه النشاطات بصورة رئيسية باستخدام الارباح التي يحققونها في تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية وليس هناك استراتيجية لتنوع الانشطة المدرة للدخل وتخفيض مخاطر نشاط العمل وهي استراتيجية معروفة لدي الاسرة ذوي الدخل المنخفض وعادة لايزيد عدد العاملين عن الشخص الواحد.

**رابعاً: أهداف التمويل الاصغر:**

لقد أثبتت تجارب العديد من الدول النامية[1] ان التمويل الاصغر يمكن ان يكون اسلوبا فعالا في توفير التمويل للاستثمارات صغرة الحجم ، ان تكون وسيلة ناجحة لتوليد الدخول وتوفير فرص التشغيل الذاتي لافراد الاسر الفقيرة ، ومساعدتها علي الخروج من حلقة الفقر الي مرحلة الانتاج والاعتماد علي الذات ،هنالك حاجة ماسة الي خلق المزيد من فرص العمل ، سواءا من خلال الاستخدام الذاتي او الاستخدام من قبل الاخرين ، وهذه العملية ضرورية لمواجهة معدلات النمو السكاني التي يعيشها كثيرا من الدول النامية خاصة وان جهات الاستخدام التقليدية، المتمثلة في الحكومة والقطاع الخاص و غير قادرين علي استيعاب الداخلين الي سوق العمل، لذا فان ايجاد قنوات استخدام جديدة من خلال دعم الافراد القادرين علي اقامة مشاريع ذاتية تسطتيع ان تستوعب بعض افراد العائلة واخرين غيرهم، مثل هذا الجهد يحتاج الي مبادرة جريئة من الموسسات المالية لتقديم تمويل من نوع خاص لتحقيق تلك الغاية، فهنالك جهد متواصل لنقل هذا الدور الي مؤسسات وساطة مالية متخصصة تعمل في ظروف اقتصادية مختلفة. علي الرغم من ان المحاولات الجادة للتخفيف[2] من حدة الفقر عن طريق التمويل الاصغر ، ولجؤ حكومات الدول في الاسراع بانشاء مؤسسات تمويل مشروعات صغري بصورة كبيرة في الاونة الاخيرة ولابراز دور التمويل الاصغر في هذا الشان يمكن تحديد اهم اهداف التمويل الاصغر والتي تتمثل في الاتي.

1. يهدف التمويل الاصغر الي تقوية[3] وتمكين الفئات السكانية الفقيرة الامر الذي يجعل منه فكرة جذابة وانه يوفر الامل للكثير من الفقراء لتحسين اوضاعهم من خلال جهودهم الشخصية،

---

[1] د. خالد محمد ابو عليقة، وأحمد الثوانيه، أثر المشروعات الصغيرة على التنمية الاقتصادية في محافظة الطفيليه، المجلة المصرفه للدراسات التجارية، جامعة المنصوره، كلية البنيات، 2010م، ص31.

[2] توماس ريتشير، نظرة أخرى على قصة التمويل الأصغر، تسلسل النمو الإئتماني في التاريخ الاقتصادي، معهد كاثيو، ورقة منشورة، مركز الحرية والرخاء العالمين، فبراير 2007م، ص6.

[3] توماس ريتشير، نظرة أخرى على قضية التمويل الأصغر، المرجع السابق، ص7.

والواقع ان مانحي التمويل الاصغر يركزون علي مسألة الدخل ، اذ يرون ان زيادة الدخل تودي الي تخفيض نسب الفقر، ولكن في الحقيقة هنالك فرق بين زيادة الدخل وتقليل نسب الفقر، فليس من الضروري ان تؤدي زيادة الدخل الي تخفيف نسب الفقر. المهم هو كيف يتصرف الفقراء في الدخل الزائد، هل ينفقون علي اسرهم (مثل الغذاء، التعليم،الصحة) ام انهم يوجهونه الي اشباع حاجاتهم غير الضرورية لذا فان التركيز علي الدخل وحده ليس كافيا.

2. يهدف التمويل[1] الاصغر الي توفير فرص عمل من خلال تمويل المشروعات ومتابعتها ، وبما ان العمل هو رأس المال الاساسي للفقراء، فان استدانة اكبر عدد ممكن من فرص التمويل المرتقبة، ومن الضروري التصدي للعقبات التي تعترض فرص التدريب وانسيابه والعمل علي توسيعه بالاستخدام الذاتي واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين نظام الوصول للمهن التقليدية وغير التقليدية من مؤسسات التمويل الرسمية وغير الرسمية.

3. التمويل الاصغر يهدف علي لتحقيق نمو الاعمال الصغيرة وتنويع انشتطتها كما يهدف الي توفير الاموال من اجل الاستثمار في الاعمال الصغيرة ،ومن ثم الخروج بالاشخاص من دائرة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي بيد ان التجارب الحديثة والتاريخ الاقتصادي يشيران الي عدم واقعية تلك المعلومات، فمعظم الاشخاص سواء من الفقراء او غيرهم ليسو من اصحاب المشارع وبالتالي فان المنطق الكامن وراء التفكير في ان الائتمان الجماعي سوف يؤدي عموماً الي البدء في الاعمال القابلة للاستمرار انما هو منطق ضعيف اليوم كما كان علية الحال في الماضي، تعتمد بداية الاعمال في الدول المتقدمة بشكل كبير علي المدخرات ومصادر غير رسمية للاقراض، ولكن لم تلعب القروض متناهية الصغر دورا في تنمية الاعمال الصغيرة، فكثير من القروض متناهية الصغر انما تستخدم من أجل الاستهلاك عوضا عن الاستثمار، لذا يجب ان لايكون هنالك توقع من التمويل الاصغر علي انه يؤثر بشكل ملحوظ في النمو او تنمية الاعمال الناجحة. كما أن التمويل الأصغر يهدف الي الحد من الفقر، وذلك عن طريق مؤسسات التمويل الاصغر وهو الوصول الي الفقراء الذين ترفض المؤسسات المالية الرسمية التعامل معهم.

**خامساً: معايير التمويل الاصغر:**

للتمويل الأصغر معايير[2] مختلفة يتمثل اهما فيما يلي:

1. معيار السلامة المالية

---

[1] توماس ديتشر – نظرة اخري علي قضية التمويل الاصغر ، مرجع سابق ص 20

[2] زاير بلقاسم وبلحس هوازي،الملتقي الدولي لمتطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،في الدول العربية ، ورقة منشورة في ابريل 2006م،ص7

يهدف هذا المعيار الي التعرف علي :

- مقدرة العميل المالية.
- قوة مركزه المالي.
- التعرف بدقة علي حالة السيولة والتدفقات النقدية.

2. معيار الخبرة الكافية في مجال النشاط وسوابق الاعمال:

يهدف هذا المعيار الي التاكد من خبرة ومقدرة صاحب المشروع الصغير علي ادارة مشروعة بكفاءة وفعالية تتضمن استمراريته.

3.معيار الضمانات المناسبة

يهدف هذا المعيار الي الاتي:

- تحليل الشخصية: الشخصية المناسبة لمستحق التمويل .
- الضمان: التركيز علي الضمانات التي تحفظ حقوق الطرفين.
- المقدرة: التاكد من مقدرة العميل علي السداد والرغبة في السداد.
- الكفاءة: التاكد من كفاءة العميل في كيفية ادارة مشروعة
- السيولة: معرفة العميل في كيفية ادارته للسيولة.
- الربحية: دراسة الجدوي للمشروع توضح تكاليف ومصروفات وايرادات وارباح العميل .
- الظروف الاقتصادية والسياسية: مراعاة الاسعار عند منح التمويل تحوطا لعمليات التضخم وغيرها.

4. معاير تتعلق بالمشروع الاصغر.

يجب ان تتوفر في المشروع[1] الاصغر المعايير التالية حتي يتم تمويله من قبل مؤسسات التمويل الاصغر:

أ. الربحية: وتتناول الجدوي المالية للمشروع وتشمل:

* الفترة اللازمة لاستعادة المبالغ المستثمرة من التدفق النقدي الصافي السنوي.
* معدل العائد علي الاستثمار.
* معدل العائد الداخلي .
* القيمة الحالية الصافية .

هذا فضلا عن الاعتماد علي النسب والمؤشرات المالية المعروفة في مجال التحليل المالي.

---

[1] زائر بلقاسم بلحس هواري، المرجع السابق، ص8.

ب. السيولة: تتضمن طرقا متنوعة للتعرف علي قدرة المشروع علي الوفاء بالتزاماته في حالات منح التمويل من اهمها التعرف علي تغطية الموجودات قصيرة الاجل للالتزامات قصيرة الاجل عن طريق احتساب نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة وغيرها من النسب.

اما في حالات الاستثمار المباشر في مشروع معين فيتم التعرف علي التدفقات الداخلة والخارجة واعداد الموازنات النقدية للتعرف علي السيولة التي يوفرها المشروع.

**سادساً: أهمية التمويل الأصغر:**

يسود في معظم الدول النامية نظام مزدوج[1] للتمويل أحدهما هو النظام الرسمي الذي تحكمه القوانين واللوائح التي تنظم الحد الأعلى لسعر الفائدة، ويخدم هذا النظام شريحة معينة من العملاء الكبار تتسم بكبر حجم مدخراتها وكذلك القروض التي يحتاجون إليها ونظام أخرى غير رسمي وهو نظام لا يخضع لأي قوانين أو لوائح ويخدم هذا النظام الفئة المهمشة التي لا يمكنها التعامل مع مؤسسات النظام الرسمي كالبنوك ومؤسسات التمويل الأخرى وتنحصر هذه الفئةة المهمشة في الشريحة ذات الدخول المنخفضة أو المعدومة والتي تلجأ إلى أصحاب الأموال عند احتياجها للتمويل.

يعتبر التمويل القوة المحركة للمشروعات الصغيرة وكذلك القوة المحركة للنمو الاقتصادي المستدام وكذلك أحد المصادر الرئيسية لتوفير فرص العمالة وخلق بيئة صحية للتنافس وتحقيق العدالة الاجتماعية وكذلك تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة. وأن قيام مشروعات التمويل الأصغر تؤدي إلى استخدام الكفاءة المتاحة للمجتمع والتي تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج والإنتاجية والعمالة وعدالة توزيع الدخل. حيث لاحظت[2] لجنة الجوع المنبثقة عن الامم المتحدة أن توفير التمويل المناسب للمشروعات متناهية الصغر في الدول النامية يؤدي إلى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي، كما يؤدي إلى التطوير المستدام للاقتصاد القومي.

لاحظت اللجنة أيضاً أن مؤسسات التمويل الرسمية في الدول النامية لا تأخذ في اعتبارها الدخول الممكن تحقيقها من مشروعات التمويل الأصغر التي يمتلكها الفقراء. وقد لاحظ الدكتور محمود يونس أحد الرواد الأوائل للتمويل الأصغر والذي أنشأ بنك جرامين في بنغلاديش أن الفقراء هم فقراء اليوم لأن مؤسسات التمويل الرسمية فشلت في تدعيمهم في الماضي.

---

[1] د. عبد الرحيم مبارك هاشم، التمويل متناهي الصغر في مصر، دراسة تطبيقية لتجربة البنوك والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح، جامعة 6 اكتوبر، 2006م، ص157.

[2] خالد امين عبد الله واسماعيل ابراهيم، ادارة العملياتالمصرفية المحلية والدولية ، دار لنشر 2006، ص27.

فقد أصبح التمويل الأصغر توجيها دوليا[1] سائدا في العقدين المنصرمين من حيث درجة المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال التنمية وتم تضمينه في سياستها وبرامجها نظرا لاهميته ولأنه الأداة الأكثر قوة وفعالية في مكافحة الفقر وتحقيق الهدف الذي حددته قمة الأرض بالوصول إلى مائة مليون من أكثر الأسر فقرا في العالم وتخفيف حدة الفقر إلى 50% بحلول العام 2015م وذلك إسهاماً في بلوغ أهداف الألفية الثالثة وذلك تأكيدا لأهمية دور التمويل الأصغر كأحد أهم الآليات التي تحقق أهداف الأفية الثالثة المعنية بالتنمية الاجتماعية لمراجعة التحدي الملح والمتمثل في تحسين رفاهية اشد الناس عوزا في العالم عبر مؤسسات التمويل الأصغر والتي تحقق نتائج ملموسة في الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل وزيادة دخل الأسر الفقيرة من خلال الاستفادة من الاستثمار التجاري الذي توفره القروض الصغيرة.

تشير الشواهد أن الملايين من[2] عملاء مؤسسات التمويل الأصغر حول العالم إلى أن الحصول على خدمات التمويل الأصغر يمكن الفقراء من زيادة دخولهم الأسرية وبنا الأصول والممتلكات والتي تعفيهم من الالتزامات التي باتت تشكل حيز كبير من حياتهم اليومية حيث يدعم التمويل الأصغر الإنتاج والرعاية والصحة وكذلك يسمح للفقراء بالتخطيط لمستقبلهم وإرسال اكبر عدد من ابنائهم إلى المدارس ولفترات أطول.

يسمح التمويل الاصغر لعملائه[3] بادارة تدفقاتهم النقدية لاستخدامها في الأولويات الأسرية والتي يرون بانها ذات أهمية في تحقيق الرفاهية لهم ولأسرهم وبهذا يكون التمويل الأصغر مدخلاً ائتمانياً تشاركياً. ويشكل الحصول على خدمات مالية مرنة وميسرة وأداء لتمكين الفقراء وإعدادهم لاتخاذ أسباب سبل العيش وبنا سبل تنجوهم من براثن الفقر بشكل مستدام.

مقارنة بغيره من الإجراءات التداخلية في مجال التنمية الاجتماعية، فإن التمويل الأصغر يعتبر فريدا في تقديم خدمات المنافع الاجتماعية بشكل مستمر ودائم وعلى نطاق واسع. فعلى مستوى العالم تقديم العديد من مؤسسات التمويل الأصغر التي تهتم بحسن تنظيم خدمات المالية بشكل مستدام وبدون مساندة من الجهات المالية وهكذا فإن التمويل الأصغر يتيح المجال أمام حلقة ذات الدفع من الاستدامة والنمو الهائل من خلال ماله من أثر قوي على حياة الفقراء.

---

[1] د. عبد الرحيم مبارك هاشم، المرجع السابق، ص158.

[2] د. عبد الرحيم مراك هاشم، نفس المرجع، ص159.

[3] د. عبد الرحيم مبارك هاشم، نفس المرجع، ص159.

فقد اصبح هناك شبه إجماع[1] في الآراء للعديد من المجتمعات النامية على ضرورة استخدام التمويل الأصغر حتى تتوفر للاسر النامية أساليب تتصف بالاستدامة المالية يمكنها من سد النقص في فجوة العرض ومساعدة الخدمات المالية اكبر من القدرات المتاحة للحكومات والمانحين الأمر الذي يحتاج إلى رأس مال يقوم على أسس شبه تجارية وبالتالي يزداد الاهتمام بضرورة إيجاد مؤسسات مالية قادرة على توفير خدمات مالية تكون قادرة على تعبئة المدخرات والموارد محليا أو من خلال الودائع والاقتراض من البنوك المحلية لتقديم القروض. الأمر الذي يحتاج بدوره إلى توافر الاستدامة المالية والتي تعتبر أهم أهداف التمويل الأصغر وكذلك توفير مناهج للنظم المالية المتعلقة بالتمويل الأصغر تكون ملائمة لظروف كل دولة وأن تكون جزءا مكملا للنظام المالي الرسمي، ولا يمكن تحقيق الاستدامة المالية وتقديم الخدمات المالية للفقراء إلا من خلال تنمية النظام المالي الرسمي.

**تأتي أهمية التمويل الأصغر الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية في الآتي:**

- تقديم الخدمات المالية (الائتمان–الادخار[2] – التأمين – التحويلات – التسويق والتدريب).
- القضاء على ظاهرة الفقر عن طريق زيادة الدخل عبر تمويل المشروعات الصغيرة.
- تحقيق الرفاهية الاجتماعية بواسطة تلبية الحاجات الأساسية التي تحقق من خلال تلبية الاحتياجات المادية لأصحاب الدخل المحدود.
- تحسين نتائج الرعاية الصحية للمرأة والطفل حيث يشكل المرض على وجه العموم أشد أنواع الأزمات بالنسبة للأسر الفقيرة حيث أن حدوث المرض وحالات الوفاة أحد أهم استنزاف الدخول والمدخرات كما أنه قد يؤدي إلى الاستدانة وبيع الممتلكات ويعتبر عملاء التمويل الأصغر أفضل حالا بسبب زيادة دخولهم واستقرار أحوالهم المعيشية.
- يتيح التمويل الأصغر للفقراء الأفكار الجديدة في الإنتاج بعد حصولهم على التمويل المطلوب.
- يعمل التمويل الاصغر على رفع القدرات للمستفيدين والتي تساعد على الابتكار والإبداع وإنشاء المشروعات الصغيرة الخاصة الشيء الذي يجعلهم مؤهلين لإدارة هذه المشروعات بطريقة حديثة تساعد في خلق تراكم رأسمالي كبير وزيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

---

[1] د. عبد الرحيم مبارك هاشم، المرجع السابق، ص160.

[2] عبيدة سعيد اسماعيل، ورقة بعنوان، أدبيات التمول الأصغر، عرض ونقد جامعة الملك عبد العزيز، مركز الابحاث الاقتصادي الاسلامي، 2000م، ص9.

- ينشط التمويل الاصغر قطاعات كبيرة مثل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ويساعد في تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة التي تستفيد من مدجلات التمويل الأصغر.
- يساعد التمويل الأصغر في زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال الموارد البشرية والمتمثلة في شريحة الفقراء.
- يساعد التمويل الأصغر في تخفيف معدلات البطالة بأنواعها المختلفة وذلك من خلال إتاحة فرص التشغيل الذاتي لأصحاب المشروعات وللعاملين الذين يمكن أن يعملوا في هذه المشروعات.
- يعمل التمويل الأصغر على ربط المستفيدين بالبنوك التجارية ومؤسسات التمويل الأصغر مما يساعد على زيادة ثقافة المستفيد بالتعامل مع المؤسسات المالية.
- يعمل التمويل الأصغر على الاستدامة المالية وذلك من خلال دوران سرعة القروض بالنسبة للمشروعات الصغيرة.
- يساعد التمويل الأصغر على دمج الفقراء في المجتمع وردم الهوة بين الفقراء والأغنياء.

## 1.الاهمية الاقتصادية للتمويل الاصغر:[1]

- يساهم في بناء القدرات الانتاجية الشاملة، حيث انها :

أ. تساعد علي استيعاب الموارد الانتاجية علي مستويات الاقتصادية كافة.

ب. تساهم في إرساء انظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ج. تنتشر في حيز جغرافي اوسع من المشاريع الكبيرة وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها.

د. يساعد علي تقليص الفجوات التنموية بين المدن والارياف.[2]

- يساهم في استيعاب قوة العمل المتدفقة الي سوق العمل المباشر باستمرار وبالتالي الحد من مشكلة البطالة المتفاقمة في المجتمع.
- تساهم في بناء الاصول المنتجة وزيادة الاوعية الادخارية.
- يساهم في زيادة الانتاج المحلي الاجمالي- بدعم قطاعات الصادر وتوفير النقد الاجنبي.

---

[1] رياض الصرايره وآخرون، ورقة عمل حول إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، منظمة العمل الدولية، توريثو إيطاليا، 1966م، ص37.

[2] رياض الصرايرة،واخرون ،ورقةعمل حول انشاء وتطوير الموسسات الصغيرة والمتوسطة المرجع السابق، ص38.

- توفير العديد من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع وتزيد من درجة الاكتفاء الذاتي ويحد من التعبئة الاقتصادية والفنية.
- تقليل الاعتماد علي الواردات من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة.
- لها القدرة علي التشغيل الذاتي لمحدودي الدخل وخريجي الجامعات والمعاهد وخاصة التخصصات التقنية والفنية.
- تشجيع كل المبادرات الفردية الريادية باستثمارات قليلة – يغلب عليها التمويل الذاتي – من خلال القدرة علي تعبئة المدخرات العائلية لذوي الدخل المحدود في الاستثمار المنتج بدلا من تخزينها في البيوت.
- قدرتها علي تشكيل نواة مغرية للصناعات الكبيرة سواء المحلية او الخارجية.
- استثمار المهارات والقدرات البشرية في الصناعات الثقيلة والبرمجيات التي تعتمد أساساً علي المعرفة والمهارة وتساهم في تكثيف القيمة المضافة المتحققة.
- تحقيق التنمية المتوازنة من خلال الاستقلال الامثل للموارد حسب التوزيع الجغرافي.

**2.الأهمية الاجتماعية للتمويل الأصغر:**

يعتبر التمويل الاصغر احدي الاليات المبتكرة التي تسعي لتخفيف حدة الفقر والخروج بالفقراء من دائرة خط الفقر الي الوصول لدرجة من الرفاهية والتواصل الاجنماعي والثقة بالنفس، وقد برز للتمويل الاصغر دور كبير علي الابعاد الاجتماعية وأهميته تتمثل في الاتي:

- يعتبر التمويل الاصغر عامل اساسي للاستقرار الاجتماعي ، ويعطي الفئات الاجتماعية المهمشة فرصة التفاعل مع العملية الانتاجية المبدعة من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة والتعبير عن ذاتهم وطموحاتهم .
- يعتبر وسيلة لدمج وتفعيل دور المراة في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة،بما يعزز دورها الريادي والاجتماعي.
- تساهم في تقوية العلاقات الاجتماعية من خلال التفاعل بين اصحاب المشروعات الصغري وفئات المجتمع المختلفة .
- تطوير ادارة المشاريع الصغيرة وتوفير القدرة علي التكيف مع ظروف العمل المحيطة مع تبني سياسات جديدة تتلاءم مع هذه الظروف علي عكس المشروعات الكبيرة .
- تعمل علي شعور الاشخاص الحاصلين علي التمويل الاصغر بامتلاك فرص للمشاركة في اتخاذ القرار علي مستوي الاسرة.

- تساهم في الاستقرار الاسري (في الحد من المشاكل الاسرية – وتسرب الابناء من المدارس – والسكن في منازل الايجار).
- المساهمة بشعور الافراد بالوصول الي درجة الرفاهية.
- تساهم في رفع درجة الثقة بالنفس في ظل كثيرا من التحديات.

**3. الاهمية الاخلاقية للتمويل الاصغر :**[1]

للأخلاق اهمية بالغة لما لها من تاثير كبير في حياة الافراد والجماعات والامم، ولهذا فقد حفل القرآن الكريم واعتني بها ايما عناية، فقد بينت سور القرآن الكريم واياته اسس الاخلاق ومكارمها، وكذلك اعتنت السنة النبوية بالاخلاق والمعاملات عناية فاقت كل التصورات، ان هدف الاخلاق تحقيق السعادة في الحياة الفردية والجماعية. ذلك ان الحياة الاخلاقية هي الحياة الخيره البعيدة عن الشرور بجميع انواعها وصورها ،فإذا انتشرت الاخلاق انتشر الخير والامن والامان الفردي والجماعي، فتنتشر الثقة المتبادلة والالفة والمحبة بين الناس واذا غابت انتشرت الشرور وزادت العداوة والبغضاء، وزاد الناس من اجل المناصب، والمادة، والشهوات. فلابد من القيم الاخلاقية الضابطة لهذه النوازع من أكثر الشرور التي هي سبب التعاسة والشقاء في حياة الافراد والجماعات ولهذا قال احد الاخلاقين الفرنسين : ان الحياة من غير قيم – وان كانت حلوة علي الشفاه – فانها مرة علي القلوب والنفوس ومن هنا يمكن ان نلخص اهمية التمويل الأخلاقية في الاتي[2]:

- انها وسيلة لنجاح الانسان في الحياة : فالانسان الشرير المعتدي علي اموال الناس وانفسهم واعراضهم، لايمكن ان يكون محبوبا بين الناس، فلا يثقون به، ولايتعاملون معه، ثم ان الغشاش لابد ان ينكشف يوما من الايام فيظهر غشه وخدعته ان كان عاجلا او آجلاً.
- غرس ثقافة التشغيل الذاتي بالانتماء للعمل بروح الجدية والثقة بالنفس.
- التعامل بالصدق والامانه، والشعور الدائم بسداد الديون، وارجاعها في مواعيدها.
- التحلي بالاخلاق الاسلامية، والتعامل بالسلوك القويم والالتزام بالابتعاد عن الممارسات التي تتنافي مع الاخلاق.

---

(1) عبدالله بن سيف الازدي ،فصول من الاخلاق الاسلامية ،ط1،دارالاندلس ،2000،ص7.

(2) مفداد بالحسن محمد علي ،علم الاخلاق الاسلامية ،الناشر دار عالم الكتب للطباعة والنشر ،الرياض الطبعة الثانية ،2010،ص 8.

- العمل علي تشجيع الادخار من منطلق ديني، لترشيد عملية صرف الاموال في الاغراض المهمة للحياة والضرورية بحسب المناسبات.
- الاستعداد التام لتحمل المسئولة الاسرية والاعتماد علي الذات.

## سابعاً: السمات المميزة للتمويل الأصغر:

يحتل التمويل الاصغر الموقع الاساسي في نماذج[1] عديدة لأعمال التمويل الأصغر وله من السمات المميزة فإن تصميم المنتج ونوعيته ومنهجيات الضمان كثيف العمالة تعطي مؤسسات الائتمان الأصغر صورة فريدة للمخاطر ويحتاج ذلك لأدوات وتحليلات مختلفة عن تلك التي يحتاجها الاقراض التقليدي وفيما يلي أهم السمات المميزة للتمويل الأصغر:

1. **صغار المقترضين:** عادة ما يقوم مقدم الاقراض الاصغر بتمويل العملاء محدودي الدخل أو أصحاب المشاريع الذين لديهم عادة مشروع عائلي غير رسمي (مثل صغار التجار) وعادةً ما يتركز المقترضون في منطقة جغرافية او شريحة اجتماعية او منشأة تجارية محدودة، وعادة ماتكون القروض صغيرة جدا وقصيرة الاجل وغير امنه بدفعات او اسعار فائدة أعلي لتعويض التكاليف التشغيلية الاعلي المدرجة ضمن منهجية الاقراض الاصغر كثيف العمالة.
2. **تحليل مخاطر الائتمان:** في التمويل الاصغر يتم توثيق القروض عادة بواسطة موظف القروض من خلال زيارات يقوم بها الي مكان عمل او منزل المقترض وغالبا ما ينقص المقترضين وجود بيانات مالية رسمية وبذلك يتولي موظفو القروض القيام بالتوثيق باستخدام التدفقات النقدية والقيمة الصافية لتحديد جدول السداد وقيمة القرض وكذلك يتم اثناء الزيارات الميدانية تقييم شخصية المقترض وأستعداده للسداد ولاتتوفر دائماً بيانات بمكاتب الاستعلام الائتماني لدي العملاء من محدودي الدخل او لدي كل انواع مقدمي التمويل الاصغر.
3. **استخدام الضمانات:** غالبا مايفتقر صغار المقترضين الي الضمانات التي يطلبها البنك وماينبقي علية التعهد يكون قليل القيمة لدي المؤسسات المالية ولكنة يحظى بقيمة كبيرة لدي المقترض وعندما ياخذ المقترض نوعا من الضمانات فانها تكون من اجل تشجيع السداد بدلاً من تعويض الخسائر وفي حالة عدم توافر الضمانات يعتمد الضمان علي تحليل كثيف العمالة لقدرة الاسرة علي السداد وشخصية المقترض.

---

[1] بنك التسويات الدولية، سويسرا لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية، أنشطة التمويل والمصارف الأساسية للإشراف على المصرف الفعال، 2010م، ص12.

4.**المرونة والموافقة علي الائتمان**[1]: نسبة لان التمويل الاصغر يميل الي كونة عملية غير مركزية للغاية فإن الموافقة علي الائتمان من جانب لجان مؤسسات القروض تعتمد بشدة علي مهارة وشفافية موظفي القروض والمديرين في توفير معلومات دقيقة في الوقت المناسب.

5.**الرقابة علي المتأخرات:** تعد الرقابة الصارمة علي المتاخرات ضرورية نظرا لما تتصف به قروض التمويل الاصغر من طبيعة قصيرة الاجل وعدم توفر الضمانات ودفعات السداد الكثيرة للغاية (مثلا اسبوع او كل نصف اسبوع ) وعادة ما يكون موظفو القروض مسئولين عن الرقابة بصفة اساسية نظرا لكون المعلومات الخاصة بظروف العميل الشحصية هامة للتحصيل المالي .

6. **زيادة الاقراض بشكل تصاعدي:** عادة ما يعتمد العملاء الذين لديهم فرصة محدودة للحصول علي تمويل اخر علي الحصول المستمر علي التمويل وتستخدم سياسة التمويل الاصغر في بعض المؤسسات انظمة حوافز لمنح المقترضين الجيدين فرصة افضل للحصول مستقبلاً علي قرض اكبر احيانا بجداول سداد مفصلة واسعار فائدة اقل وهو مايزيد من مخاطر الاستدانة المفرطة وخاصة عند غياب او عدم كفاية انظمة المعلومات الائتمانية وتؤثر هذه السمة ايضا علي اداة مخاطر سعر الفائدة حيث يتوقع عملا التمويل الاصغر ان تنخفض اسعار الفائدة، بينما ويزيد أجل عمليات العميل دون النظر الي التغيرات التي تتم في المستوي العام لاسعار الفائدة.

7. **التعليم:** يعتبر مدي تعليم او امية العملاء المستهدفين من الامور التي تؤثر علي منهجية واجراءات منح التمويل التي تتبعها مؤسسات التمويل الاصغر.

8. **إقراض المجموعات:** يستخدم بعض مقدمي التمويل الاصغر منهجيات اقراض المجموعات حيث يتم تقديم القروض لمجموعات صغرة من الناس يتبادلون الضمان مع الاعضاء الاخرين في المجموعة وكذلك يساعد حفز الزملاء على السداد.

9.**آثار العدوي:** اذن الرقابة المحكمة علي المتأخرات وحفز موظفو التمويل الاصغر الي تحقيق معدلات سداد جيدة في معظم المؤسسات المالية ومع ذلك قد تنخفض جودة محافظ القروض الفردية سريعا تصل إلى حد بعيد ويعود جزء من تلك الي الطبيعة الامنة وغيرها من الضمانات لقروض التمويل الاصغر بالاضافة الي ما يعرف بأثار المقترضين الذين يلاحظون تزايد التعثر في السداد في المؤسسة في تقديم قروض مستقلبية وهذا سوف يؤدي إلى تتناقص نتيجة مشكلات جودة الائتمان.[2]

---

[1] بنك التسويات الدولية، المرجع السابق، ص13.

[2] بنك التسويات الدولية، المرجع السابق، ص14.

10. **المخاطر المتعلقة بالعملة:** أحيانا ما يقدم لصغار المقترضين قروضا بعملة غير التي يستخدمها المقترض في السداد (مثل بيع السلع أو الخدمات) وبذلك قد تؤثر التقلبات في العملة الاجنبية علي قدرة المقترض علي السداد ومع ان الامر ليس قاصرا علي التمويل الاصغر وقد يكون صغار المقترضين اقل تقدير لطبيعة هذا الخطر ومن ثم تقل كثيرا امكانية اتخاذهم لاجراءت تخفف من حدت هذه المخاطر.

11. **التأثيرات السياسية:** قد يتم النظر الي الاقراض والتمويل الاصغر بصفة عامة باعتبارها اداة سياسة في بعض الدول تشجع السياسين علي المطالبة بالتساهل مع العملاء الفقراء او اعفائهم من القروض في اوقات الازمات الاقتصادية وقد يؤثر هذا علي ثقافة السداد لدي مقترضي التمويل الاصغر.

12. تختلف كذلك آليات اصول وخصوم التمويل الاصغر،عن تلك الاليات الخاصة بالانشطة المصرفية التجارية مما يؤثر علي ادارة مخاطر السيولة وسعر الفائدة ومن ناحية الاصول غالبا ما يكون سداد القروض مدفوعا بتوقعات تكرار القروض مع مرور الوقت مما يحول محافظ القروض قصيرة الاجل الي اصول طويلة الاجل ذات أسعار ثابته وتتضاعف سيولة هذه الاصول نظرا لقلة عدد اسواق التسويق المتاحة لمحافظ التمويل الاصغر وتتجه مؤسسات التمويل الاصغرالي النمو سريعا خاصة في مراحلها الاولي وفي هذا الوضع قد لايتوافر لديهم احتياطي من الاصول السائلة الحرة عالية الجودة لكي يمكنهم من التصدي للازمات نظرا لانه يتم تخصيص معظم الصناديق لتدعم نمو القروض.

**ثامناً: مبادي التمويل الاصغر :**

توصلت التجربة العالمية لبناء مبادي التمويل الاصغر والتي يجب وضعها في الحسبان علي نسق افضل الممارسات العالمية ألا وهي تلك المبادرة التي اقرتها مجموعة الثمانية في يوليو2004 والتي اعتدها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والتي تنص علي المباديء التالية:

1- الفقراء لايحتاجون[1] الي القروض بل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية حيث يحتاج الفقراء مثلهم مثل الاخرين الي مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الملائمة والمرنة باسعار معقولة ولايحتاج الفقراء الي القروض فقط بل ايضا الي الادخار والتحويلات النقدية والتامين كل حسب اوضاعة.

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، المباديء التوجيهية المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر، 2006م، ص2.

2- التمويل الاصغر يعتبر اداء قوية لمكافحة الفقر والحصول علي الخدمات بشكل مستمر يمكن الفقراء من زيادة الدخل وتكوين الاصول وتخفيض فرص تعرضهم الي الصدمات الخارجية فالتمويل الاصغر يجعل من الممكن الاسر الفقيرة الانتقال من مجرد البقاء علي قيد الحياة من يوم الي يوم الي التخطيط للمستقبل والاستثمار في تحسين تغذيتهم واوضاعهم المعيشية وصحة وتعليم واطفالهم.

3- التمويل الاصغر يعني بناء انظمة مالية تقدم خدمات للفقراء حيث يشكل الفقراء الاغلبية الكبيرة من السكان في معظم الدول النامية الا ان العدد الاكبر من الفقراء مازالوا يفتقرون القدرة علي الحصول الخدمات المالية الاساسية

4-في بلدان كثيرة ما زال ينظر للتمويل الاصغر علي انه قطاع هامشي وعلي انه بورة رئسيه ومصدر اهتمام تنموي للجهات المانحة والحكومات والمستثمرين ذوي المسؤلية الاجتماعية لتحقيق امكانات التمويل الاصغر الكاملة في الوصول الي عدد من الفقراء يجب ان يصبح التمويل الأصغر جزءاً لا يتجزأ من القطاع المالي.

5- الاستمرارية المالية ضرورية للوصول الي أعداد كبيرة من الفقراء حيث لايستطيع معظم الفقراء الحصول علي الخدمات المالية بسب نقص مؤسسات الوساطة المالية القوية والعاملة علي مستوي التجزئة ولايعتبر انشاء موسسات مالية قابلة[1] للاستمرار غاية في حد ذاته بل هي الطريقة الوحيدة للوصول الي حجم ذي شان واثر ابعد بكثير لما يمكن ان تموله الهيئات المانحة وان قابلية الاستمرارية هي قدرة مؤسسات التمويل الاصغر واستمرار تقديم الخدمات المالية للفقراء لأن تحقيق الاستمرارية ، يعني تخفيض تكاليف المعاملات وعرض منتجات وخدمات افضل تلبي احتياجات البلدان المتعاملة مع الموسسات المعنية والعثور علي طرق جديدة للوصول الي الفقراء المحرومين من التعامل مع البنوك .

ومن اجل القيام بالاعمال تحتاج المؤسسات المالية والمنشات بشكل عام الي الاموال ويمكن جمع هذه الاموال بطرق متعددة من خلال اصدار الاسهم التي يطلق عليها حقوق الملكية اوعن طريق الحصول علي القروض التي يطلق عليها عادة اسهم السندات و القروض من المؤسسات المالية الاخري والحصول على الأصول من مصادر أخرى مثل الاموال (التبرعات او الهبات او القروض) قليلة نسبة الفائدة باسعار فائدة اقل من الفائدة السوقية.

---

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، المرجع السابق، ص3.

ان الاهمية النسبية لهذه المصادر المتنوعة تختلف باختلاف موسسات التمويل، فالمؤسسات غير الحكومية غالبا ما تعتمد علي دعم المتبرعين بحيث لايسمح لهم بجمع الودائع، بينما تعتمد البنوك التجارية علي مصادرها الخاصة للاموال مثل الودائع الاستثمارية والودائع تحت الطلب، وودائع التوفير وراس مال المالكين، فان جمع الودائع عادة غير مسموح به للمؤسسات غير الحكومية تحتاج إلى نوع خاص من التراخيص لمزاولة جميع الودائع وذلك من أجل حماية المودعين في حالة عدم مقدرة الموسسة علي الوفاء، وفي الوقت الحاضر تعتبر التبرعات من اهم مصادر الاموال بالنسبة لمؤسسات التمويل الاصغر وبالتالي فإنها ليست في وضع مالي جيد. وان الاستمرارية المالية هي مقدرة مؤسسة التمويل الاصغر علي تغطية كافة المصاريف الادارية دون الاعتماد علي الهبات والدعم من أي جهة وتعتبر الاستمرارية المالية ضرورة من اجل الوصول الي اكبر عدد ممكن من الافراد[1] ، حيث ان مؤسسات التمويل الاصغر في حالة استمرارها علي الاعتماد التمويل المحدد للمتبرعين ستكون غير قادرة على الوصول الى اكبر عدد من الافراد فان الاستمرارية المالية ليست نهاية بحد ذاتها بل هي الطريق الوحيد الذي يمكن المؤسسة من ايصال خدمات التمويل الاصغر علي مستوي واسع وبشكل كبير علي الشرائح الضعيفة.

6- التمويل الاصغر معني بإنشاء مؤسسات مالية: ان بناء انظمة مالية من اجل الفقراء يعني انشاء مؤسسات وساطة مالية محلية سليمة يمكنها تقديم خدمات مالية دائمة للفقراء وينبغي علي هذه المؤسسات ان تكون قادرة علي تعبئة واعادة تدوير المدخرات المحلية وتقديم الائتمان ومجموعة أخرى متنوعة من الخدمات المالية.

7- التمويل الاصغر ليس دائما هو الحل : لايناسب التمويل الاصغر كل شخص اوكل وضع ان الفقير المعدم والجائع الذي ليس له دخل او سبيل لسداد القروض بحاجة الي اشكال اخري من المساندة قبل ان يتمكن من الاستفادة من اية قروض في حالات كثيرة تعتبر المنح الصغيرة والعمالة وبرامج التدريب و تحسين البنية الاساسية من افضل ادوات مكافحة الفقر وكلما كان ممكناً يجب ربط هذه الخدمات ببناء القدرات أو من خلال إدماجهم في صناديق الرعاية الإجتماعية مثل الزكاة وصناديق الدعم الإجتماعي.

8- اسقف سعر الفائد يمكن ان تضر بقدرة الفقراء علي الحصول علي الخدمات المالية . ان تكلفة تقديم قدر كبير من التمويل الاصغر اكبر بكثير من تكلفة تقديم عدد قليل من القروض

---

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، المرجع السابق، ص7.

الكبيرة وما لم يكن باستطاعت مؤسسات تقديم القروض الصغيرة ان تتقاضي اسعار فائدة اعلي من متوسط اسعار قروض البنوك لن تغطي التكاليف وبالتالي يصبح معدل نموها وقابلية استمرارها محدودة بسبب ندرة الحصول علي التمويل المدعوم وعندما تضع لوائح منظمة لاسعار الفائدة تصفها عادة عند مستويات منخفضة للغاية لتسمح بالائتمان الاصغر القابلة للاستمرارية وفي الوقت نفسة يجب ان لا تمرر مؤسسات تقديم التمويل الاصغر عدم كفاءة عملياتها الي المتعاملين معها في شكل اسعار(اسعار ورسوم اخري) أعلي بكثير مما يجب .

9- دور الحكومات[1] هو التسهيل وليس جهة التقديم المباشر للخدمات المالية:

تسهم حكومات البلدان المالية مع حماية مدخرات الفقراء ومن ضمن اهم الامور التي يمكن ان تقوم بها الحكومات من اجل التمويل الاصغر الحفاظ علي استقرار الاقتصاد الكلي و تجنب غطاءت اسعار الفائدة والامتناع عن تسوية السوق ببرامج مدعومة عالية التاخير في السداد وغير قابلة للاستمرارية ،كما يمكن ان تسند الحكومة الخدمات المالية المقدمة للفقراء بتحسين بيئة الاعمال لاصحاب مشروعات الاعمال الحرة وتمنع الفساد وتحسين فرص الوصول الي الاسواق والحصول علي خدمات البنية التحتية وفي اوضاع خاصة قد يكون التمويل الحكومي لمؤسسات مالية بالغة الصغر مبرراً عند الافتقار الي أنواع أخري من التمويل.

10 – الدعم من الجهات المانحة يجب ان يكون مكملا وليس مزاحما لراس المال من القطاع الخاص : يجب ان تستخدم الجهات المانحة المنح والقروض وادوات المساهمة في راس المال بشكل موقت لبناء القدرات المؤسسية لمؤسسات تقديم الخدمات المالية وتطوير البنية الاساسية المساندة (مثل هيئات تقدير الجدارة المالية ومكاتب تقدير الاهلية الائتمانية وقدرات المراجعة وغيرها ومساندة الخدمات والمنتجات في مرحلة التجريب وفي بعض الحالات قد يكون الدعم المالي الاطول أمراً مطلوب للوصول لمناطق قليلة السكان والذين يصعب الوصول اليهم ولتحقيق الفعالية ان يسعي التمويل من الجهات المانحة الي ادماج الخدمات المالية للفقراء في الاسواق المالية المحلية، ان استخدام الخبرة المتخصصة في تصميم المشروعات وتنفيذها اشتراط استيفاء المؤسسات المالية وأي شركاء اخرين الحد الادني من معايير الاداء كشرط لاستمرار المساندة والتخطيط للخروج منذ البداية.

11- نقص القدرات المؤسسية والبشرية: يعتبر التمويل الاصغر من الميادين المتخصصة التي تجمع بين الاعمال المصرفية التي لها اهداف اجتماعية وبين الاحتياجات للقدرات التي يجب

---

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، المرجع السابق، ص9.

بناؤها علي جميع المستويات بدلاً من المؤسسات المالية للهيئات التنظيمية وجهات الاشراف انظمة المعلومات لهيئات التنمية الحكومية والهيئات المانحة ويجب تركيز معظم الاستثمارات في هذا القطاع سواء العام او الخاص علي بناء القدرات .

12- اهمية الشفافية المالية في انشطة المتعاملين: تعتبر المعلومات الدقيقة الموحدة والقابلة للمقارنة فيما يتعلق بالاداء المالي والاجتماعي للمؤسسات المالية التي تقدم الخدمات امر بالغ الاهمية حيث يحتاج المشرفون علي البنوك في الهيئات وضع اللوائح المنظمة لها والجهات المانحة والمستثمرون والاهم من ذلك الفقراء المتعاملون مع التمويل الاصغر الي هذه المعلومات للتقييم الدقيق للمخاطر وللعائد منها.

## تاسعاً: خدمات التمويل الأصغر:

تقدم المؤسسات المالية خدمات مالية مثل حساب التوفير والرهن العقاري وخدمات الائتمان والتأمين والقروض اللازمة لتمويل مشروع أعمال وتحويل الأموال وأن القيام بإضافة خدمات مالية من جهة العرض مثل التأمين يعتبر توجهاً عاماً بين مؤسات التمويل في العالم وينتج عن زيادة الحاجة لمثل هذه الخدمات من قبل العملاء. وقد ساعدت الابتكارات التكنولوجية على هذا التوجه فهى تقلل تكاليف معظم الخدمات المالية وتسمح لمزيد من الأفراد لاستخدامها وأن الخدمات المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الأقراض أحياناً تكون خدمات متعددة وتشمل مثلاً القروض، التوفير، التأمين وتحويل الأموال وقد تشمل خدمات غير مالية مثل التدريب والاستشارات ولكن اهم الخدمات المالية تتمثل في:

**1- القروض الصغيرة:**

إن نجاح العديد من مؤسسات الاقراض الأصغر يمكن تحديده من خلال مقدرتها على دمج الممارسات الناجحة لمؤسسات القطاع غير الرسم (مقترضي الأموال) ضمن مؤسسات القطاع الرسمي، وتشمل تلك الممارسات كل المرونة وسرعة الولوج الى الاموال والشروط الواضحة والسهلة، إن النجاح غير العادي للتمويل الأصغر يعود إلى المقدرة على نقل بعض هذه الصفات من مقترضي الأموال إلى مؤسسات التمويل الرسمية مع تخفيض نسب الفوائد المطبقة وتبقى نسب الفوائد هذه أعلى من تلك التي تفرض على قروض البنوك التقليدية بسبب إرتفاع تكلفة إدارة عدد أكبر من القروض الصغيرة بدلاً من عدد قليل من قروض أكبر حجماً. ومع ذلك فالمهم هو فتح المجال للولوج الى القروض أمام أولئك الذين قد يتم استثنائهم من نظام التمويل الرسمي بنسب فوائد اقل بكثير مقارنة مع تلك التي يفرضها المنافسون في هذا القطاع وتقديم القروض في

التمويل الأصغر حسب السياسات المتبعة للمؤسسات وفقاً لمنهجيته المتبعة على القروض الفردية أو على منح القروض بنظام ضمان المجموعة التضامنية ويمكن دراسة ذلك من خلال:

**أ/القروض الفردية:**

تقدم هذه القروض لتلبية احتياجات[1] المقترض وذلك للانفاق على المشروعات الصغيرة ويقدم القرض عدة مرات في حالة نجاح المشروع الصغير ويشترط في إعادة القرض مرة الثانية على عملية سداد قيمة القروض وفي حالة فشل المشروع تعمل مؤسسة الإقراض دراسة ومعرفة أسباب فشل المشروع ولمعرفة أن كانت الأسباب إدارية أو تعود إلى عيوب في دراسة الجدوى الفنية وذلك لعدم تكرار هذا النوع من المشروعات الصعبة وعلاج الخلل إن كان إدارياً أو فنياً ويمنح القرض الفردي متدرجه ويمكن منح القرض للفرد أكثر من مرة.

2- القروض الجماعية: تقدم هذه الخدمة إلى مجموعة تضامنية من الأفراد ( من 3-15 فرد) وذلك لتمويل مشروعاتهم الجماعية ويمنح القرض الجماعي لأعضاء المجموعة بكفالة المجموعة أي أن المجموعة ضامنة لأي فرد فيها غير قادر على السداد وتقوم المجموعة بالسداد نيابة عنه.

وقد اثبتت هذه الطريقة التجانس بسبب ضغط مجموعة الأفراد على الفرد المتقاعس على السداد هو ضغط اجتماعي له تأثيره على سداد الفرد لنصيبه من القرض الجماعي كما تلعب المجموعة دور لانجاح ومساعدة الفرد في النواحي الفنية والتسويقية والإدارية للمشروع.

**ب/خدمات الإدخار:**

تعرف مؤسسات التمويل الأصغر[2] عادة نوعين من حسابات التوفير، التوفير الطوعي والتوفير الإلزامي أما خدمات المدخرات الطوعية فهى تقابل خدمات التوفير المقدمة من البنوك التجارية التقليدية، بينما المدخرات الإلزامية فهى تخدم كضمانات للقروض ليست بالضرورة أن تقدم هذه الحسابات أية عوائد على الودائع بل يتم الاحتفاظ بها في المؤسسة حتى يتم الوفاء بالقرض. فقد قدم الجيل الأول من مؤسسات التمويل الأصغر القروض الى العملاء اعتقاداً منهم أنها الخدمة الوحيدة التي يحتاجها العملاء فقد أثبتت أن هذا الافتراض افتراض خاطئ وأن الخدمات المالية الإضافية الأكثر أهمية والتي يحتاجها الفقراء هى خدمات التوفير أن القروض التي تهدف إلى بدء المشاريع الصغيرة لها أهمتها فقط عند أولئك الذين تتوفر لديهم الفرص الاقتصادية والمهارات الإدارية بينما هنالك عدد أكبر من الناس يحتاجون[3] التوفير بدلاً من اقتناء

---

[1] ماركو إليان، ترجمة فادي قحطان، مرجع سابق، ص36.

[2] بياري ماري براديل، ترجمة نهاد حنا، الادخار الاستثماري، دار الانوار بيروت، 1966م، ص5.

[3] ماركو اليان، ترجمة فادي قحطان، مرجع سابق، ص3.

الأصول الأكثر خطورة أو إبقاء النقود في المنزل يلخص الجدول أدناه الأشكال الرئيسية من المدخرات غير الرسمية المبينة في الجدول وهذه لها سلبياتها ومن أهمها نقص الأمان وعدم إعطاء أي عائد مثل الفوائد غير أن اقتناء الذهب، الأرض، أو الأصول الأخرى قد يوفر الحماية في فترات التضخم المرتفع كما هو الحال في كثير من الدول النامية. وتعتبر الحسابات الجارية خدمات توفر ادخار مرنة بدون حد ادنى للرصيد او بحد أدنى إلا أنها لا تدفع الفوائد أو تدفع مبالغ ضئيلة جداً أما حسابات الودائع فعادة ما تقدم نسبة فائدة غير أن على العملاء إبقاء أموالهم مربوطة في الحسابات لفترة زمنة محددة.

**جدول رقم (2-2) المدخرات غير الرسمية وما يقابلها من الأدوات المالية**

| اسباب التوفير | شكل التوفر غير الرسمي | الأدوات المالية |
|---|---|---|
| الطوارئ | النقود المجوهرات (غالباً الذهب) | حسابات جارية |
| الاستثمار طويل الأجل (الأرض، المنزل، أصول ثابتة أخرى) | النقود المجوهرات غالباً الذهب – الحيوانات – أصول منقولة – جمعيات التوفير والإقراض | حساب الودائع (أجل طويل وفائدة أعلى) وحسابات جارية |
| المصاريف الإجتماعية والدينية (الأعراس، الحج) | النقود المجوهرات غالباً الذهب – الحيوانات – أصول منقولة – جمعيات التوفير والإقراض | حساب الودائع (لأجل طويل وفوائدة أعلى) وحسابات جارية |
| التقاعد | المجوهرات غالباً الذهب – الحيوانات | حساب الودائع (أجل طويل وفوائدة أعلى |

المصدر/ ماركو إليان

فاذا تم تطبيق خدمات الودائع بشكل ناجح فان ذلك يساعد على الاستمرارية وأن تقديم تسهيلات الإدخار يخدم حاجات العميل بشكل أفضل يخفض تكلفة رأس مال مؤسسات التمويل الأصغر وتجمع الموارد بغرض التوسع وأن التحدي الأساسي أمام مؤسسات التمويل الأصغر عند تقديم خدمات الادخار يكمن في إعادة صياغة و تحويل ثقافتها، ويعتبر اشراك الخدمات ذات أهمية موازية في التشريع والإشراف على المؤسسات التي تأخذ ودائع الجمهور فإن تجميع المدخرات عادة ما يكون ممنوعاً في المؤسسات غير الحكومية أو في مؤسسات التمويل الأصغر التي لم تحصل على ترخيص ويعتبر الترخيص أمر مهم لكافة المؤسسات المالية لحماية المودعين في حالة تخلف المؤسسة وتزداد أهميته لدى الفقراء غير القادرين على خسارة أموالهم من أجل معالجة هذه المشكلة وتجاوز متطلبات الحصول على ترخيص خاص.

**ج/ خدمات التأمين الأصغر:**

إن أصحاب المشاريع ذوي الدخل المتدني، مثلهم مثل غيرهم معرضون للمخاطر مثل المرض، الإصابة السرقة الوفاة، الحوادث الفيضانات. لذلك تكون الخدمة المالية المخصصة لتقليل أثر تلك المخاطر ذات قيمة عالية لهم. ويعتبر التامين من الخدمات المالية التي بدأت بعض مؤسسات التمويل الأصغر بإضافتها إلى محفظتها للاستجابة[1] إلى حاجة الفقراء للحماية. أن تقديم خدمات التوفير وخدمات التأمين إضافة كاملة أي تقديم مجموعة كاملة من الخدمات المالية إلى ذوي الدخل المنخفض. وتحتاج مؤسسات التمويل الأصغر من أجل تقديم خدمات التأمين إلى ترخيص خاص ومتطلبات الحصول على مثل هذا الترخيص تكون عادة صعبة فالحكومات تسيطر على شركات التأمين للأسباب ذاتها التي تدفعها للسيطرة على النجاح المالي للمؤسسات التي تجمع المدخرات. ألا وهى حماية العملاء وثبات النظام واستمراره وبما أن أغلبية مؤسسات التمويل الأصغر لا تلبي هذه الشروط فإنها تلجأ الى بديل عند تقديم الخدمة مباشرة إلى العملاء والطريقة الأكثر شيوعاً هى الشراكة مع شركة تأمين قائمة فشركات التأمين قد لا تقدم مباشرة الى العملاء الفقراء لافتقارها للخبرة في هذا القطاع وهنا تتدخل شركات التمويل الأصغر كجسر للهوة بحيث تعمل كوسيط بين شركات التأمين والعملاء. إن خدمات التأمين المقدمة إلى الفئة التي تستهدفها مؤسسات التمويل الأصغر يجب أن تكون مهمة لتلاءم احتياجات العملاء الخاصة ولحمايتهم من المخاطر الخاصة بهم وقد تشمل التأمين الصحي، تأمين المواشي، المحاصيل، تجارة التجزئة، وغيرها. وأن قليل من مؤسسات التمويل تقدم خدمات التأمين في الوقت الحاضر.

## د/ مفهوم التأمين الأصغر:

التأمين الأصغر هو تقديم الخدمات التأمينية[2] لمحدودي الدخل وقد تم اعتبار منتج التأمين خدمة التأمين الأًصغر خدمة لتقليل مخاطر التمويل الأصغر التي يتعرض لها عملاء التمويل الأصغر حسب القروض (مبلغ) معين لتحمل مخاطر احتمال الخسارة المالية من خلال تعويض يشارك فيه الأفراد والمشروعات التجارية والمنظمات والكيانات الأخرى مقابل دفع مبلغ معين (قسط) في تحمل مخاطر احتمال الخسارة المالية من خلال تعويض مضمون عن الخسائر الناجمة عن مخاطر معينة تحت ظروف محددة. ويعرف التأمين الأصغر بأنه المنتج التأميني إلى تأمين أصغر عندما يكون المنتج التأميني بأنه (تأمين أصغر عندما يكون القسط التأميني أقل من نسبة

---

[1] ماركو إليان، ترجمة فادي قحطان، مرجع سابق، ص43.

[2] ماركو إليان، ترجمة فادي قحطان، المرجع السابق، ص45.

محددة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي). وعلى الرغم من أن التأمين الأصغر لم يجد نفس القدر من الاهتمام بالإقراض الأصغر، فقد أدركت الجهات المانحة والحكومات والمؤسسات المالية أن الفقراء شأنهم شأن كل الناس يحاجون لمجموعة كبيرة، يساعد التأمين الأصغر الفقراء على الاحتفاظ بالمكاسب المالية وفي تأمين مشروعاتهم الصغيرة من المخاطر المحتمل حدوثها أثناء فترة سير المشروع ويساعد التأمين الأصغر في إدارة مشروعاتهم بثقة حيث يضمن إليهم التعويض في حالة حدوث مخاطر حسب الإتفاق الناشيء عن وثيقة التأمين وهذه الخدمة رغم تعقيداتها وإرتفاع سعر تكلفتها في بعض الأحيان أصبحت من المطلوبات الاساسية لعملاء التمويل الأصغر عند إجراءات منح التمويل وهدف من الأهداف التي يمكن أن تحقق لهم الإستدامة المالية ولمشروعاتهم الصغيرة.

**عاشراً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتمويل الأصغر:**

يلعب التمويل الأصغر في[1] ضمان تحقيق عائد اقتصادي واجتماعي من خلال توفير الخدمات المالية للفقراء وأن الخدمات المالية تعمل على تحسين حياة الأفراد عن طريق زيادة الدخل وتحسين قدرتهم على دفع ثمن الخدمات الاقتصادية والاجتماعية.ويقاس أثر التمويل الأصغر بفهم تأثير الخدمات المالية على حياة الفقراء حيث يساهم في توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة، التعليم والمساهمات الإجتماعية في الأفراح والوفيات. ويعني الأثر بنمو الدخل وزيادة الأصول وتقليل أثر المخاطر التي يتعرض لها الفقراء.

**وتظهر أهمية أثر التمويل الأصغر في[2]:**

1- أهمية الإنتشار: يجب أن تصل المؤسسات المالية إلى العملاء/ الزبائن الفقراء لكي يحقق أثراً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفقراء.
2- خصائص المنتج: أن خصائص المنتجات المالية مثل شروط القرض وحجمه تلعب دوراً في الأثر الاقتصادي والاجتماعي.
3- موجودات العملاء/ الزبائن: أن الموارد الأساسية المتوفرة للعملاء تلعب دوراً في الأثر فأثر الخدمات المالية على عملاء التمويل الذين يبدءون بموارد أكثر (مالية أو مادية او اجتماعية) يكون أفضل من الذين يبدءون بقاعدة موارد ضعيفة.

---

[1] ناتانيل جولد بيرج، قباني، أثر التمويل الأصغر، حصر المصادر المعروفة، سلسلة منشورات جرامين بنك، الولايات المتحدة الأمريكية، ديسمبر 2005م، ص6.

[2] ناتانيل جولد بيرج، المرجع السابق، ص7.

4- الإستدامة: أن طول المدة التي يكون فيها الفراد زبوناً أو عميلاً للمؤسسة له علاقة طردية مع الأثر لذا فإن مؤسسات التمويل المستدامة تسعى لتعظيم الأثر بتوفير الخدمات المالية بشكل مستدام.

5- الظروف المحلية: أن الوضع الاقتصادي العام والبيئة القانونية تلعب دوراً مهماً في الأثر فالظروف الاقتصادية الصعبة وضعف البيئة الأساسية الإجتماعية والمادية (في التعليم والصحة) وكذلك إنعدام الأمن والفساد تؤثر سلباً على قدرات عملاء التمويل الأصغر على الاستفادة من الخدمات المالية.

**ويظهر أثر التمويل الأصغر على المستويات التالية:-**

1. يؤدي التمويل الأصغر على مستوية الأسرة إلى زيادة دخل الأسرة، لأن استخدام القروض والودائع يمكن أن يحدث تنوعاً لمصارد الدخل.
2. أن توفير الخدمات المالية يمكن عملاء التمويل الأصغر من بناء وتغيير ممتلكاتهم حيث يمكن استخدام القروض في الاستثمار او القيام بعمليات البناء أوتحسين الاسكان أو شراء سلع وخدمات تمكن من زيادة الدخل.
3. أن الفقراء دائماً معرضون إلى مزياداً من الفقر فهم ينتقلون من كارثة إلى أخرى، والتمويل الأصغر يمكنهم من إدارة المخاطر والإستفادة من الفرص بشكل أفضل.
4. يساعد التمويل الأصغر الفقراء ومحدودي الدخل والنشطين اقتصادياً على اكتساب المهارات الاقتصادية، الإدارية، المالية وذلك بإدارة المشروع بصورة تمكنهم من توليد الدخل وإضافة فرص العمل.
5. أثر التمول الأصغر على مستوى الأسرة:

أ- يوسع التمويل الأصغر فرصة المشاركة في توفر احتياجات الأسرة ويصاحب ذلك الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي ونمو الدخل وزيادة في الفرص الجديدة.

ب- يمثل زبائن/ عملاء التمويل الأصغر إلى أن تكون لديهم مسويات إدخارية أعلى كغيرهم وهذا عنصر مهم لبناء الأصول.

6. أثر التمويل الأصغر على مستوى المشروع:[1]

أ. يؤدي التمويل الأصغر إلى زيادة حجم إيرادات المشروع الممول نتيجة لخدمات التمويل الأصغر.

[1] عبد الله سليمان أحمد، ورقة عمل بعنوان، التمويل الأصغر في السودان، الضمانات، التكلفة، العائد، نوفمبر 2007م، ص26.

ب. إيجاد الوظائف في المشاريع الفردية عادة ما يكون محدود ولكن في حال توسع المشروع داخل الأسرة يمكن أن يوجد ذلك فرص عمل لغيره.

7. أثر التمويل الأصغر على المجتمع:

أ- يؤدي التمويل الأصغر إلى زيادة السلع والخدمات من منتجات التمويل الأصغر خاصةً المنتجات الزراعية والحيوانية والمنتجات الأخرى مما يؤدي إلى زيادة العرض والذي يساهم في انخفاض الأسعار للمستهلك النهائي.

ب- تساهم مشروعات التمويل الأصغر بالنسبة للنشطين اقتصادياً بعد فترة سداد قيمتها في اقتصاديات الحكومة المحلية وذلك بسداد الرسوم المحلية (الرخص التجارية، الصحية، رسوم الخدمات) وكذلك دفع الضرائب (القيمة المضافة، رسوم الإنتاج، أرابح الأعمال)، وهذا يعود في دورته النهائية لخدمات التعليم، الصحة، الأمن وغيرها على جميع المجتمعات في الدولة.

**أهم مؤشرات الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل الأصغر:**

هنالك كثيراً من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتمويل الأصغر يمكن توضيح بعضاً منها في الجدول التالي جدول رقم (3-2) مؤشرات الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل الأصغر

| م | مؤشرات الأثر الاقتصادي | م | مؤشرات الأثر الإجتماعي |
|---|---|---|---|
| 1 | نسبة المساهمة في رفع الإنتاج والإنتاجية | 1 | المعيشية ونوعية الحياة:- وتشمل مؤشرات العوامل التي تؤثر على تصرفات الأفراد تجاه الأسر والأصدقاء والمساواة في النوع والمشاركة في النشاطات الاجتماعية والاعتماد على النفس والاستقرار |
| 2 | نسبة المساهة في الدخل القومي | 2 | التعليم والمعرفة:- ويشمل تعليم الأبناء ومحو الأمية واكتساب المهارات والمعلومات. |
| 3 | نسبة المساهمة في توفير فرص العمل | 3 | المجتمع والتواصل الاجتماعي والثقافي:- ويشمل الرفاهية الإجتماعية وشبكة النشاط والقيم المجتمعية |
| 4 | نسبة المساهمة في تخفيف حدة الفقر | 4 | الصحة والوضع الجسماني والعقلي:- وتشمل التغذية والخدمات البيئية والخلو من الأمراض ورفع معدلات حياة الأطفال عند الولادة |

المصدر: عبد الله سليمان.

ويتضح من خلال الجدول رقم (3-2) أنه من السهل تحديد المؤشرات المتعلقة بالآثار الاجتماعية للتمويل الأصغر، إلا أنه من الصعوبة أن يتم قياسه، وذلك لأن تكلفة توفير المعلومات ربما تكون أكبر من قيمتها العملية، أو ربما يكون هذا النوع من المعلومات غير متوفرة بالطريقة كمياً، ويرى البعض أن هنالك عوائد اجتماعية قصيرة المدى يمكن تحقيقها وكذلك يمكن تقييمها

من ناحية رقمية كزيادة الدخل وعدد الوظائف، بينما هناك آثار تظهر على المدى الطويل ويصعب تقييمها مثل تحسين المستوى الصحي او التعليمي، أيضاً يرى البعض أن دراسات تقييم الأثر في التمويل الأصغر تهتم بالجانب الاقتصادي وتقوم بقياس التحولات مثل الرفاهية عن طريق قياس الأصول العينية الملموسة وباستخدام قيم رقمية محدده مثل الدخل والتوظيف والإدخار والإنفاق والحصول على الأصول العينية، ويرون أن العائد الاقتصادي بعد نظرة عادلة لقياس فعالية المؤسسات إلا أنه لا تعني الأثر الاجتماعي، ويتضح هنا تباين بين مؤشرات الأثر الإجتماعي والاقتصادي في تحقيق مؤسسات التمول الأصغر لأهدافها والتي تحقق أداء مالياً جيداً وتفشل في تحقيق الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي لا تصبح ناجحة أحياناً.

# المبحث الثاني

# نماذج وتجارب التمويل الأصغر

## نشأه وتطوير التمويل الاصغر عالميا:

هناك مثل هندي[1] يقول (تتأسس (القرية) في المكان الذي يوجد فيه ثلاثة اشياء: (النهر، الرجل، المرابي) واذا صح هذا المثل وهو بصفة عامة صحيح، سنجد ان التمويل الاصغر اقدم بكثير من التمويل الرسمي فالقرض الصغر والتمويل الاصغر هما مصطلحان جديدان نسبيا في حقل الاقتصاد والتنمية الاجتماعية، ولكن لاشك ان الفكرة وراء المصطلحية قديمة قدم الانسان نفسة، وفي الواقع تعلمنا الدراسات التاريخية ان جميع البلدان المتقدمه في وقتنا الحاضر كان لهم تاريخهم الخاص في مجال التمويل الاصغر والتجربة الاوربية ترجع الي القرن السادس عشر، ومن اشهر التجارب تجربة كل من ايرلندا والمانيا.والتجربة الايرلندية اقدم من التجربة الالمانية وترجع الي القرن السادس عشر، ويذكر ان عام 1720م شهد أول قرض موجه للفقراء في ايرلندا، وكان أثر الزيادة المتصاعدة للفقراء في اوربا حيث اشارة الارقام ان مايعادل 20% من الاسر الايرلندية حصلت علي قروض صغيرة ومتناهية الصغر بحلول عام 1847م.

اما التمويل الاصغر في المانيا فهو يرجع الي تجربتين في القرن التاسع عشر 1847-1846م احداهما في الريف وكان يقودها رجل اسمة (Rieffesh) واخر في الحضر اسمه(schulzez Delitzch) فقد اسس نظام(Friedrich Wihelm Reiffesen) وهو اول نظام تعاوني للائتمان في المانيا والذي كان يمنح للمقترضين قروض صغيرة بأسعار فائدة معقولة و قد انتشرت هذه التجربة في كل من استراليا وبلجيكا وفرنسا وهولندا والنمسا والجدير بالذكر ان النظام المصرفي الالماني المعروف بالبنوك الشاملة(Univevsal Banks). والذي يراه العديد من الاقتصادين بانه افضل انواع البنوك فانه في اصله يرجع الي التمويل الاصغر ، ومن هنا يقول الباحث الاقتصادي الالماني (Hans)، أنه قد وجد اضخم نظام للتمويل الاصغر مشيرا للتجربة الالمانية وأن نشأة التمويل الأصغر قد مرت بكثير من النماذج والتجارب وذلك لغرض الوصول

---

[1] د. يعقوب جانقي، وحسن سليمان محمد أحمد، ورقة بعنوان: دور سياسات التمويل الأصغر في إدماج الشباب في التنمية، المؤتمر الوظيفي لقطاع الشباب الثالث، السودان، الخرطوم، نوفمبر 2009م، ص9.

إلى الفقراء بمنهجيات وتطبيقات وأسس وبرامج مختلفة من تجربة إلى تجربة أخرى، لذلك يمكن دراسة أهم النماذج للتجارب العالمية على النحو التالي:

## أولاً نماذج التمويل الاصغر:

ان الهدف الاساسي لدراسة النماذج المختلفة، هو طرح عدد من تجارب الدول لدراسة هيكلها وأهدافها والمشاكل والعقبات التي صادفتها حتي يمكن الاستفادة من هذه التجارب . كما انها تعطي رؤية تفصلية عن كيفية الوصول للفقراء، وانواع التمويل المقدمة وهيكل المشروعات. نظراً لعدم توفر البيانات التفصيلية عن كثير من النماذج والتجارب فسيتم الاشارة الي عدد من النماذج وعدد من الامثلة التي توفرت عن بعض البيانات، وقد روعي في الاختيار تنوع المؤسسات التي تقوم بتقديم التمويل والنماذج والتجارب التي لها تأثيرات واضحة على عملاء ووضع الفقراء ومن أهم النماذج:

أ- **النموذج الأول: بنك القرية The Village Bank**

بدأت نشأة بنوك القرية في بنقلاديش من خلال التجربة الرائدة للبروفسير محمد يونس والذي أسس لهذه التجربة والتي تعتبر الأولى في العالم من خلال تأسيس نموذج بنك القرية الذي يدار بواسطة عدد من الأعضاء يتراوح من 30 إلى 50 عضواً مصادر التمويل الأساسية كانت من حساب يسمى الحساب الخارجي external account لإقراض الأفراد الأعضاء. وكانت القروض المقدمة للأفراد يتم استعادتها على فترات أسبوعية تزيد على 16 أسبوع حيث يعيد البنك الأصل والفائدة إلى إلى الوكالات المختلفة وقدرة البنك على إعادة رد القروض والفائدة إلى الوكالات المختلفة يؤهله للحصول على قروض أخرى. حجم القروض يرتبط بأداء أعضاء بنك القرية في تجميع المدخرات، من ثم تكون هنالك ضغوط شرعية للمحافظة على إعادة الدفع بالكامل، وعلى تشجيع الإدخار والمدخرات التي يتم تجميعها داخل البنك يمكن تقديمها كقروض للأعضاء وهى تعتبر حساب داخلي Internal Account.

- معيار تقديم نجاح بنك القرية: يحدد مستوى خطة العمل لبنك القرية من خلال تجميع رأسمال كافي في الحساب الداخلي Internal Account خلال ثلاث سنوات، حيث يصبح لديه قدرة تمويلية ذاتية ويمكنه أن يتحول إلى مؤسسة مستقلة. وينبغي الإشارة إلى أن هذا النموذج أقل قدرة على التجميع والوصول من نموذج بنك جيرامين.

**ب- النموذج الثاني: نموذج اتحادات الائتمان Credit Union**

وهو نموذج أقل[1] هيكلة من بنك القرية، وأقل نفاذ من بنك جيرامين. فالاتحادات الائتمانية لا تهدف إلى الربح، يملكها أعضاءها ويقومون بإدارتها وتقوم على تعبئة المدخرات، وتقديم القروض لأغراض الإنتاج. لا يشترط في الأعضاء المشتركين التجانس بينهم وتهتم بالفقراء والأسر المنخفضة الدخل.

واتحادات الائتمان تخضع لمؤسسة رئيسية تقع على قمة الاتحادات تقوم بإمداد الاتحادات بالائتمان، والتدريب المناسب وبمراقبة الأداء المالي. ولقد نجحت الاتحادات الائتمانية الريفية في بعض الدول من حيث الاستدامة Sustainability والوصول إلى الفقراء Outreach إلا أنها كانت أقل نجاحاً في كثير من الدول.

**جـ-النموذج الثالث: نموذج مجموعات المساعدات الذاتية: Self Help Groups (SHGs)**

وهى تشبه مفهوم بنك القرية على الرغم من أنها أقل هيكلة[2] ومعظمها في الهند. وهى تشمل حوالي 20 عضواً يشترط بينهم التجانس، والإقراض على أساس مدخرات الأعضاء. إلا أنها تقوم بالبحث عن مصادر تمويل لها من الخارج لدعم الموارد الداخلية للأعضاء ويتم تدعيمها من قبل المنظمات غير الحكومية NGOs. ولكن الهدف الرئيسي مثل بنوك القرية أن تصبح مؤسسات مستقلة. بعض المؤسسات غير الحكومية تعمل كوسيط مالي أو كوسيط اجتماعي لهذه المجموعات لتسهيل الربط بين المؤسسات المالية الأخرى ووكالات التمويل.

## ثانياً: التجارب العالمية:

### أولاً: تجربة بنقلاديش:

ترجع هذه التجربة إلى نشأة بنك جرامين وهى التجربة الرائدة في مجال التمويل الأصغر في العالم التي أسسها البروفسير محمد يونس من خلال نشأته في عام 1976م [3] وقد جاء ذلك نتاج البحث ميداني الذي قام به البرفسور محمد يونس في قرية "يوها" وذلك في أعقاب المجاعة التي ضربت بنقلاديس في عام 1975/74م حيث بدأ محمد يونس بداية حياته استاذا جامعيا للاقتصاد في جامعة شئتا كونج. وإمتدت إلى تأسيس هذا البنك في عام 1983م حيث بدأ بداية مؤسسة إمتدت إلى القرى والأرياف على هيئة مكاتب مبسطة في شكلها وطريقة عملها. وغطى البنك ثلثي بنجلاديش حيث وصل عدد فروعه الى 921 فرع وان 96% من أعضاءه نساء.

---

[1] زهير عبد الحميد مصريه، المرجع السابق، ص357.

[2] المرجع السابق.

[3] د. صالح جبريل حامد أحمد، التمويل الأصغر في السودان، المفهوم، النماذج، التطبيقات، الجزء الأول، شركة مطابع السودان، ص99.

الفكرة كانت مبادرة هامة استفادت حتما من التجارب العالمية في هذا الشأن كبنوك الإدخار الأخرى، لكنها توسعت مع البيئة الإجتماعية وانطلقت بقوة بفضل الدعم الذي وجدته من المنظمات العالمية والبنوك الدولية حيث ان الموارد التي جاءت من المؤسسات المانحة كانت تمثل 96% من موارد البنك. نشاط البنك يعتمد على صغار المنتجين بمنحهم تمويلات صغرة وتشكل النساء اكبر نسبة من نشاط البنك وهذه تمثل جزء من سياسة البنك لأن النساء يفتقرن الى الخدمات المالية والتي تعتبر مهمة لهم كفئة كادحة في المجتمع وتجربة جرامين اثبتت ان النساء اكثر استفادة من هذه الأموال لصالح الاسرة من الرجال، كما انهن عمليات ومنسجمات في عمل مجموعات التسليف وأن النساء (الأرملة، المطلقة) أكثر تأثيراً بالفقر من الرجال.

**إدارة بنك جرامين:**[1]

في الإدارة اعتمد البنك على اشتراك المجتمع (القاعدة) إدارياً بإنشاء المراكز ومجموعات الائتمان، مساهمة المستفيدين في البنك بلغت 94% والحكومة 6% فروع البنك بلغت 921 حيث غطت الفروع 9% من قرى بنقلاديش بلغت نسبة الاستيراد (89–99%) وسعر الفائدة تروح من 16% ، 19%، 20% على التوالي، البنك يمول اكثر من 500 نشاط ويتم الاسترداد على أساس الأقساط الإسبوعية، متوسط القروض في العادة 70 دولار أما قرض المباني في المتوسط 217 دولار.

**أهداف بنك جيرامين:** يعتمد البنك على المنظمات[2] غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في منح التمويل وفقاً لبرامج تم تطبيقها في كثير من الدول وله أهداف محددة من خلالا وسائل ومعايير تقوم أساساً على عدد من الأهداف وأهمها:

1- التركيز على المرأة.
2- الاعتماد على فريق عمل يقوم بمجهود مكثف للإشراف على تشجيع المقترضين.
3- تقوم مصلحة الاقراض على تمويل المجموعة والتي تتكون من 21 من أعضاء يضمن كل منهم الآخر.
4- توفير بعض المدخرات الإجبارية (حساب الإدخار الشخصي، حساب الإدخار الخاص، حساب وديعة المعاش).

---

[1] د. عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومباديء عامة، والتخطيط المكاني، الطبعة الثانية 1999م دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ص72.

[2] د. شريف حسن قاسم، دراسة تطبيقية، تقييم مدى الفعالية المصرفية والإئتمانية لبنوك الفقراء، بالتطبيق على بنك جرامين، مجلة المصرف للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، 2006م، ص17.

## أهم المؤسسات الداعمة لبنك جيرامين:

يتلقى جرامين موارده في شكل هبات وموارد أخرى على هيئة قروض بسعر فائدة أقل ومن المؤسسات التي قدمت الهبات والمنح هى:

1- المعونة النرويجية.
2- المعونة السويدية.
3- المعونة الألمانية.
4- المعونة الكندية.
5- المعونة اليابانية.
6- الحكومة الهولندية.

فقد وصلت إجمالي المبالغ المقدمة في شكل اعانات من هذه المؤسسات بلغت 233.8 مليون دولار امريكي وهذه المؤسسات قدمت قروض بفائدة 1% الموقف المالي لجرامين 464.385074 مليون دولار امريكي.

## منهجية الاقراض في بنك جرامين:

نواة العمل المصرفي في بنك جيرامين قائم على نظام المجموعة[1] التي تتكون من أعضاء هذه المجموعة الذي يتكون من 7-8 مجموعات في المركز الاجتماعي، يجتمع أعضاء المجموعات وممثل البنك مرة في الاسبوع، يتم في هذا الاجتماع سداد الأقساط وتقديم الطلبات الجديدة، والمجموعة التي لا تكمل دفعاتها ليس لها الحق في تقديم طلبات التمويل، يتم التمويل في المجموعة على الاقراض الفردي، يتم تمويل رئيس المجموعة في أعقاب تمويل باقى المجموعة، ويعتمد الاسترداد على ضغط المجموعة، والأعضاء الممولين ويتم اجازة طلباتهم في خلال اسبوع فقط في القطاع الاقليمي والذي يحضره مدراء الفروع.

المقترض لا يوقع على أي وثيقة لضمان التمويل لذلك زبائن البنك لا يترددون على المحاكم، لكن أى عميل يجب أن يكون عضواً في مجموعة من خمسة أعضاء، المجموعات عليها مراقبة العضو في دفع الاقساط وليس لديها التزام تجاه سداد القروض.

## أنواع الإدخار:

1- صندوق المجموعة: والذي يتكون من ثلاثة حسابات هى:
   1. حساب الادخار الشخصي.

---

[1] د. صالح جبريل حامد أحمد، مرجع سابق ذكره، ص100.

2. حساب الإدخار الخاص.
3. حساب وثيقة المعاش.

حساب ادخار صندوق المجموعة يخصم نسبة 5% من حجم القروض بالإضافة لمال الغرامات الذي يدفع بواسطة الأعضاء في حالة تأخر الدفعيات أو الغياب عن الاجتماعات. الفائدة على سعر الفائدة يعادل 8.3% في العام. مؤخراً سمى صندوق المجموعة بالإدخار الإجباري حيث تذهب 2.3% منه للإدخار الشخصي 2.5% تذهب للإدخار الخاص ويسحب منه مرة واحدة في كل ثلاثة سنوات.[1] سعر الفائدة للقرض الإنتاجي 20%، للمنازل 8%، للطلاب 5% وتحسب الفائدة على اساس تناقصي الحد الأدنى للفائدة على الودائع 8.5% و12% في العام.

## التأمين في بنك جرامين:

في جرامين يتم التأمين[2] على قروض الوفاء ويتم عبر خصم 3% من حجم التمويل تضاف للإدخار الخاص، في حالة وفاة العميل يخصم الدين من هذا الصندوق، تتم متابعة القروض اسبوعيا حسب النظام المتبع، في حالة التعثر تسحب المتأخرات في حالة تأخر الزبون عن الدفع لعشرة اسابيع متتالية، التعثر يهلك بعد ان يمضي عليه 180 يوم.

## آلية وصول الزبون إلى بنك جرامين:

يحضر ممثل البنك[3] الميداني ويقضي بعض الوقت في القرية يبشر بفكرة البنك (طريقة عمله، كيفية الانتساب اليه وأهدافه، وان كل خمسة من الراغبين في التمويل (رجال، نساء) يكونون مجموعة. بعد قناعة البنك بجدية المجموعة يتم تدريبهم لمدة اسبوع او عشرة ايام، على كيفية ادارة المشروع وبعض الأسس المالية والتعرف على لوائح وأهداف البنك. بعد نجاح التدريب يؤكد عامل البنك لأي عميل انه استحق الانتساب للبنك بغض النظر عن امتلاكه أي أصول. بعد ذلك يحضر موظف البرنامج المكتب الاقليمي لزيارة المجموعة مع الممثل الميداني وتتم الموافقة على هذه المجموعة. في أول اجتماع يجب أن يدفع أي عضو عدد 7 تيكا لمال الصندوق الخاص والمجموعة تدفع 35 تيكا يودع هذا المال في مال الصندوق الخاص بالفرع، باقي الإدخار يوزع على الصناديق الأخرى (الإدخار الإجباري، الإدخار الشخصي، المال الخاص، رعاية الأطفال، الطواريء).[4]

---

[1] بابكر بشير عبد الله محمد، بحث بعنوان اثر ومساهمة التمويل في التنمية الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م ص14.

[2] د. صالح جبريل حامد أحمد، المرجع السابق، ص101.

[3] د. صالح جبريل حامد أحمد، نفس المرجع، ص102.

[4] د. صالح جبريل حامد أحمد، مردع سبق ذكره، ص102.

في الإجتماع الثاني يدفع نفس المبلغ لمال الصندوق الخاص بعد ثلاثة أو أربعة اجتماعات يكون للمجموعة الحق في ان تقدم طلب او طلبين للتمويل اقصى حجم 3000 تيكا (60 دولار).

التمويلات تدفع من الفرع لأفراد المجموعات والاسترداد والطلبات الجديدة، تتم في المراكز الاجتماعية، طلب التمويل مبسط جدا ولا يتعدى صفحة واحدة.

**التنظيم الإداري لبنك جرامين:**

الغرض من التنظيم الإداري هو خلق نظام إداري متماسك من القاعدة إلى القمة لزيادة الفاعلية ومؤسسية الأداء. حيث يتكون التنظيم الإداري للبنك على النحو التالي:

1- رئاسة البنك: مجلس إدارة يتكون من 12 عضوا بما فيهم رئيس البنك منهم 4 أعضاء ديوانيين (من سلك موظفي الدولة) و 8 أعضاء من النشطين من المستويات القاعدية (من الجمعيات ، والمجموعات).

2- الإدارة الإقليمية: يتبع لها عدد من المناطق في المقاطعات.

3- إدارة المناطق: يوجد بكل إدارة منطقة (8-10) فرع يتبع لها نحو (50-60) مركز اجتماعي (5-8) مجموعات وتتكون المجموعة من 5 أعضاء.

**تطور بنك جرامين:**

بنك جرامين بدأ[2] مصرفاً يعني بالتمويل الأصغر و موارده عبارة عن منح من منظمات أو قروض تسهيلات، لكن هذا الدعم تقلص حتى اصبح يمثل 3.7% فقط من موارد البنك في حين انه كان يمثل اكثر من 96% من موارد ساعدت البنك على التوسع والانتشار وتأسيس بنية تحتية، وحتى يخرج بنك جيرامين من هذا المأزق وهو تراجع دور المانحين بدأ البنك بإدخال التمويل التجاري حتى 20 ألف دولار أمريكي في المعاملات التجارية ذات الحجم الكبير، بل ذهب البنك إلى أبعد من ذلك حيث قام بتأسيس شركات استثمارية ويستقطب لها الأموال من المانحين حتى تعود استثمارات هذه الشركات بفوائد للبنك.

**مؤسسات بنك جرامين الاستثمارية:**

1- مؤسسة جرامين كريسي حجم تمويلها 330000 دولار.

2- صندوق جرامين حجم تمويله 6.38 مليون دولار.

3- مؤسسة جرامين لصيد الاسماك 260000 دولار.

[2] د. صالح جبريل حامد أحمد، مرجع سابق، ص104.

## الفعالية المصرفية لبنك جرامين:

ان تجربة بنك جرامين هى تجربة رائدة للبنوك التي تتعامل مع الفقراء ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذه التجربة المصرفية من عدة محاور رئيسية وهى كالآتي:-

### 1- استراتيجية بنك جرامين:

من المعروف أن أي بنك لا بد أن تكون له استراتيجية مصرفية واضحة ومحددة البيان، حيث انه يجد نفسه اما ضائعاً أو تائهاً في خضم المتغيرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية المتلاحقة محليا أو دولياً.

ويمكن دراسة معالم الاستراتيجية الخاصة ببنك جرامين من خلال المكونات التالية:[1]

- مزيج العملاء: حدد بنك جرامين عملائه، هؤلاء العملاء الفقراء الذين لا يستحقوا الجدارة الائتمانية من وجهة نظر البنك التجارية، حيث لا تتوفر لديهم الضمانات اللازمة لحصولهم على قروض، اعطى اولوية اكبر للسيدات الاكثر فقراً.

- مزيج الخدمات: حدد بنك جرامين حصه الخدمات الواجبة عليه تقديمها لعملائه بالقروض التي توفرها سواء لتمويل انشطتهم الانتاجية او تمويل تشييد اماكن السكن وهو يتعامل في تحديد اسعار الفائدة على هذه القروض على اساس سعر الفائدة السائد في السوق. كذلك يقوم البنك بتقديم خدمات أخرى ترتبط بالتوعية الاجتماعية لتغيير العادات والتقاليد التي قد تقف حجر عثر أمام جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- حصة البنك في السوق: تحدد حصة البنك خارج المصارف المعتاده حيث اتجه للتعامل مع سوق اوسع من العملاء الفقراء وتعتمد استراتيجية بنك جرامين على التدرج في اجتذاب عناصر هذا السواق الواسع.

- الانتشار الواسع: استهدف بنك جرامين تحقيق درجة عالية من الانتشار والتغلغل لدرجة انشاء مراكز تضم مجموعات الاقتراض بكل حي سكني ومن كل منطقة يذهب مندوب البنك إلى العملاء في اماكنهم التي يعيشون ويعملون فيها، فالشعار الاساسي هو ان يذهب البنك للعميل اينما وجد.

- درجة التميز التنافسي: ان تركيز خدمات بنك جرامين على التعامل مع العملاء الفقراء فاقدي الجدارة الائتمانية من وجهة النظر التقليدية للعمل الحرفي امر يعطيه درجة عالية

---

[1] د. شريف حسن قاسم، تقييم مدى الفاعلية المصرفية والائتمانية لبنوك الفقراء، بالتطبيق على بنك جرامين، مجلة المصرف للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، 2006م، ص120.

من التميز وبذلك يتقدم مزايا وتسهيلات لا يمكن وجودها لدى البنوك الاخرى حيث يقدم على سبيل المثال المزايا التالية:[1]

- عدم اشتراط توافر ضمانات عينية عند تقديم الائتمان.
- يقدم ميزة خاصة للسيدات الاكثر فقراً حيث ان لهن الأولوية الأولى في التعامل مع البنك.
- الاكتفاء بضمان مجموعات الاقتراض بديل لهذه الضمانات.
- ذهاب مندوبي البنك لعرض الخدمات التمويلية على العملاء بدلا من حضور العميل للبنك.
- تقديم الخبرة والمشورة اللازمة مجانا سواء اقتصاديا أو اجتماعياً من خلال مراكز تجمع مجموعات الاقتراض.
- معيار التقييم: لا تخفى إدارة بنك جرامين ان من اهم اهدافها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، كما تستهدف بصفة خاصة مساعدة الفقراء وبالذات السيدات الاكثر فقرا على الارتقاء بمستوياتهم المعيشية المتدنية بالإضافة إلى ما تقدم فالبنك يضع اهمية خاصة لدرجة انتظام العملاء المقترضين في مدى التزاماتهم للبنك وذلك كمعيار لنجاحه في رؤيتهم لإمكانية تعامل البنوك مع العملاء الفقراء دون اشتراط توفر ضمانات عينية.

ومما سبق يتضح ان لبنك جرامين استراتيجية مصرفية واضحة المكونات ومحددة الاهداف محورها تقديم خدمات التمويل الأصغر للفقراء.

## 2- اتباع بنك جرامين للأساليب العلمية في التسويق:

يتبع بنك جرامين الاساليب[2] العلمية في التسويق المصرفي عن طريق دراسة احتياجات وظروف العميل، ثم خلق الخدمات المصرفية المناسبة لهذه الاحتياجات والظروف ومن ثم العمل على الترويج لها حتى يصل العملاء على استخدام هذه الخدمات.

ويتبين ذلك من خلال دراسته لأوضاع العملاء والفقراء وبالذات السيدات منهم واحتياجاتهم التمويلية كعمال يدويين يحتاجون لقدر بسيط من التمويل، ولا تتوفر لديهم الضمانات

---

[1] د. شريف حسن قاسم، مرجع سابق، ص121.

[2] د. شريف حسن قاسم، مرجع سابق، 132.

المادية اللازمة كحصولهم على الاقتراض وهو الامر الذي يترتب عليه تصميم وتقديم خدمات تمويلية بالقدر البسيط المطلوب، مع استبدالها بضمانات مجموعات الاقتراض التي ينشط البنك في تكوينها محل الضمانات المادية غير المتوفرة، ويعمل البنك في الترويج لهذه الخدمة عن طريق ارسال مندوبيه للعملاء في مقارهم وتكوين مجموعات الاقتراض ومراكز الاقتراض في انحاء البلاد.

## 3- ارتفاع معدلات سداد القروض الممنوحة من قبل لنك جرامين:

ان بنك جرامين[1] في استخدامه لرؤية استخدام القروض يتخل عن الصرف الاساسي من خلال قيام البنك بمنح القروض واستعادة القروض الممنوحة للفترة الزمنية المتفق عليها مضافا اليها اسعار الفائدة المقدرة على الرغم من ان قروض بنك جرامين للعملاء الفقراء مقابل اسعار الفائدة السارية في السوق والتي بلغت حوالي 16% سنوياً، فان معدلات الانتظام في سداد القروض بلغ اكثر من 98% وهو انجاز كبير ومثيراً للدهشة خاصة اذا علمنا ان معدلات سداد القروض التي تقدمها البنوك الزراعية في بنقلاديش في نفس الفترة، سجلت اقل من 30% اما القروض التي تقدمها البنوك الصناعية فان معدلات السداد تدور حول 10% فقط.

لبنك جرامين[2] استرتيجية مكوناتها واضحة ومتميزة يتبع الاساليب العلمية في التسويق المصرفي، واكثر من هذا فإنه على الرغم من تقديمه للقروض بأسعار فائدة لا تقل عن الأسعار السائدة في السوق فان معدلات السداد تعتبر اعلى من معدلات السداد في البنوك وهو يعتبر معيار اخر للنجاح المصرفي. وذلك بتطبيق الاستراتيجية والخطط التي اعدها البنك بالتفصيل الدقيق.

## 4- مفهوم بنك جرامين للتنمية الاقتصادية:

لبنك جرامين مفهوم محدد[3] للتنمية الاقتصادية حيث يعني بالتنمية تغير ايجابي في معيشة 50% من الاشد فقراً في المجتمع، وهو بذلك يرى أن شراء طائرات الجامبو عمل ليس له ادنى صلة بجهود التنمية الاقتصادية[4]، فهو لا يرى أن تشييد الطرق السريعة والبنيات التحتية التي تشيدها الدولة لها اثار عكسية على الـــ 50% من المواطنين الذين يقعون في قاع المجتمع لأنه قد يسبب في ازاحتهم من مواقعهم السكنية، فليس التنمية مجرد ان تجعل البلد جميلاً وأن تمر السيارات الجميلة من خلال مثل هذه الطرق، لذلك فان مفهوم بنك جرامين للتنمية يختلف مع

---

[1] د. شريف حسن قاسم، المرجع السابق، ص133.

[2] د. شريف حسن قاسم، نفس المرجع.

[3] بابكر بشير عبد الله محمد، أثر مساهمة التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م، ص14.

[4] د. فلاح حسن السيسي، إدارة المشروعات الصغيرة، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006م، ص56.

المؤشرات الائتمانية الشائعة عالمياً، فهو مثلا لا يرى ان متوسط نصيب استهلاك المواطن من الكهرباء أو من المياه النقية او غير ذلك يعتبر مؤشراً للتنمية حيث ان 50% الأشد فقرا في المجتمع قد لا يستهلك اية كهرباء أو مياه نقية، وهو يطرح مؤشرات بديلة للتنمية الاقتصادية، منها متوسط عدد قطع الملابس او عدد وجبات الطعام التي تذهب 50% الاشد فقرا في المجتمع فالشخص الذي لا يمتلك الا قطعة واحدة لا يستطيع ان يبدلها بأخرى حتى يفرض تركها لبضعة ساعات من اجل تنظيفها، ومن هنا فانه من وجهة جرامين بنك فان حصول هذا الشخص على قطعة ملابس اضافية لا يعتبر فقط بمثابة تغيير هائل في مسلكه، بل يمكن ان يعتبر من اهم الاحداث العظيمة التي يمكن ان يصادفها في حياته. كذلك فاذا انتقل الشخص الذي لا يستطيع ان يحصل على اكثر من وجبة غذاء في اليوم الى وضع يمكنه من الحصول على وجبتي طعام يومياً فان ذلك الوضع يعتبر بمثابة قفزة انمائية له الى مستوى أعلى. وينظر جرامين بنك على أساس أن 50% في المجتمع على انهم لا يحتاجون الى مساعدات حقيقية حيث يستطيعون ترتيب حياتهم بأنفسهم، بل ان أغلب المشكلات انما تنجم من قيامهم بترتيب حياتهم بأسلوب يؤدي لخلق مشكلات لباقي فئات المجتمع، ومن هنا فان بنك جرامين يركز ويطالب بالتركيز على الـ 50 من المواطنين في قاع المجتمع اذا كان المطلوب انجاز تنمية اقتصادية حقيقية، بل يطالب ان تتجه المعونات الاجنبية مباشرة الى هؤلاء المواطنين بدلا ان ترسل للدولة ذاتها.

لذلك ينظر جرامين بنك ان اتاحة التمويل الاصغر للمواطنين الفقراء يمكن ان يخرجهم من قوائم المساعدات العامة ويحولهم الى قوى منتجه تسدد الضرائب للخزينة العامة بدلا ان تتلقى منها المساعدات. وكذلك الحصول على التمويل يمكن ان يعضد اتجاهات الاعتماد على الذات فيما بينهم فيخلصهم نهائيا من الاعتماد على مالكي الاراضي والمرابين في الحصول على القروض والاستهلاك. وعلى المستوى الاجتماعي[1] لأنشطة جرامين اثار اجتماعية ايجابية اهمها تغير النظرة السالبة للمواطنين الفقراء على اساس انهم لا يستحقون سوى الحصول على المساعدات والهبات والمعونات فقط دون الحق في الحصول على الائتمان وهذا الامر فيه كثيرا ما يؤدي الى ترسيخ الشعور بالدونية وعدم القدرة على تغيير اوضاعهم وتطويرها، لذا فقد جاء تأكيد القائمين على الحقوق الاساسية للإنسان التي تجعله يقدم شعوره الآدمي وبحيث يمكن انتقاله الى مصاف المواطنين الذين يسددون الضرائب للدولة بدلا من الذين يتلقون المساعدات.

---

[1] د. شريف حسن قاسم، مرجع سابق، ص135.

## ثانياً: التجربة الماليزية:

تتميز ماليزيا بأن لها نظاما مالياً[1] متطورا في ظل مؤسسات متنوعة يلعب كلا من القطاع العام والخاص دوراً مؤثراً في الاقتصاد،كما تتضمن بنوكا اسلامية. وايضا هناك مؤسسات لتمويل التنمية كبنك التنمية والبنك الزراعي ، واتحادات ضمان الائتمان the Cradit Guarante Cooperation(CGC) حتي تعطي ضمانات في حالة قيام المؤسسات المالية باقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعتبر مؤسسة امانة اختيار احد المؤسسات التي حققت خطوات كبيرة في تقديم التمويل المتناهي في الصغر.

مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا Amanah Ikhtiar Malaysian (AIM): نشأت عام 1987 وقامت[2] بمنح قروض وهى (103 الف قرض) وزعت حوالي 86 مليون دولار اكثر من 80% من التمويل لاغراض اقتصادية والباقي لاغراض اجتماعية ، معظم النشاط الرئيسي للمؤسسات كان يوجه للحد من الفقر.

لقد اتبعت المؤسسة نموذج بنك جيرامين مع بعض التعديلات لتناسب مع حالة ماليزيا. وقد كان هدفها الوصول الي افقر الفقراء ولقد استخدمت المسح الدوري لدخل الاسر كدليل،وطورت وسائلها للتعرف علي اكثر الفئات فقراً.

في عام 1994 كان هناك 6100 مجموعة عمل ، وصل عدد المقترضين الي 30 الف مقترض. ونظرا لحساسية العملاء المسلمين فقد فرضت مؤسسة "ATM" رسم خدمة علي القروض بدلا من سعر الفائدة ، وذلك في شكل نسبة وقد كانت هذه النسبة اقل من سعر الفائدة في البنوك التجارية تم تغطية 60% من تكلفة عملياتATM من هبات ومنح الحكومة الماليزية بين 1989–1995 ودعمت الدول منح[3] اخري اضافية وصلت الي حوالي 40% من مصادر التمويل للمؤسسة الامر الذي نتج عنه ان المؤسسة كان لديها حافزا محدودا لبذل جهدا اكبر لتحيق الكفاءة الذاتية خلال سنواتها الاولي. ومنذ عام 1997 تم تقديم برنامجين للاقراض

- SPIN: كان يوجه للرجال الذين يعملون في الصيد
- SP-IT كان يوجه للمراة المعيلة.

---

[1] عفيفي هاشم، المجتمعات الجديدة طريق التنمية الاقتصادية، القاهرة الدار المصرية، ص272–273.

[2] جورج بنقولد وديفيد بنيل، دراسة مرجعية عن زيادة إمكانية حسول المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل، تقييم الإئتمان ومكات بالاقراض، مشروع تنمية سياسات المنشأة الصغيرة والمتناهية في الصغر، بجمهورية مصر العربية، وزارة التجارة الخارجية، 2004م، ص35.

[3] جورج بنقولد وديفيد بنيل، المرجع السابق، ص36.

وقد واجهت موسسةATM مشاكل كثيرة عام 1997 وقررت رفع الفائدة علي القروض 19% واخذت الفائدة كنسبة من اصل القرض الامر الذي تترتب علية فقدان كثير من العملا الفقراء ليس فقط بسبب تعجيل القرض ولكن لان كثيراً من العملا ء لم يتقبلو الفائدة . وفي عام 1998 تزايد حجم القروض وكان ذلك مصحوبا بتزايد المخاطرة ونتيجة لتجاهل المبادئ الموضوعية في تجربة بنك جيراميين فقد تسربت القروض لطبقات غير الطبقات الفقيرة.

**ثالثاً: تجربة اندوسيا:**

هناك اختلافان رئيسيان لتجربة اندونسيا[1] عن التجارب الاخري ويرجع ذلك الي – ان بعض مؤسسات التمويل في اندونسيا سواء المؤسسات العامة او الخاصة لديها القدرة لنقل خدمات التمويل الدائمة الي داخل الريف والوصل الي الفقراء.

ان المنظمات غير الحكومية كان لها دورا في دعم نشاط التمويل المتناهي في الصغر في كثير من الدول . اما اندونسيا فقد تم تنظيمها من خلال ادارة الشئون الداخلية حيث كان لحكومة دورا اكبر في تنفيذ السياسات والبرامج . وفي عام 1998 تغير الوضع وزاد نمو المنظمات غير الحكومية بشكل ايجابي في اندونسيا الا انها كانت تلعب دورا ثانويا في تدبير مصادر التمويل المتناهي في الصغر. وقد قام البنك المركزي في اندونسيا بتنظيم وضبط كثير من المؤسسات الرئسية المرتبطة بالتمويل المتناهي في الصغر وشارك بفاعلية في تكوينها. علي عكس كثير من الدول الاخري، مثل بنجلاديش التي كانت لها تجارب ناجحة في التمويل المتناهي في الصغر الا ان البنك المركزي لم تكن له صلة بهذا التمويل ولكن أهم تجارب التمويل الأصغر التي تعتبر رائدة تتمثل في مشروع كيشوريجانز(kishoreganj project) هذا المشروع[2] غطي 11 وحدة و202 قرية كان اصحاب المشروع علي وعي بالمبادرات الاخري للحد من الفقر سواء في شكل برامج التنمة الحكومية، او برامج المنظمات غير الحكومية.NGOs حيث ان وضع فريق العمل ان المنظمات غير الحكومية مثل Brak و ASA و Gramn لاتعرض بدائل التنمية التي يقدمها مشروع KP لعملائة حيث يسعي هذا المشروع الي تحقيق الاستقلال ، والاعتماد علي الذات وتحيق الادارة الذاتية للقرية.

**قياس الاداء :KP:** اثارت هذه التجربة عددا من التسالات حول قياس الاداء بها وطرحت عدد من الموضوعات الاساسية حول:

---

[1] زهير عبد الحميد معربة، مرجع سابق، ص343.

[2] زهير عبد الحميد معربة، مرجع سابق، ص359.

- ضرورة توفر التقارير المالية.
- قياس الاداء علي اساس الدخل والمصروفات التي قامت بها منظمة القرية.
- التكلفة الغير مباشرة واهمية حسابها.
- الادارة المالية ومدي توفر نظام للحسابات.

## رابعاً: التجربة الصينية:

تختلف تجربة الصين في استخدام التمويل للحد من الفقر عن تجارب جنوب شرق اسيا، ولا يرجع الاختلاف فقط الي اختلاف الشكل والحجم، ولكن الي اختلاف السياسات المتبعة لرسم وتنفيذ، وفي الايدولجية الاجتماعية للصين والاتجاه نحو استمرار الاصلاح الاقتصادي واصلاح القطاعات المالية، وانتقال السلطه من المركزية الي المحلية والي الحكومات المحلية كل ذلك يميز خصائص البيئة السياسية لتحقيق الاستدامة وفي 1981[1]، 1982 علي التوالي داخل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) Intemational fund for Agricltual Development وصندوق التنمية في الامم المتحدة للمراة United national بتدعيم التمويل المتناهي في الصغر في الصين ونظرا للنجاح الذي حققته الصين في التخفيف من حدة الفقر فكان ولابد من القاء الضوء علي السياسات التي اتبعها حتي يمكن رسم صورة واضحة عن تجربة التمويل الأصغر والمتناهي في الصغر في الصين من خلال مجموعة من السياسات والبرامج أهمها:

**أ- سياسات الحد من الفقر:**

قبل عام 1986م كانت السياسات[2] المتبعة في الصين للحد من الفقر تعتمد علي الاعانه والاغاثة ولم تقدم الفرصة للفقراء لكي يساهموا بانفسهم للحد من الفقر بطريقة مستدامة . ومنذ منتصف الثمانينات اتجهت سياسات الحد من الفقر للتنمية الاقليمية الا انها ركزت علي المناطق الفقيرة لا علي الفقراء والافراد. بعبارة اخري فان التوجيه المباشر للاستفادة من هذا الاموال ليس الفقراء انفسهم ولكن الحكومة بمختلف المستويات في المناطق الريفية علي الجانب الاخر فان القروض المركزية للحد من الفقر كانت تركز علي المناطق النائية اكثر من استخدامها في تدعيم الفقراء. كما ان هذه القروض كانت توجه اساسا للمناطق التي تتوفر فيها خدمات وان معظم هذه القروض توجهت لتنمية المناطق الساحلية. وقد كانت كفاءة القروض المقدمة منخفضة ،كما ان الوفاء بالقروض كان منخفضا الامر الذي ادي الي صعوبة حصول الفقراء علي القروض لانها

---

[1] د. زهير عبد الحميد مصرية، المرجع السابق، ص401.

[2] المرجع السابق.

كانت تتدفق الي الاماكن الاكثر ربحية – وفي عام 1994 بدات الصين بتحويل الانتباه نحو وضع الاسر الريفية في خطة الحد من الفقر.

فقد كان هناك اتجاه جديد نحو توجيه الدعم للتنمية الاقليمية والانتاجية مع التركيز علي الاسر الفقيرة . وان تجارب التمويل الاصغر التي بدأت في الصين كانت تهدف الي الوصول للفقراء وتقديم وسائل فعالة لتمكين الفقرا من ان يخرجوا بانفسهم من الفقر. وتتمثل اهداف الخطه فيما يلي:

- ضمان ملابس وغذاء ملائم.
- رفع متوسط الدخل الفردي السنوي.
- تدعيم البنية الاساسية خاصة مياة الشرب.
- ضمان توفير سوق زراعي وكهرباء وطرق.
- تغير الخدمات الصحية والتعليمية، من خلال العمل علي نشر التعليم الابتدائي واستئصال الامية من طبقة الشباب وتنمية التعليم الفني ، ومنع تقليل الامية بين طبقة الشباب وتطوير التعليم الفني ومنع وتقليل الامراض المستوطنة والتحكم في النمو السكاني.

ولتحيق هذه الاهداف فهنالك عدد من المتطلبات ينيغي مراعتها:

- الاحتياج الي خدمات تمويل مناسبة للفقراء.
- ضرورة تحسين المعلومات والمهارات الفنية وتحسين القواعد التنظيمية للخدمات.
- توفير فرص ادخار للاسر الفقيرة وتعبئة المدخرات كمصدر لراس المال وتوجيهه للاقراض.
- ضرورة وجود نظام رقابي لدعم ومتابعة كفاءة استخدام القروض.
- الاخذ في الاعتبار ان الية السوق لاترشد متخذي القرار باستمرار الي جدوي الاستثمار والادارة في منشأت التمويل التي تقدم عروضاً للحد من الفقر. ويرجع ذلك الي ان دراسات الجدوي غير كافية والي انخفاض المستوي التكنلوجي وفقر الادارة والقصور في تصريف المنتجات. وكما ينبغي العمل علي مواجهتها للحد من الفقر.

ب – **برامج الامم المتحدة للتمويل الأصغر في الصين:**

قدمت الامم المتحدة عدداً[1] من البرامج للتمويل الأصغر تمثلت في التمويل الدولي للتنمية الزراعية وبرامج الامم المتحدة لتمويل تنمية المرأة ، برامج الامم المتحدة لتمويل

[1] زهير عبد الحميد مصرية، المرجع السابق، ص406.

السكان (UNFPA) وقدم التمويل عددا من المشروعات قامت بتنفيذها منظمة الزراعة والغذاء وتتمثل في:

- **قروض المنشات** Entrrprises Loans

وهي تمثل اول جيل للقروض حيث وجهت القروض للمنشأت التي يمكنها ان تسوق المنتجات الزراعية للاسرة الفقرة وتمدهم بالعمالة وقد تم تقسيم المشر وع علي ثلاث مراحل 30% يتم استرداده في نهاية السنة الاولي و40% في نهاية السنة الثانية و 30% في نهاية المدة. وقد بلغ اجمالي التمويل المقدم للمشروعات 20,4 مليون ين، اجمالي القروض الواجب استردادها 20,7 مليون اجمالي القروض المستردة بالفعل 18,45 ومعدل الاسترداد 89%.

- **مجموعات النساء Women's Group:** تحصل النساء علي تدريب لمدة 64 ساعة في المعلومات وادارة المنشات بحيث يمكنهم من تكوين مجموعات والمجموعة مكونة من 30 عضوا وتقوم كل مجموعة بانتخاب مسئول . وقد استخدمت UNFPA نوعين من الاجراءات للاقراض:

- الاقراض من خلال اجراءات يتم تحديدها من قبل المشروع.
- ان المجموعة التي تقدم القروض للعضو هي التي تحدد الاجراءات.

وفي تقييم المشروع : فقد تبين ان المشروع وصل الي المراة الفقيرة ولكن ليس لافقر الفقراء وان المشروع لم يتم تقييمه بشكل رسمي حتي يمكن تقيم اي الانواع من الترتيبات هي الافضل والاكثر نجاحا في ادارة المجموعات وعمليات الاقراض وتحقيق الهدف للوصول الي الفقراء. فكلما كان القادة والاداريين اقوياء واكثر تدريبا تكون المجموعات اكثر نجاحا . عدم استدامة التمويل ، فالهدف لم يكن الاستدامة ولكن تحسين حالة المراة.

**ج – برنامج الاقراض للتمويل الأصغر في الصين:**

اصبح التمويل الأصغر هو القاسم المشترك للمانحين الدولين لمشروعات التنمية وقد اصبح ايضا يشكل جزء يعتد به من البرامج التي تتخذها الحكومة الصينية للحد من الفقر. فكما سبق واتضح ان كثيرا من البرامج بدات عام 1999م ومعظم هذه البرامج اتبعت المنهج الذي اتبعه بنك جرامين في بنجلاديش . الا ان هناك عددا من الاختلافات بين الصين وبنقلاديش .تتمثل فيما يلي:[1]

[1] زهير عبد الحميد مصرية، المرجع السابق، ص407.

- الاختلافات الجغرافية بين الصين وبنجلاديش من حيث التضاريس وعدد السكان والحجم . الامر الذي ادي وجود حلول علي توليد الدخل في الصين وذلك لوجود عدد من المشاكل في الصين أصعب مما تواجهها بنجلاديش.
- الاختلاف الثاني يرجع الي عدم توفر البنوك في الريف الصيني فكثير من فقراء الصين مازالو يقومون بالادخار العيني لا الادخار النقدي وفي عام 1997 كان هناك مسح لأسر ولعدد 6 مقاطعات في مناطق مختلفة اظهرت ان 20% من الاسر اشاروا الي انهم يفضلون الحصول علي قرض رسمي الا انهم غير قادرين.
- علي الجانب الاخر فان مشكلة عدم امتلاك اراضي تعتبر مشكلة رئيسية في بنجلاديش الاانها غير موجودة في الصين.
- ان سعر الفائدة في الصين منخفض(6%:12%) في بنجلاديش وصل الي 20% هذه الاختلافات اظهرت الحاجة الي احداث تعديلات في نموذج جرامين لتطبيقه في الصين.

**د- المجموعات الرئسية العاملة للتمويل الأصغر في الصين:**

- المجموعة الاولي: تمثل المجموعات الصغيرة جدا . وهو برنامج[2] يمول ويدار من خلال مانحين دولين علي سبيل المثال البرنامج الذي يدار في مقاطعة Yamnan. فهناك علي الاقل 15 وكيل دولي يستخدمون التمويل الأصغر كجزء من مشروعات التنمية.
- المجموعة الثانية: مجموعات اوسع للاقراض يتم تمويلها من خلال الحكومة الصينية نفسها من خلال قروض الاعانات من بنك التنمية الزراعي أو من خلال التمويل المقدم من مكاتب الحد من الفقر.
- المجموعة الثالثة : علي مستوي القرية حيث يتم ادارة هذه البرامج من خلال مكاتب الحد من الفقر المحلية ، ومن خلال اتحادات المراة ، اتحادات الائتمان الريفي ، او من خلال مكاتب التمويل الأصغر الحكومية. ومعظمها يتم وصفة علي انه تطبيق لبنك جيرامين . والتغير الاداري الوحيد كان في الاقساط (من 10 – 15 يوم بدلا من اسبوع).

---

(2) المرجع السابق، ص409.

ومنذ عام 1994 وحتي عام 2001 وصل عدد المقترضين في هذه البرامج المختلفة الي 3 مليون مقترض خلال 7 سنوات بالمقارنة ببنك جيرامين الذي وصل الي 2 مليون مقترض خلال 25 عاما

وفي تجربة اخري في مقاطعة Guizhou، فقد بدات برامج الحكومة للتمويل الأصغر عام 1998. بلغ حجم القروض المقدمة 1,7 مليون ين وصلت الي اكثر من نصف مليون امراة مقترضة . معدل الاسترداد كان مابين 50: 60% من جملة القروض. وفي مسح اخر في Shanxi وصل معدل الاسترداد حوالي 70% وقد اظهر المسح ان مجموعات الاقراض موجودة علي الورق فقط، وان القروض قد ذهبت للأسر غير الفقيرة.

# المبحث الثالث

# تحليل سياسات التمويل الأصغر

## السياسات العامة للتمويل الأصغر:

تسعي سياسات التمويل الاصغر الي رفع مستوي الوعي بأفضل الممارسات وتحسين فعالية العمليات التي تقوم بها الجهات المانحة والجهات الاستثمارية في مساندة التمويل الاصغر الذي يشمل الجميع ولايستثني احد وتتناول أهداف السياسات الكلية والتي تم تحديد معظمها في دليل المباديء التوجيهية للمارسات السليمة الخاصة بالجمعيات الممولة للتمويل الاصغر والذي اغرته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP) وتم التركيز في السياسات علي تحديد المسألة الاساسية الازمة لنجاح التمويل الاصغر ومن ثم تحولها الى ارشادات وتوجيهات أقليمية قابلة للتنفيذ عن طريق مساندة مجموعة من المناهج والاليات المتنوعة ضمن السياسات الخاصة بجمعيات التمويل الاصغر ارشادات تشغيلية لموظفي الجمعيات المانحة والجهات الاستشارية العاملة في الميدان وفي المقرات الرئسية ممن يضعون تصورات وتصاميم البرامج المتعلقة بتحسين قدرة الفقراء علي الحصول علي الخدمات المالية والمساعدة في حصول الفقراء علي تمويل المشروعات الصغير عبر المنافذ الرسمية وغير الرسمية وتشمل هذه المنافذ هيئات التنمية الثنائية والمتعددة الاطراف وبنوك التنمية الاقليمية والمؤسسات والجمعيات الاستشارية الاجتماعية والتجارية الي غير ذلك من المنظمات والجمعيات التي تقوم بتمويل انشطة وعمليات التمويل الاصغر. وتعتمد سياسات التمويل الاصغر علي مجموعة من السياسات هي على النحو التالي :[1]

## أولاً: سياسات التمويل الاصغر علي المستوي الكلي:

سياسات التمويل الاصغر علي المستوي الكلي تعمل علي وضع التشريعات واللوائح التنظيمية والاشراف والرقابة ووضع الاطار القانوني للتمويل الاصغر فالحكومات هي الجهات الفاعلة الوحيدة التي يمكنها ضمان بنية للسياسات التي تشجع المنافسة بين مجموعة واسعة من الجهات المقدمة للخدمات المالية مع حماية المستهلك من الممارسات غير السليمة. وتعمل سياسة المستوي الكلي للتمويل الاصغر علي تشجيع بنية السياسات الملائمة والتاكد من قيام الحكومة

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، دليل المباديء التوجيهة للمارسات السلمية الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر، 2006م، ص8.

بالدور الملائم والحيوي في رسم تطبيق وحماية خدمات التمويل الاصغر عبر منافذ التمويل الاصغر وذلك لبناء انظمة مالية قوية وفعالة تسعي لعدم تخطي الهيئات الحكومية المعنية، كالبنك المركزي ووزارة المالية عند مساندة تطوير الانظمة المالية، حيث يقع علي عاتق هذه الهيئات والمنظمات تعويض اساسي بشأن جميع القضايا المتعلقة بتطوير النظام المالي للتمويل الاصغر في بلدان عدة. ومن الضروري ان تكون الحكومات المحلية والبرلمان علي دراية بتطوير الانظمة المالية والسياسات الكلية للتمويل الاصغر. حيث تقع علي عاتق الحكومة مسؤولية التاكد من انظمة القوانين والتشريعات التي تساند وتضمن سلامة مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية شاملة اللوائح التنظيمية والاشرافية بشأن المؤسسات المالية التي تجمع المدخرات من الجمهور العام.

## أهمية سياسات التمويل الأصغر علي المستوي الكلي:

تاريخيا استخدمت الحكومات في البلدان النامية خطط الائتمان والتسليف وسبل لتحويل الموارد لفئات سكانية محددة مازالت هذه البرامج قائمة في بعض الدول حتي الان.وغالبا ما تكون تتمتع بمساندة من جهات مانحة عامة، غير ان الاثر السلبي لنظام هذه الخطط ادي الي تدني معدلات السداد وخلق تقاليد سيئة واخراج الاموال وتحويل القروض بفائدة مدعومة الي مواطنين اكثر غني، ادي الي قيام العديد من الجهات المناحة والخبراء بدعوة حكومات البلدان الي التوقف عن المشاركة في انشطة التمويل الاصغر. ومن جهة اخري فان الحكومات المستنيرة تفهم تطبيق السياسات الكلية التي تشجع علي ظهور مؤسسات مالية دائمة ومستدامة تلبي احتياجات الفقراء وتتيح رقابة واشراف فعال ويمكن ايضا الحكومات الغاء السياسات التي تعيق انشطة التمويل الاصغر. ومن جهة اخري ايضا فان بعض الحكومات تعوض اسواق التمويل الاصغر بتثبيت هذا النشاط وخاصة تدخل الحكومة في منح الائتمان الاصغر حسب المعايير السياسية للافراد وليس وفق المعايير والممارسات والادارة السليمة للائتمان ويمكن ان يصبح المحرك لإتخاذ القرارات المتعلقة بأمور من قبيل من يحصل علي الائتمان بدلا من سلسلة الخدمات المالية الكاملة التي يطلبها الفقراء في منح خدمات التمويل الاصغر ويمكن تلخيص اهمية السياسات الكلية للتمويل الاصغر في الاتي:[1]

- الحفاظ علي استقرار الاقتصاد الكلي
- التأكد من انظمة القوانين والاشراف التي تساند وتضمن سلامة مجموعة متنوعة في المؤسسات المالية.

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، دليل المباديء التوجيهية للممارسات السليمة، مرجع سابق، ص10.

- فرض سقوف منخفضة علي اسعار الفائدة يحد من قدره الفقراء علي الحصول علي الخدمات المالية حيث انة يمنع تحقيق الاستدامة المالية بالنسبة للجهات المدعمة للخدمات التمويل الاصغر.
- عادة ماتؤدي برامج التمويل الاصغر التي تديرها الحكومة الي تشويه الاسواق فهي خاضعة لاعتبارات سياسية وليست تجارية وهذه الاعتبارات السياسية تقر باستدامة المؤسسات المالية التي تقوم بتقديم الخدمات للفقراء، فمنظمات الاقراض الرئسية التي تسيطر عليها الحكومات نادرا ما تكون جيدة الاداء فالسياسات الكلية تعمل علي مساندة طرق بديلة من اجل حماية العملاء واجراءات تشجيع الشفافية والرقابة والاشراف ونوعية العملاء، تكاليف القروض وانظمة الممارسات لتمويل الاصغر.
- الاستفادة من أطر السياسات القائمة فمثلا خطط استراتيجيات تخفيض اعداد الفقراء واصلاحات الانظمة المالية من اجل تشجيع شرعية الانظمة الماليةالشاملة للجميع.
- تساند السياسات الكلية قيام المؤسسات بتقديم الخدمات الائتمانية بصورة مباشرة وغير مباشر وذلك بإتاحة الموارد التمويلية او الدعم المالي او الضمانات لمؤسسات مالية جيدة السير والادارة وغير قادرة علي الحصول علي التمويل الكافي من اسواق راس المال المحلية ولاسيما المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية لسكان المناطق التي يصعب الوصول اليها.
- تشجيع تعديل اطر السياسات والقوانين التي تعمل علي تخفيض الحواجز امام دخول المؤسسات المالية الجديدة الي السوق بهدف زيادة المنافسة وبالتالي تحسين نوعية الخدمات المتوفرة للفقراء من بين العملاء وينبقي الا تمنع التشريعات والسياسات واللوائح التنظيمة دخول مؤسسات جديدة الي السوق مثلا عن طريق اشتراط وجود هيكلية قانونية وحيدة لكافة الجهات المرخص لها بتقديم خدمات التمويل الاصغر.
- المساعدة علي تعديل اللوائح التنظيمية والاشرافية الخاصة بالمؤسسات التي تقبل الودائع (التعاونيات والبنوك،الجمعيات الائتمانية، الصناديق وغيرها) دون المطالبة بتشريعات سابقة مع عدم الاندفاع نحو لوائح تنظيمية تحويطية واشرافية ينبغي ضرورة ذلك لحماية سلامة المدخرات ووجود كتلة من المؤسسات المتعاملة مع الأفراد والمؤهلة لمثل هذه اللوائح التنظيمية ووجود القدرات الإشرافية اللازمة للتعامل مع هذه المؤسسات.

- تساعد السياسات الكلية الحكومية في تفويض المؤسسات غير المصرفية تفوياً قانونياً صريحا للقيام بعمليات الإقراض ومنحها الترخيص اللازم لممارسات خدمات التمويل الأصغر وفقاً للتشريعات والقوانين واللوائح القانونية والتي تساعد في عمليات الإشراف والرقابة الإدارية لهذه المؤسسات.
- تبني السياسات الكلية للتمويل الأصغر بناء القدرات الفنية والتشغيلية للموظفين الحكوميين في الوزارات مثل وزارة المالية في البلدان المعنية والبنوك المركزية بما في ذلك رفع قدرات الإشراف والمراقبة وتقوية آليات تضمن منح مشروعات التمويل الأصغر. ولذلك أشراك أعضاء البرلمان فيما يتعلق بالقضايا المهمة مثل الأسعار التي تؤدي إلى استرداد التكاليف بهدف التأثير على عملية اتخاذ القرارات بشأن السياسات الكلية للتمويل الأصغر.
- تشجيع تطوير الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية سواء في جانب الحكومات أو أية هيئات أخرى معينة وذلك لتسهيل قيام المؤسسات المالية بأبحاث السوق.
- مساعدة عمليات تحسين الإطار القانوني المعني بالضمانات الرهينة والضرائب والتسجيل بطريقة شفافة وقابلة للإنقاذ.
- تساعد السياسات الكلية للتمويل الأصغر في الحالات التي يتعين فيها على الهيئات المانحة أن تقدم موارد تمويلية من خلال مساندة الموازنة من الضروري إن يتسم تصميم المشروع بالجودة النوعية وتجنب إقامة برنامج تسهيلات إقراض رئيسي عام أو إتاحة التمويل من خلال تحديد استراتيجية خروج واضحة المعالم تكفل ملكية القطاع الخاص للأموال بعد انتهاء عمر الشروع.

**ثانياً: سياسات التمويل الأصغر على المستوى الوسيط:**

يشير مصطلح المستوى الوسيط بصفة عامة إلى البنية الأساسية للنظام المالي وإلى الخدمات التي تحتاج إليها الجهات المقدمة للخدمات المالية على المستوى الجزئي، ويمكن لمحدودية أو الافتقار إلى البنية الأساسية للسوق إعاقة أو تقيد المؤسسات المتعاملة مع الأفراد على توسيع نطاق خدماتها للعملاء الفقراء، وتعمل الجهات الفاعلة المنخرطة على مستوى الوسط على الصعيدين الوطني والإقليمي بل وحتى على الصعيد الدولي – تشمل مرافق البنيات الأساسية للأسواق على وجه التحديد ما يلي:[1]

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وضع لوائح تنظيمية للاطار القانوني للتمويل الأصغر، دراسة عرضية رقم (4)، 20004م، ص5.

- أنظمة المدفوعات الخاصة.
- مرافق البنية الأساسية للمعلومات بما في ذلك مؤسسات التصنيف والخدمات التعليمية (شركات الأبحاث والجامعات، ومقدمو التدريب والمساعدات الفنية الاستشارية).
- اتحادات الشركات المقدمة للخدمات المالية المتعاملة مع الأفراد والمؤسسات الأخرى المشاركة في أنشطة التمويل الاصغر ونشر المعلومات.
- البنية الأساسية لقطاع التمويل (آليات الجهات المتعاملة مع الشركات والجهات الرسمية مثل البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض الأخرى).
- الأسواق المالية وأسواق رأس المال (صناديق الاستثمار).
- توسيع نظام مرافق البنية الأساسية لأسواق التمويل الأصغر.
- التركيز على بناء الأنظمة والأسواق بدلاً من التركيز على منح المشاريع.

ومهما كان نوع الإجراء التخلي والمساندة التي تقدمها الجهات المانحة والجهات الاستثمارية فإنها يجب بقاء الخدمات بعد الانتهاء التدريجي لمنح الخدمات ويتبقى أن تستهدف السياسات على المستوى الوسيط توسيع نطاق الخدمات القائمة حتى يصبح التمويل الأصغر جزءاً لا يتجزأ من العمل العادي للمؤسسات المالية المعنية بدلا من تهميشه، فإقامة مرافق بنية أساسية منفردة للأسواق خاصة بالتمويل الأصغر فقط قد تكون مكلفة بصفة عامة وغير ضرورية فضلاً عن كونها غير قادرة على الاستمرار، وبالنظر إلى المستوى الوسيط يعتبر مجالاً جديداً نسبياً للتمويل الأصغر.

## أهمية سياسات التمويل الأصغر على المستوى الوسيط:

يعتبر بناء أسواق الخدمات المساندة وتقاسم مخاطر إقامة الأسواق أمراً جوهرياً في سياسات المستوى الوسيط وذلك من أجل سلامة وبقاء المؤسسات المالية المتعاملة مع الإفراد في الأمد الطويل لأن أغلبية شركات الإقراض الرئيسية والتي يشار إليها مؤسسات الطبقة الثانية أو المؤسسات المتعاملة مع الشركات حققت بعض النتائج المخيبة للآمال لأنها تهتم في العادة في بلدان لا تتوفر فيها البنيات الأساسية لأنشطة التمويل الأصغر والتي لا تملك القدرة على استيعاب التمويل من المؤسسات المالية لأنها تفتقر إلى البنيات الأساسية وكذلك تفتقر إلى الاستقلالية والقيادة المتينة بالكفاءة والحيادية لأنظمة التمويل الأصغر المتكاملة وذلك بسبب ضعف القدرات المؤسسية والبشرية التي تعبر عن أهم العوائق الرئيسية لسياسات الممارسة السليمة لأنشطة

التمويل الأصغر. فالاستثمار في البنية الأساسية لأنشطة التمويل الأصغر يعود بالنفع على معظم الجهات المقدمة للتمويل الأصغر.

وتتمثل أهمية سياسات التمويل الأصغر على المستوى الوسيط في:[1]

- الامتثال للمارسات القائمة طبقا لتعريف خدمات تطوير أنشطة التمويل الأصغر والأعمال التجارية لمؤسسات الأعمال الصغيرة وذلك بغرض حفز تنمية وتطوير الأسواق والبنيات الأساسية للتمويل الأصغر.
- تعمل السياسات الوسيطة للتمويل الأصغر مع الجهات القائمة المقدمة لخدمات التمويل الأصغر بما في ذلك المنظمات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية من أجل بناء قدراتها اللازمة لتقديم خدمات مستنده إلى السوق ومدفوعه باعتبارات الطلب، وتفادي خلق هياكل مساندة منفصلة لا تلائم مستوى أنشطة المؤسسات المالية المتعاملة مع الأفراد.
- تمويل أو إنشاء مؤسسات أقراض رئيسية على المستوى الوسيط للتمويل الاصغر يطلب تحليلاً مالياً مماثلاً لعمليات المؤسسة الرئيسية ولملتقى الأموال المحتملة مع تركيز استراتيجي قوي وتقليل ضغوط المدفوعات واستقلالية السياسات، واستناد المدفوعات إلى الأداء[2]، وجهاز إداري يتمتع بمهارات في الإدارة المالية وعلى الجهات المانحة التأكد قبل مساندة إنشاء مؤسسة إقراض رئيسية من وجود قدرات كافية لدى المؤسسات المتعاملة مع الأفراد تستوعب هذه الأموال.
- مساندة أنشطة البحوث والتطوير المعينة باستخدام التكنولوجيا لفائدة مراكز تقديم الخدمات وآليات التحويلات والدفع ومراكز المعلومات الائتمانية وتجنب ازدواجية الجهود والتعاون بدلا من ذلك على وضع معايير لتقاسم تبادل التكنولوجيا وإدارة المعلومات.
- سد الفجوات القائمة في الموارد البشرية وذلك من خلال برامج التدريب والمساندة أضافة للسياسات وتقييم المعايير وتبادل التكنولوجيا ولضمان توفر القدرات على المد الطويل على الجهات المانحة العامة والمؤسسات الخاصة تشجيع تضمين التعليم الرسمي متاحاً بالتمويل الأصغر.

---

[1] شبكة تثقيف وتشجيع المشروعات الصغيرة (SEEP)، توصيات بشأن التمويل، المباديء التوجيهية للجهات المانحة لمساعدة اتحادات التمويل الأصغر، 2004م.

[2] شبكة تثقيف وتشجيع المشروعات الصغيرة (SEEP)، مرجع سابق، ص11.

- وضع مؤشرات أداء من أجل الجهات التي تقدم الخدمات على المستوى الوسيط وذلك لقياس مدى نجاحها وأثرها على هذا المستوى.
- تشجيع خلق معايير مالية عن طريق وضع تقارير وعمليات مراجعة وترقية موحدة.
- تعزيز شفافية الموارد التمويلية المقدمة إلى أنشطة التمويل الأصغر والقوائم المالية ومستوى الأداء ومعدلات الانتشار المتعلقة بالجهات المقدمة للتمويل الأصغر ونشر ذلك في قاعدة مركزية لقطاع التمويل الأصغر مثل مركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر.

## ثالثاً: سياسات التمويل الأصغر على المستوى الجزئي:

تهتم سياسات التمويل الأصغر[1] على المستوى الجزئي على تشجيع المؤسسات القوية المتكاملة مع الافراد وذلك لتلبية الطلبات على الخدمات المالية المتنوعة بين الاعداد الفقيرة من الفقراء الذين ما زال معظمهم خارج النظام المالي في الوقت الحالي. وللجهات المانحة العامة والمنظمات غير الحكومية الدولية تاريخ طويل في مساندة تقديم الائتمان لفئات مستهدفه محددة، كما أنها ما زالت تساعد في بناء مؤسسات تمويل أصغر، بصورة رئيسية وتشمل هذه المؤسسات البنوك التجارية المملوكة للدولة والقطاع الخاص وبنوك التوفير ومكاتب البريد واتحادات الائتمان التعاوني وتعاونيات الادخار والتسليف ومنظمات المجتمعات المحلية التي يملكها الأعضاء، ومؤسسات وساطة مالية أخرى غير مصرفية كشركات التمويل والتأمين، كذلك فإن المؤسسات غير المالية كتجار المنتجات الزراعية من الجهات المهمه في بعض الأحيان ففي تقديم الخدمات وعلى الرغم من وجود اتفاق عام ما بين الجهات المانحة والجهات الاستثمارية على ضرورة مساندة مجموعة واسعة النطاق من المؤسسات فما زال الجدل حول ما إذا كان على الجهات المانحة والجهات الاستثمارية انتقاء المؤسسات الرابحة ومساندة المؤسسات الواعدة على أساس فردي، أو إذا كان عليها تمويل بناء قدرات أوسع نطاق وخدمات أخرى إلى طائفة متنوعة في المؤسسات، علماً بأن بعض الجهات المانحة تتبع كلتا الاستراتيجية، وفي كل هاتين الحالتين، على الجهات المانحة والجهات الاستثمارية عدم مزاحمة السوق والعناية لتشجيع التخصص بين المؤسسات المالية والمساندة والتعاون فيما بينها وفي الوقت نفسه تشجيع المنافسة أو على الأقل تفادي السلوك المناوئ للمنافسة وتشير السياسات على المستوى الجزئي إلى مساندة كل الجهات

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، دليل المباديء التوجيهية للممارسات السلمية، مرجع سابق، ص21.

التي تقدم الخدمات المالية بينما يتيح المستوى الوسيط سياسات وتوجيهات وإرشادات بشأن الإجراءات الداخلية التي تساند مؤسسات متعددة في الوقت نفسه.

يعتبر الافتقار إلى القدرات القوية المتخصصة مع الأفراد عائقاً رئيسياً أمام تقديم الخدمات المالية إلى أعداد كبيرة من الفقراء في المستوى الجزئي ولا سيما في المناطق الريفية وغالباً ما تكون مكونات الائتمان التي تمثل المداخلات في المشاريع الأكبر حجماً متعددة القطاعات للجهات المانحة وغالباً ما يكون أداؤها سيئاً إذاً من الشائع توقف تلك المكونات بعد انتهاء المشروع المعني ولذلك فإنها لا تمثل حلا دائماً للوصول إلى الخدمات المالية وغير المصرفية للوفاء باحتياجات الفقراء شاملة مؤسسات لديها قدرات قائمة لأغراض نطاق الوصول الواسع كالبنوك التجارية المتخصصة التي تتبع خدمة مميزه لاحتياجات السوق. وكذلك نوعية الملكية نظام الحكومة والإشراف على الإدارة من بين العوامل الحاسمة لنجاح الجهات المقدمة للخدمات المالية في المستوى الجزئي. وتعتبر الاستدامة المالية ضرورية للوصول إلى أعداد كبيرة من الفقراء وتحقيق عائد اجتماعي طويل الأمد وتحرير أسعار فائدة متسقة مع الاسترداد الكامل للتكاليف من أجل ضمان الربحية والنمو ومع مرور الزمن تقدم المنافسة والكفاءة المحسنة وزيادة المساءلة عن النتائج يدفع التكاليف ومن ثم أسعار الفائدة ويتوقف الأمر اللازم لتحقيق الاستدامة المالية على السياق القطري أوضاع السوق المحلية. وهيكل رأس المال للجهة المقدمة للخدمات المالية للإفراد والعملاء والذين يتم بتقديم الخدمات لهم وتسيير الشواهد إلى تحقيق المؤسسات المنشأة حديثاً للاستدامة المالية بوتيرة أسرع كثير من الجيل السابق من المؤسسات المالية وذلك بتحسين كفاءة عمليات التمويل الأصغر بزيادة نوعية الخدمات و تخفيض التكاليف بالنسبة للفقراء عن طريق الاستثمار في أنظمة جيدة النوعية لمعلومات الإدارة وتحسين التكنولوجيا المعنية ورفع القدرات بالنسبة للموظفين وتمثل أهم السياسات على المستوى الجزئي في الآتي:[1]

- إيجاد مؤسسات تشارك الجهات المعنية والجهات الاستثمارية على المستوى الجزئي رؤيتها فيما يتعلق بتخفيض إعداد الفقراء وبناء الاستدامة بدلا من فرض رؤيا خارجية أو استهداف فئة اجتماعية معينه.
- موافقة التمويل الأصغر مع مرحلة التطور المؤسسي للجهة المقدمة للخدمات المالية المعنية في المستوى الجزئي ومن الضروري هيكلة المؤسسات وفق الاحتياجات المحددة لمختلف مراحل التطور وخاصة في مراحل البدء والنمو والانتشار مع مراعاة عدم

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، المباديء التوجيهية للإفصاح عن القوائم المالية، الطبعة الثانية، 2004م، ص2.

مساندة المؤسسات التي تتطلب أدوات وقدرات ليس بإمكان الجهة المانحة أو الجهات الاستثمارية تقديمها بفعالية.

- يجب على الجهات المقدمة[1] للخدمات المالية للأفراد وليس الجهات المانحة أو الاستثمارية قيادة القرارات الاستراتيجية والتنفيذية فيما يتعلق بأنشطة تقديم الخدمات المالية، فالمساندة المقدمة إلى المؤسسات المالية يجب أن تكون مدفوعة بلا اعتبار جانب الطلب على أن يتولى زمام المبادرة مدير المؤسسة المالية وليس الجهات المانحة أو الجهات الاستثمارية.
- المساندة التدريجية للجهات المقدمة للخدمات المالية لتصبح صناديق تجارية وسيطة أو صناديق ايداع حين يسمح القانون المعني بذلك دون الحلول محل الأسواق المحلية لأسهم رأس المال أو القروض وينفي تفادي تشجيع المنظمات غير الحكومية على التحول إلى مؤسسات مالية رسمية ما لم تكن لديها إمكانية كافية لذلك.
- مساندة المنظمات غير الرسمية مثل تعاونيات الادخار والاقراض التي لها سجل أداء في تقديم الخدمات المالية ذات نوعية وشكل مستدام إلى عملائها مع ضرورة تجنب تقيم تسهيلات ائتمانية إلى هذه المؤسسات التي قد تقود التوازن بين المدخرين والمقترضين بها.
- السماح للجهات المقدمة للخدمات المالية بوضع مساهمات التسعير الخاص بها وتشجيعها على مراعاة الشفافية شأن هذه الأسعار وتجنب إرغام الجهات المقدمة للخدمات المالية على أن تتقاضى من العملاء الأسعار الضرورية لتغطية التكاليف في الأمد المتوسط.
- إجراء التقييم الدقيق للجهات المقدمة للخدمات المالية في المستوى الجزئي مع النظر مثل الرؤيا والرسالة والاستراتيجية وهيكل الملكية ونظام الإدارة وقدرات الموارد البشرية ونوعية وتنوع الخدمات ونطاق الوصول والكفاءة والأداء المالي ومدى سلامة حوافظ الاستثمار.
- العمل على الاهتمام الخاص لقضايا نظام الحكومة وفيها تكوين مجالس الإدارة وشئون المخاطر والمسؤولية الائتمانية والشفافية واحتمال تعارض المصالح وضرورة التأكد من وجود ضوابط وموازنات ملائمة بين الجهاز التنفيذي للمؤسسات المالية ومجلس الإدارات والتأكد من وجود لجان أساسية منبثقة عن مجلس الإدارة مثل لجنة المراجعة ولجنة الاستحقاقات ولجنة الاستثمار وذلك لأهمية شكل الملكية ونظام الحكومة للمؤسسات التي يمكن أعضاءها مثل تعاونيات الادخار والتسليف.

---

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، المرجع السابق، ص13.

- هيكلة أدوات الضمان مثل ضمانات[1] البنوك المحلية التي تعيد إقراض المبالغ لمؤسسات التمويل الأصغر مع حوافز لإقامة صلات دائمة بين الطرفين المعنيين وذلك بغرض زيادة رغبة البنوك المحلية في الإقراض غير المضمون في المستقبل، ويعتبر تقاسم المخاطر مع البنوك أمراً أساسياً لضمان ان المبالغ المخصصة للتمويل الأصغر ففي الأمد المتوسط غالباً تفوق المبلغ الذي يتاح بدون ضمان.
- تشجيع العلاقات والصلات الممكنة فيما بين مختلف أنواع الجهات المقدمة للخدمات المالية بهدف زيادة الوصول وإتاحة مزيج واسع النطاق من المنتجات إلى العملاء تشمل البنوك والمؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية والأصغر حجماً والروابط بين المؤسسات المالية والجهات غير الرسمية التي تقدم خدمات وكذلك تشجيع عمليات الدمج في البلدان التي لديها عدد كبير من المؤسسات المالية مقارنة بحجم الطلب في السوق.

## رابعاً: سياسات الجهات المانحة للتمويل الأصغر:

في مارس 2005م[2] أصدرت البلدان الأعضاء في لجنة المساعدات الائتمانية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في البلدان الاقتصادية إعلان باريس بشأن فعالية المعونات وفي هذه الوثيقة التزم 90 بلدا و 27 مؤسسة انمائية مواصلة وزيادة الجهود في خمس مباديء أساسية تعرف باسم فعالية المعونات، ويشمل الموقعون على إعلان باريس العديد من الجهات المانحة المهمة في مجال التمويل الأصغر وأن تتضمن أهم مباديء وسياسات وإرشادات إعلان باريس المساندة للتمويل الأصغر بأهمية توسع نطاق الشفافية وإنشاء مؤشرات أساسية للأداء وإتاحة مؤشرات أساسية محددة للتمويل الأصغر.

تتوقف الفعالية على مقدرات الجهات المانحة والجهات الاستثمارية على الاستجابة لإحتياجات مختلفة الجهات الفاعلة في النظام المالي على أساس اعتبارات الطلب وبطريقة تتسم بالتعاون مع تفادي الإفراط في تمويل مبادرات القطاع الخاص أو تشويه الأسواق ويعني هذا في أي بلد محدد الحصول على صورة واضحة عن المبادرات القائمة، وذلك لتفادي ازدواجية الجهود وتعارض العمل المعني مع عمل جهات أخرى كما يعني تحديد الميزة التنافسية لكل الجهات المانحة والاستفادة منها والتعاون مع المؤسسات التي لديها الفاعلية وقد تناولت المجموعة الاستشارية لمساندة الفقراء مراجعات وإقرارات الجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر 17

---

(1) المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، المرجع السابق، ص4.

(2) المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، عناصر فعالية الجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر، واشنطن، 2004م، ص9.

هيئة مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف. وتساعد هذه العناصر على تحديد شكل وقدرة أي مؤسسة على تطبيق الممارسات السليمة في عمليات التمويل الأصغر التي تقوم بها، ولذلك تساعد هذه المؤسسات على زيادة الأثر المتحقق على حياة الفقراء، وكشفت مراجعات الأفراد، وإن الحد الأدنى من جودة الأداء في كل من العناصر الفعالة يعتبر حاسم الأهمية لتحقيق فعالية الجهات المانحة في قطاع التمويل الأصغر من خلال سياسة العناصر الخمسة التالية:[1]

- وضوح وترابط الاستراتيجية: يبقى أن تتسم رؤي أي مؤسسة بالترابط فيما يتعلق بالتمويل الأصغر إذ أن العلاقة بين الرؤيا ومعايير الممارسات والسياسات السليمة المتعارف عليها تؤثر على نوعية التنفيذ والنتائج.
- قدرات جهاز الموظفين التقنية: هنالك صلة مباشرة بين اي هيئة يتمتع جهاز موظفوها بخبرة تقنية قوية في مجال التمويل الأصغر والجودة النوعية لعمليات التمويل الأصغر التي تقوم بها. وفي الهيئات المانحة يدير معظم برامج التمويل الأصغر جهاز موظفين يفتقر إلى الخبرة العملية في هذا المجال، مما يؤدي عمليا إلى وضع من يتمتع بخبرة فنية في جهة ومن يتحكم ويقدم الأموال في جهة أخرى.
- المسألة عن النتائج المحققة: تعتبر الشفافية بشأن أداء برامج التمول الأصغر حاسمة الأهمية بالنسبة لفعالية المعونات يعرف الكثير من الهيات المانحة على وجه الدقة حجم الأموال التي استثمرتها في مجال التمويل الأصغر، ولا تتمتع في الوقت ذاته بمعارف كافية لأداء عمليات التمويل الأصغر الخاصة بها وتحتاج الهيئات المانحة المعنية إلى معلومات دقيقة لاتخاذ قرارات سليمة شأن ما إذا كانت ستواصل أو تمدد فترة البرامج المعنية. وفي العديد من الهيئات المانحة ولا سيما المؤسسات المتعددة الأطراف فإن الضغوط للموافقة على المشاريع وصرف الاموال تؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة.
- إدارة المصارف:- عندما تؤدي عملية إدارة المصارف إلى تمكين الهيئات المانحة من أن تتعلم من خبرتها العملية وخبرة غيرها فإنها بذلك تسهم مساهمة كبيرة في تحقيق الفعالية إلا أن إدارة المصارف يمكن أن تشكل تحديا حقيقاً في الهيئات اللامركزية.
- الأدوات الملائمة:- التمويل الأصغر هو أحد أنشطة القطاع الخاص حيث تبين أن المشاريع التي تحقق أفضل النتائج هى عندما تكون الهيئة المانحة قادرة على العمل مباشرة مع القطاع الخاص من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات المختلفة وتنطوي

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، دليل المباديء التوجيهية للممارسات السليمة، مرجع سابق، ص23..

الاتجاهات نحو اعتماد طرائق جديدة لتقديم المعونات مثل مساندة موازنة الحكومة، وثائق استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء وعلى مفاضلات محددة لتوسع نطاق الخدمات المالية للفقراء، ولا تتوقف عمليات التمويل الأصغر الجيدة في العادة مع الموازنات الكبيرة والإجراءات التدخلية المباشرة من جانب الحكومة، وتدرك العديد من الهيئات المانحة أن مكونات الائتمان المعروفة بحدود الائتمان (الصناديق الدوارة) وصناديق تنمية المجتمع المحلي المدرجة تحت مظلة برامج اكبر متعددة القطاع لا تسفر عن النتائج المرجوة ولذا ينبغي تفاديها.

**خامساً: سياسات فهم احتياجات العملاء الفقراء:**

حققت اوساط العاملين في مجال التمويل الاصغر خطوات كبيرة في تعلم كيفية استخدام الفقراء للخدمات المالية واثر هذه الخدمات علي حياتهم، فالنماذج الاولي من عمليات تقديم خدمات التمويل الاصغر كانت في معظمها مدفوعة باعتبارات جانب العرض مع التاكيد علي محاكاة منهجيات ائتمان وتسليف محدود ويزيد الادراك انة لكي تكون الخدمات المالية للفقراء فعالة يجب ان تكون مدفوعة باعتبارات السوق،وبذلك تستجيب لإحتياجات العملاء. وبصفة عامة لا تتعامل الجهات المانحة والجهات الاستشارية مباشرة مع العملاء المستفيدين من خدمات التمويل الاصغر ولو ان بعض المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية قد تفعل ذلك ولكن من المهم ان يفهم الموظفين التابعون للجهات المانحة والجهات الاستشارية واقع الفقراء المالي وذلك لكي يتأكدوا من ان مشاريع التمويل الاصغر تلبي علي الدوام طلب العملاء وذلك من خلال:

- فهم الواقع المالي للعملاء الفقراء
- تمكين الجهات الشريكة من الاستجابة لطلب السوق
- تشجيع الخدمات المالية الاخري الي جانب التسليف.

وحتي تكون سياسات التمويل الاصغر فعالة لابد من فهم احتياجات العملاء الفقراء فهماً جيد لذلك. يتمثل فهم احتياجات العملاء الفقراء في الاتي:[1]

- يحتاج العملاء الفقراء الي مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وهم علي استعداد لدفع مقابلها مثل الادخار، التسليف.

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، هل يمثل التمويل الأصغر استراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الانتمانية للألفية الجديدة، مذكرة مناقشة، 2002م، ص4.

- الفقراء وحتي شديدي الفقراء يدخرون وغالبا ما تكون مدخراتهم غير رسمية اما عينية او بطرق اخري غير امنه نسبياً مثل المجوهرات، الحيوانات.
- ضرورة ان تكون الخدمات المالية الموجهة للفقراء مستجيبة لاحتياجات العملاء وليست مدفوعةاعتبارات جانب العرض، كما ان محاولات استيراد طرق منهجية من بلدان اخري اسفرت عن نتائج متباينة.
- المؤسسات المالية والجهات الاخري التي تقدم الخدمات المالية وليس الجهات المانحة والاستثمارية هي افضل من يفهم احتياجات العملاء ومن يحدد الخدمات الملائمة لهم لانها علي صلة يومية مباشرمع العملاء الفقراء.
- القدرة الاستيعابية للفقراء المعوزين علي الاستدانة محدودة جدا ولايتوفر لديهم اي دخل في احوال كثيرة لسداد القروض المستحقةعليهم، ولذلك فان الائتمان الاصغر قديكون الحل الملائم بالنسبة لهم، وبالمثل فان الائتمان الاصغر ملائما لكل وضع.
- برامج شبكات الامان الاجتماعي الموجهة والاستثمارات في البنية الاساسية وتكنولوجيا الانتاج تتيح للفقراء بدائل افضل لهم من الائتمان الاصغر مثل برامج الامن الغذائي والعمالة في مؤسسات اعمال صغيرة ومتوسطة الحجم.
- مبادرات حماية المستهلك مثل ضمان شفافية الافصاح عن الخدمات المالية والتثقيف بالشئون المالية يمكن ان تحمي عملاء التمويل الاصغر من جشع المقرضين.

**سادساً: سياسات الجهات المانحة للتمويل الأصغر:**

استخدام عناصر الفعالية كأحد المدخلات لتعريف الميزة النسبية ولتحديد المستوي الامثل للمشاركة في انشطة التمويل الاصغر والي جانب عناصر الفعالية ينبقي علي الجهات المانحة كذلك النظر في عوامل اخري مثل تعبير لامركزية عملية اتخاذ القرارات والخبرة التقنية بالغة الاهمية بالنسبة لعمليات التمويل الاصغر التي تتطلب المساندة التقنية. وضع سياسات للتمويل الاصغر في القطاع المالي وتعميمها علي نطاق واسع للجهات المعنية، علي ان تراعي المعايير الدولية وتكون متسقة مع الاهداف الائتمانية الاوسع نطاق للجهة المعنية ويمكن تحديد أهمية سياسات الجهات المانحة للتمويل الأصغر في الآتي:-[1]

- توفير التدريب حتي يفهم جهاز العاملين في مجال التمويل الاصغر.

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، المرجع السابق، ص24.

- إقامة مراكز تقنية قوية (افراد من الاخصائيين[2] التقنيين).
- تقوم بتحديد أولويات تعميم السياسات والممارسات السليمة بالتركيز علي ضمان النوعية في جميع مراحل دورة المشروع.
- تعين اخصائي تمويل اصغر في الوحدات او ادراة تنمية القطاع المالي.
- جمع معلومات اساسية عن الاداء بصورة منتظمة فيما يتعلق بحافظة التمويل الاصغر مع الهيئات المعنية. واجراء مراجعات دورية للحفاظ بغرض الوقوف بدغة علي مستوي الاداءة.
- اقامة شبكات للمصارف والمعلومات لتمكين جهاز الموظفين من تبادل المعارف والمعلومات الدقيقة داخل الهيئة او المؤسسات المعنية.
- ضمان تحويل الدروس المكتسبة من المشاريع الماضية الناضجة الي تحسين و الممارسات علي ارض الواقع. وتبادلها بين جهاز الموظفين بالاضافة الي تحسين عملية التعلم.
- النظر في تقديم تمويل محدد من اجل توليد ونشر المعارف من شأنها إحداث اثر كبير علي فعالية المعونات ولذا ينبقي ان يكون جزاءا من كل المشاريع والبرامج وادراج المصارف ايضا لمسؤولية واضحة في وثيقة المهام والصلاحيات او الوصف الوظيفي لجهاز الموظفين.
- مراعاة السياسات والممارسات السليمة فيما يتعلق بالتعثر السوقي للخدمات المالية واجراء تقييمات مسبقة صارمة وشفافة للقروض والتحصيل الصارم للقروض.
- اختيار الجهات الشريك المتمرسة بما في ذلك المؤسات المالية المحلية التي تحظي بثقة الجمهور والمنظمات غير الحكومية الدولة المتخصصة التي لها فهما واضحا وعميقا للسياق المحلي.
- اعتماد نهج طويل الامد مع التمويل الاصغر وتجنب الوقوع تحت اية ضغوط للصرف علي الارجح ان يستغرق التمويل الاصغر وقتا أطول حتي يصل الي الاستدامة في المواقف شديدة التصرف.
- مساعدة الجهات الشريكة علي اعداد سياسات الاستجابة للكوارث الطبيعية وانظمة الانزار المبكر.

---

[2] المرجع السابق، ص26.

- تشجيع الخدمات المالية المتنوعة لاسيما خدمات الادخار لمساعدة الفقراء والعملاء من ذوي الدخل المنخفض علي حماية انفسهم من الأزمات مثل المرض الفجائي او الموت او فقدان العمل.

وتشمل الاجراءات التي تحقق الفاعلية في:[1]

- **التوسع:**- أن تجعل الجهات المناحة للتمويل الاصغر اولوية استراتيجية لها وتقوم باستثمارات كبيرة في أعداد رؤيا واستراتيجية علي مستوي الهيئة المعنية وتنمية القدرات الفنية لجهاز الموظفين وانشاء انظمة وقواعد للمسألة بالاضافة الي الإدارة الرشيدة للمصارف.
- **التوحيد:**-أن تقدر الجهات المانحة الاحتفاظ بنفس الانفاق علي انشطة التمويل الاصغر والتخصص في اسواق مركزه بعينها جغرافيا وفنيا تتمتع بميزة نسبية ويحقق تركيز حافظتها اثر اكبر لنفس المبلغ من التمويل.
- **التفويض:**- أن تقرر الجهات المانحة ان لديها ميزة محددة ولكنها ترغب في أن تظل مشاركة في انشطة التمويل المشترك اوفي اي نوع من الاتفاقيات المماثلة يتم بمقتضاها تفويض القيام بتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم مشاريع التمويل الاصغر الي الجهات التي تتمتع بميزة نسبية واضحة في المساعدة علي بناء انظمة مالية شاملة للجميع.
- **التدريجي:**- استنادا لمحدودية بعض الجهات المانحة ميزتها النسبية وعدم قدرتها في تقديم الخدمات المالية للفقراء تقدر الجهات المانحة ايقاف تطوير اية عمليات جديدة لها في مجال التمويل الاصغر وتعني حافظها القائمة مع اعادة توزيع الموارد المستخدمة مسبقا من اجل التمويل الاصغر الي قطاعات انمائية اخري حيث يمكن ان تكون اكثر فاعلية.

يمكن للجهات المانحة بينما تقوم بتحديد ميزاتها النسبية الخاصة بكل منها تستفيد من نقاط قوة بعضها وتشكل تحالفات بغرض تنسيق نهجها الجماعي.وينتج التعاون بين الجهات المانحة مجموعة الادوات والشركاء في التمويل وتخفيض التكاليف والمعاملات بالنسبة للشركاء والجهات المانحة والحكومات. فالجهات المانحة يمكنها ان تحقق بشكل جماعي اكثر بكثير مما تحققة منفردة. وتتفاوت خيارات التعاون والشراكات فيما بين مجموعة واسعة متنوعة، ويمكن للجهات المانحة الاتفاق علي استراتيجية التعامل مع المعنين بنظام مالي محدد استنادا الي نقاط قوتها الذاتية ويمكن لها تعبئة المدخرات والموارد ووضع برامج مشتركة مع اجراءات منسقة وصوت واحد، ولايشمل

---

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، المرجع السابق، ص27.

التعاون الجهات المانحة فحسب بل وتمس الحاجةالية فيما بين كل الاطراف المعنية من اصحاب المصلحة الاولية ان اساس النجاح وزيادة التعاون يكمن في روية تفصيلية واضحة مشتركة بين كافة الجهات المانحة والجهات الاستثمارية.

## سابعاً: السياسات النقدية والتمويلية المساندة للتمويل الأصغر في السودان:

شهد الاقتصاد السوداني خلال العقود الثلاثة الماضية تطورات اقتصادية ونقدية متباينة اتسمت كل منها بظروف واصلاحات اقتصادية ونقدية ومصرفية مختلفة في سعي السلطات الاقتصادية والنقدية لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، ودفع عجلة التقدم والنمو والتنمية بشكل عام، وقد تم تنفيذ العديد من السياسات النقدية والتمويلية والاصلاحات المصرفية التي كان الغرض منها إدارة الأزمات المالية والنقدية وذلك عن طريق تحديث البنية التحتية المصرفية، والسيطرة على استقرار المستوى العام للأسعار، وضمان ثبات استقرار سعر الصرف، وتعزيز بنيات النظام المصرفي، والسعي لتأهيل وتعميق النظام المالي والنقدي الإسلامي، وذلك لغرض حشد وتعبئة المدخرات المحلية وجذب الاستثمارات، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وخلق فرص العمل، وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وأن أبرز السياسات النقدية والتمويلية والاصلاحات المصرفية التي اتخذتها السلطات الاقتصادية والنقدية منذ الاستقلال وحتى الآن تمثلت في التحكم في النشاط النقدي والمصرفي وتقييد نظم التجارة الداخلية والخارجية وبالإضافة لمحاولات ضبط تقليات المستوى العام للأسعار وتثبيت أسعار صرف العملة الوطنية عن طريق فرض القيود السعرية والتجارية والإجراءات الإدارية.

### 1/ مفهوم السياسة النقدية والتمويلية:

يقصد بالسياسة النقدية والتمويلية مجموعة القواعد والإجراءات التي تصدرها السلطة النقدية (البنك المركزي) بغرض التأثير على حجم السيولة وذلك للحد من تقلبات المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والرقابة على التمويل المصرفي المتاح للقطاعات الاقتصادية وتحقيق التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية، والمحافظة على استقرار صرف العملة الوطنية وتحقيق الاستقرار والتوازن في ميزان المدفوعات، وتنظيم استخدام النقد لضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي والمالي، بما يتلائم مع حركة النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالتنسيق مع السياسة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية، ومن هذا المفهوم تعتبر السياسة النقدية والتمويلية أداء هامة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة. حيث ينظر إليها كأداة مهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق ادارة حجم

السيولة في الاقتصاد، ووسيلة فعالة في توجيه التمويل المصرفي والتأثير على تكلفته، وإداة لضبط أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى، وادارة تنظيمية لإدارة النظام المصرفي بالقدر الذي يضمن تدفق المدخرات القومية وجذب الاستثمارات الكافية لتحقيق مستوى عالٍ ومستدام من النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في الدولة.

## 2/ أهداف السياسة النقدية والتمويلية:

أن المهمة الجوهرية لصناعة السياسة[1] الاقتصادية لاي دولة هى تحديد دالة الرفاة الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تعكس جميع أهداف وتفضيلات جميع أفراد المجتمع، ثم صياغة وتنفيذ السياسات والخطط الاقتصادية والنقدية المناسبة التي يعتقد بأنها قادرة على تحقيق النهاية العظمى لدالة الرفاه الاجتماعي لذلك المجتمع. وبالتالي يحكم على صناعة السياسة الاقتصادية والنقدية على مدى مقدرتها على تحقيق أهداف ومتطلبات المجتمع كمياً ونوعياً. وبالشكل الذي يتسق مع الرغبات والاحتياجات والمتطلبات الضرورية لأفراد المجتمع.

بالتالي فإن جدوى السياسات الاقتصادية والنقدية والتمويلية في اي دولة والحكم على نجاح السلطات الاقتصادية والنقدية هو تصميم وتنفيذ تلك السياسات والتي ترتبط بمعرفة السياسات الكلية، والإلمام بمعالم البنية الاقتصادية والنقدية، ومدى تطور الجهاز المصرفي ومكوناته، وأن أهداف السياسة الاقتصادية والنقدية تتباين في طبيعتها وعددها وأنواعها من دولة إلى أخرى وفقاً لاختلاف وتباين المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها الدول نتيجة لاختلاف البنية الاقتصادية والتركيبة الاقتصادية والنقدية والبنية الأساسية للاقتصاد، ومدى إنتاجية القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الإنتاج القومي، بمعنى أن أهداف السياسة النقدية والتمويلية تختلف باختلاف مستوى التطور الاقتصادي وتباين هيكل الجهاز المصرفي ومكوناته وتركيبة السوق النقدية والمالية وباختلاف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها هذه المؤسسات. وعلى الرغم من تباين أهداف السياسة النقدية والتمويلية من دولة إلى أخرى، فإنه يمكن تقسيمها إلى أهداف كمية وأخرى نوعية، الأهداف الكمية مثل تخفيف معدل نمو لمتغير معين مثل إجمالي الناتج المحلي، حجم الأرصدة النقدية، معدل العائد على رأس المال والمستوى العام للأسعار، وحجم التمويل المتاح للقطاع العام على رأس المال والمستوى العام للأسعار، وحجم التمويل المتاح للقطاع العام والخاص. وتعتبر جميعها أهداف كمية للسياسات النقدية والتمويلية، أما

[1] بنك السودان المركزي، توثيق تجربة السودان في مجا لالمصارف والمؤسسات المالية والإسلامية، مخطط إدارة السيولة النقدية والتمويلية، الخرطوم، 2006م، ص5.

الأهداف النوعية للسياسة النقدية والتمويلية، مثل تحقيق الإكتفاء الذاتي من التمويل المصرفي، إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، توفيق أوضاع المصارف والمؤسسات المالية والنقدية، وتحرير حركة التمويل المصرفي، القاسم المشترك للأهداف الكمية والنوعية هو أنها يمكن أن تكون أهداف نهائية تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقها وإجمالاً يمكن تلخيص أهداف السياسة النقدية والتمويلية في الآتي:[1]

أ. المحافظة على استقرار القيمة المحلية للعملة الوطنية (المستوى العام للأسعار).

ب. المحافظة على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية (سعر صرف العملة الوطنية).

ج. توجيه وضبط التمويل المصرفي وتأكيد كفايته بالكمية والنوعية التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وكفاءة توزيعها بين الاستخدامات المختلفة بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في الدولة.

د. تنظيم وادارة الجهاز المصرفي ورفع كفاءته لضمان سلامة النظام المالي والنقدي، وتطوير وتنمية الأسواق والمؤسسات المالية والنقدية والمصرفية ورفع كفاءتها في الوساطة المالية، لخلق الأجواء المناسبة لجذب المدخرات والاستثمارات القومية وتوظيفها بالشكل الذي يحافظ على الإستقرار الاقتصادي وتخفيف معدلات النمو الاقتصادي التي تتفق مع أهداف وتطلعات المجتمع.

## 3/ أدوات السياسة النقدية والتمويلية:

هى تلك الأدوات التي تستخدمها السلطات[2] النقدية للتأثير على الحجم الكلي للتمويل المصرفي، عن طريق تأثيرها على حجم الأرصدة النقدية المتوفرة لدى المصارف والأسواق النقدية والمالية، إضافة إلى تأثيرها على قدرة هذه المصارف على خلق التمويل المصرفي المتاح، وتتمثل أدوات السياسة النقدية والتمويلية في نسبة الاحتياطات القانونية، وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة، وتؤثر عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم على الحجم الكلي للتمويل المصرفي المتاح، إذ أنها تستخدم بواسطة السلطات النقدية الاقتصادية للتأثير والتحكم في القاعدة النقدية، بينما يؤثر التغيير في نسبة الاحتياطات القانونية على هيكل ومستوى الودائع المصرفية والنقود والتمويل المصرفي ويمكن بيان أدوات السياسة النقدية والتمويلية في الآتي:

### أ/ الأدوات الكمية للسياسات النقدية والتمويلية:

---

[1] بنك السودان المركزي، المرجع السابق، ص11.

[2] بنك السودان المركزي، المرجع السابق، ص13.

- عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بالسوق المفتوحة تدخل السلطات[1] النقدية السوق المالية والنقدية لشراء او بيع الأوراق المالية او النقدية والسندات الحكومية للتحكم في حجم الكتلة النقدية والتمويل المصرفي المتاح. وذلك عن طريق تأثيرها على حجم الارصدة النقدية الموجودة بحيازة القطاع المصرفي، أو تلك التي خارج الجهاز المصرفي (بحيازة الأفراد) وبالتالي يمكن للسلطات النقدية أن تؤثر على حركة وأداء النشاط الاقتصادي وفقاً لمقتضيات الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وعمليات السوق المفتوحة تعتبر أهم الأدوات الكمية التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير الفوري والمباشر على مسار النشاط المصرفي. وتسمح أيضاً للسلطات النقدية والاقتصادية بحقن أو إمتصاص الاحتياطات والأرصدة النقدية للمصارف وبالتالي التأثير على قدرة هذه المصارف على منح التمويل المصرفي بالقدر الذي يؤدي الى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي والتقليل من حدة التقلبات والاختلالات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى خلق بيئة اقتصادية جاذبة لتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

- **نسبة الاحتياطي القانوني:**[2]

نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي تعبير من أهم الأدوات الكمية للسياسية النقدية والتمويلية التي تستخدم في التنظيم والتحكم في مقدرة المصارف التجارية على منح التمويل المصرفي بالكمية والنوعية والكلفة. بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. وتتمثل في إلزام السلطات النقدية للمصارف العاملة في الجهاز المصرفي الاحتفاظ بنسبة إحتياطي من إجمالي الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة. بحيث توضع هذه الاحتياطات القانونية على شكل ودائع لدى البنك المركزي أو على شكل أرصدة نقدية سائلة في خزانة المصرف نفسه، والهدف من استخدام هذه الأداة هو مراقبة حجم التمويل المصرفي والودائع المصرفية.

- **سعر اعادة الخصم:**[3] يعتبر سعر اعادة الخصم من أدوات السياسة النقدية والتمويلية الكمية التي تستخدم في حجم التمويل المصرفي الممنوح، وبالتالي حجم نمو الأرصدة النقدية المتداولة في الاقتصاد بما يتلائم ومعدل نمو النشاط الاقتصادي، فإذا رأت السلطات

---

[1] المرجع السابق.

[2] بنك السودان المركزي، المرجع السابق، ص14.

[3] المرجع السابق.

النقدية أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة تقتضي تغيير حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الاقتصاد، في هذه الحالة يعمل البنك المركزي في الدولة على تغيير التكلفة الكلية لسعر إعادة الخصم الفعال الذي يساوي سعر إعادة الخصم إضافة إلى التكلفة الضمنية التي يفرضها البنك المركزي كشرط لاقراض المصارف التجارية العاملة بصفة المقرض الأخير لهذه المصارف فالتأثير على التكلفة لسعر إعادة الخصم الفعال نتيجة لتغيير سعر إعادة الخصم أو التكلفة الضمنية للاقراض يؤثر على رغبة المصارف العاملة في الدولة على الاقتراض من البنك المركزي وهذا يؤثر على مقدرة المصارف على منح التمويل المصرفي وعلى نمو حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الاقتصاد.

**ب/ الأدوات النوعية للسياسات النقدية والتمويلية[1]:**

هى الأدوات والوسائل التي تستخدمها السلطات النقدية في التأثير على تدفقات واستخدام التمويل المصرفي الممنوح دون أن تؤثر على الحجم الكلي للتمويل المصرفي، هذه الأدوات تستطيع التأثير على مقدار التمويل المصرفي والقروض التي تمنح في عمليات او قطاعات اقتصادية معينة، عن طريق الشروط والإجراءات التي يشترط توافرها لمنح التمويل المصرفي، مثل الضمانات المطلوبة في تمويل بعض القطاعات الاقتصادية، فعن طريق هذه الأدوات يمكن توجيه التمويل المصرفي نحو قطاعات اقتصادية انتاجية او الحد من حجم القروض والتمويل المصرفي لبعض القطاعات غير الإنتاجية أو غير ذات اولوية في المجتمع والهدف من استخدام الأدوات النوعية للسياسات النقدية والتمويلية هو:

- التميز بين القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وتلك التي تعتبر غير ذات أولوية على الأقل في الوقت الحاضر في منح التمويل.
- معالجة أوضاع القطاعات الإنتاجية الحساسة دون التأثير على الأهداف الكلية الأخرى للسياسة الاقتصادية.
- ضبط وتوجيه كافة أنواع التمويل المصرفي وحرافيتها وتشجيع اتجاهاتها الايجابية والعمل على الحد من اتجاهاتها غير الايجابية.
- توجيه وتنظيم حركة السيولة النقدية في الدولة والحد من تأثيراتها السلبية على الاقتصاد ككل.

وتتمثل الأدوات النوعية للسياسات النقدية والتمويلية في الآتي:

- **هامش القروض المضمونة بالسندات:-**

[1] بنك السودان المركزي، المرجع السابق، ص19.

هى الهوامش التي من خلالها يمكن للسلطات النقدية أن تتحكم في التمويل المصرفي عن طريق تنظيم منح التمويل المصرفي بضمان السندات عن طريق تحديد الهامش المطلوب لمنح القرض ويحدد هوامش التمويل بضمان السندات حسب القيمة الأسمية للسند وهذا يؤدي إلى التأثير على حركة التمويل المصرفي في قطاع المضاربة في السندات.

- **تنظيم التمويل المصرفي للمستهلكين:**[1]

تلجأ الأسر أحياناً إلى المصارف التجارية العاملة في الدولة للحصول على قروض مصرفية لتمويل مشترياتها من السلع والخدمات و الائتمان، على أن يتم سداد هذه القروض على أقساط متفق عليها، فتقوم السلطات النقدية بتنظيم التمويل المصرفي الممنوح للمستهلكين بوضع إجراءات وقواعد خاصة بكيفية سداد تلك القروض، فإذا رغبت السلطات النقدية في تغيير حجم التمويل المصرفي الممنوح للمستهلكين مثلاً فإنها تغيير نسبة القسط الأول أو فترة الاستيراد للسلع والخدمات التي تقدمها المصارف التجارية بالأقساط، فيتأثر تبعاً لذلك عدد المستهلكين طالبين التمويل المصرفي بسبب تأثير ذلك الإجراء على قدرتهم على دفع المبلغ المطلوب نقداً.

- **الإمتناع الأدبي:**[2] هى عملية اقناع البنك المركزي المصارف بعدم تمويل عمليات المضاربة والأنشطة الاقتصادية التي يعتقد بأنها غير ذات أولوية بالنسبة للمجتمع على الأقل في الوقت الراهن، وينفذ البنك المركزي هذه الوسيلة عن طريق الاقناع المباشر او عن طريق توزيع نشرات دورية تصدر من البنك المركزي توضح الأحوال الاقتصادية التي تمر بها البلاد والإجراءات المطلوب اتخاذها لتحسين أوضاع المجتمع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وتعتبر هذه الأداة وسيلة فعالة وخاصة في الأجل القصير وفي أوقات الأزمات.

- **الرقابة المباشرة على التمويل المصرفي:** تلجأ السلطات النقدية إلى أسلوب الرقابة المباشرة على حركة وتوزيع التمويل المصرفي بين الاستخدامات المختلفة في الاقتصاد عن طريق إصدار الأوامر والتعليمات المصرفية الملزمة شفاهةً أو كتابة تلزم بها السلطات النقدية المصارف العاملة في الدولة بهدف ضبط وتوجيه التمويل المصرفي بدقة وعناية بما يتلائم والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع. بمعنى أنه

---

[1] بنك السودان المركزي، المرجع السابق، ص21.

[2] المرجع السابق، ص22.

يمكن للسلطات النقدية استخدام الرقابة المباشرة كأداة للرقابة على المصارف وأداة ضبط للتمويل المصرفي وإتجاهاته مثل تحديد سقف التمويل المصرفي الممنوح او تحديد نسبة التسليف (نسبة القروض المصرفية إلى إجمالي الودائع المصرفية) وتحديد قدرة المصارف منح التمويل المصرفي، او تحديد سقف القروض الشخصية كنسبة من إجمالي التمويل المصرفي الممنوح.

## جـــ/ أنواع السياسات النقدية والتمويلية:

أن السياسة النقدية والتمويلية تقوم في الأساس على عدة أنواع متكاملة ومتفاعلة من الأهداف والوسائل المتباينة تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل فيها السياسة النقدية والتمويلية. وتبعاً لهذا التباين تنقسم السياسة النقدية والتمويلية إلى الآتي:[1]

- **قطاع سياسات إدارة السيولة:** تعد سياسات إدارة السيولة من أهم أنواع السياسات النقدية والتمويلية وذلك لأن الإفراط في حجم الأرصدة النقدية المبذولة في الاقتصاد قد تنتج عنه آثار تضخمية تعبث باستقرار القيمة المحلية للعملة الوطنية، مما يؤثر سلباً على البنية الاقتصادية وحركة النشاط الاقتصادي في الدولة ككل. وفي الجانب الآخر يؤدي شح الأرصدة النقدية الموجودة بحيازة الجهاز المصرفي أو خارج الجهاز المصرفي إلى ضعف مقدرة المصارف على منح القروض وتمويل الاستثمارات. وعلى ذلك تهدف سياسات إدارة السيولة إلى التأكد من الكمية المرغوب فيها من حجم الأرصدة النقدية المتداولة في الاقتصاد حتى الموجودة بالفعل داخل الجهاز المصرفي أو خارجه. وبمعنى آخر ان سياسات إدارة السيولة تهتم برسم توازنات العلاقات ما بين الكمية المرغوب فيها من العملة الوطنية والحجم الفعلي المتداول منها.
- **قطاع السياسات التمويلية الإئتمانية:**- هى تلك السياسات النقدية التي تهتم[2] في الأساس بكيفية توزيع عدد وحدات الأرصدة النقدية والمالية المتاحة في الاقتصاد بين الوحدات الاقتصادية المختلفة. وتأكد كفايتها الكمية والنوعية التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع. وتقوم السياسات الإئتمانية في الأساس على مدى ضمان تدفق التمويل المصرفي للقطاعات الإنتاجية ذات الأولوية ووضع الأسس والإجراءات

---

[1] د. صابر محمد الحسن، تقييم محاولات اصلاح الجهاز الصرفي ودوره في تمويل التنمية، سلسلة الدراسات والبحوث، بنك السودان المركزي، الإصدارة رقم (3)، 2004م، ص15.

[2] . صابر محمد الحسن، المرجع السابق، ص17.

والضوابط المصرفية اللازمة لضمان توافق منح التمويل المصرفي للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

- **سياسات الرقابة على النقد الأجنبي وسعر الصرف:** يقصد بسياسات[1] الرقابة على النقد الأجنبي تلك السياسات التي تهدف إلى التأثير على حجم الأرصدة النقدية من العملات الأجنبية، ومستوى الطلب عليها. وذلك لسد الفجوة التي قد تحدث بين حجم الطلب الداخلي عليها والكمية المعروضة منها والتي عادة ما تطرأ نتيجة لحدوث خلل أو فجوة بين مستوى الطلب الكلي للمجتمع من السلع والخدمات ومستوى إنتاجها في الداخل، وبمعنى آخر أن سياسات الرقابة على النقد الأجنبي تعني في مفهومها الواسع توازن العلاقات ما بين سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، ووضع آليات ووسائل التوازن والاستقرار التي تحافظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية في جانب، مع الأخذ في الاعتبار الاتجاهات المختلفة والتأثيرات المتباينة لتطورات أسعار الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية والنشاط الاقتصادي بصفة عامة.

## 4/ السياسات النقدية والتمويلية المساندة للتمويل الأصغر:

أن السياسات النقدية والتمويلية تعني مجموعة القواعد والإجراءات التي تصدرها السلطة النقدية "البنك المركزي" بغرض التأثير على حجم السيولة والرقابة على التمويل المصرفي الممنوح للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية. فقد استهدفت السياسات النقدية والتمويلية الشرائح الاجتماعية الضعيفة وتمويل التنمية الاجتماعية. فقد أدى الاعتراف الجزئي والمتصاعد بقطاعات المشروعات[2] الصغيرة والمتناهية الصغر في مطلع التسعينات حيث لأول مرة أدخلت السياسات النقدية والتمويلية 1995م لبنك السودان المركزي قطاع الحرفين كأحد القطاعات ذات الأولوية في التمويل المصرفي بالإضافة إلى تأكيد هذه السياسة على أهمية منح التمويل للأقاليم والمناطق المتخلفة اقتصادياً وقد بدأ الاعتراف الكامل بقطاع التنمية الاجتماعية في السياسة النقدية والتمويل في العام 1994م/1995م فقد تم وضع المهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة ضمن القطاعات ذات الأولوية جنباً إلى جنب مع القطاعات الزراعية والصناعية والتعدين وبقية القطاعات ذات الأولوية. فالإجراءات التي تتبعها الدولة لأدارة السيولة والإئتمان بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية

---

(1) المرجع السابق.

(2) يونيكوينز، بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، أرباب اسماعيل بابكر فارس، تأثيرات سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان، دراسة عن رؤية تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان، تحت رعاية بنك السودان المركزي، 2006م، ص21.

والسياسية لها تأثير على قدرة المصارف منح التمويل منذ العام 1994 وحتى العام 2013م وخاصة في مجال التنمية الإجتماعية وأهمها تخفيف حدة الفقر بحلول العام 2015م إلى 50% من الفقراء وذلك من خلال تحقيق أهداف السياسة النقدية والتمويلية وذلك حسب سياسات بنك السودان المركزي فالسياسات النقدية والتمويلية في الغالب أدت إلى مؤشرات إيجابية في مجال التمويل الأصغر ومن أهم التأثيرات ارتفاع نسبة العرض النقدي بمعناه العريض من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يؤدي إلى استقرار الجهاز المصرفي واستقرار السيولة المصرفية يؤدي الى زيادة تدفق التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فضلاً عن تحسين المؤشرات المصرفية مثل خفض نسبة الديون المتعثرة لإجمالي الديون والذي يؤدي إلى زيادة تدفق التمويل الأصغر لتمويل مشروعات التنمية الاجتماعية وصغار المنتجين، كما أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تزيد مقدرة البنوك في تسخير الموارد لمقابلة القروض.

- **السياسة النقدية المساندة للتمويل الاصغر:**

هى السياسة التي تمكن البنك المركزي على إدارة السيولة بالمستوى الذي يمكن من توفير السيولة وخاصة السيولة المالية التي تتكون من النقود وشبه النقود ويقصد بالنقود النقود المتداولة لدى الجمهور زائداً الودائع تحت الطلب. أما شبه النقود فتشمل الودائع الآجلة وودائع الإدخار وأدوات سوق النقد المختلفة كالسندات والكمبيالات. ولتحقيق أهداف السيولة يعمل البنك المركزي على توفير السيولة الكافية لمقابلة احتياجات النشاط الاقتصادي وتفادي الضغوط التضخمية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال وحدة العمليات النقدية، وتقوم إدارة البنك المركزي بتوظيف آليات إدارة السيولة، بما في ذلك عمليات السوق المفتوحة ومبادلات النقد الأجنبي، وتعديلات هوامش الأرباح ونسبة الاحتياطي القانوني وذلك لضمان حصر النمو في عرض النقود في إطار ما هو مستهدف. وهذا يؤدي إلى الاستقرار النقدي في الاقتصاد القومي من خلال خلق استقرار في المستوى العام للأسعار وقيمة العملة الوطنية وهى من العوامل المشجعة لانسياب السيولة للمصارف والذي يؤدي إلى تدفق التمويل الممنوح حسب القطاعات ذات الأولوية بما فيها قطاع تمويل التنمية الاجتماعية فالسياسات النقدية ذات أثر واضح في تدفق التمويل الأصغر للمصارف وذلك من خلال أدواتها الكمية والنوعية والجدول أدناه يوضح أهم مؤشرات السياسة النقدية من خلال ما هو مستهدف في السياسة النقدية وما هو محقق فعلاً والتي تؤثر سلباً وإيجاباً على نمو القطاعات الاقتصادية والتي أيضاً تؤثر في نهاياتها على تدفق التمويل

على القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية حسب موجهات السياسة النقدية السائدة خلال الفترة المحددة.

**جدول رقم (4-2) مؤشرات السياسات النقدية**

| الفترة | عرض النقود | | معدل الناتج المحلي | | معدل التضخم | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | مستهدف% | فعلي% | مستهدف | فعلي | مستهدف | فعلي |
| 2002 | 22 | 24,7 | 2 | 5,9 | 7,7 | 8,3 |
| 2003 | 23 | 30 | 7 | 60 | 7,7 | 7,4 |
| 2004 | 25 | 30 | 6,5 | 7,2 | 7,7 | 7,3 |
| 2005 | 33 | 30,8 | 8,3 | 8,1 | 6,5 | 8,5 |
| 2006 | 28 | 44,7 | 8,10 | 10 | 7,5 | 7,2 |
| 2007 | 24 | 27,4 | 10 | 10,5 | 7,2 | 8,1 |
| 2008 | 21 | 10,3 | 8 | 7,7 | 8 | 14,9 |
| 2009 | 21 | 14 | 8 | 6,7 | 8 | 13,4 |
| 2010 | 22,5 | 19 | 6 | 5,2 | 8 | 15,4 |
| 2011 | 14 | 20 | 4,9 | 2,7 | 9 | 18,9 |

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لوزارة المالية والاقتصاد الوطني – العرض الاقتصادي للفترة من (2002-2011م).

من خلال النظر للجدول أعلاه والخاص بمؤشرات السياسات النقدية للفترة من (2002م – 2011م) يلاحظ الآتي: أن نسبة معدل عرض النقود بين المستهدف والمعدل الفعلي قد حقق نسبة زيادة موجبة خلال الفترة من 2002م حتى 2005م حيث بلغت نسبة النمو على التوالي 30%، 18%، 23,2% ، 33% من المستهدف، ولكن انخفض عرض النقود إنخفاضاً تدريجياً خلال الفترة من 2006م وحتى 2011م حيث كان الإنخفاض على التوالي بنسبة 1,9%، 57%، 34%، 5,6%، 11%، 12%، من المستهدف. وبالنظر إلى معدل النمو الفعلي حيث أنه يتراوح ما بين (44,7% – 10,5%) في أعلى معدلاته. وخلال فترة نمو عرض النقود شهد الاقتصاد السوداني نمواً في معظم القطاعات الاقتصادية، كما أن فترة انخفاض عرض النقود شهدت أيضاً تقلبات في أنشطة الاقتصاد السوداني، مثل اتفاقية السلام وعمليات استبدال العملة الوطنية من الدينار إلى الجنيه، انفصال جنوب السودان وخروج النفط من ميزانية الدولة وغيرها من التقلبات الاقتصادية في هيكل الاقتصاد السوداني، وهذا أدى إلى انخفاض مستوياتها 27,4%، 10,3%، 14%، 19%، 20%، 15%، ولكن انخفاض في معدلات نمو ايجابية فعملية عرض النقود لها آثار اقتصادية على عمليات تدفق التمويل المصرفي للأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية بما فيها تدفق

التمويل الأصغر. ويلاحظ أيضاً في جانب الناتج المحلي الإجمالي وهو قيمة السوق للسلع والخدمات النهائية المنتجة بالأسعار الثابتة خلال عام يلاحظ أن المعدل المستهدف والناتج المحلي الفعلي متقارب خلال الفترة وهى: 5,7%، 6%، 7,2%، 8,1%، 10%، 10,5%، 7,7%، 6,7%، 5,2%.

قد شهدت السياسات النقدية خلال فترة النمو خاصة الفترة 2002م – 2007م، نشاط القطاعات الاقتصادية والتي يمكن من خلالها تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، ونمو الناتج المحلي الإجمالي يعني أن هنالك نمو شامل في القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل القطاع الزراعي، الصناعي، الإنتاجي، النقل، ونمو هذه القطاعات يؤثر تأثير شامل على عمليات تدفق السيولة ونمو عرض النقود وانخفاض عمليات التضخم، وهذا يؤدي إلى نمو جميع المؤسسات المالية وخاصةً المصارف وينعكس ذلك على عمليات تدفق التمويل المصرفي على القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وعمليات نمو القطاعات الاقتصادية تؤدي أيضاً إلى نمو قطاع التنمية الاجتماعية والذي يشمل صغار المنتجين والمهنيين. ويلاحظ ايضاً من الجدول رقم (4–2) ان المعدل المستهدف و التضخم الفعلي خلال الفترة من (2002م – 2007م) نجد أن معدلات التضخم الفعلية تتراوح ما بين (8,5% – 7,2%) أي بزيادة 1,3% وأن الزيادة في المستهدف لا تتعدى 1% خلال هذه الفترة وهذه الفترة هى فترة نمو الاقتصاد السوداني في جميع قطاعاته المختلفة فأدى ذلك لإستقرار القوى الشرائية، لثبات سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

في الفترة من (2008م – 2011م) شهدت ارتفاع معدلات التضخم على التوالي 14,9%، 13,4% ، 15,4%ن 18,9%، وهذه الفترة شهدت انخفاض في نمو الاقتصاد السوداني، بسبب انفصال الجنوب، خروج النفط من الموازنة العامة، اختلال ميزان المدفوعات وغيرها من العوامل الأخرى)، فعملية التضخم تؤثر على انخفاض العمالة الوطنية والقوى الشرائية، وعلى عرض النقود وتدفق السيولة، وهذا يؤثر على الكتلة النقدية بالمؤسسات المالية بما فيها المصارف وهذا يؤثر على تدفق التمويل المصرفي في جميع القطاعات الاقتصادية فإن ارتفاع وانخفاض التضخم يؤثر سلباً وإيجاباً على تمويل القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

- **السياسات التمويلية المساندة للتمويل الأصغر:**

أن دور السياسة التمويلية هو دعم التنمية ودعم الاستقرار الاقتصادي بإحتواء معدلات التضخم في المستويات المقبولة، ومساندة سعر صرف مستقر لأن الاستقرار الاقتصادي والمالي

هو أفضل محفز للتنمية بل هو شرط مسبق للتنمية، إلى جانب الاستقرار الاقتصادي تهدف السياسات التمويلية إلى توجيه موارد المصارف إلى القطاعات الإنتاجية من خلال التوجيهات والمؤشرات التي يصدرها بنك السودان المركزي للمصارف ليتم بموجبها وضع سياسة تحكم توزيع التمويل المصرفي لقطاعات الاقتصادية ذات الأولولية كالقطاع الزراعي والصناعي وقطاع الصادر والتنمية الاجتماعية ليصب في مصلحة الشرائح الضعيفة.

إن السياسات التمويلية التي يصدرها بنك السودان المركزي في أواخر كل عام والتي تعني مجموعة من الإجراءت والضوابط بغرض الرقابة على التمويل المصرفي للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية والتي تمكن من ضبط وتنظيم السيولة بالمصارف وقد جاءت هذه السياسات مساندة للتمويل الأصغر والتي تتمثل فيما يلي[1] :

- توجيه المصارف التركيز في القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية كالزراعة والصناعة والصادر والاسر المنتجة حسب متغيرات القطاعات ذات أولوية.
- عدم تمويل النشاطات الهامشية وغير ذات الأولوية وحجب التمويل عنها.
- إعطاء معاملة تفضيلية فيما يختص بالتكلفة ومرونة الضمانات وتبسيط الإجراءات للقطاعات ذات الأولوية.
- توجيه كل المصارف بتوجيه نسبة 12% من إجمالي المحفظة التمويلية لكل مصرف للتمويل متناهي الصغر والأصغر والصغير والتمويل ذي البعد الإجتماعي المرتبط بالتنمية الريفية والبنية التحيتة، وتمكين المرأة.
- تبين سياسة التمويل المالي والعمل على استغلال البنيات الأساسية المتاحة لاستقطاب فئة الفقراء الناشطين اقتصادياً داخل الجهاز المصرفي.
- يشجع بنك السودان الانتشار الجغرافي للمصارف وذلك برفع القيود على إنشاء الفروع الجديدة.
- تشجيع المصارف على تقديم مقترحات منتجات جديدة (تتضمن المستفيدين من التمويل الأصغر وذلك بغرض توسيع فرص اختيار المنتجات والخدمات المصرفية لعملاء المصارف).

[1] بنك السودان المركزي، السياسات النقدية والتمويلية للأعوام من (2002-2011م).

من خلال السياسات التمويلية التي استهدفت القطاعات ذات الأولوية فقد ركزت السياسات التمويلية أيضاً على قطاع التنمية الاجتماعية كقطاع هام يستهدف الشرائح الضعيفة فقد اهتمت السياسات التمويلية بالتمويل الأصغر كهدف استراتيجي يهدف إلى مساهمة قطاع التنمية الاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأيضاً مساهمة مشروعات التمويل الأصغر في الدخل القومي الإجمالي وتوفير فرص العمل، تخفيف حدة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق:[1]

- توفير التمويل للمشروعات الإنتاجية للخريجين والشباب والمرأة وخريجي التدريب المهني والفني، مع العمل على تشجيع روح التكافل الاجتماعي، وذلك بإنشاء وسائط رسمية كالجمعيات التعاونية أو أي من منظمات المجتمع المدني الخاصة بصغار المنتجين.
- العمل على نشر ثقافة الإدخار وتحفيز المدخرات الصغيرة من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات غير الحكومية.
- تيسير وصول خدمات التمويل الأصغر إلى الشرائح الضعيفة غير القادرة على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وذلك عن طريق التحويلات الإلكترونية (الفروع المتحركة) الوكالات الريفية، الوسائط واستخدامات الهاتف الجوال لأغراض التحويلات والإدخار والتمويل.
- العمل على وضع سياسات وآليات لحماية مصالح عملاء التمويل الاصغر بالمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر.
- حفز ودعم إنشاء المصارف المتخصصة ومؤسسات التمويل الأصغر بالولايات، وتشجيع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر على تطبيق أفضل الممارسات لتحقيق استدامة التمويل الاصغر.
- تطوير منتجات جديدة وأحكام المتابعة بإدخال نظام رصد ومتابعة القروض آلياً وذلك لزيادة الكفاءة وتحسين الأداء لتحقيق الاستدامة.
- تشجيع تكوين وتطوير مراكز تنمية مشروعات التمويل الأصغر بالولايات.
- تشجيع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر للوصول للنسبة المستهدفة عبر سياسات (توسيع قاعدة استخدام الوثيقة الشاملة للتأمين الأصغر كضمان استخدام المرتبات

[1] بنك السودان المركزي ، المرجع السابق.

والمعاشات كضمان توسيع نطاق التمويل الأصغر بالجملة، إنشاء نوافذ تمويل أصغر بالولايات).

- يشجع بنك السودان المركزي المصارف لإنشاء أدوات أو وحدات تمويل أصغر برئاستها لإعداد وتقديم خططها السنوية للتمويل الأصغر وفقاً للضوابط والموجهات السنوية والمنشورات.
- إنشاء وحدة تمويل متخصصة في التمويل الأصغر لبنك السودان المركزي.

بالنظر لسياسات بنك السودان المركزي من خلال السياسات النقدية والتمويلية أن لها أثر واضح في التمويل الأصغر وذلك من خلال التوجيهات والمنشورات الخاصة بقطاع التمويل الأصغر، حيث اهتمت السياسة بالبنية التحتية بإنشاء وحدة تمويل أصغر ببنك المركز وإدارة ووحدات تمويل أصغر بالمصارف بغرض توسيع مظلة وانتشار التمويل الأصغر بجميع الولايات، كما اهتمت السياسات بقيام مصارف تمويل أصغر متخصصة مثل بنك الأسرة كأول مصرف متخصص في التمويل الأصغر وكذلك قيام مؤسسات تمويل أصغر ناشئة حديثاً تهدف إلى الإهتمام بقطاع التمويل الأصغر والطبقات الفقيرة النشطة اقتصادياً، وأيضاً قيام مؤسسات تمويل أصغر لا تقبل الودائع، مثل مؤسسة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم ومؤسسة كسلا للتمويل الأصغر وبعض المؤسسات الولائية، وكذلك قيام مجالس إدارة التمويل الأصغر في معظم ولاية السودان.

لذلك فإن أهداف السياسات النقدية والتمويلية هو خلق أوضاع للتنمية الاقتصادية المستدامة ومنذ اعتراف بنك السودان المركزي بالتمويل الأصغر في سياساته النقدية والتمويلية كهدف استراتيجي بالنسبة للدولة في تخفيف حدة الفقر في السودان وأحد أهم الآليات الفعالة في دعم مشروعات التنمية الاجتماعية وللسياسات النقدية تأثير بالغ على قطاع التمويل الأصغر يتمثل في الآتي:-

- تشجيع المصارف على تخصيص نسبة 12% من محفظة التمويل لقطاع التمويل الأصغر يؤدي إلى زيادة طردية في زيادة التمويل المصرفي الممنوح لقطاع التمويل الأصغر، ويؤدي كذلك لزيادة الانتشار وزيادة عملاء التمويل الأصغر.
- إنشاء مصارف ومؤسسات متخصصة في التمويل الاصغر يؤدي إلى توسيع مظلة التمويل الأصغر في السودان.

- السياسة التمويلية تسمح للمصارف الاحتفاظ باحتياطي قانوني من السيولة يتراوح ما بين 14%–8% في الفترة من 2005–2012م وسيولة داخلية 15% خلال الفترة يمكن المصارف من تدفق التمويل الأصغر.
- عمليات تبسيط الإجراءات والضمانات الخاصة بقطاع التمويل الأصغر والسماح بضمان المرتبات والمعاشات يمكن الشرائح العمالية الضعيفة من الاستفادة من خدمات التمويل الأصغر.
- رفع القيود على فتح فروع جديدة يمكن من انتشار عملاء التمويل الأصغر.
- السياسات النقدية والتمويلية تؤكد على توجيه موارد المصارف نحو قطاع التمويل الأصغر لتحقيق أهداف الألفية الثالثة.
- سياسة تخفيف معدل نمو موجب من الناتج الإجمالي المحلي وخفض التضخم وتوفير عرض النقود تصب في صالح الشرائح الضعيفة وتؤدي إلى تحسين المستويات المعيشية لأغلب السكان الفقراء وتؤدي إلى خلق مناخ مساعد لتنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتحسين مقدرتها على خلق فرص عمل.

**جدول رقم (5–2) مؤشرات السياسات التمويلية**

| المستهدف / الفترة | الاحتياطي القانوني | السيولة الداخلية | هوامش المرابحات | النسبة المخصصة لتمويل التنمية الاجتماعية |
|---|---|---|---|---|
| 2004 | %14 | %10 | %10 | %7 |
| 2005 | %14 | %10 | %10 | %10 |
| 2006 | %13 | %10 | %9 | %10 |
| 2007 | %13 | %10 | %12 | %10 |
| 2008 | %8 | %10 | %12 | %10 |
| 2009 | %8 | %10 | %12 | %12 |
| 2010 | %8 | %10 | %12 | %12 |
| 2011 | %11 | %10 | %12 | %12 |

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى العرض الاقتصادي (2004م – 2011م).

من الجدول أعلاه يلاحظ أن نسبة الاحتفاظ بالاحتياطي القانوني والتي تعتبر من أهم أدوات السياسة التمويلية والتي تستخدم في تنظيم والتحكم في مقدرة المصارف التجارية على منح

التمويل المصرفي من خلال إلزام المصارف الإحتفاظ بالاحتياطي من إجمالي الودائع الآجلة وتحت الطلب والتي تهدف إلى مراقبة حجم التمويل المصرفي والودائع المصرفية فتتراوح نسبة الاحتفاظ بالاحتياطي القانوني خلال الفترة من 2004م إلى 2011م ما بين 14% – 11% من إجمالي الودائع وهذه النسبة نعتقد أنها تؤثر على تدفق التمويل المصرفي وخاصة تمويل قطاع التنمية الاجتماعية وكذلك نسبة الاحتفاظ بالسيولة الداخلية 10% خلال الفترة تعتبر من المؤشرات الإيجابية على تدفق التمويل المصرفي بالمصارف التجارية وكذلك تدفق التمويل ذو البعد الإجتماعي للشرائح الضعيفة والمستهدفة.

أيضاً يلاحظ من الجدول استهداف السياسات التمويلية نسبة تتراوح ما بين 7–12% خلال الفترة لتمويل قطاع التنمية الاجتماعية من إجمالي المحفظة التمويلية للمصارف ومن خلال ذلك تؤكد السياسات التمويلية أن قطاع التمويل الأصغر أصبح قطاعاً استراتيجياً لتحقيق حدة الفقر في السودان وأن هذه النسبة تؤدي أيضاً إلى انتشار عملاء التمويل الأصغر وكذلك انتشار ثقافة التمويل الأصغر في السودان وأيضاً تؤدي إلى زيادة تدفق التمويل الأصغر الممنوح للقطاعات الإجتماعية المستهدفة.

من الجدول يلاحظ أيضاً أن نسبة هوامش المرابحات تتراوح ما بين 10–12% خلال الفترة وهوامش المرابحات حسب الصيغ الإسلامية في تمويل قطاع التمويل الأصغر وهذا يؤشر إلى أن التمويل الأصغر مستهدف في السياسات التمويلية من خلال نسبة المرابحات وهوامش المرابحات المحددة لكل قطاع وخاصة التنمية الاجتماعية.

خلاصة القول أن الهدف الرئيسي دائماً للسياسات النقدية والتمويلية في السودان هو خلق أوضاع للتنمية الاقتصادية المستدامة من أجل اجتثاث الفقر، ويعتبر تحقيق تحسن مستدام في ميزان المدفوعات، ونسب مستقرة في التضخم وسعر صرف منافس ونسب هوامش أرباح معنوية أهداف هامة إذا كانت تعمل على المساهمة في تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تحسن مستويات المعيشة لأغلب السكان الفقراء، ويمكن أن نرى تأثيرات مباشرة للسياسات على الفقراء عن طريق خلق مناخ مساعد لتنمية المشروعات الصغيرة وتحسين مقدرتها في خلق وظائف أكثر.

يمكن القول أن التمويل الأصغر أصبح هدفاً ومحوراً استراتيجياً في موجهات السياسات النقدية والتمويلية التي يصدرها بنك السودان المركزي سنوياً. لأهميته في تنمية الشرائح الضعيفة وكذلك نظراً لأهمية قطاع الأعمال الصغيرة ومساهمته في تخفيف حدة الفقر في السودان، وكذلك لأهمية خدمات الادخار والائتمان والتأمين التي دائماً تساعد الفقراء في تحسين مستويات

استهلاكهم وإدارة مخاطرهم بصورة أفضل وبناء أصولهم المالية تدريجياً وكذلك توسع مقدراتهم على زيادة الدخول وتحسين مستوى معيشتهم وتساعد هذه السياسات النقدية والتمويلية في تحسين توزيع الموارد وتنمية الأسواق وتطبيق ثقافة أفضل وهذا يساعد على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ولذلك تؤثر السياسات النقدية والتمويلية في تخفيف حدة الفقر من خلال الآتي:-

1- الاعتراف بقطاع التنمية الاجتماعية في السياسات النقدية والتمويلية كقطاع من القطاعات ذات الأولوية في عمليات تدفق التمويل الكلي سنوياً وتخصيص نسبة من محفظة التمويل المخصص وصلت إلى نسبة 12%.

2- أصبح مصطلح التمويل الأصغر من أدبيات السياسات النقدية والتمويلية وتوجهاً استراتيجياً سياسياً واقتصادياً وهدف هام في تخفيف حدة الفقر في السودان.

3- إنشاء وحدة تمويل أصغر في بنك السودان المركزي لمراقبة ومتابعة والإشراف على سياسات التمويل الأصغر، وفتح وحدة متخصصة في كل فروع المصارف التجارية المتخصصة للتمويل الأصغر وإنشاء مؤسسات بولايات السودان المختلفة وإدارات تمويل أصغر يساعد في تدفق التمويل الأصغر للشرائح الاجتماعية المستهدفة وكذلك يساعد في انتشار ثقافة التمويل الأصغر في السودان وهذا يؤدي إلى تخفيف حدة الفقر في السودان، وكذلك يساعد في نمو قطاع صغار المنتجين والمهنيين والحرفيين وأيضاً يساعد في استيعاب الخريجين أحد أهم الفئات المستهدفة في قطاع التنمية الاجتماعية، مما يساعد في خلق فرص وظائف و تخفيف البطالة من خلال نمو قطاع الأعمال الصغيرة المنتشرة في المدن والأرياف.

# الفصل الثالث

# دراسة تطبيقية للتمويل الاصغر لمصرفي الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني

## المبحث الأول

### نشأت وتطور التمويل الاصغر في السودان:

بدأت فكرة التمويل الاصغر في السودان[1] عام 1959م بواسطة البنك الزراعي السوداني والذي بدا بتمويل صغار المنتجين خاصة صغار المزارعين، وبنك الادخار السوداني في عام 1974 والذي يعني بتمويل المهنين وصغار المنتجين في الجزيرة. وبنك الشعب السوداني في السبعينيات، وبنك فيصل الاسلامي في الثمانيات مع الحرفين في نطاق محدود. تجربة البنك الاسلامي حققت نجاحا مما جعلها تؤسس لفروع مخصصة في مجال تمويل صغار المنتجين، بل اسست ادارة علي مستوي الرئاسة تعني بهذا النوع والذي عرف اخيرا بالتمويل الاصغر. والذي ميز تجربة البنك الاسلامي السوداني تقديم التمويل الاصغر عبر الصيغ الاسلامية بالتركيز علي صيغة المشاركة حيث كانت تمثل 60% من التمويل في العام1987–1988م هذه التجربة لم تستمر وتوقفت في اوئل التسعينات واصبح البنك الاسلامي بنكا تجاريا تقليديا كسائر البنوك. عدا ذلك لم تكن للسودان تجارة مصرفية واضحة للتمويل الاصغر بصورة أدق الا ان بنك السودان في سياستة النقدية والتمويلية اشار الي توظييف نسبة من موارد المصارف حيث حددت سقوفا من المحفظة التمويلية للمصارف التجارية بتمويل مشروعات التنمية الاجتماعية والمشروعات الصغيرة وذلك اعتبارا من العام 1994م بنسبة 5%، عام 2000 – 7%ثم عام 2004 الي 10% حتي وصلت النسبة الي 12% في عام 2007م. ولم يظهر مصطلح التمويل الاصغر بوضوح في السياسة التمويلية النقدية للبنك المركزي الا في العامين 2006م 2007م حيث جاء في العام 2000 في سياسة التمويل النقدية في البند(13). حيث ظهر برامج التمويل الاصغر في السودان

---

[1] د.عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان، دراسة حالة القطاع المصرفي والمؤسسات الإجتماعية، المؤتمر العالمي للتأمين الاقتصادي والتمويل الإسلامي والنمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، دولة قطر، 2011م، ص8.

لتقديم خدمات التمويل الاصغر للفقراء وصغار المنتجين وذوي الدخل المحدود، بواسطة مؤسسات ناشئة لم تتبع منهجا موحدا، ولذلك يمكن القول انة توجد مؤسسات قليلة تقدم خدمات التمويل الاصغر وفقا للمناهج والمعايير التي تتبعها المؤسسات الدولية المتخصصة في هذا النشاط اي تقدم خدمات مالية متنوعة مثل تقديم القروض الصغيرة، والقروض المتكررة والتي يزيد حجمها تدريجيا، وقروض الاستهلاك، وتعبئة المدخرات، حفظ الودائع والتحويلات النقدية والتأمين الاصغر، وتطبيق معايير معترف بها لقياس الاداء، وقياس اثر التمويل الاصغر، ويمكن القول ان معظم المؤسسات العاملة في هذا المجال تقديم القروض الصغيرة فقط، تتفاوت درجات نجاحها في ذلك حسب طبيعة كل مؤسسة والمناخ الذي تعمل فيه.

حتي الان ما زالت معظم عمليات التمويل الاصغر تقوم بها المؤسسات[1] والمنظمات الطوعية الا انة وبعد ان شهد الجميع خلال السنوات الماضية بتمدد مساحة الفقر في السودان أولت الدولة اهتماما واضحا بالتصدي لهذه الظاهرة وذلك من خلال جهود الدولة في هذا الاتجاه والتي ظهرت منذ الاستراتيجية القومية الشاملة (1992–2002م) والتي تضمنت جزاء خاصا بالتنمية الاجتماعية يحتوي هذا الجزء علي موجهات واهداف وسياسات تركز علي رعاية الاسرالفقيرة ومساعدة الفئات الضعيفة ومحاربة الفقر وتهيئة وتنسيق كل الجهود الرامية الي التنمية الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي، تتضمن الاستراتيجية التزاما واضحا تم التعبير عنه في استهداف 2 مليون اسرة فقيرة بتوفيير وسائل الانتاج لها خلال عشر سنوات، واتساقا مع توجيهات هذه الاستراتيجية ثم أُنشات العديد من الصناديق الاجتماعية، والمؤسسات المناط بها مساعدة الفقراء وذلك بجانب انشاء وزارة التخطيط الاجتماعي علي المستوي الاتحادي(وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية)، كما انشيء القطاع الاجتماعي بوزارة المالية[2] الاتحادية هذا بالاضافة الي تغنيين تمويل التنمية الاجتماعية في السياسات التمويلية للبنك المركزي، فمنذ العام 1994 خصصت نسبة 5% من جملة القروض البنكية لتمويل هذا القطاع وقد زادت هذه النسبة تدريجيا من خلال السنوات التي تلت حيث وجة بنك السودان كل البنوك الي تخصيص نسبة12%من جملة قروضها لتمويل التنمية الاجتماعية وقد حددت منشورات بنك السودان الفئات التي تدخل في اطار التنمية الاجتماعية بالاسر المنتجة والحرفيين وصغار المهنين.

---

[1] د. عبد لمنعم محمد الطيب، المرجع السابق، ص11.

[2] د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، المرجع السابق، ص11.

انتهج[1] بنك السودان المركزي من خلال اصدارة للسياسات التمويلية منذ عقد التسعينات من القرن العشرين الي رفع السقوفات الخاصة بتمويل الشرائح الضعيفة ذات الدخل المحدود وذلك للاستفادة من خدمات التمويل المصرفي، كما قام بنك السودان بانشأ وحدة متخصصة بالتمويل الاصغرفي عام 2007م وذلك لتنفيذ استراتيجية بنك السوداني المركزي لتنمية وتطوير التمويل الاصغر وفقا للمقاصد التالية:[2]

1- وجود مصارف تعني بالخدمات المصرفية بصفة عامة ومن اولوياتها تنفيذ سياسات بنك السودان المركزي بشان تمويل عملاء التمويل الاصغر ويدخل في اطار هذه المجموعة كل المؤسسات المصرفية التي انشأت لتقديم الخدمات المصرفية لكافة قطاعات المجتمع ، وبالتالي فان التزامها بتمويل عملاء التمويل الاصغر يدخل في اطار تنفيذ سياسات التمويل الاصغر التي يصدرها بنك السودان المركزي.
2- قيام مصارف تمويل اصغر متخصصة كما هو الحال بالنسبة للبنك الزراعي السوداني ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية كمؤسسات مصرفية متخصصة ومتمرسة في هذا المجال.
3- قيام مؤسسات تمويل اصغر ناشئة حديثثا تهدف الي الاهتمام بقطاع الطبقات الفقيرة النشطة اقتصاديا كما هو الحال بنك اتلاسرة 2008.
4- قيام مؤسسات تمويل اصغر(لاتقبل الودائع) مثال ذلك مؤسسة التنمية الاجتماعية (الخرطوم) ومؤسسة كسلا للتمويل الاصغر وبعض المؤسسات الولائية.
5- تصديق موسات تمويل اصغر تقبل الودائع المصرفية ولم يتم التصديق لمثل هذا النوع من المؤسسات حتي الان.

## ثانياً: تطور مفهوم التمويل الاصغر والاعمال الصغير في السودان:

في أدبيات الاعمال الصغيرة هناك العديد من المصطلحات التي تعرف عن الانتاج صغير الحجم بمختلف انواعة مثل الصناعات الصغيرة، الحرف، الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، النشاطات المدرة للدخل، الاسر المنتجة والقطاع غير الرسمي (غير المنظم) ، التمويل الاصغر والصغير، لايوجد تعريف محدد للمنتج الصغير بمختلف انواعة وانماطة نسبة للتعقيد والتنوع في شكل الاصول ونوع الاعمال والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والجهات المستهدفة.

---

[1] المرجع السابق، ص12.

[2] المرجع السابق.

مؤشرات التعريف تختلف باختلاف الدراسات والاهداف ونوعية القطاع الفرعي وهذه المؤشرات تتمثل في العمالة وحجم الاستثمار، نوعية التقنية والقيمة المضافة، وعدم وجود تعريف محدد لجهة المستهدفة في القطاعات الفرعية لاعمال الصغيرة يوكد اتجاها المؤسسات العامة الخاصة مافي ذلك النظام المصرفي لهذه الاعمال الي قيامها بصياغة مفاهيم وتعريفات متباينة الي قيامها بصياغة مفاهيم مختلفة للمصطلحات مثل مفهوم التمويل الاصغر، ومفهوم الاعمال الصغيرة والصناعات الصغيرة، والقطاع غير الرسمي والنشاطات المدرة للدخل والمشروعات الصغيرة وفق رؤية بنك السودان المركزي والمصارف التي تمنح التمويل لتلك الشرائح، ويمثل تطور مفهوم التمويل الاصغر في تطوير المفاهيم والتعارف الي تعبر عن المفاهيم الوطنية والتي تعير ايضا عن قوة المؤسسات الاقتصادية الداعمة للعمليات التمويل الاصغر

## ثالثاً: مفهوم التمويل الاصغر في السودان:

حسب تعريف بنك[1] السودان لتمويل الاصغر في السودان كتعريف وطني فهو كل تسهيل مالي ممنوح للفقير النشط اقتصاديا او لمجموعة من الفقراء النشطين اقتصاديا بحيث لايتجاوز 10000 عشر الف جنية سوداني للفرد او حسب مايقررة البنك من وقت لاخر.

التمويل الصغير: يقصد به التمويل الذي يتجاوز عشرة الف جنية للفرد.

التمويل المتناهي في الصغر:- يقصد به التمويل الذي لا يزيد عن 2000 جنية سوداني او حسب مايقرره بنك السودان من وقت لاخر.

عميل التمويل:- يقصد بة الفقير القادر علي الكسب وان لم يكن له دخل .

## رابعاً: مفهوم قطاع الاعمال الصغيرة:

في السودان هناك عده مفاهيم وتعريفات لقطاع الاعمال الصغيرة بمختلف انواعة استخدمت بواسطة المؤسسات الحكومية والعالمية المختلفة، الا انه لايوجد اتفاق بتعريف القطاعات الفرعية التي تدخل في تعريف الاعمال الصغيرة، بالرغم من ذلك اعتمدت المفاهيم علي نفس المؤشرات المتمثلة في العمالة وراس المال وهي:[2]

1- تعريف اتحاد غرف الصناعات والأعمال الصغيرة والحرفية وهو تعربف نوعي يشمل كل الوحدات الصناعية صغيرة الحجم والتي تتيح السلع والخدمات بدون استعمال الالات الحديثة واستعمال المواد الخام المحلية.

---

[1] د. عبد المنعم ، المرجع السابق، ص10.

[2] المرجع السابق.

2- تعريف المسح الصناعة ومعهد البحوث والاستشارات الصناعية. يعتمدهذا التعريف علي حجم العمالة (اقل من 25عاملا) بالاضافة لحجم الاستثمار ويشمل قيمة الاصول الثابتة اي يضيف جزئيا مع التعريف الوارد لاتحاد غرف الصناعات.

## خامساً: مفهوم الصناعات الصغيرة:

يطلق هذا المفهوم علي المؤسسات الانتاجية المحلية صغيرة الحجم والتي يتسم فيها النشاط بالطابع الشخصي وغالبا مايتم تعريفها بعدد العمالة الذي يتراوح بين 1الى 49 عاملا[1].

1- تعريف الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي يصل عدد عمالها حتي 99 عاملا.

2- تعريف الصناعات الاسرية اعتمد تعريف الصناعات الاسرية علي عدد العمالة حيث تم تحديدة باقل من 15 عامل.

## سادساً: مفهوم القطاع غير المنتظم:

تم إستخدام مصطلح القطاع غير المنظم في العام[2] 1927 واعيد استخدام جزء من خصائص التعريف في الدراسة التي تمت بالسودان في العام 1976 والدراسات الاخري الخاصة بمنظمة العمل الدولية تحت مظلة برنامج الاستخدام العالمي، كما استعمل المصطلح في عدة بحوث عالمية هناك عدة شروط وضعت لتعريف القطاع غير الرسمي في دراسة منظمة العمل الدولية والمنشات الداخلية في المفهوم تشترك في الخصائص التالية:

1- سهولة الدخل في القطاع.

2- الاعتماد علي الموارد المحلية.

3- الملكية الاسرية للمشروع.

4- الانتاج علي المستوي العضو.

5- العمالة المكثفة والمهارات المكتسبة خارج النظام التعليمي المنظم.

6- عدم انتظام الاسواق المنافسة.

كما ادخل الوضع القانوني بعد فترة السبعينيات من القرن العشرين.ومن ميزات القطاع غير المنتظم انه يتطلب الحد الادني من راس المال والمهارات "الموهلات" والعمل فيه مفتوح للرجال والنساء والاطفال وان راس مال القطاع ياتي من الادخار الشخصي او اسهام الاسرة، صعوبة الدخول في القطاع المال المنظم يجعل المشروع يدار بشخص واحد وينتهي بموت صاحبة.

---

[1] د. عبد المنعم محمد الطيب ، المرجع السابق، ص17.

[2] المرجع السابق، ص18.

علي الرغم من مرور اكثر من عقدين علي ظهور مصطلح القطاع غير الرسمي الا ان التعريف الدقيق لمصطلح لم يتم تحديدة ففي عام 1993م اقرت منظمة العمل الدولية تعريف يوحد ويعرض وضع مؤشرات عالمية في الاحصائيات الرسمية عن النظام غير الرسمي، يشمل التعريف الموحد تحديد مفهوم وخصائص الوحدة الانتاجية والخدمة مثل صغر الحجم،عدم وجود تسجيل رسمي كجزء من المشروعات الاسرية التي تعرف بالوحدات الانتاجية التي ليس لها صفه اعتبارية منفصلة عن الاسرة وليس لها نظام محاسبي مكتمل.

## سابعاً: مفهوم النشاطات المدره للدخل:

ارجعت المنظمات الطوعية في مجهودها لدعم مشروعات الاسر الفقيرة في العالم في استخدام مصطلح[1] النشاطات المدرة للدخل والتي تعتبر جزءا من القطاعات الفرعية المكونة للانتاج صغير الحجم، ويعني المشروعات التي تعتمد علي القدرات والمعدات والمهارات والسعي الجاد لايجاد دخل معقول لمساعدة الاسرة من الناحية المعيشية عن طريق دخول في نشاط اقتصادي (انتاجي او خدمي) تختلف في نوعية باختلاف الثقافات مثل بيع الماكولات او المشروبات وتربية الدواجن، معايير اختيار النشاط المدر ينقل بواسطة المنظمات يعتمد علي مدي الفرد وغياب عائل الاسرة، تمويل المشاريع التي يشملها هذا التعريف يتم عينيا او نقديا من مصادر محلية او اجنبية عن قروض وهبات غالبا ماتكون في كل مال دوار اعتمادا علي الضمان الفردي او الجماعي.

## ثامناً: مفهوم المشروعات الصغيرة:

تم تضمين[2] السياسة التمويلية لبنك السودان المركزي قطاع المشروعات الصغيرة تحت مصطلحات متعدد مثل قطاع الحرفين والمهنيين وعرفة بحجم التمويل الممنوح لصاحب المشروع، والذي لايتجاوز مبلغ 3000 الف جنية للعملية الواحده، وعرفت السياسة التمويلية للعام 1995 ولأول مرة يعرف الحرفي والمهني وذلك من خلال شهادة معتمدة تثبت انضمامة لاتحاد الحرفين وشهادة ممارسة المهنة. ان تعريف الاعمال الصغيرة باستغلال حجم التمويل الممنوح لصاحب المشروع كمؤشرات كماجاءت في السياسات التمويلية وان كان كافيا لمعرفة نوع القطاع المراد تمويله وحجم امكانية المتمثلة في راس المال الثابت والعمل،الا انه ليس كافيا لمعرفة الوحدات او القطاعات الفرعية الممثلة في قطاع الحرفيين والمهنين وصغار المنتجين بما في ذلك

---

[1] د. عبد المنعم، المرجع السابق، ص19.

[2] المرجع السابق، ص20.

الاسر المنتجة، اذاً هناك تداخل بين القطاعات وفي نفس الوقت اختلافات في خصائص كل وحدة من وحدات القطاع، نسبة لعدم وجود تعريف محدد من قبل السياسات التمويلية، وعدم الزام المصارف بتمويل كل وحدات القطاع فقد لجأت المصارف الي تعريفات مختلفة ومتعددة لخدمة القطاع، والتركيز علي انواع محددة من المشروعات الصغيرة.والمضمنة في قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الاسر المنتجة.

**تاسعاً: تطور مفهوم المشروعات الصغيرة للمصارف المتخصصة في السودان:**

1- مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية:[1] لايوجد تعريف محدد لخصائص اقتصادية واجتماعية للمشروعات الصغيرة بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية التي تهدف لتنمية الموارد الاقتصادية باستغلال طاقات الشرائح الصغيرة في مجالات مثل الصناعات الصغيرة والحرف والاسر المنتجة.

2- بنك فيصل الاسلامي:- لا يوجد تحديد للجهة المستهدفة ببنك فيصل الاسلامي، الا انه ومن نوعية النشاطات الممولة ثم اعتماد تعريف اتحاد اصحاب الحرف والصناعات الصغيرة والذي يعرف الحرف بالنشاط الانتاجي بدون استعمال الالات ومعدات معقدة، كما اضاف البنك عدد العمالة والتي لاتزيد عن (25) عاملا.

3- مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية:- عرف القطاع الانتاج الصناعي صغير الحجم بحجم راس المال وعدد العمالة.

4- مصرف المزارع التجاري:- شمل تعريف المشروع الصغير كافية الوحدات الانتاجية والخدمة الصغيرة التي تصرف الي ايجاد مصدر دخل واستخدام الموارد المحلية والاستفادة من التقنية الوسيطة التي توفر منتجات وخدمات ضرورية، اما تعريف المصارف للأسر المنتجة فيمثل المشروع الصغير للأفراد والمجموعات والجمعيات والاسر التي تمتلك المهارات والخبرات في مجال الانتاج ولها القدرة والرغبة علي ادارة وتسويق الانتاج واصحاب الحرف كل من يمتلك اويدير ورشة لنشاط حرفي اما التمويل المهني فيتجة نحو الاطباء والصيادلة والمهندسين الزراعين والبياطرة في مجال الانتاج والخدمات.

5- البنك الاسلامي السوداني:

---

[1] فخر الدين محمد حامد الشيخ، تقويم دور التمويل الأصغر في مكافحة الفقر، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012م، ص91.

اتجه البنك الاسلامي[1] السوداني نحو تمويل الاسر المنتجة بالفروع المتخصصة للاسر المنتجة بمواقع السكن، وليس تعريف محدد للجهة المستهدفة الا انه وبحكم التجربة اتجة المصرف بتلك الفروع الي تمويل شرائح الهيكل الاجتماعي للاسرة من الرجال والنساء بمعناه الضعيف والعريض والتي تمتاز بالمهارة والخبرة والرغبة في عمل اقتصادي صغير الحجم ليس بالضرورة ان يكون محصورا بداخل المنزل ويهدف الي توفير سلع وخدمات لسكان المناطق الجغرافية للفروع وزيادة دخل الجهة المستهدفة بصورة معقولة. والخلاصة ان ادبيات الاعمال الصغيرة اشارات الي عدة مصطلحات تعرف عن الانتاج الصغير، الا انه لايوجد اتفاق حتي عام 2010م الا انه بالرغم هذا تركيز تعريف ادبيات الاعمال الصغيرة في عدد العمالة، والاستثمار نظرا لسهولة قياسهم، المؤسسات الحكومية والعمالية المختلفة اشارت الي انماط مختلفة من الانتاج صغير الحجم استخدمت ايضا حجم راس المال وحجم العمالة، في التعريف تضمنت السياسات التمويلية الانتاج صغير الحجم تحت قطاع الحرفين والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الاسر المنتجة. كما لجات المصارف السودانية الي تعريفات مقايرة ومتعدده لخدمات القطاع والتركيز علي انواع محدده من القطاعات الفرعية الواردة في السياسات التمويلية الا ان اهتمام الدولة بالتمويل الأصغر واتساقا مع التطورات الاقليمية والعالمية طرح مفهوم التمويل الاصغر في السياسات النقدية والتمويلية وتوجيه الجهاز المصرفي بالسعي لتمويل هذا القطاع الهام وفقا للسياسات النقدية والتمويلية لبنك السودان المركزي منذ العام(1994 وحتي العام 2011م).

[1] فخر الدين محمد حامد الشيخ، المرجع السابق، ص94.

# المبحث الثاني

# مؤسسات التمويل الاصغر

## أولاً: مؤسسات التمويل الاصغر العالمية:

زاد الاهتمام العالمي منذ عدة سنوات بالادوات المستخدمة لتخفيف حدة الفقر. فقد تاكد للعالم انه لايمكن حدوث تنمية حقيقية بدون التخفيف من حدة الفقر ورفع مستوي المعيشة للطبقات الفقيرة. وقد اختلفت المؤسسات والنمازج والادوات لتحقيق ذلك وان معظم التجارب تدور حول التمويل الاصغر والمتناهي الصغر وذلك من اجل الوصول الي الطبقات الفقيرة ولعبت كثير من الحكومات والبنوك والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية دورا هاما ومؤثر في التمويل وادارة التمويل وعملياتة في انحاء العالم. وهناك عدد من التجارب الدولية لموسسات التمويل الاصغر حققت نجاحا ملموسا في تحقيق اهدافها واستطاعت التقلب علي كثير من الصعوبات والمعوقات التي صادفتها. ويمكن تعرف مؤسسات [1]التمويل الاصغر بأنها تلك المؤسسات التي تعني بتقديم خدمات مالية للفقراء واغلبها مؤسسات قائمة علي الائتمان الاصغر وتقبل ايداع المبالغ الصغيرة من عملاءها وليس من العامة، اما المصارف ذات المهام المزدوجة (تمويل اصغر وتمويل متوسط، وتمويل اعلي) فتقبل الودائع من العامة مثال مصرف الادخار في السودان. وبنك العدالة في كينيا وراكيات في اندونسيا. ولقد اصبح اصطلاحاً مؤسسات التمويل الاصغر يشمل في معناه مجموعة متنوعة من المنظمات المعنية بتقديم خدمات التمويل الاصغر(القروض–الادخار–التأمين،...) ومنها المنظمات غير الحكومية والاتحادات الائتمانية والتعاونية والبنوك التجارية الخاصة والمؤسسات المالية غير البنكية والتي تحول بعضها من منظمات غير حكومية الي مؤسسات مقننة وكذلك اقسام من البنوك الحكومية الرسمية. ويتصور البعض ان مؤسسات التمويل الاصغر عبارة عن منظمات مالية غير حكومية مصرح لها بتقديم خدمات مالية،ولكن معظم منظمات او مؤسسات الاقراض محظور عليها قبول ودائع ادخارية من عامة المواطنين وان هذا النوع من المؤسسات غير الحكومية والتي تقدر (بالمئات) قد ساعدت في صناعة القروض الصغيرة وبالتالي التمويل الاصغر علي النمو والانتشار حول العالم، يمثل ما يطلق عليه منظمات

[1] د. صالح جبريل حامد احمد، التمويل الاصغر في السودان المفهوم والتطبيقات –مرجع سبق ذكرة، ص49.

افضل الممارسات وهي[1] التي تستخدم احدث اساليب الائتمان للتواصل الفعال مع افقر الطبقات من المجتمع. وان الكثير من هذه المنظمات التي تقدم التمويل الاصغر تقوم بانشطة اخري تنموية غير مالية كالتدريب وغيرة من الانشطة الاخري.

يطلق اسم موسسات التمويل الاصغر علي هذه المنظمات او المؤسسات لانها تقدم خدمات مالية للفقراء، ونجد في السودان مثلا عدد محدود من البنوك التجارية تقدم خدمات التمويل الاصغر ذات ميزة نسبية في تقديم خدمات التمويل الأصغر. و لكن البنوك التجارية بالرغم من الميز النسبية الهامة الا ان لها سلبيات تتمثل في كادرها ومحدودية الموارد المخصصة للتمويل الأصغر وفي كلتا الحالتين عندما تستخدم مؤسسات تمويل اصغر، فالمراد ذلك الجزء منها الذي عرض تمويلا أصغر، وقد نشات بجانب ذلك مؤسسات اخري تعتبر انها تنتمي الي صناعة التمويل الاصغر، وهذه المؤسسات تقوم بدور الوسطاء الماليين، البعض مفتوح العضوية مثل الاتحادات الائتمانية والجمعيات التعاونية، البعض الاخر يمتلكة ويديره رجال اعمال او المجالس المحلية، والقاعدة العريضة من عملاء هذه المؤسسات تفوق تلك التي لدي المنظمات غير الحكومية المالية، وتعتبر نفسها جزاءا لايتجزاء من القطاع المالي الرسمي، والامر يختلف من بلد الي اخر. ولكن رغم هذه المؤسسات لاتحاول النزول الي ادني مستويات السوق مثلما تفعل المنظمات غير الحكومية المالية فان كثير من الفقراء يجدون طريقهم اليها.

**اهمية مؤسسات التمويل الاصغر:**تبرز اهمية مؤسسات التمويل الاصغر من الناحية [2] الاقتصادية والاجتماعية من خلال الخدمات المالية حيث توفر عملية التدريب وكذلك المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة الامريكية مثلاً 38%.

توفر مؤسسات التمويل الاصغر فرص العمل الاساسية حيث توفر فرص عمل لحوالي 56%في الولايات المتحدة الامريكية من مجموع القوي العاملة 87%في الهند 85%في غانا و30%في الاردن. وتوفر سبل العيش والرزق لعدد كبير من افراد المجتمع المحلي وذلك من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر وتساعد مؤسسات التمويل الاصغر في توظيف المدخرات وادخالها ضمن الودائع المصرفية ومؤسسات التمويل الأصغر ترجع أهميتها في تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية على عملاء التمويل الأصغر من خلال توفير مزيداً من الدخل وزيادة فرص العمل ومحاربة البطالة في المجتمع وإدخال أدبيات الكسب والإنتاج.

---

[1] د.صالح جبريل حامد احمد،مرجع سابق سيعيد زكره ،ص49

[2] دكريستين وروبرت وآخرين، المؤسسات المالية ذات الخط القاعدي المزدوج أمور تضمينية لمستقبل التمويل الأصغر، ورقة عرفية رقم 28، 2004م، ص7.

**مراحل تطور مؤسسات التمويل الاصغر:**

تطوير موسسات التمويل الاصغر مرتبط ارتباط قوياً بتطوير القطاع المالي الرسمي وغير الرسمي والذي ينظمة البنك المركزي في البلاد او اي مؤسسة مالية اخري. فكلما كان القطاع المالي قويا تصبح المؤسسات المالية المرتبطة بالتمويل الاصغر قوية ايضا حيث تسطيع سحب راس المال من مصادر تمويلية قويه مع مرونه المدخرات والودائع والقروض، والاسهم بدلا من الاعتماد علي الحكومة وتمويل المانحين، وأن أهم مراحل تطور مؤسسات التمويل الأصغر تتمثل في الآتي:

1- **مرحلة البدء:** مراحل التمويل الاصغر[1] تبدأ عادة ببرامج الاقراض اما في شكل مشاريع فردية او جزء من منظمات غير حكومية (NGO) وفي هذه المرحلة يتكون فريق العمل عادة من متطوعين او موظفين يعملون في البرامج وتتصف هذه المرحلة بوجود عدد قليل من الموظفين الذين يقدمون القروض ويتم تدريبهم علي اساليب معينة للاقراض، يتكون هذا الفريق من المدير ومحاسب وموظف للخزينة ويتم الاعتماد علي نظام يدوي اوبرامج بسيطة في الكمبيوتر لادارة القروض .وفي هذه المرحلة يكون مبني الادارة بسيط ومؤسسة علي قدر الحاجة الاساسية ،وتكاليف التاسيس منخفضة ومعدل النمو سريع وعالي، والمدير يصرف كل العملاء ويقوم بالاشراف والرقابة ويتابع المقترضين والمتاخرات في السداد.
2- **مرحلة التوسع** :- في هذه المرحلة فان نظام متابعة القروض يعمل بطريقة الية ومن ثم يمكن التوسع في الاقراض، المدير لايستطيع في هذه المرحلة معرفة كل العملاء لذلك يحتاج الي معاونين له يمكن الاعتماد عليهم مثل المشرفين والمحاسبين والمديرين الماليين، وكل ذلك في اطار نظام اداري مناسب.
3- **مرحلة الثبات** :- في اثناء مرحلة توسع المؤسسات التمويلية فان نمو الطلب علي الخدمات المؤسسية يمكن ان ينخفض بسبب زيادة المنافسة، في هذه المؤسسات التمويلية بتقديم اوعية تمويلية جديدة، كما يصبح الهدف الرئسي هو تطوير المنتج الذي تقدمة الموسسة. ومن ثم يصبح من الضروري التركيز علي كفاءة ادارة هذه المؤسسات وتوفر

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ورقة عرضية، بناء أنظمة عالية شاملة، إرشادات الجهات المانحة حول الممارسات الجيدة في التمويل الأصغر، 2002م، ص19.

العدد الازم من المحاسبين والموجهيين ذوئ الكفاءة المطلوبة لتحقيق الهدف من قيام المؤسسات.

4- **مرحلة التكامل:**- في هذه المرحلة يصبح الاعتماد علي التمويل علي اساس المنح محدود، ويوجه الاهتمام الاساسي للتمويل الذي يقوم علي اسس تجارية (من خلال المدخرات والودائع). الا ان من الملاحظ ان المخاطر المالية للتعامل مع هذه المؤسسات لاترجع الي الحافظة المالية ولكن ترجع لعدم وجود هيكل اداري شفاف لان معظمها يكون في شكل منظمات غير حكومية، كما انها تخضع للتدخل الحكومي.

## الانواع الرئسية لمؤسسات التمويل الاصغر:

حتي يمكن التعرف علي انواع موسسات التمويل الاصغر واشكالها المختلفة من خلال النظر إلى مدى انتشارها في العالم. ففي عام 1999م قام المعهد[1] الدولي لابحاث سياسات الغذاء بعمل مسح لعدد من مؤسسات التمويل الاصغر والتي تقوم بتمويلها مؤسسات دولية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لدراسة مدي توزيعها وانتشارها ومستوي الاداء بها لتقديم صورة واضحة عن طبيعة هذه الموسسات ومساهمتها في الحد من الفقر، ولقد توصلت الدراسة التي تمت علي 85 دولة وصل 1678 مؤسسة منها 688 موسسة في اندونسيا و990 موسسة في باقي الدول وصل عدد الاعضاء الي 54 مليون عضو ممن قامو بالادخار 44 مليون عضو وعدد المقترضين حوالي 23 مليون مقترض وبلغ اجمالي القروض 18 مليون دولار وبلغ اجمالي المدخرات 12 مليار دولار الي حوالي 68% من حجم القروض الخارجية وقد وصل عدد فروع المؤسسات المالية ال مايقارب 4600 فرع وتوظيف 75،الف شخص. وهناك نمازج متعدده لمؤسسات التمويل الاصغر خاصة في امريكا اللاتينية وشرق اسيا، على الرغم من ذلك هناك عدد قليل من الدول التي لديها القدرة علي الوصول الي الفقراء وقد يرجع السبب الي تاثير عدد منها بالاضطرابات الداخلية. وان عددا منها لايتلقي دعمها كافيا ويرجع ذلك لاسباب سياسية، واقتصادية واجتماعية وقد اشارت الدراسة الي ان تطور ونمو موسسات التمويل الاصغر يتطلب حد ادني من الاستقرار السياسي والاقتصادي .

وقد توصلت هذه الدراسة الي ان هناك خمسة انواع رئسية لموسسات التمويل الاصغر ، يرجع الاختلاف بينهم الي اختلاف الوسائل المستخدمة لتقديم الخدمات المالية وتمثل هذه الانواع في:-

---

[1] د. عبد الرحيم مبارك هاشم، مرجع سابق، ص111.

1- التعاونيات:- (Coopevtive)

2- الاتحادات:- (Solidayitu gvoups)

3- بنوك القرية:- (Villae benls)

4- العقود الفردية:- (Individual contvacts)

5- الروابط البنكية:- (linlkage hunking)

وان اكثر المؤسسات[1] لديها عددا من العملاء المؤسسات التي تقدم العقود الفردية ثم يليها الاتحادات ثم التعاونيات ،وبالنسبة للمقترضين فالاتحادات هي التي لديها عدد اكبر من المقترضين وتتبع سياسة اقراض فعالة. اما بالنسبة لحجم المدخرات والاقراض فان التعاونيات هي اكثر الموسسات لديها مدخرات وتقدم القروض للعاملين بها ويرجع ذلك لارتفاع القدرة علي الرقابة لدي فريق المتطوعين المحلين.

**خصائص مؤسسات التمويل الاصغر:** تختلف خصائص مؤسسات[2] التمويل الاصغر حسب اختلاف انواعها ويمكن تصنيفها وفقا لخصائصها الي نوعين رئسيين يدخل ضمنها عدد من الأنواع الأخري تتمثل في:

1- **موسسات مالية تمويلية هدفها الربح:-** وهي عادة تكون مؤسسات كبيرة وتأخذ الشكل الرسمي، كما ان لديها الكفاءة للتمويل الذاتي والعمل والاداء تقدم خدمات مالية متكاملة (ائتمان، مدخرات، تأمين) واعتمادها علي الاعانات قليلا.

2- **موسسات تمويلة لاتهدف للربح :-** وهي عادة تكون صغيرة الحجم مثل المشروعات والمنظمات غير الحكومية هدفها الحقيقي التاثير علي الفقراء والوصول اليهم مثل الاتحادات، بنوك القرية وهذه المؤسسات تقدم خدمات تكميلية (كالتدريب) وتعتمد علي الاعانات.

## مؤشرات أداء مؤسسات التمويل الأصغر:

شهدت السنوات الأخيرة الإهتمام بالشفافية في التمويل الأصغر والجانب المهم في هذا التوجيه هو زيادة استخدام المؤشرات المالية والمؤسسية لقياس مستوى مخاطر الاداء في

---

[1] د. عبد الرحيم مبارك هاشم، المرجع السابق، ص112.

[2] المرجع السابق.

مؤسسات التمويل الأصغر، لكن من الصعب الوصول إلى الشفافية المطلوبة إذا لم يتم الإتفاق حول[1] كيفية تعريف واحتساب مؤشرات قياس الوضع المالي ومخاطر الأداء.

إن غياب الاجماع حول مفهوم المؤشرات في التمويل الأصغر قاد وكالة هايكروريت وهى وكالة تمويل متخصصة في التمويل الأاصغر إلى دعوة بنك أمريكا الدولي للتنمية ووكالات تصنيف أخرى أهمها وكالتي (Planet Mcril) للإتفاق حول مسميات وتعاريف مجموعة من المؤشرات التي تسلط الضوء على مؤسسات التمويل الأصغر وهى جودة المحفظة، الكفاءة والإنتاجية والإدارة المالية والربحية وكذلك الإدارة والحكم (الهيكل التنظيمي) وقياس أداء إجراءات تطبيق اللوائح وتدقيق المعلومات، ومعرفة مفاهيم التمويل الأصغر وهنالك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها [2] قياس أداء المؤسسات مثل:-

1- **الإنتشار (واسع النطاق):** كم يبلغ عدد العملاء المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر.
2- **الإنتشار (العميق):** إلى أي مدى يصل فقر العملاء.
3- **أداء التحصيل:** ما مدى نجاح مؤسسة التمويل الأصغر في تحصيل قروضها.
4- **الاستدامة المالية:** هل تربح مؤسسة التمويل الأصغر ما يكفي لمواصلة تقديم خدمات وتوسيع نطاقها دون استمرار ضخ الاحتياجات المالية.

ولكن أهم المؤشرات الرئيسية والتي يمكن أن تسلط الضوء على أداء مؤسسات التمويل الأصغر والتي تعتبر أكثر المؤشرات أهمية والتي لو أخذت مع بعضها ستظهر صورة مقبولة عن الأداء والمخاطر والوضع المالي لمؤسسات التمويل الأصغر وهى:

1- **جودة المحفظة:-** إن أكبر مصدر للمخاطر في أي [3] مؤسسة مالية يكمن في محفظة القروض الخاصة فمحفظة القروض هى أكبر أصل من أصول مؤسسة التمويل الأصغر وإن جودة هذا الأصل، تعتبر من الجوانب التي يصعب قياسها. فجودة المحفظة ذات أهمية بالغة لمؤسسات التمويل الأصغر. ولكن أكثر المقاييس استخداماً لقياس جودة المحفظة في مجال التمويل الأصغر. هو مؤشر المحفظة في خطر حيث يستخدم لقياس جزء محفظة القروض الذي تشوبه المتأخرات كنسبة مئوية من اجمالي قيمة المحفظة،

---

[1] المرجع الدليل الفني – بنك أمريكا الدولي للتنمية، إدارة التنمية المستدامة – قسم المشاريع الأصغر والفقيرة والمتوسطة، واشنطن، 2003م – ص4.

[2] ريتشارد دور نبيرغ، مؤشرات الأداء الأساسية في مجال التمويل الأصغر، 2002، ص1.

[3] وكالة مايكروريت وبنك أمريكا الدولي للتنمية، مؤشرات الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر، الدليلي الفني، الإصدارة الثانية، 2003م، ص5.

وعلى الرغم من استخدام العديد من المقايس الأخرى الا ان مؤشر المحفظة في خطر قد اثبت بأنه الخيار الأمثل، فهو مقياس يسهل فهمه ولا يقلل من حجم المخاطر، ويسهل معه اجراء مقارنة بين مختلف مستويات المؤسسات.

بالإضافة إلى مؤشر المحفظة في خطر هنالك ثلاث مؤشرات اخرى تتعلق بجودة المحفظة والمخاطر المصاحبة لها مثل نسبة القروض المعدومة ونسبة مصاريف المخصصات ونسبة نقطة المخاطر.

ويتم احتساب مؤشر المحفظة في خطر عن طريق قسمة الرصيد الاقائم لإجمالي القروض التي فيها متأخرات تجاوزت 30 يوم زائداً إجمالي القروض التي اعيد تمويلها (هيكلتها) [1] على اجمالي المحفظة القائمة في تاريخ معين وعادة ما تستخدم لقياس القروض التي تعاني متأخرات تجاوز استخدامها من 60 يوم الى 180 يوم، فانه يجب تحديد عدد الأيام بوضوح (مثلا محفظة في خطر 30 يوم). وتعتبر هذه النسبة اكثر المقاييس استخداماً لقياس جودة المحفظة، كلما زادت مدة التأخر قلت امكانية سداد القروض وبشكل عام فإن أي محفظة في خطر 30 يوم تتجاوز 10% يجب ان تعتبر بمثابة مصدر للقلق. وذلك لأنه بخلاف القروض التجارية فإن معظم قروض التمويل الأصغر غير مضمونة لضمانات بنكية.

ان مقياس المحفظة في خطر خال من الكثير من التأويلات غير المعنوية التي تشوه المؤشرات الأخرى للمحفظة مثل معدل سداد القروض، بالإضافة إلى ذلك فإن المحفظة في خطر يعتبر مقياساً أكثر تحفظاً لقياس المخاطر المؤسسية من معدل السداد أو المتأخرات وأن مقياس المحفظة في خطر يعتبر مقياساً مفيداً ولكنه لا يعطي جميع التفاصيل حيث يمكن التلاعب فيه مثله مثل كل مقاييس الأداء الاخرى، والطريقة الأكثر شيوعاً للقيام بذلك هى اعدام القروض المتأخرة.

**2- الكفاءة والإنتاجية:**

إن مؤشر الكفاءة والإنتاجية[2] عبارة عن مقياس للأداء تبين كفاءة المؤسسة في عملياتها، فمؤشرات الإنتاجية تعكس كمية المخرجات لكل وحدة مدخلة أما مؤشر الكفاءة فيأخذ في الإعتبار سلسلة المدخلات أو سعر المخرجات ونظرا لصعوبة التلاعب بهذه المؤشرات

---

[1] سنابل – قياس مستوى الأداء المقارن للتمويل الأصغر- دراسة تحليلية ، 2003م – ص12.

[2] تانانيل جولد برج – قايس أثر التمويل الأصغر، مرجع سبق ذكره – ص4.

فإنه يسهل معها اجراء مقارنة بين مختلف المؤسسات، ولعل هذا الجانب من أفضل مؤشرات الربحية مثل العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول، من جهة أخرى فإن مقياس الإنتاجية والكفاءة أقل شمولية في قياس الأداء من المؤشرات الخاصة بالربحية. إن معدلات كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر أقل من[1] تلك الخاصة بالبنوك التجارية، إذا ما قارنا تكلفة الاقراض لكل دولار ويرجع ذلك لأن الائتمان الأصغر يعتمد على العمالة الكثيفة، فالقرض الذي قيمته مائة دولار قد يطلب جهدا إدارياً يعادل ما يطلبه قرض أكبر منه بالمرة. ففي مؤسسات التمويل الأصغر تصل التكاليف الإدارية من 15 دولار إلى 20 دولار وأحياناً 30 دولار لكل 100 دولار في محفظة القرض لذلك فإن نسبة الكفاءة ستكون 15% أو 20% أو 30%، بينما عادة ما تكون نسبة الكفاءة في البنوك التجارية 15%، 2%، 3%. ان اقتصاديات الحجم التي تعتمد على تخفيض التكاليف عن طريق زيادة كمية المنتج لها أثر في كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر.

ويرجع ذلك للتكاليف المتغيرة العالية التي تعتمد على تكنولوجيا التمويل الأصغر، فإذا تجاوزت قيمة القروض في مؤسسة تمويل أصغر 2 مليون دولار أو 3 مليون دولار، فإنه يبدو أن النمو لا يعود بمكاسب كبيرة من حيث الكفاءة بل إن مؤسسات التمويل الأصغر قد تكون أكثر كفاءة من المؤسسات الأكبر. ويشمل مؤشر الكفاءة والإنتاجية على أربعة مؤشرات هى:

أ- نسبة المصروفات التشغيلية.

ب- نسبة التكلفة لكل مقترض.

ج- انتاجية العمالة.

د- انتاجية مسئولي الاقراض.

**3- الادارة المالية:** يرتبط مؤشر الإدارة المالية بنسبة مصاريف التمويل التي تستخدم لقياس إجمالي [2] مصاريف الفوائد التي تحملها المؤسسة جزاء تمويل محفظة قروضها. والفارق بين عائد المحفظة (الدخل الحقيقي للمحفظة) هو صافي الفائدة. وان نسبة مصاريف التمويل ليست هي هامش التسهيلات الائتمانية للمؤسسة ولا متوسط سعر الفائدة علي الطريقة التي تتبعها مؤسسة تعتمد نسبة مصارف التمويل عن طريق الاقتراض او عن

---

[1] ريتشارد دور نبيرغ، مؤشرات الأداء الأساسية في مجال لاتمويل الأصغر، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] ريتشارد روز نبييرج ورقة موشرات الاداء الاساسية في مجال التمويل الاصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء cgap،2006،ص 1

طريق حقوق الملكية فالمؤشر لا يقيس الوضع المالي للمؤسسة ولكن يستخدم لمقياس المساعدة في تحديد الحد الادني لسعر الفائده الذي يجب علي مؤسسة التمويل الاصغر ان تفرضة علي القروض من اجل تغطية تكاليفها، ويتم تحديد الحد الادني لسعر الفائدة باضافة نسبة مصاريف المخصصات ونسبة المصاريف التشغيلية الي نسبة مصاريف التمويل.

4- **الربحية: تشمل مؤشرات الربحية على:** العائد على حقوق الملكية: يشير إلى مدى ربحية المؤسسة وخاصة المؤسسات التي تهدف إلى الربح وهو مؤشر هام لقياس العائد على الاستثمارات في المؤسسات الهدافة للربح، أما المؤسسات التي لا تهدف للربح فإن المؤشر يستخدم كمؤشر على مستوى النجاح للمؤسسة ويتم احتسابها بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب واستبعاد اي منح او هبات، على متوسط حقوق الملكية خلال الفترة.

## ثانياً: مؤسسات التمويل الأصغر في السودان:

عرف بنك السودان المركزي البنوك والموسسات التي تعمل[1] في مجال التمويل الاصغر في المادة 60 مقروه مع المادة 5 من قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2003م ولائحة شروط الترخيص لمصارف التمويل الاصغر لسنة2006م كالاتي:

1- **مصرف التمويل الاصغر:** اي شركة للاستثمار لتقديم الخدمات المالية الصغري كالإدخار والتمويلات المحلية والخدمات المالية الاخري.
2- **مؤسسات التمويل الاصغر التي تقبل الودائه:** تعني المؤسسة المرخص لها من البنك بقبول الودائع من الجمهور بغرض تقديم خدمات التمويل الأصغر.
3- **مؤسسة التمويل الاصغر التي لاتقبل الودائع:** تعني المؤسسة المسجلة لدي بنك السودان المركزي كمؤسسة غير مسموح لها بقبول الودائع التي لاتقبل الودائع (اي منظمة تعمل علي المستوي القومي او الولائي او المحلي او الريفي او منظمة مجتمع اومنظمة دولية او منظمة خاصة او منشاة كانت تمارس او تخطط لممارسة انشطة التمويل الاصغر) وفقا للشروط الواردة بنظام تسجيل مؤسسات التمويل الاصغر التي لاتقبل الودائع.

ومن التعريف اعلاه[2] يتضح ان المصرف هو الجهة المناط بها تقديم الخدمات المالية الصغري كادخار والتمويلات والتحويلات النقدية المحلية والخدمات المالية الاخري التي

---

[1] بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الاصغر، قطاع المؤسسات المالية والنظم،ضوابط ترخيص وتحمل المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر،في 2007م.

[2] بنك السودان المركزي السياسات النقدية والتمويلية للعام 2011م لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الاصغر.

يحتاج اليها الفقير النشط اقتصاديا والمشروعات الصغري والصغيرة او المتوسطة لتصريف اعمالهم.

اما مؤسسات التمويل الاخري من دون المصارف فقد تم تصنيفها الي نوع مصرح له بقبول الودائع من الجمهور بغرض تقديم خدمات الاقراض واخري غير مصرح لها لقبول الودائع الطوعية من الجمهور ومن خلال سياسات بنك السودان التمولية للعام 2011م المادة (أ) البنك المركزي تعريف مؤسسات التمويل الاصغر حيث ورد في لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الاصغر لسنة 2011م مايلي:[1]

1- مؤسسات التمويل التي تقبل الودائع: يقصد بها اي هيئة او شركة او منظمة غير مرخص لها من قبل البنك المركزي لمزاولة خدمات التمويل الاصغر ومتناهي الصغر لقبول ودائع الجمهور وفقا لما يحدده البنك.

2- مؤسسات التمويل الاصغر التي لاتقبل الودائع: يقصد بها اي هيئة اوشركة او منظمة غير حكومية او اتحاد او جمعية تعاونية اذا كان من الممكن القيام باعمال تقديم خدمات التمويل الاصغر، بحيث تكون لدي البنك كمؤسسة تمويل اصغر غير مسموح لها بقبول الودائع باستثناء الودائع المتعلقة بضمان التمويل.

3- مؤسسات التمويل الاصغر الاتحادية:هي مؤسسات التمويل الاصغر التي يجوز لها فتح الفروع في ولايات السودان الاخري غير التي تنشأ في مقرها الرئيسي وذلك بعد موافقة بنك السودان المركزي.

4- مؤسسات التمويل الاصغر الولائية: هي مؤسسة التمويل الاصغر التي تعمل في اي ولاية غير ولاية الخرطوم.

5- مؤسسات التمويل الاصغر المحلية والريفية: هي مؤسسة التمويل الاصغر التي لا تعمل في ولاية الخرطوم او عواصم الولايات.

6- الرابطة المصرفية التعاونية التي تعمل خصيصا لتقديم خدمات التمويل الأصغر.

يلاحظ ان بنك السودان المركزي كان اكثر دقة من خلال التعريف بمؤسسات التمويل الاصغر خاصة في السياسات التمويلية للعام 2011م من ناحية انواع مؤسسات التمويل الاصغر، حيث قسمها لمؤسسات تمويل اصغر اتحادية وولائية ثم الي محلية وريفية، كذلك صنفها لمؤسسات تقبل الودائع من الجمهور واخري لاتقبل الودائع من الجمهور ولكن يجوز

[1] بنك السودان المركزي السياسات النقدية والتمويلية لأئحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر 2011م.

لها ان تتلقي الودائع المتعلقة بضمان التمويل، بينما اكتفي في السياسة التمويلية للعام 2008م بتحديد نوعية من المؤسسات التمويل الاصغر مؤسسات تقبل الودائع من الجمهور واخري لاتقبل الودائع من الجمهور.

وهذا يدل علي اهتمام بنك السودان المركزي بتطوير قطاع التمويل الاصغر وذلك بتشجيع مؤسسات التمويل الاصغر،البنوك،والجمعيات والاتحادات والهيئات الناشطة في سوق التمويل الاصغر وتسهيل مهامها خلال تعريفات وحدود واضحة لأي مؤسسة تمويل أصغر.

## اهمية مؤسسات التمويل الاصغر في السودان:

هناك اتفاق عام علي ان التطبيقات المثلي فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة، بقدر ما تتميز بالقدرة علي الوصول الي اكبر عدد من الفقراء تتميز ايضا بالقابلية علي الاستمرارماليا وتعتبر مؤسسات التمويل الاصغر القادرة للوصول لزبائن الفقراء تعتبر هذه المؤسسة ناجحة، ويجب الاشارة الي ان بعض الدراسات تميز بين سعة الزبائن وبين عمق الزبائن، فسعةالزبائن تعرف بانها عمق الزبائن الفقراء، اما عمق الزبائن فيعرف بانه مستوي معرفتهم ولذلك مؤسسات التمويل الاصغر الناجحة تبرز اهميتها الاقتصادية والاجتماعية من خلا ل الاتي:[1]

1- توفير فرص سبل العيش والرزق لعدد كبير من افراد المجتمع.
2- الاستفادة من امكانية المجتمع.
3- تحقيق التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر.
4- توظيف المدخلات وادخالها ضمن الودائع المصرفية.
5- المساعدة في توفير احتياجات المشروعات الكبيرة والصغيرة.
6- المساهمة في التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.
7- تحقيق الاستدامة المالية.

## الشروط التي يجب في توفرها في مؤسسات التمويل الاصغر في السودان:

لا شك ان للحكومة دور مهما في رسم سياسات الاقراض الاصغر والمساهمة في الاطر التنظيمية والهايكل القانونية لمؤسسات التمويل الاصغر من واقع قناعتها بان التمويل الاصغر هو احد الوسائل الفعالة للحد من الفقر،لذلك لابد ان تكون هنالك ضوابط ومتطلبات يجب توفيرها في مؤسسات التمويل الاصغر وذلك لتخفيف الاهداف الكلية والجزئية التي يجب ان تحققها هذه

[1] د. صالح جبريل حامد أحمد ، مرجع سابق، ص (76)

المؤسسات، ان من اهم الشروط الواجب توفيرها لتشكل قواعد اساسية لاستمرارية مؤسسات التمويل الاصغر وهي:[1]

1- التزام الحكومة باستقلالية مؤسسات التمويل الاصغر والنأي عن التدخلات السياسية والبيروقراطية.
2- ان تجد مؤسسات التمويل الاصغر التشجيع والاعتراف من الجهات الاقتصادية في الدولة، ممثلة في وزارة المالية والبنك المركزي والدعم الكافي من حيث الاشراف والاسهام في تطوير بناءها المؤسسي.
3- الشفافية والوضوح في اداء مؤسسات التمويل الاصغر.
4- الانتشار والتوسع في تمويل المشروعات الناجحة وذلك بتوفير منتجات التمويل الاصغر المتنوعة.
5- ادارة النقدية ادارة فاعلة بواسطة انظمة محكمة في التصميم والتشفير لمنع مخاطر التمويل.
6- عدم زيادة تكلفة التمويل الاصغر بالنسبة للممول.
7- الدراسات الدورية والتقييم والمتابعة لعملاء التمويل الاصغر من حيث العرض والطلب ودراسة الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتمويل.
8- توفير الشروط الواجب توفيرها والتي من اجلها تم انشاء مؤسسة التمويل الاصغر.

## انواع مؤسسات التمويل الاصغر في السودان:

مؤسسات التمويل الاصغر في السودان يمكن تصنيفها الي اربع انواع رئسية وهي: [2]

1- البنوك او المصارف التجارية.
2- المنظمات غير الحكومية او منظمات المجتمع المدني.
3- الصناديق الاجتماعية.
4- مشروع التنمية الريفية.

وفي هذه الدراسة يتم التركيز على دراسة المصارف كمؤسسات متخصصة في التمويل الأصغر وأيضاً لطبيعة أنواعها وأنشطتها ووظائفها المتعددة ويمكن التعرف عليها من خلال:

## 1-تعريف البنوك وأنواعها:

---

[1] د. صالح جبريل حامد أحمد، المرجع السابق، ص (83).

[2] خالد امين عبدالله واسماعيل ابراهيم، ادارة العمليات المصرفية، والدولية، عمان دار وائل للنشر،2006م، ص(22-26).

يمكن تعريف البنوك التجارية الي عدة انواع وذلك من حيث طبيعة النشاط كالاتي:

- **البنك المركزي:** يعرف البنك المركزي بانة بنك البنوك[1] لانه يتولي الاشراف والرقابة علي باقي البنوك، وبنك الاصدار لان سلطة اصدار نقد الدولة، وبنك الدولة حيث له سلطة ادارة احتياجات الدولة من الذهب والعملات الاجنبية وتوجية سياستها النقدية.
- **البنوك التجارية:** هي البنوك التي تعتمد علي ودائع الافراد والهيئات بانواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب او لأجل او باستثمارها او اعادة استثمارها لفترة قصيرة الاجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها الي نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية، ومن امثلة هذه الاستمارات القروض، تحصيل الاوراق التجارية وخصمها او التسليف بضمانها، شراء وبيع الاوراق المالية، اصدار خطابات الضمان فتح الاعتمادات للمستثمرين وغيرها.

هناك من عرف البنك التجاري بانه نوع من انوالع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان وبذلك تصبح وسيط بين طرفين هما الجهات ذات الفائض والمقرضين، والجهات ذات العجز(المقترضين).[2]

- **البنوك الاسلامية:** هي التي تقدم الخدمات المصرفية وممارسة اعمال التمويل والاستثمارات على اساسي الفائدة اخذ وعطاء في جمع الاحوال، وتقوم باجتذاب الاموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمارات بالاسلوب[3] المصرفي القائم علي غير اساس اسعار الفائدة، وتقديم التمويل اللازم للعمليات القابلة للتصفية الذاتية في مختلف المجالات بما في ذلك صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة والمرابحة وغيرها من صيغ التمويل الاسلامي التي توافق الشرع الاسلامي.
- **البنوك الصناعية:** تهدف بصفة خاصة الي تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة الي المنشأت الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الاجل، كما تسهم في انشاء الشركات الصناعية، وبذلك تخرج عن البنوك التجارية التي تعتمد علي الاقراض قصيرة الاجل.

---

(1) أكاديمة السودان والعلوم المصرفية، برنامج رفع القدرات ، مرجع سابق، ص (43).

(2) شفيري نوري موسي، الموسات المالية المحلية، الدولية ، عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع 2008م ص9.

(3) رمضان الشراح واخرون، إدارة البنوك التجارية دار ذات السلال للطباعة والنشر 1999م،ص (20-22).

– **البنوك العقارية:** تهدف الي تمويل قطاع البناء والاسكان مقابل مرهونات عقارية، وبما ان تمويلها يكون لفترات طويلة الامد نسبيا فانها تعتمد علي مصادر تمويل طويلة الاجل ايضا.

– **البنوك الزراعية:** تقدم خدماتها الي القطاع الزراعي عن طريق تمويل وشراء البذور والتقاوي والاسمدة والمبيدات واستئجار الالات الزراعية والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية.

## 2–وظائف البنوك:

هنالك العديد من وظائف البنوك التجارية وقد تم تحديدها وفقا لنوع وطبيعة البنك وعلية يمكن تحديد وظائف البنوك التجارية كالاتي:

– الوساطة المالية:[1] تمثل أهم الوظائف الرئيسية بالمصارف إذ تقوم وحدات الجهاز المصرفي بدور التوسط المالي بين ذوي الفوائد المالية (المدخرين) وبين ذوي العجز المالي (المستثمرين).

– قبول الودائع: يستقبل البنك الودائع من عملائه ويتم بموجب ذلك فتح حساب يحمل اسم كل عميل، وهذه الودائع متعددة فهنالك ودائع جارية وودائع ادخارية.

– منح القروض قصيرة الاجل: القروض التي تقدمها البنوك متنوعة في حالة وضع الزمن في الاعتبار، فاما ان تكون قروض قصيرة الاجل او متوسطة الاجل، او طويلة الاجل والنوع الاول هو من اختصاص البنوك التجارية وهي لاتزيد مدتها عن عام.

– خصم الأوراق التجارية: تمثل الاوراق التجارية كل من الكمبيالة والشيك والسند والاذن وهذه الاوراق ينحصر التعامل بها في سوق النقد، وبالنسبة للكمبيالات مثلا قد يحتاج الشخص الي مبلغ الكمبيالة قبل موعد استحقاقها لذلك يلجأ للبنك التجاري كجهة يمكن ان تدفع قيمة الكمبيالة قبل موعد استحقاقها نظير مبلغ يخصم من قيمة الكمبيالة.

– القيام بخدمات الاوراق المالية: تعتبر من الوظائف الحديث للبنوك حيث أنهاتحقق أرباح قد يعجز العملاء عن تحقيقها من خلال ايداع اموالهم بالبنوك.

– خدمة التجارة الخارجية: تقدم البنوك لعملائها الذين يعملون في تصدير واستيراد السلع من والي الدولة، فبدلا ان يقوم العميل باستيراد البضاعة من العالم الخارجي ودفع مبلغها

[1] خالد امين عبدالله واسماعيل ابراهيم،ادارة العمليات المصرفيةوالمحلية والدولية، عمان دار وائل للنشر،2006م، ص(22–26).

الي المصدرين الاجانب مباشرة وتتكفل البنوك التجارية بنقل السلع وتسليمها الي المستوردين في بلدهم مقابل مبالغ معينة.

– تقديم الخدمات للعملاء: تقدم البنوك[1] خدمات التحويلات النقدية والتي يلعب الشيك دورا وسيطا فيها، وتحصيل الشيكات والكمبيالات للعملاء وسداد ديونهم نيابة عنهم وتقديم القروض الكبيرة والصغيرة.

– القيام بعملية توليد الودائع: هنالك حالتان لعملية خلق الودائع في البنوك التجارية، حالة الاحتياطي النقدي الكامل والجزئي، ويقصد بحالة الاحتياطي النقدي الكاملة، الحالة التي لايتصرف فيها البنك في الودائع من الناحية الافتراضية بل يحتفظ بالوديعة نظير الاتعاب التي يتقاضها، وحالة الاحتياطي النقدي الجزئي هي الحالة التي لايترك فيها البنك ودائعه جامدة بل يقترض نسبة منها للبنوك الاخري ويحتفظ بنسبة معينة تسمي الاحتياطي.

اعمال الاستثمار: يمكن للمصرف استثمار الودائع فيما يلي:[2]

أ. التجار في المعادن النفيسة وفي الأسهم والقيام بالاستثمار أو المشاركة في كافة المشروعات التجارية والصناعية والزراعية يمكن ان تمويل راس المال العامل (قصير الاجل) بالمشاركة او المرابحة او حسب صيغة التمويل المعمول بها.

ب. شراء السلع والمنتجات الجاهزة بقصد تأجيرها او بيعها نقدا او علي اقساط والبيع بالمرابحة او السلم والقيام بعمليات الاستيراد والتصدير وتخصليص السلع ونقلها وتخزينها.

ج. اعمال الخدمات المصرفية: يمكن للبنوك ان تقدم الخدمات المصرفية مقابل عمولة ويمكن ان تقدم الخدمات المصرفية في المجالات التالية:[3]

أ. قبول الودائع تحت الطلب(الحسابات الجارية) وودائع الادخار والودائع النقدية.

ب. تحصيل الشيكات لحساب العملاء سواء أكانت العملات المحلية او الاجنبية مقابل اجر او عمولة.

ج. تحويل الاموال من شيك لاخر في نفس الدولة او من دولة أخري، بموجب شيكات مصرفية او اوصرف دفع للمراسلين مقابل عمولة معينة.

د. تقديم خطابات ضمان (كفالة) وفرض غرامات مالية علي المكفول في حالة تقصيرة.

---

[1] خالد امين عبدالله واسماعيل ابراهيم، المرجع السابق ، ص 27.

[2] خالد أمين عبد الله، المرجع السابق، ص 27.

[3] المرجع السابق، ص28.

ه. فتح الاعتمادات المستندية سواء كانت لتنفيذ عمليات مشاركة او خاصة بالعملاء مقابل اجر.

و. شراء وحفظ وبيع الاوراق المالية(الاسهم) الخاصة بالعملاء وتحصيل الكبونات الخاصة بها واصدار الاسهم لحساب الشركات ومعاونتها في الاكتتاب او زيادة رأس مالها او استهلاك اسمها مقابل عمولة معينة.

ز. حفظ المعادن الثمينة للعملاء في خزائن خاصة او تأجيرها لهم.

ح. اعمال التكافل الاجتماعي: تشارك البنوك وخاصة البنوك الاسلامية في اعمال التساند الاجتماعي وذلك لقيامها بالتالي[1]:

أ. جمع حصيلة الزكاة المشروعة علي راس مال المصارف والمبالغ المودعة وتوزيعها وفقا لمصارفها الشرعية.

ب. انشاء صناديق تعاونية للتامين ضد المخاطر مثل صندوق التامين علي المواشي والمباني.

ج. منح القروض الاجتماعية بدون فوائد(قرض حسن) للمحتاجين. وهنالك من ان البنوك التجارية قد تخطت دورها التقليدي في التمويل القصير للمشروعات حيث بدات في تقديم خدماتها الاستثمارية وتمويل البنيات الاساسية، تقديم التمويل طويل الاجل ذو الفائدة الثانية، ادارة مخاطر سعر الفائدة، تطوير راس المال التشغيلي للمشروعات في كافة انحاء العالم، وتطوير هذا الدور يرجع الي المنافسة بين البنوك التجارية نفسها وبينها وبين مؤسسات الاقراض الاخري.

[1] خالد أمين ، المرجع السابق، ص28.

## المبحث الثالث

## نشأة وتطور المصارف السودانية

يرجع تدفق التمويل الأصغر للمصارف إلى نشأت المصارف وذلك من من نشأت أول مصرف إلى ما بعد الاستغلال، فقد نشأ خلال الفترة (1953[1]–1958م) ستة فروع لبنوك أجنبية، بجانب فرع البنك الأهلي المصري الذي يقوم ببعض مهام البنك المركزي والذي أنشأ عام 1953م ثم فرع بنك باركليز "بريطاني" 1913م، فرع البنك العثماني "التركي" 1949م، فرع بنك مصر "مصري" 1953م، فرع بنك الكريدي ليونية (فرنسي 1933م)، فرع البنك العربي الأردني 1956م، ثم فرع البنك التجاري الأثيوبي 1958م وشهدت الفترة من 1959 – 1969م أنشأ بنك السودان المركزي 1959م وبعض البنوك التجارية والبنك التجاري السوداني 1960م، البنك الصناعي السوداني 1961م ، بنك النيلين، البنك العقاري السوداني 1967م.

قد شهدت هذه الفترة قيام البنوك الوطنية وهى فترة انطلاقة المصارف السودانية واصبح هيكل المصارف السودانية يتكون من البنك المركزي وثلاثة بنوك وطنية متخصصة وسبعة بنوك تجارية منها خمسة لفروع بنوك أجنبية وواحد مشترك. في الفترة 1973م صدر قانون تنظيم البنوك والإدخار بموجبه تم إنشاء بنك الإدخار السوداني في عام 1973م نشر الوعي الإدخاري، ثم إنشاء مجلس الإدخار والاستثمار والذي آلت له سلطة الإشراف على البنوك التجارية.

الفترة من (1976[2]–1983م) عرفت هذه الفترة في الاقتصاد السوداني بفترة سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الاشتراكي والرأسمالي والإسلامي للاستفادة من فوائض الأموال بالأسواق العالمية على اثر الطفرة التي حدثت في أسعار البترول 1973م، حيث صدر قانون تشجيع الاستثمار للعام 1976م، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، حيث أحدثت سياسة الانفتاح الاقتصادي تحول نوعي في القطاع المصرفي وذلك بقيام مصارف تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، بالإضافة لدخول مصارف أجنبية مرة أخرى وتحول (كمي) تمثل في إفتتاح 15 بنكاً خلال هذه الفترة. وفي الفترة من (1984–1991م[3]) بدأت مرحلة إسلام القطاع المصرفي في السودان على أثره أُصدار قرار تم بموجبه منع جميع المصارف العاملة بالسودان من التعامل

---

[1] د. عبد الله يوسف يعقوب، سياسات استقطاب المدخرات للمصارف السودانية، نموذجاً، الطبعة الأولى، 2010م، ص174.

[2] بدر الدين عبد الرحيم، خلفية تاريخية عن الجهاز المصرفي بالسودان، مطبوعات بنك السودان المركزي، ص5.

[3] د. عبد الله يوسف يعقوب، مرجع سابق، ص176.

بسعر الفائدة والإلتزام في معاملاتها بالصيغ الإسلامية في قبول الودائع ومنح التمويل، وقد شهدت هذه الفترة زيادة في عدد المصارف حيث تأسس خمسة مصارف جديدة هى بنك البركة السوداني (1984م) بنك الغرب الإسلامي (1984م)، السعودي السوداني (1986م) ، بنك العمال الوطني (1988م)، وبنك الشمال الإسلامي 1989م.

الفترة من (1992[1]– 2000م) شهدت هذه الفترة إعلان سياسة التحرر الاقتصادي الكامل في الاقتصاد السوداني، وفي إطار الفترة السياسية تم إستخصاص البنك التجاري السوداني ليصبح مملوكاً لبنك المزارع كشركة قابضة، وفي هذه الفترة أصدر بنك السودان (1994م) برنامجاً قدره ثلاثة سنوات لتوفيق أوضاع المصارف في السودان مالياً وإدارياً وقانونياً بما يتوافق مع قانون تنظيم العمل المصرفي للعام (1991م) وبما يتماشى أيضاً مع مقررات لجنة بازل المتعلقة بكفاية رؤوس أموال البنوك، وقد هدف هذا البرنامج لخلق جهاز مصرفي فاعل ومواكب من خلال إيجاد كيانات مصرفية قادرة مالياً ومؤهلة فنياً للمساهمة الإيجابية في مؤازرة ودفع برنامج تحرير وهيكلة الاقتصاد بالإضافة إلى مواجهة مد العولمة المصرفية والتكيف والتفاعل معها بما يحدث مردوداً إيجابياً يخدم الاقتصاد القومي، وفي هذه الفترة تم صدور السياسة المصرفية الشاملة لبنك السودان المركزي والتي تستهدف خلق أجهزة مصرفية قوية وفاعلة لتقوي على المنافسة في ظل المستجدات العالمية والإقليمية، وبموجب صدور برنامج لإعادة هيكلة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية (2000م–2001م) وبنهاية هذه الفترة بلغ عدد المصارف العاملة بالبلاد 26 مصرفاً لديها 628 فرعاً منتشرة في ولايات السودان.

الفترة (2002–2010م[2]) شهدت هذه الفترة عملاً كبيراً للإرتقاء بوحدات الجهاز المصرفي وذلك تمشياً مع التطورات التي أحدثتها ظاهرة العولمة والتكيف مع بعض الظروف المحلية وخاصة عملية اتفاقية السلام الشامل والتي أفرزت وحدات مصرفية مشتركة، وحدات تعمل بالنظام الإسلامي والأخرى تعمل بالنظام الربوي خاصة في ولايات جنوب السودان، وهذه لها أثرها في تركيبة الجهاز المصرفي بقيام العديد من المصارف وحدثت عمليات دمج وخصخصة وتقليص الفروع لمصارف قائمة. ويمكن النظر لأهمية المصارف السودانية وتطورها من خلال تقديم خدمات التمويل الأصغر والتي تتمثل في الآتي:–

---

[1] المرجع السابق.

[2] د. عبد الله يوسف يعقوب، مرجع سابق، ص177.

## أولاً: أهداف المصارف السودانية:

### 1- تنوع الخدمات المصرفية[1]:

والتي يتوقف عليها نمو المصارف واستمرارها وقدرتها على اشباع الاحتياجات بالنسبة للعملاء على تقديم خدمات مصرفيه متنوعه ومتعددة المزايا ومتوافقة مع رغباتهم وتصوراتهم وظروف المجتمع المتجددة الامر الذي يؤدي الى محافظة المصرف على عملائه الحاليين واغراء المحتملين منهم الى دائرة التعامل مع المصرف.

### 2-تطوير الخدمات المصرفية[2]:

تلجأ المصارف الى تطوير خدماتها وفقاً للتطورات المحلية والعالمية في العمل المصرفي والتغير في مفاهيم ورغبات وعادات واتجاهات العملاء وكذلك مواجهة ظروف المنافسة سواء فيما بين البنوك بعضها البعض أو مع المؤسسات المالية الأخرى، وذلك بما تحقق اشباع الرغبات والحاجات المتبادلة للعملاء وتحقيق اهداف المصرف المعين. ويتم التطوير بتقديم خدمات جديدة واستخدام صور واشكال جديدة للخدمات المصرفية ومن ذلك استخدام خدمات الصراف الآلي في دفع فوتير المياه والكهرباء والهاتف وتطوير الخدمات المصرفية يؤدي إلى تقليل حجم مخاطر السوق والتي يتعرض لها المصرف وان تطوير الخدمات المصرفيه يجب ان يتواءم مع خطط البنك واهدافه القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل وتطوير الخدمات المصرفية يؤدي إلى:

- الخدمات المتطورة تؤدي إلى زيادة إيرادات المصرف وبالتالي زيادة أرباحه بما يمكنه من تلبية دوافع المودعيين الذين يرغبون في تحقيق العائد على ودائعهم، كذلك فإن زيادة أرباح المصرف تمكنه من تحسين تهيئة فروعه وتوسيع نشاطاته وبالتالي قدرته على المنافسة.

### 3- تسعير الخدمات المصرفية[3]:

لا يطلب العملاء الخدمة المصرفية لجودتها فقط بل يأخذون في اعتبارهم سعرها أيضاً مما جعل من السعر أحد الأدوات المؤثرة على جذب العملاء (مودعين وغيرهم) للمصارف وتتمثل جوانب تأثير سعر الخدمات المصرفية على استقطاب المودعين في النواحي التالية:

- أن أسعار الخدمات المصرفية تلقي على العملاء بعض الأعباء المالية لذلك يرغب العملاء في المصارف التي لا تغالي في أسعار خدماتها المصرفية ولا يعني ذلك أن إنخفاض سعر

---

[1] المرجع السابق، ص86.

[2] المرجع السابق.

[3] د. عبد الله يوسف يعقوب، المرجع السابق، ص45.

الخدمة المصرفية يؤدي إلى إستقطاب العملاء في كل الأحوال، وذلك أن بعض العملاء ينظرون للسعر كمؤشر لنوعية الخدمات المقدمة، بل يعتبر البعض أن السعر المرتفع مؤشر لعدم جودة الخدمة المصرفية.

– يعتبر السعر المناسب للخدمة المصرفية عنصراً أساسياً في تحقيق الحجم المطلوب من الأرباح المصرفية والعملاء وهو ما يكسب المصرف القدرة على جذب بعض المودعين الذين لا تحركهم سوى دوافع الربحية، كما تحقق الحجم المطلوب من الأرباح يساعد على تحسين صورة المصرف في السوق وتحسين وضعه التنافسي وهى عوامل تساعد على زيادة التعامل مع العملاء المودعين.

– الأرباح وكيفية توزيع واحتساب الأرباح في (البنوك الإسلامية وكذلك تحديد رسوم العملات التي تتقاضها المصارف الربوية والإسلامية على مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها للعملاء.

**4- استقطاب المدخرات:**

يعرف الإدخار بأنه فائض[1] الدخل المحصل عن فترة زمنية معينه عن النقصان الجاري خلال نفس الفترة والذي يسمح بانفاق اجل سواء على مستوى الفرد أو المنشأ أو الدولة وتعتبر المصارف من أهم المنشآت المالية والتي تشكل أوعية إدخارية مهمة حيث تستطيع من خلال تقديم خدماتها المختلفة استقطاب مدخرات المستفيدين سواء افراداً أو مؤسسات أعمال أو هيئات ومن خلال هذه المدخرات تستطيع تمويل القطاعات الهامة بأنواعها المختلفة الزراعية والصناعية والعقارية بشروط ميسرة وتعتبر المدخرات بالموضوع الحديث أهم مصادر الأموال الخارجية للمصارف التجارية لذلك فإن المصارف تتبع مختلف السبل لاستقطاب المزيد من المدخرات، والتي تتأثر بعدد من العوامل أهمها:[2]

-أهداف المصارف.

-حجم العمل بالمصرف.

-المنافسة المصرفية السائدة.

-التشريعات السائدة بالدولة وبشكل خاص القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي.

-الوضع الإقتصادي والسياسي والأمن بالدولة.

---

[1] هشام البساط – الاتجاهات الحديثة في السوق المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1992م، ص132.

[2] عوض برير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، البيان للطباعة والنشر، القاهرة، 2004م، ص19.

**5- كفاءة أداء الخدمة المصرفية:**

لا يلزم لاجتذاب العملاء المودعين ان تتعدد وتتطور الخدمات المصرفية وتحدد أسعار منافسة لها فقط، بل لا بد أن تقوم بكفاءة عالية من حيث الاسلوب والسرعة والدقة بدرجة تريح العملاء وتشبع رغباتهم وتشعرهم بإهتمام المصرف بهم الامر الذي يترتب عليه كسب الكثير من مدخراتهم، لذلك تسعى المصارف لمعرفة درجة الأداء في خدماتها المصرفية ومعدلات النقصان والزيادة فيها، وما إذا كان ضرورياً تعديل أسلوب أدائها بصورة ترضي العملاء. ويتم ذلك عادة باستخدام أداء هامة هى قياس العمل، وعادة ما تظهر مظاهر تدني الخدمات المصرفية بالمصارف في عدة صور أهمها:

- تعدد شكاوي العملاء من زيادة الأخطاء في أداء الخدمات المصرفية.
- زيادة معدلات إنتظام العملاء داخل المصرف لحين الحصول على الخدمات المصرفية.
- اكتساب ظاهرة صفوف انتظار العملاء أمام شبابيك الخدمات المصرفية.
- تزايد المشاكل اليومية في العمل والتي تنتج من التلاعب والاختلاس والتزوير في اموال المصرف والعملاء.
- تأخير عمليات المعاملات الاستثمارية والتحويلات المصرفية.
- تراكم حجم الاعمال اليومية غير المنجزة وتأخير عمليات الضبط الداخلي والمطابقات مع البنوك الأخرى والمراسلين ويمكن التعرف على كفاءة وأداء الخدمات المصرفية في مصرف معين من خلال النظر للأساليب التي يتبعها المصرف للقضاء على الظواهر التي سبق الإشارة إليها ومنها:
  - رفع كفاءة الموظفين.
  - استخدام التقنيات الحديثة.
  - تهيئة وتجهيز مكان العمل.
  - تسهيل وتبسيط إجراءات العمل.

## ثانياً: التمويل المصرفي بالمصارف السودانية:

يمثل الوساطة المالية أهم[1] الوظائف الأساسية للمصارف، إذ تقوم وحدات الجهاز المصرفي بدور التوسط المالي بين ذوي الفوائض المالية "المدخرين" وذوي العجز في الموارد النقدية "المستثمرين"، وللقيام بهذه الوظيفة بصورة فاعلة تسعى المصارف التي تكثف جهودها في

[1] د. بدر الدين عبد الرحيم، مرجع سابق، ص7.

جانبي العرض والطلب، ففي جانب العرض تسعى المصارف لجذب المدخرات من الجمهور والشركات والمؤسسات العامة والخاصة لتنظيم محفظة ودائعها المصرفية (ودائع جارية، ودائع إدخارية، ودائع استثمارية)، وذلك من خلال استراتيجيتها لتسويق خدماتها المصرفية، أما في جانب الطلب فتعمل المصارف على استغلال مواردها المتاحة لتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة لخدمة أهداف الاقتصاد الكلي كهدف وسيط يتوافق مع أهداف السياسة النقدية والتمويلية للبنك المركزي. وتحقيق الربحية كهدف جزئي بالبنك التجاري المعني. وذلك من خلال نشر تعريفته لمختلف الخدمات المصرفية بما في ذلك هوامش الأرباح على التمويل المصرفي لذلك تلجأ المصارف لتمويل القطاعات ذات المخاطر المالية المنخفضة وذات العائد المادي السريع وتتجاهل القطاعات ذات المخاطر المالية وذات العائد المادي الضعيف. ويعتبر التمويل المصرفي من الوظائف الأساسية للمصارف، بجانب وظيفة قبول الودائع، ويعرف التمويل المصرفي بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد لقيمة آجلة مساوية لها، وغالباً ما تكون نقوداً في النظام التقليدي وعيناً في النظام الإسلامي، خاصة في حالة السلم والمشاركة والمضاربة، بينما تسدد نقداً في حالة المرابحة. وتمويل المصرف لعملائه يعني أنه استغل مبالغ مالية أودعت لديه، وبذلك يكون قد تم تحويلها من موارد عاطلة إلى موارد مستخدمة ولها عائد. ويلعب التمويل المصرفي دوراً حيوياً في زيادة الأنشطة الاقتصادية تتمثل في الآتي:-

1- يساهم في زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي.

2- يؤدي إلى إرتفاع مستوى الإنتاج والتشغيل.

3- يؤدي إلى توفير فرص العمل.

4- يساهم في زيادة الدخل القومي.

5- يؤدي إلى زيادة معدل الإدخار لدى الأفراد.

**1/ أهمية التمويل المصرفي لعملاء المصارف:**

يلعب التمويل المصرفي دوراً حيوياً في زيادة النشاط الاقتصادي، حيث يجد الاهتمام المتعاظم على كافة القطاعات الاقتصادية والمالية في الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وتأثيره على جميع الأنشطة الاقتصادية، ويعتبر التمويل قضية جوهرية للأفراد والشركات والدول يسعى لمعالجة النقص في المدخرات والإيفاء بالإلتزامات ويمكن للنظر إلى التمويل المصرفي من جانب أهميته للمصرف والأشخاص الممولين وللاقتصاد القومي وتبرز أهمية التمويل المصرفي لعملاء المصارف في الجوانب التالية:

- يعتبر التمويل المصرفي مصدراً لسد الفجوات التمويلية لتسيير أعمالهم التجارية والإنتاجية وبالتالي اسهامهم في دفع عجلة الاقتصاد القومي.
- يؤدي التمويل الاستهلاكي الى حصول الاشخاص على احتياجاتهم الاستهلاكية وهو ما يزيد من القوة الشرائية (القلب الفعال) الذي يعد المحرك الأساسي للتنمية.

**2/ أهمية التمويل المصرفي بالنسبة للمصارف:**

- يعتبر التمويل المصرفي النشاط الرئيسي للمصرف بل المحرك للأنشطة المصرفية الأخرى يعد المصدر الغالب للأرباح.
- يعد التمويل في المصارف الإسلامية أحد المعايير الهامة للإطمئنان على السلامة الشرعية لأعمال المصرف.

**3/ أهمية التمويل المصرفي للاقتصاد القومي:**

أ. يؤدي التمويل المصرفي الى تحقيق التخصيص الكفوء للموارد والكفاءة الأعلى على استخدامها.

ب. يستخدم التمويل المصرفي كأسس لتنظيم عملية عرض النقود في الاقتصاد القومي من خلال أدوات السياسة النقدية.

ج. يعتبر التمويل المصرفي أداة لتمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، بما يدفع بعجلة التنمية ويحقق سياسة الدولة في العديد من المجالات.

## ثالثاً: العوامل المؤثرة على قدرة المصارف في تقديم التمويل المصرفي:

1- **حجم الموارد المتاحة للتمويل:** تتكون هذه الموارد من رأس المال والأرباح والودائع[1] مطروحاً منها نسبة الاحتياطي النقدي بطرف البنك المركزي ونسبة السيولة الداخلية لمقابلة سحوبات العملاء والأصول الثابتة. فالناتج من هذه المعادلة يمثل الموارد المتاحة للبنك فكلما كانت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني كبيرة، فإن ذلك يعني احتفاظ البنك بجزء أكبر من ودائعه في البنك المركزي، وبالتالي انخفاض الموارد القابلة للتمويل، وإذا كانت توقعات سحوبات العملاء اليومية من البنك كبيرة، فإن ذلك يعني بالضرورة احتفاظ البنك بسيولة داخلية لمقابلة هذه السحوبات، مما يؤدي أيضاً لانخفاض موارده القابلة للتمويل، ولذلك تعمل البنوك جاهزة على المواءمة ما بين السيولة والمرابحة.

[1] د. بدر الدين عبد الرحيم، مرجع سابق.

2- **طبيعة وتركيبة الودائع (موارد البنوك):**

تتمثل موارد البنوك الأساسية في الودائع والتي تشمل الودائع الجارية، والودائع الاستثمارية، والودائع المقيدة والهوامش على خطابات الضمان والاعتماد بالإضافة إلى رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة، حيث تؤثر طبيعة وتركيبة الودائع على حجم وتركيبة التمويل سواء لآجال قصيرة أو طويلة، فإذا كان الجزء الأكبر من الموارد عبارة عن ودائع جارية، فإن موارد البنك القابلة للتمويل تتأثر لأنها موارد غير مستقرة، لذلك لا يتم استغلالها إلا في التمويل قصير الأجل، أما في حالة ارتفاع حجم الودائع الادخارية والاستثمارية، وهى مستثناة من حساب الاحتياطي النقدي والقانوني في السياسة النقدية والتمويلية، فإن الموارد المتاحة للتمويل سوف ترتفع ويمكن للبنوك أن تمنح التمويل متوسط الأجل في هذه الحالة.

**3- كفاءة المصرف:**

نسبة لدور التمويل الهام تقوم البنوك بإنشاء إدارة للتمويل، حيث تقوم هذه الإدارات بدراسة طلبات العملاء وتحليلها وإتخاذ القرار المناسب بشأنها ومتابعة لتنفيذ العمليات الممولة، لأن أي تقصير سوف يعرض البنك إلى خسائر أو تعثر في عملية استرداد التمويل، وهذا يعني تجميد لموارد البنك ويؤثر سلباً على عمليات التمويل مستقبلاً، لذلك تضع البنوك ضوابط وتدابير معنية لمنح التمويل ومنها، سمعة العميل، وموقفه المالي، كفاءته والضمانات وجدوى المشروع المراد تمويله، وتجربة العميل السابقة مع البنك، وذلك لضمان عدم تعثر العمليات التمويلية.

4- **قدرة المصارف في الحصول على موارد من مصادر أخرى:**

يمكن للبنوك الحصول على موارد أخرى (غير الودائع) من مصادر عديدة منها التمويل من نوافذ البنك المركزي والتمويل من البنوك الأخرى (سوق ما بين المصارف) أو الحصول على المقابل المحلي لما يحتفظ به من نقد أجنبي نتيجة لبيع النقد الأجنبي، هذا ويتأثر تمويل البنك إيجاباً بالمبالغ المتحصلة من هذه المصادر.

5- **الطلب على التمويل:**

يعتبر الطلب على التمويل دالة لعدد كبير من المتغيرات التفسيرية وتشمل تكلفة التمويل ودخل وثروة العميل وتكلفة البدائل الأخرى، مجموعة العوالم الشخصية التي تتضمن السلوك الاستهلاكي للعميل، الرغبة في الاستثمار والمقدرة المالية، وتوفر الضمانات

الكافية، بالإضافة إلى العوامل الخارخية وغيرها، حيث كل هذه العوامل تؤثر في الطلب على التمويل المصرفي، كما تؤثر تكلفة التمويل نفسه في قدرة البنوك على منح التمويل.

**رابعاً: العوامل المؤثرة على تدفق التمويل الأصغر بالمصارف:**

تعتبر المصارف أكثر القنوات كفاءة لتقديم خدمات التمويل الأصغر في السودان، وذلك نظراً لبنياتها التحتية وإنتشار فروعها، ولها قدرات أكبر للوصول إلى الفقراء، خاصة المصارف التي لها بنيات ووسائل تمكنها من الوصول بخدماتها المصرفية الكبيرة والصغيرة للأفراد المنتشرين في المدن والأرياف، كما أن المصارف تقدم المصادر لتمويل العمليات، بما لها قدرة على جذب رؤوس الأموال، ولها القدرة على تقديم خدمات الإيداع والسحب والتأمين على الودائع، إدخار، تحرير الشيكات المصرفية. إن أهم العوامل المؤثرة على تدفق التمويل الاستثماري والتمويل الأصغر تتلخص على النحو التالي:

1- السياسات النقدية والتمويلية.
2- أهداف وسياسات المصارف السودانية.
3- مصادر الأموال المتاحة للمصارف من حيث طبيعتها وآجالها وتكلفتها.
4- كفاءة إدارة المصارف والعاملين بإدارة التمويل والاستثمار والمخاطر.
5- الموازنة بين التكلفة والعائد.
6- طبيعة ونوع العملاء.
7- نوع المخاطر المحيطة بمجالات التمويل.

إن طبيعة تركيبة الودائع و الموراد المتاحة بالمصارف وتوفر السيولة تعتبر من المؤشرات المباشرة على عمليات تدفق التمويل الاستثماري والتمويل الأصغر بالمصارف السودانية وهى العوامل المرتبطة بالسياسات النقدية والتمويلية ويمكن دراسة أثر هذه العوامل من خلال عوامل مرتبطة بالسياسات الكلية للاقتصاد الكلي وايضاً السياسات النقدية والتمويلية والتي تمكن عمليات تدفق التمويل المصرفي بالمصارف السودانية ولذلك يمكن دراسة تركيبة ونوعية المصارف السودانية كمؤشر هام لتدفق التمويل الأصغر.

**تركيبة الودائع بالمصارف السودانية:**

تمثل الودائع الجارية والودائع الإدخارية والاستثمارية المصدر الرئيسي للموارد المالية للمصارف، لذلك فإن تطور حجمها يعتبر من العوامل والمؤشرات الهامة لسمعة المصارف والتي من خلالها يستطيع المصرف من إتخاذ قرارات حجم التمويل المصرف للمشروعات

الاقتصادية والاجتماعية ولدراسة تركيبة الودائع يمكن النظر إلى تحليل تركيبة الودائع المصرفية في السودان خلال الفترة (2002 ــ 2011م) حيث قام بنك السودان المركزي خلال الفترة [1] (1994–2011) بتنفيذ العديد من برامج الإصلاح الهادفة إلى خلق كيانات مصرفية ذات ملاءة عالية وقادرة على البقاء في ظل المنافسة الإقليمية والدولية في مجال الصناعة المصرفية، حيث تبنى برنامج لتوفيق أوضاع المصارف في الفترة (1994 ــ 1997م) وإنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية عام 1995م وصندوق ضمان الودائع المصرفية عام 1996م كما تبني سياسة مصرفية شاملة غطت الفترة (1999 ــ 2002م)، وكذلك تبني برنامج لإعادة هيكلة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية منذ العام 2000م، هذا بجانب عمل البنك المركزي على تطبيق المعايير الدولية للإشراف والرقابة (مقررات لجنة بازل I وبدء تطبيق بازل (2) وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتطبيق مبادئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما ظل بنك السودان المركزي يقوم بجهود في مجال التطوير التقني وتطوير المنتجات المصرفية كما تم إنشاء شركة السودان للخدمات الإلكترونية والتي ساهمت في إدخال نظام التحويلات المالية، ثم تبع ذلك إنشاء المقاصة الالكترونية وخدمات الصراف الآلي ونقاط البيع انتهاء بإنشاء نظام المدفوعات القومي سراج. كل تلك الجهود التي ظل يبذلها بنك السودان المركزي كانت تهدف إلى تقوية الجهاز المصرفي وتعزيز ثقة الجمهور ومن ثم جذب الموارد المالية داخل الجهاز المصرفي وبالتالي ضمان فعالية السياسات النقدية لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، وتهدف دراسة تحليل الودائع إلى تحليل التطورات التي حدثت في الودائع المصرفية من حيث الحجم والنوع والتوزيع وتركيبتها بين مختلف المودعين وإتجاه هذا التطور، وتقييم مدى نجاحها ومساهمتها في تدفق التمويل الأصغر بالمصارف السودانية وذلك من خلال سياسات بنك السودان المركزي وجهوده في تعزيز ثقة المتعاملين مع الجهاز المصرفي واستشراف الدور المطلوب لتعزيز هذه الثقة وبالتالي زيادة حجم الودائع وتحويل تركيبتها لتوفير موارد مستقرة يمكن توظيفها بصورة أكثر فائدة في تدفق التمويل المصرفي الاستثماري والتمويل الأصغر.

وقد أسهمت تلك الجهود نسبياً في تقوية المواقف المالية للبنوك العاملة في السودان.

---

[1] بدر الدين حسين جبر الله، وحدة العمليات النقدية، مجلة المصرفي العدد 65، ص9.

**جدول (1–3) بعض مؤشرات الميزانية المجمعة للمصارف السودانية (ملايين الجنيهات)**

| البند | 2002 | 2011 |
|---|---|---|
| إجمالي الاصول | 6.112 | 46.504 |
| رصيد الودائع | 3.631 | 27.776 |
| إجمالي رؤوس الأموال والاحتياطيات | 734 | 9.036 |
| التمويل المصرفي | 2.141 | 22.867 |
| الأرباح | 79 | 1.177 |

**المصدر: بدر الدين حسين جبر الله، مجلة المصرفي، العدد 65، 2011م.**

حيث تلاحظ من الجدول أعلاه إن إجمالي أصول البنوك العاملة بالسودان قد إرتفع من 6.1 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2002م إلى 46.5 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2011م بنسبة زيادة بلغت حوالي 662% (قرابة السبعة أضعاف)، كما إرتفع أيضا رصيد التمويل المصرفي القائم من 2.1 مليار جنيه بنهاية عام 2002م إلى حوالي 22.9 مليار جنيه بنهاية العام 2011م.

**جدول (2–3) تركيبة الودائع المصرفية بالعملة المحلية (مليون جنيه)**

| نوع الوديعة | 2002 | | 2011 | |
|---|---|---|---|---|
| | قيمة | نسبة المساهمة | قيمة | نسبة المساهمة |
| ودائع تحت الطلب | 1,511 | %70 | 11,448 | %50 |
| ودائع إدخار | 200 | %9,0 | 2,662 | %12 |
| ودائع استثمار | 404 | %19 | 8,134 | %36 |
| ودائع هوامش خطابات الضمان والاعتماد & أخرى | 46 | %2,0 | 483 | %2,0 |
| **المجموع** | 2,162 | %100,0 | 22,727 | %100,0 |

**المصدر: بدر الدين حسين جبر الله.**

من الجدول رقم (2–3) نلاحظ أن جملة الودائع بالعملة المحلية إرتفعت من حوالي 2.2 مليار جنيه في عام 2002م إلى حوالي 22.7 مليار جنيه بنهاية عام 2011م بنسبة إرتفاع بلغت حوالي 932% (قرابة العشرة أضعاف)، صاحب هذا الارتفاع تغير ملحوظ في تركيبة الودائع بالعملة المحلية حيث انخفضت نسبة مساهمة الودائع الجارية في اجمالي الودائع من حوالي 70% في عام 2002م إلى حوالي 50% بنهاية عام 2011م وارتفعت بالمقابل نسبة مساهمة الودائع

الاستثمارية من حوالي 19% في عام 2002م إلى حوالي 36% بنهاية عام 2011م، كما ارتفعت نسبة مساهمة ودائع الإدخار من حوالي 9% إلى حوالي 12%، الجدير بالذكر أن هذه الفترة شهدت استقرار في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت في المتوسط حوالي 7% وكذلك شهدت هذه الفترة استقرار نسبي في سعر الصرف ومعدلات التضخم.

**جدول (3-3) تركيبة الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية (ملايين الجنيهات)**

| نوع الوديعة | 2002 | | 2011 | |
|---|---|---|---|---|
| | قيمة | نسبة المساهمة | قيمة | نسبة المساهمة |
| ودائع تحت الطلب | 522 | %36 | 1,770 | %35 |
| ودائع إدخار | 16 | %1 | 82 | %2,0 |
| ودائع استثمار | 608 | %41 | 1,954 | %39 |
| ودائع هوامش خطابات الضمان والاعتماد & أخرى | 323 | %22 | 1,243 | %24 |
| **المجموع** | 1,469 | %100,0 | 5,049 | %100,0 |

**المصدر: بدر الدين حسين جبر الله.**

تركيبة الودائع بالعملات الأجنبية: بالنسبة لتركيبة الودائع بالعملات الأجنبية نلاحظ من الجدول رقم (3-3) أن حجمها قد إرتفع من ما يعادل حوالي 1,5 مليار جنيه بنهاية عام 2002م إلى ما يعادل حوالي 5,05 مليار جنيه بنهاية عام 2011م بنسبة إرتفاع بلغت حوالي 244% وذلك على الرغم من أن هذه الفترة كانت قد شهدت إرتفاع سعر صرف العملة السودانية مقابل الدولار الأمريكي حيث إتجه بنك السودان إلى رفع قيمة الجنية السوداني مقابل العملات الحرة إعتباراً من سبتمبر 2004م وذلك نتيجة للتوسع النقدي الكبير الذي حدث بسبب ارتفاع عائدات البترول حيث كان الهدف من عملية ترفيع العملة الوطنية تحجيم الموارد الحكومية الكبيرة، وتواصل ارتفاع قيمة العملة الوطنية حتى بلغ سعر الصرف حوالي 2,0 جنيه للدولار بنهاية العام 2008م. ومن حيث تركيبة الودائع بالعملة الأجنبية نلاحظ أن الودائع تحت الطلب وودائع الإدخار تكاد تكون حافظت على نسبة مساهمتها في إجمالي الودائع خلال الفترة، أما بالنسبة لودائع الاستثمار فقد انخفضت نسبة مساهمتها من 41% خلال عام 2002م إلى حوالي 39% بنهاية العام 2011م وارتفعت نسبة مساهمة ودائع هوامش خطابات الضمان والاعتماد من حوالي 22% إلى حوالي 24%.

**جدول (4–3) تركيبة الودائع المصرفية الكلية (ملايين الجنيهات)**

| نوع الوديعة | 2002 ــ 2006 | | 2007 ــ 2011 | |
|---|---|---|---|---|
| | قيمة | نسبة المساهمة | قيمة | نسبة المساهمة |
| ودائع تحت الطلب | 2,034 | %56 | 13,218 | %48 |
| ودائع إدخار | 217 | %6,0 | 2,744 | %10 |
| ودائع استثمار | 1,012 | %28 | 10,088 | %36 |
| ودائع هوامش خطابات الضمان والاعتماد & أخرى | 368 | %10 | 1,726 | %6,0 |
| **المجموع** | 3,631 | %100,0 | 27,776 | %100,0 |

**المصدر: بدر الدين حسين جبر الله.**

تركيبة الودائع المصرفية الكلية حسب النوع: بالنظر إلى الجدول رقم (4–3) يمكن أن نلاحظ أن هنالك تغير طرأ على تركيبة الودائع المصرفية الكلية إذ نجد أن الودائع تحت الطلب قد انخفضت نسبة مساهمتها من إجمالي الودائع المصرفية من حوالي 56% في عام 2002م إلى حوالي 48% بنهاية عام 2011م كما إنخفضت نسبة مساهمة ودائع هوامش خطابات الضمان والاعتماد من حوالي 10% في عام 2002م إلى حوالي 6,0% في عام 2011م، وبالمقابل ارتفعت نسبة مساهمة الودائع الاستثمارية من حوالي 28% في عام 2002م إلى حوالي 36% من إجمالي الودائع المصرفية بنهاية عام 2011م كما ارتفعت نسبة مساهمة ودائع الادخار من اجمالي الودائع المصرفية من حوالي 6% خلال عام 2002م إلى حوالي 10% خلال عام 2011م، وتعتبر التغيرات في تركيبة نوع الودائع مؤشر جيد لزيادة ثقة الجمهور في القطاع المصرفي، الجدير بالذكر أن هذه الفترة كانت قد شهدت تطورات نوعية في سياسات بنك السودان المركزي الرامية إلى جذب المعاملات المالية لتكون عبر النظام المصرفي، ففي العام 2002م تبنى البنك المركزي برنامجاً استراتيجياً عرف بآفاق التقنية تمت صياغته عبر دراسة استشارية مع أحد بيوت الخبرة، كما تم تطوير العديد من البرامج التقنية ببنك السودان المركزي والجهاز المصرفي من أجل تطوير العمل المصرفي بالبنك المركزي والمصارف التجارية لممارسة خدمات الصيرفة الالكترونية ونظام محول القيود القومي الذي يقدم خدمات الصراف الآلي ونقاط البيع، المقاصة الالكترونية، نظام الرواجع الالكترونية، نظام البريد الإلكتروني بالشبكة الداخلية للبنك المركزي، كما سعى البنك المركزي لاستكمال إنشاء نظام المدفوعات القومي بإدخال نظام التسويات

الاجمالية الآنية المعروف بسراج، تبني نظام سويفت (Swift) العالمي للتحويلات وإصدار بعض القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي الالكتروني، وقد تم هذا البرنامج التقني بالاستفادة من التقدم التقني في مجال الاتصالات الذي شهدته البلاد عموماً.

**جدول (5-3) تركيبة الودائع المصرفية حسب الجهات المودعة (مليون جنيه)**

| نوع الوديعة | 2002 | | 2011 | |
|---|---|---|---|---|
| | قيمة | نسبة المساهمة | قيمة | نسبة المساهمة |
| ودائع تحت الطلب | 3,392 | %93,4 | 25,090 | %90,3 |
| ودائع إدخار | 27 | %0,8 | 416 | %1,5 |
| ودائع استثمار | 129 | %3,5 | 1,661 | %6,0 |
| ودائع هوامش خطابات الضمان والاعتماد & أخرى | 51 | %1,4 | 88 | %0,3 |
| **المجموع** | 3,631 | %100,0 | 27,776 | %100,0 |

**المصدر: بدر الدين حسين جبر الله.**

تركيبة الودائع المصرفية حسب الجهات المودعة: بالنسبة لتركيبة الودائع المصرفية حسب الجهات المودعة نلاحظ من الجدول رقم (5-3) أن حجم الودائع المصرفية قد ارتفع من 3,6 مليار جنيه بنهاية العام 2002م إلى 27,8 مليار جنيه بنهاية العام 2011م بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 672% (حوالي سبعة أضعاف) كما نلاحظ أن الجمهور قد حافظ على أعلى نسبة من بين الجهات المودعة للودائع بنسبة فاقت 90% من إجمالي الودائع خلال الفترة، وارتفعت نسبة مساهمة ودائع المؤسسات العامة من حوالي 4% في عام 2002م إلى حوالي 6% بنهاية عام 2011م، وارتفعت نسبة مساهمة ودائع الحكومات الولائية والمؤسسات المالية غير المصرفية ارتفاعا طفيفا، إذ ارتفعت نسبة ودائع الحكومات الولائية من حوالي 1% إلى حوالي 2%، وارتفعت نسبة مساهمة ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية من حوالي 08% بنهاية عام 2002م إلى حوالي 1,5% بنهاية عام 2011م.

من خلال نتائج التحليل نلاحظ أن هنالك تغيير معقول حدث في تركيبة الودائع المصرفية من حيث الحجم والنوع بما يشير إلى إرتفاع الثقة في الجهاز المصرفي وتحسن قدرته في جذب المودعين، والشئ الذي تعضده هذه النتيجة نجد أن نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بالعملة المحلية قد إنخفضت من حوالي 47% بنهاية عام 2002م إلى حوالي 35% بنهاية عام 2011م مما يعني أن هنالك عدم تفضيل للإحتفاظ بالعملة على الإيداع، كما انخفضت

نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي إلى الودائع من حوالي 52% خلال عام 2002م إلى حوالي 44% بنهاية عام 2011م، وكذلك نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود إنخفضت من حوالي 34% إلى حوالي 31%.

## خامساً: سياسات التمويل الاصغر في السودان:

منذ ان كانت بداية[1] التمويل الاصغر في السودان مرتبطة بالقطاع الرسمي في ظل ما يعرف بالصناديق الدوراة ونظام الشيل ونظام الكشف في جميع مراحله المختلفة في ظل القطاع الرسمي فإن أهم مراحل التمويل الأصغر تتمثل في الآتي:-

أ. مرحلة الجمعيات التعاونية ومكاتب البريد.

ب. مرحلة المصارف الوطنية.

ج. مرحلة المصارف الإسلامية والمنظمات الطوعية غير الحكومية.

د. مرحلة المصارف المتخصصة في التمويل الأصغر.

ومنذ بداية القرن السادس عشر كان للسودان تجارب عملية في التمويل الاصغر صحاب هذه التجربة سياسات وبرامج واصلاحات مختلفة للنصوص بقطاع التمويل الاصغر في جميع المراحل وتطورت هذه السياسات والبرامج حتى وصلت هذه السياسات الى مصارف ومؤسسات متخصصة في التمويل الاصغر في السودان وذلك لتحقيق أهداف الالفية الثالثة وتخفيف حدة الفقر الى 50% بحلول العام 2015م. ولذلك لا بد من دراسة الوضع الراهن للتمويل الاصغر في السودان (من خلال تجربة السودان في التمويل الاصغر وذلك من خلال السياسات والإستراتيجيات التي وضعها بنك السودان المركزي والتي تهدف الى تطوير قطاع التمويل الأصغر. وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال سياسات تجمع بين الأعمال المصرفية والأهداف الإجتماعية. وأن الصورة التقليدية لهذا القطاع كانت ولأسباب تاريخية تحديداً أقرب إلى المساعدات منها إلى النشاط التجاري وأن العملاء الذين يتلقون الخدمة أقرب إلى الفقراء المعدمين بدلاً عن النشطين اقتصادياً فكثيراً من مؤسسات التمويل الأصغر كانت مؤسسات غير ربحية منفصلة عن النظام المالي الأوسع، فقد ركزت سياسات بنك السودان المركزي عن وجود أنواع مختلفة من مؤسسات التمويل الأصغر المصرفية وغير المصرفية مؤسسات تتمتع بالإكتفاء الذاتي وتقوم بتقديم خدمات متنوعة من أجل الوصول إلى أكبر عدد من العملاء وفق الأسس والضوابط والمنهجيات والصيغ الإسلامية. ويجب أن يكون تركيز تقديم خدمات التمويل الأصغر إلى الفقراء النشطين اقتصادياً

[1] أكاديمية السودان للعلوم المصرفية، مرجع سابق، ص9.

أمر ضرورياً وأيضاً أن يكون التركيز على إتساع رقعة الوصول إلى العملاء (عدد العملاء الذين يتم الوصول إليهم) وليس على عمقها (مستوى فقر العملاء) لأن التمويل الأصغر يجمع بين أعمال المصارف والأهداف الإجتماعية. لذلك ركزت سياسات بنك السودان المركزي على تطوير منهجيات مختلفة من أجل ملائمة البيئة المحلية مع مباديء التمويل الأصغر وأسس وضوابط وإجراءت منح التمويل حسب ووفق الظروف الداخلية لمؤسسات التمويل الأصغر، إلا أن هذه الأسس والإجراءات تختلف من مؤسسة إلى أخرى ولكن تختلف في التطبيق وأحياناً وفقاً للوائح والإجراءات الداخلية لكل مؤسسة. خاصة في عمليات الضمانات، هوامش الأرباح والتركيز على بعض صيغ التمويل عن الصيغ الأخرى، الأسلوب الذي يكون ناجحاً في مؤسسة قد يكون فاشلاً في مؤسسة أخرى. لذلك يرى الباحث أن أهم سياسات وإجراءات منح التمويل الأصغر في السودان تتمثل في الآتي:-

**1/ سياسات منح وضوابط التمويل الأصغر:**

يمنح التمويل الأصغر وفقاً لسياسات بنك السودان المركزي التي تحدد سنوياً وفق أسس وضوابط منح التمويل الأصغر حسب موجهات السياسات النقدية التي يصدرها البنك سنوياً لمؤسسات التمويل الأصغر المصرفية وغير المصرفية والتي تحدد من خلالها هوامش المرابحات والصيغ وسقف التمويل المسموحة به وضوابط الضمانات التقليدية وغير التقليدية. وفي معظم مؤسسات التمويل الأصغر يمنح التمويل الأصغر وفقاً للشروط التالية:

- أن يكون العميل نشطاً اقتصادياً.
- توفير المستندات الثبوتية (بطاقة شخصية سارية المفعول).
- تقديم استمارة السكن.
- احضار عقد إيجار ساري المفعول ورخصة تجارية.
- أن يكون النشاط قانوني ومقبول اجتماعياً.
- احضار دراسة الجدوى توضح نوع النشاط.
- احضار شيك ضمان او ضامن.
- فتح حساب بنكي.

وهذه الإجراءات هى التي يعتمد عليها في منح التمويل الأصغر والتي من خلالها يحدد قيمة مبلغ التمويل وسعر الفائدة وفترة الاسترداد والقسط الشهري القابل للسداد ويرى الباحث أن الإجراءات الإئتمان المتبعة بواسطة البنوك التقليدية لا تناسب ظروف عملاء التمويل الأصغر وأن

معظم هذه الشروط المطلوبة تأخذ وقتاً طويل من زمن العميل وهى ذات تكلفة عالية ولا تساعد على تيسير التوزيع السريع للائتمان وعليه لا بد أن يقوم بنك السودان المركزي بمراجعة النظم والإجراءات المتبعة بواسطة البنوك النشطة في التمويل الأصغر كي تتناغم مع أفضل الممارسات العالمية، خاصة فيما يتعلق بالضمانات بالبديلة وغيرها من الشروط وأن تكون شروط ميسرة تساعد في سرعة عملية منح التمويل الأصغر.

## 2/ منتجات التمويل الأصغر:

يتسم تقديم خدمات التمويل الأصغر في السودان الى التنوع بوجه عام فالتمويل يتخذ بصفة رسمية شكل إئتماني مع قلة إمكانيات الحصول على الخدمات التي تستند الحاجة إليها مثل الإدخار، الودائع والتأمين الأصغر والتحويلات المالية، البرقية أو الحوالات، ويرجع ذلك الى أن أغلبية مؤسسات التمويل الأصغر في السودان غير مسموح لها قانونياً بقبول الودائع والمدخرات، وهو ما تقوم به البنوك فقط، والحاجة إلى بيئة قانونية تتيح للوسطاء الماليين من بينهم مؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة قبول الودائع والمدخرات، فنظام الخدمات المالية ليس محدوداً فحسب بل نوع الإئتمان محدد أيضاً تحديداً ضيقاً، فالائتمان موجه في المقام الاول الى اغراض المشاريع (اي للاغراض الانتاجية)، ولم يبذل قدراً كبيراً من أجل إيجاد منتجات جديدة تلبي تباين إحتياجات الفقراء الإئتمانية. مثل إئتمانات المستهلكين. وإئتمان شفاء المرضى وتعليم الطلاب، فيجب على مؤسسات التمويل الأصغر في السودان تقديم طائفة متنوعة من المنتجات الإئتمانية وهذا التنوع يسهم في زيادة نطاق المؤسسات ويؤدي إلى تحسين صورتها.

تقدم مؤسسات التمويل الأصغر أنواع من التمويلات ومنتجات للفقراء النشطين اقتصادياً وأصحاب الأعمال الصغيرة التي تساهم في زيادة الدخول وخلق فرص عمل جديدة او تلك المنتجات التي تؤدي الى توفير السلع والخدمات للمجموعات المستهدفة من خلال الأنشطة التالية:

- تمويل أنشطة تجارية بسيطة.
- تمويل أنشطة خدمية.
- تمويل أنشطة إستهلاكية ذات جدوى اقتصادي.
- سلفيات لدفع رسوم دراسية.
- تمويل لصيانة عربات.
- دفع رسوم تأمين وترخيص سيارات.
- صيانة وتحسين المنازل.

- تمويل الأنشطة الزراعية وتربية الحيوان.
- تمويل الأنشطة الصناعية.

يرى الباحث أن منتجات التمويل الأصغر في السودان تفتقر إلى التنوع في المنتجات ولا يوجد نموذج لمنتج يستحوذ على رضاء المجتمع من خلال التمويلات التي تمنحها مؤسسات التمويل الأصغر مثل منتج إدخال الكهرباء بالأحياء الحضرية ومنتج سلة الغذاء لصغار المزارعين، لذلك يجب على البنوك أن تسارع في طرح وإنتاج أفكار جديدة لمنتجات جديدة وأن تضع حد للمنتجات التقليدية التي لا تتعدى خدمة العميل الواحد.

## 3/ الضمانات المستخدمة لمنح التمويل الأصغر في السودان:

وفقاً لتجربة السودان في مجال التمويل الأصغر[1]، يشترط المصارف من العملاء تقديم ضمانات كافية مقابل التمويل للجوء إليها عند فشل العميل في السداد لأي سبب من الأسباب، وقد لا تتوفر لعملاء التمويل الأصغر ضمانات مادية أو عينية أو أي أصول أخرى ذات قيمة مادية لتقديمها للبنك، كما هو معمول به بالنسبة لتمويل الفئات الأخرى التي لا يتم التصديق بالتمويل لها إلا بعد إستلام البنك للضمانات الكافية، والتي تفوق قيمتها مبلغ التمويل والتي يتصرف فيها البنك وفق ما يراه لاستعادة حقوقه عند حدوث تعثر وقد استخدمت التجربة[2] الأولى للتمويل الأصغر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي الضمانات التقليدية (العقاري، الأصول، الضمانات الشخصية). في العام (2006م) تم إعداد دراسة حول الضمانات التقليدية والبديلة ودورها في توسيع نطاق خدمات التمويل الاصغر من قبل شركة يونيكونز للاستشارات المحدودة، قام فريق الدراسة بمسح ميداني يشمل ثلا ث من ولايات السودان هى، ولاية الخرطوم، شمال كردفان والقضارف لتعطي صورة عن الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية التي في ظلها يمارس التمويل الأصغر، وقد تم اختيار ثلاثة بنوك لغرض إجراء المسح وهى مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية، البنك الزراعي السوداني، ومصرف التنمية والتعاون الإسلامي. وذلك لأنها تقدم التمويل الأصغر بحجم أكبر مقارنة مع المصارف الأخرى، وقد أظهرت نتائج المسح على المصارف الثلاثة المختارة، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أنها تقوم بتطبيق أنواع مختلفة من الضمانات غير التقليدية بدرجات متفاوتة الجدول أدناه يوضح الضمانات المستخدمة لمنح التمويل الأصغر في السودان.

---

[1] عوض برير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، البيان للطباعة والنشر، القاهرة، 2004م، ص28.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

**جدول رقم (6-3) الضمانات المستخدمة لمنح التمويل الأصغر لبعض البنوك المختارة**

| البنوك (الإدخار، الزراعي، التنمية التعاوني) | المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني |
|---|---|
| 1- الضمان الشخصي كطرف ثالث مدعوم بشيك أو شيكات صادرة بتاريخ لاحق يقدمه الضامن كمسئول ثان عن الغرض | 1- أنواع مختلفة من الضمان الشخصي كطرف ثالث |
| 2- صناديق الضمان (الودائع الوقفية) الخاصة بقروض المانحين. | 2- ضمان المجموعة. |
| 3- رهن الممتلكات المنقولة. | 3- رهن الممتلكات الصغيرة القيمة. |
| 4- صناديق ضمان وقروض منظمات المجتمع المحلي. | 4- حجز المدخرات كضمان. |
| 5- الشخصية الاعتبارية لمنظمة المجتمع المحلي. | 5- الاحتفاظ بوثائق الملكية لحين السداد التام للقرض. |
| 6- تعهد منظمات المجتمع المحلي بتسليم العملاء المقصرين في التسديد على المصارف المعينة. | 6- التوقيع على تعهد قانوني بعدم التصرف في الأصول والسلع إلى حين إكتمال السداد. |
| 7- ضمان الراتب الشهري. | 7- رهن الدخول، الراتب أو المعاشات التقاعدية المستقبلية كضمان. |
| 8- ضمان المعاش. | 8- تحرير سندات إذنية لضمان السداد. |

**المصدر: عبد الله سليمان أحمد**

فمسألة ضمانات عملاء التمويل الأصغر تشكل هاجساً أكبر بالنسبة للعملاء ولمؤسسات التمويل الأصغر أيضاً وخاصة أن معظم العملاء ليس لديهم ضمانات مصاحبة كافية أو أصول أخرى وهذا ربما يكون سبباً مباشراً لعدم تمويل بعض محدودي الدخل وهذا ربما يكون الفاصل الذي يحدد الفجوة بين العرض والطلب في سوق التمويل الأصغر وبصورة أخرى من وجهة نظر المؤسسات وتعتبر الضمانات بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر المساهم الرئيسي في تقليل مخاطر الائتمان وضمان لحقوق المودعين والمؤسسات لا تخاطر بمنح اي تمويل بلا اي نوع من الضمانات، وأن معظم البنوك والمؤسسات غير المصرفية تتبع منهجية التمويل الفردي.

يرى الباحث أن هذا النوع من الضمانات غير مناسب لعملاء التمويل الاصغر فعلى بنك السودان إيجاد أنواع أخرى من الضمانات في حالة التمويل الفردي، ويجب على المؤسسات أن

تكتفي بأنواع الضمان الشخصي بإصدار شيكات مصرفية شخصية بدلاً من اصدار شيكات أخرى من طرف ثاني حيث يتخوف الطرف الثاني من اصدار شيكات ضمان في كثير من الحالات يتسبب في عدم تمويل العملاء، عليه يجب على بنك السودان المركزي ايجاد بدائل تتلائم مع ظروف عملاء التمويل الأصغر ولا تؤثر في محفظة مؤسسات التمويل الأصغر، ومسألة الضمانات هي التي أدت إلى أن يكون هنالك فجوة واسعة بين تمويل العملاء وعدم تمويل العملاء (العرض والطلب) أي ما بين تنفيذ سياسات بنك السودان وعدم تنفيذ هذه السياسات والمحافظة على الأصول المالية للمودعين.

## 4/ صيغ التمويل الأصغر:

صيغ التمويل الأصغر في السودان هى الصيغ الإسلامية المتبعة وفق النهج الإسلامي مطبقة في المعاملات المصرفية منذ العام 1984م، وأن النظم الإسلامية للإئتمان هى الأكثر ملاءمة ويمتاز بعضها بالمشاركة في المخاطر جنباً إلى جنب مع العميل، كما أن تعدد الصيغ يتيح للممول فرصة أكبر لإختيار الأسلوب المناسب لكل حالة. وأكثر الصيغ استخداماً في النظام الإسلامي هى صيغ المشاركة والمرابحة، المقاولة، المضاربة، والغرض الحسن ( في حدود ضيقة) السلم، الاستصناع، والايجارة وهذه الصيغ تستخدمها معظم مؤسسات التمويل الأصغر في السودان وهى تتلائم مع متطلبات شرائح عملاء التمويل الأصغر وأهم هذه الصيغ التالية:

أ- **صيغة المشاركة:**

تعد المشاركة هى أهم صيغ الاستثمار في الفقه الإسلامي، وهى تلائم طبيعة المصارف دون اشتراط فائدة ثابتة، كما هو الحال في التمويل بالمصارف التقليدية، ليشارك المصرف العميل في النتائج المتوقعة ربحاً وخسارة، في ضوء قواعد وأسس توزيعية متفق عليها بين المصرف والعميل.

## ضوابط التمويل عن طريق المشاركة:

وضع الفقهاء مجموعة من القواعد التي تضبط التمويل عن طريق المشاركة وهى:

- أن يكون رأس المال من النقود والإئتمان.
- أن يكون رأس المال معلوماً وموجوداً يمكن التصرف فيه.
- لا يشترط تساوي رأس مال كل شريك بل يمكن أن تتفاوض الحصص.
- أن يكون الربح حسب الاشتراط وبنسبة معلومة.
- يكون توزيع الأرباح والخسائر حسب نسبة كل شريك.

**أنواع المشاركة:** تتعدد أنواع المشاركات وفق الصيغ الإسلامية ولها عدة أشكال وأنواع وهى:-

- المشاركة الثابتة.
- المشاركة المتناقصة.

**ب-صيغة المرابحة:** يعد بيع المرابحة من أنواع البيوع المشروعة وأحد قنوات التمويل الإسلامي بالمصارف الإسلامية والمرابحة في اللغة مصدر من الربح وهى الزيارة في اصطلاح الفقهاء هى بيع بمثل الأول مع زيادة ربح او هى بيع برأس المال وربح معلوم، وصفتها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشتريت به السلعة ويشترط عليه ربحاً ما، ومن شروط أن يكون الثمن معلوماً للمشتري.

**ج- صيغة المضاربة:** تعد المضاربة من أهم صيغ الاستثمار في الفقه الإسلامي وهى نوع من المشاركة بين رأس المال والعمل، والقبول، وحكمها إيداع ابتداء وتوكيل نوع العمل، ومن شروط المضاربة:

1- شروط متعلقة برأس المال.

2- شروط متعلقة بالربح.

3- شروط متعلقة بالعمل.

ومن أنواع المضاربة:

1/ **المضاربة المقيدة المطلقة:** وهى أن تدفع المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل ويكون في المضاربة المطلقة للمضارب فيها حرية التصرف، كيفما شاء دون الرجوع لرب المال إلا في نهاية المضاربة.

2/ **المضاربة المقيدة:** وهى التي يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان ماله.

**د- صيغ السلم:** السلم والسلف بمعنى واحد وهو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل والسلم هو نوع من انواع البيع وأركانه:

1. العاقدان.
2. الصيغة، الايجاب والقبول.
3. المعقود عليه.

**شروط بيع السلم:**

1- أن يكون منضبطاً: بمعنى أن كل ما يمكن انضباطه فانه جائز فيه السلم.

2- أن يكون الأجل معلوم كالشهر والسنة.

3- أن يكون المسلم فيه الذمة فإن اسلم في عين لم يصح.

4- أن يصفه بما فيه الثمن.

5- أن يكون المسلم فيه عام الوجود في محلة فلا يجوز فيما ندر.

**تطبيق السلم بالمصارف الإسلامية:** أن يكون عقد السلم طريقاً للتمويل يغني عن الفائدة وهو بيع سلعة مشروعة يمكن أن ينتجها أن يبيع كمية منها يحصل ثمنها حالاً وتسلم في المستقبل، لذلك يكون عقد السلم أحد الوسائل التي يستخدمها المصرف الإسلامي في الحصول على السلع موضوع تجارته مستقبلاً.

**هـ- الإجارة:** الإجارة من الناحية الشرعية هى عقد لازم على منفعة معقودة قابلة للبذل والاباحة لمدة معلومة لعوض معلوم، وهى صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الاجارة، وفي اطار صيغة تمويلية تسمح بتسعير على الراغب في اقتناء أصل رأس مالي ولا يملك مجمل الثمن فوراً.

**تطبيق الاجارة في المصارف الإسلامية:** الاجارة بالمصارف الاسلامية على النحو التالي:-

- قيام المصرف المؤجر بشراء أصول ثابتة محددة بمعرفة المستأجر.
- يقوم المصرف بتمويل شراء الأصل وامتلاكه ثم تأجيره.
- تحتسب الدفعات الايجارية على فترة التعاقد بحيث تعطي:

أ. الاموال المدفوعة في شراء الأصل.

ب. القيمة التخزينية للأصل.

ت. هامش ربح مناسب.

**ز- الاستصناع:** يعرف الاستصناع بانه عقد صانع على عمل شيء معين في الذمة وهو من عقود البيوع، ويشترط في عقد الاستصناع ما يلي:

- بيان جنس المستصنع وقدرة وأوصافه المطلوبة.
- أن يحدد فيه الأجل.
- يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله او تقسيطه الى اقساط معلومة لآجال محددة.
- يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطاً جزائياً بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هنالك ظروف قاهرة.

**أطراف الاستصناع:**

- الصانع: وهو البائع الذي يلتزم بتقديم الشيء المصنع للعميل.
- المقاول: وهو الذي يباشر الصنع (تصنيع المنتج المطلوب).
- المستصنع: وهو الطرف المشتري في عقد الاستصناع.

الاستصناع يمثل دوراً رئيسياً في استثمارات المصارف الإسلامية، إذ قامت المصارف بتمويل المباني السكنية بنظام الاستصناع وفق شروط والتزامات وضوابط بين المصارف وعملاء التمويل. ويرى الباحث أن صيغ التمويل الإسلامية تعتبر صيغ مناسبة لعملاء التمويل الأصغر ولكن أهم وأنسب صيغ التمويل الإسلامي لعملاء التمويل الاصغر هى صيغة المشاركة وذلك لمزاتها التالية:

1. لا يوجد تشدد في الضمانات لان النظام يهتم بنوعية الاستثمار اكثر من مقدرات العميل.
2. اذا كان نتاج العملية الخسارة لا يتحملها العميل لوحده ويتيح له النظام فترة سماح بدون تكاليف مالية اضافية.
3. صيغة حرة وعادلة ويمكن فهمها بسهولة.
4. ليس بالضرورة أن يساهم الشريك مساهمة مادية ويمكن ان تكون المساهمة في مجال العمل والآلات.
5. لا تتطلب ان يقوم الشريك بسداد اي مستحقات في حالة فشل المشروع.
6. توفير عائدات عالية على الاستثمار للشريك والبنك.

**جدول رقم (7–3) تدفق التمويل حسب الصيغ (ملايين الجنيهات)**

| الفترة | المرابحة | النسبة | المشاركة | النسبة | المضاربة | النسبة | السلم | النسبة | أخرى | النسبة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 341880 | 33,7 | 434460 | 43 | 35550 | 3,5 | 33970 | 3,3 | 167390 | 16,5 | 1013250 |
| 2001 | 578690 | 39,5 | 453290 | 31 | 91480 | 6,2 | 72990 | 5 | 267370 | 18,3 | 1463820 |
| 2002 | 742662 | 36 | 576516 | 28 | 95683 | 4,6 | 68541 | 3,3 | 584391 | 28,1 | 2067793 |
| 2003 | 1258573 | 44,6 | 654587 | 23,2 | 160923 | 5,7 | 135210 | 4,8 | 609977 | 21,7 | 2819272 |
| 2004 | 1652975 | 38,5 | 1372382 | 32 | 246250 | 5,7 | 126533 | 3 | 892551 | 20,8 | 4290691 |
| 2005 | 3010283 | 43,3 | 2143049 | 30,8 | 292331 | 4,2 | 145147 | 2,5 | 1362870 | 19,5 | 6953680 |
| 2006 | 5559119 | 53,5 | 2116468 | 20,4 | 532040 | 5 | 132993 | 1,3 | 2054300 | 19,8 | 10394920 |
| 2007 | 7315101 | 58 | 1631380 | 13 | 497619 | 4 | 81715 | 1 | 3061470 | 24 | 12587285 |
| 2008 | 8899680 | 77 | 1769320 | 12 | 876420 | 6 | 290650 | 2 | 4845213 | 33 | 14681292 |
| 2009 | 8186340 | 52,2 | 1641402 | 10,5 | 956036 | 6,1 | 349618 | 2,3 | 4526390 | 39 | 20775438 |
| 2010 | 14174102 | 52,2 | 1981884 | 9,5 | 148020 | 1 | 257586 | 1,2 | 6913846 | 31 | 22107438 |
| 2011 | 14312933 | 61,3 | 1548468 | 6,6 | 1424744 | 6 | 174806 | 1 | 5868236 | 25,1 | 23329187 |

**المصدر: من إعداد الباحث استناداً لتقارير بنك السودان المركزي في الفترة من (2000–2011م).**

بالنظر للجدول أعلاه نجد أن صيغة التمويل السائدة بالمصارف السودانية هى صيغة المرابحة حيث تتراوح النسبة ما بين (33,7% – 61,3%) خلال الفترة (2000–2011م) وفق

النسب الأعلى في صيغ التمويل، أما التمويل بصيغة المشاركة فقد تتراوح النسبة ما بين (9,5% – 43%) خلال الفترة من (2000م – 2011م)، ثم صيغة التمويل بأخرى تراوحت خلال الفترة ما بين (19,5% – 33,1%)، أما صيغة المضاربة والسلم فقد تراوحت النسبة ما بين (1% – 6,1%) و (1% – 5%) على التوالي وهى من الصيغ الأقل مشاركة في صيغ التمويل ويلاحظ من الجدول أن المصارف السودانية تواجه صعوبات في التمويل بصيغ المضاربة والسلم والصيغ الأخرى وأنها الأقل صيغ في التمويل المصرفي، ونرى أن اعتماد التمويل على صيغ المرابحة يمكن المصارف من تحقيق أرباح ولسهولة إجراءاتها ولكن ليست هى الصيغة المناسبة لعملاء التمويل الأصغر ويرى الباحث أن صيغة المشاركة هى الأنسب لعملاء التمويل الاصغر لما لها من عدالة اجتماعية بالنسبة للمصرف وعميل التمويل الأصغر وإن المصارف لا ترجع إلى صيغة المشاركة لأنها لا يشترط فيها تشدد في عمليات الضمان وأيضاً لا تستطيع المصارف تحميل المخاطر الناتجة عن عمليات صيغة المشاركة.

## 5/ منهجية التمويل الأصغر في السودان:

يقصد بالمنهجية مجموعة من الأنظمة والإجراءات التي يتم تطويرها في إطار برنامج يهدف إلى توصيل الخدمات المالية للمستهدفين من العملاء، والمنهجية المناسبة التي ينتج عنها تقديم أفضل الخدمات للعملاء وبطريقة تسمح باستدامة تقديم تلك الخدمات. وبصفة عامة يمكن التمييز بين منهجين من مناهج التمويل الأصغر ومن ضمن المنهجيات المتبعة في السودان لمنح التمويل الأصغر منهجية الاقراض والتي يستخدم فيها المنهجيات التالية:-

### أ. منهجية التمويل الفردي:

يستخدم التمويل الفردي الأساليب التقليدية للعمل المصرفي، غير أن الفرق الأساسي هو حقيقة قبول ضمانات غير تقليدية، وتسمى هذه الأنواع من الضمانات باسم الضمانات البديلة، وفي التمويل الفردي يتم عمل البنوك من أجل مقابلة حاجة الفقراء حيث يلعب مسئول التمويل الأصغر دوراً رئيسياً بزيارة العملاء في منازلهم وأماكن أعمالهم لجمع المعلومات التي تعتبر أساس للموافقة على القروض، ويعتبر هذا الإجراء محاولة لتقييم المقدرة على الوفاء بإلتزامات التمويل.

**أغراض تمويل الافراد:** تشمل أهم أغراض التمويل الفردي في الآتي:

- الحرف والصناعات اليدوية.
- الإنتاج الحيواني والزراعي.
- التجارة والخدمات.

- الأغراض الإستهلاكية.
- يترك لكل مؤسسة حرية اختيار المجال الملائم مع طبيعة المنطقة مع مراعاة عناصر الجدوى والمخاطرة.

**معايير وضوابط التمويل الفردي:**

- الجدوى المالية للاستثمار خاصةً في حالة الاستثمارات الجديدة والزبائن الذين يمولون لأول مرة.
- الموقف المالي باعتباره صافي التدفق النقدي الشهري من المصادر بعد خصم مصروفات المعيشة الأسرية الضروررية جدول السداد يتم تحديده وفق صافي التدفق النقدي الشهري، ويجب أن تكون كل هذه التفاصيل موضحة في استمارة طلب التمويل.

**السقف الإئتماني للتمويل الفردي:**

- يتم استخدام نظام التدرج في التمويل بحيث يبدأ بمبلغ معين ويزيد حسب الإنتاج ومدى الاستفادة من التمويل الأول ولكن أن يبدأ التمويل الأول.
- يعتمد حجم التمويل الموجة إلى هياكل المجتمع على طبيعة النشاط المراد تمويله وعدد أعضاء الهياكل.

ب- **منهج التمويل الأصغر عبر المجموعات:**

يعتبر التمويل بضمان المجموعة من أنجح الأنظمة المتبعة في العديد من دول العالم، وتقوم فكرته الأساسية على اختيار افراد المجموعة لأنفسهم للحصول على تمويل بضمان بعضهم البعض، فمنهجية التمويل بضمان المجموعة تمتاز بامكانية وصولها لعدد كبير من الفقراء، بما يتناسب مع مشاريعهم وإمكانياتهم المادية وهى من المنهجيات الناجحة والمطبقة للتمويل الأصغر عالمياً ومحلياً في السودان.

## 6/ تكلفة التمويل الاصغر فى السودان:

**تعريف تكلفة التمويل :**

يقصد بتكلفة التمويل الأصغر التكلفة التي تشاء نتيجة لمعاملات منح التمويل اوما يعرف بصورة مختصرة بتكلفة المعاملات وتنشا هذه التكلفة بسبب الاهتمام المتزايد بالتمويل الاصغر المبني على اسس تجارية والذي يهدف في المقام الاول الي تقديم خدمات معالجة للفقراء النشطين اقتصاديا ويمكن تقسيم التكلفة حسب نشأتها الى نوعين.

**1- التكلفة التي تنشأ في جانب الممول:**

تنشأ التكلفة نتيجة قيام مؤسسات التمويل الاصغر بالنشاطات التالية:

أ. جمع معلومات تستطيع المؤسسة من خلالها معرفة الامتيازات بالجدارة الائتمانية للعميل (دراسة العميل) ومعرفة الامتيازات التي تتعلق بالنشاط موضوع التمويل من جهه ثانية( دراسةالعملية) وتعرف التي تنشا نتيجة للقيام بهذه النشاطات باسم تكلفة (المعلومات).

ب. الاشراف والمتابعة لمعرفة اي تغيير يطرأ علي الموقف الاقتصادي للعميل او لتجنب سؤ استخدام العميل للتمويل او تجنب التصرف غير القانوني من قبل العميل في الرهن او الضمان المصاحب لعملية التمويل .ولذلك تعرف هذه التكلفة باسم تكلفة الاشراف والمتابعة).

ج. جمع المعلومات التي تتعلق بتجنب عدم استرداد العميل للتمويل كليا او جزئيا ولذلك تعرف هذه التكلفة باسم تكلفة المخاطر. وتصبح هذه البنود الثلاثة من التكلفة التي تنشأ من جانب الممول متتابعه ومتداخلة ومترابطة ببعض البعض ويصعب الفصل بينها بسهولة.[1]

**2- التكلفه التي تنشأ في جانب طالب التمويل :**

تنشأ هذه التكلفه نتيجه طالب التمويل بسداد الالتزامات التالية:

أ. الرسوم والمصروفات التي يتحملها طالب التمويل لتوفير المستندات واوراق الاثبات التي تطلبها مؤسسات التمويل الاصغر وتعرف باسم التكلفة المباشرة.

ب. المصروفات الاخرى التى يتحملها طالب التمويل اثناء فترة التفاوض وفي الحصول عليه وتعرف هذه التكلفة بالتكلفة غير المباشرة.

ج. الزمن الضائع علي العميل في خلال فترة التفاوض علي التمويل بحيث ينظر اليه من زاوية الزمن الذي كان من الممكن ان علي العميل اذا استغل هذا الزمن في نشاط يدر عليه عائدا لذلك تعرف هذه التكلفة نتيجة الزمن الضائع باسم تكلفة الفرص البديلة.

**العوامل التي تؤثر على تكلفة التمويل:**

ومن خلال الممارسة العملية لتجربة التمويل الأصغر في السودان هنالك العديد من العوامل التي تجعل تكلفة التمويل تختلف ما بين عميل واخر او تختلف لنفس العميل ما بين عملية واخري ويمكن ايجاز هذه العوامل في الاتي:

أ. خبرة العميل وخبرة مؤسسة التمويل.

---

[1] د.عصام محمد على الليثي ورقة عمل وتكلفة التمويل الاصغر واثرها على سلوك المصارف في تقديم التمويل الاصغر، مقدمة للمستوى السادس ، لوحدة التمويل الاصغر ، بنك السودان المركزي 30-1-2008م

ب. حجم مبلغ التمويل.

ج. سرعة البث في قرار التمويل.

د. البعد المكاني.

ه. طبيعة النشاط الممول.

تشير التجربة ان إرتفاع تكلفة التمويل الأصغر يعزى إلى عدد من العوامل في جانب (العرض والطلب) ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم (8-3) التكاليف التي تنشأ بين الطرفين عند إجراء عملية التمويل الاصغر:**[1]

| التكلفة من جانب الممول | التكلفة من جانب طالب التمويل |
|---|---|
| 1- جمع المعلومات من خلال معرفة العوامل المتعلقة بالجدارة الائتمانية للعميل (دراسة العميل) ومعرفة الجوانب التي تتعلق بنشاط وموضع التمويل (دراسة العملية) ولذلك تعرف التكلفة (بتكلفة المعلومات) | 1- الرسوم والمصروفات التي يتحملها طالب التمويل بتوفير المستندات والأوراق الثبوتية التي يطلبها الممول وتعرف هذه التكلفة بالتكلفة (المباشرة). |
| 2- الاشراف والمتابعة لمعرفة أي تغيير يطرا على الموقف الاقتصادي للعميل، أو لتجنب سوء استخدام العميل للتمويل والتصرف غير القانوني من قبل العميل في الرهن او الضمان المصاحب لعملية التمويل. | 2- المصروفات الاخرى التي يتحملها طالب التمويل اثناء فترة التفاوض على التمويل وحتى الحصول عليه، تعرف هذه التكلفة (بالتكلفة غير المباشرة). |
| 3- جمع المعلومات المتعلقة بتجنب عدم استرداد التمويل جزئياً أو كلياً وتعرف التكلفة بتكلفة المخاطر) | 3- الزمن الضائع على العميل بحيث ينظر إليه من زاوية الدخل الذي كان من الممكن استغلاله في أي نشاط يدر عليه عائد لذلك تعرف هذه التكلفة بتكلفة (الفرص البديلة) |

**المصدر: عبد الله سليمان، التمويل الأصغر في السودان ، الضمانات، التكلفة، العائد.**

من خلال دراسة التكلفة نجد أن سلوك المصارف السودانية يتصف بمبدأ عدم التخصصية في مجال التمويل الأصغر، وهذا يعني ان تحديد أي سقف للتمويل الأصغر من قبل البنك المركزي قد لا يجد طريقة للتنفيذ أو الحماس الكامل من قبل المصارف غير المتخصصة، أو ذات التجربة المحدودة في هذا المجال، بالإضافة إلى طول الفترة والإجراءات المتعلقة بالحصول على التمويل يترتب عليه ارتفاع تكلفة التمويل لدى الطرفين، الأمر الذي يدفع المصارف إلى اللجوء

[1] عبد الله سليمان أحمد، ورقة عمل بعنوان، التمويل الأصغر في السودان، الضمانات، التكلفة، العائد، نوفمبر 2011م، ص32.

إلى اقصاء الشريحة المستهدفة من عملاء التمويل الأصغر أو عزوفهم ومن ثم اللجوء إلى التمويل المصرفي الإستثماري والبحث عن بدائل أخرى وهذه من الأسباب التي تؤدي إلى وجود الفجوة بين العرض والطلب في التمويل الأصغر.[1]

## سادساً: تدفق التمويل الأصغر في السودان:

### سوق التمويل الأصغر في السودان:

تدفق التمويل الأصغر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور مؤسسات التمويل الأصغر في السودان وذلك من خلال تطور آلياتها ووسائلها لمنح التمويل الأصغر ولكن أهم عوامل تدفق التمويل الأصغر هى عملية سوق التمويل الأصغر المتمثلة في العرض والطلب الكلي على التمويل الأصغر في السودان فعملية سوق التمويل الأصغر هى العملية التي يعتمد عليها في تدفق التمويل فبدون سوق للتمويل الأصغر لا يمكن تقديم الخدمات المالية للتمويل الأصغر لذلك لا بد من دراسة سوق التمويل الأصغر لمعرفة حجم الطلب الكلي الذي تعمل فيه مؤسسات التمويل الأصغر لعرض خدماتها ومحفزاتها التمويلية لعملاء التمويل الأصغر في السودان ويمكن النظر لسوق التمويل الأصغر لما جاء في استراتيجية التمويل الأصغر وأيضاً من خلال الطلب المحتمل على التمويل الأصغر بناء على افتراضات نسبة الفقراء تحت خط الفقر وتقديرات النشطين اقتصادياً وقد جاءت في استراتيجية بنك السودان المركزي أن الطلب على خدمات التمويل الأصغر في السودان يفوق العرض كثيراً حيث العرض ضئيل يغطي فقط حوالي 3-1% من السوق المحتمل، وهذا يعود إلى ضعف التوجه الواضح لمؤسسات التمويل الأصغر وغياب التنسيق بينهما، وهذا يجعل هناك فجوة بين العرض والطلب ورغم وجود عدد من الجهات التي تقوم حالياً بتقديم خدمات التمويل الأصغر في السودان إلا أن سوق التمويل الأصغر لم يحدد حجمه حتى الآن نظراً لضعف البنية التحتية لوسائل المعلومات المرتبطة بدراسات سوق التمويل الأصغر ويمكن دراسة سوق التمويل الأصغر من خلال:

### أ/ سمات سوق التمويل الأصغر:

ان السمات العامة لسوق التمويل الأصغر في السودان يتمثل في القطاعات الاقتصادية الهامة في السودان التي تشكل تركيبة الاقتصاد السوداني مثل القطاع الزراعي بشقيه الزراعي والحيواني ويتمثل سوق هذا القطاع في تشغيل نسبة كبيرة من عملاء التمويل الأصغر لما له من مميزة نسبية في اتساع مساحة القطاع المروي والمطري في السودان وهناك القطاع الصناعي

[1] عبد الله سليمان أحمد، ورقة عمل بعنوان، التمويل الأصغر في السودان، الضمانات، التكلفة، العائد، نوفمبر 2011م، ص33.

والذي يمثل سوق الحرفيين والمهنيين وقطاع الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية وهو قطاع واسع ومنتشر في جميع ولايات السودان وهناك طلب كبير على خدمات هذا القطاع وخاصة في الحضر وشبه الحضر وهناك قطاع التجارة العامة والذي تعمل فيه نسبة كبيرة من السكان في جميع الاسواق في مدن السودان وهو قطاع منتشر في الأحياء الحضرية والريفية وينتج كثير من السلع والخدمات والاحتياجات الضرورية للسكان. وهناك أيضاً قطاعات سوق الموظفين والعمال وهو سوق عريض ومتسع في القطاع العام والخاص وظهر مؤخراً بقوة في سوق التمويل الأصغر.
وهناك العديد من المؤسسات التي تعرض سوق التمويل الاصغر في السودان ممثلة في:

1- المصارف التجارية (مثل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، البنك الزراعي وبنك الاسرة كمصارف متخصصة في التمويل الأصغر وبقية المصارف التجارية الأخرى).
2- المنظمات الطوعية وتعمل بقانون العمل الطوعي.
3- مؤسسات التنمية الاجتماعية (مؤسسة التنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم).

## ب/ تقديرات الطلب المحتمل علي التمويل الأصغر في السودان:

على الرغم من عدم وجود تقديرات متفق عليها على حجم الطلب علي التمويل الاصغر في السودان وقد حاولت عدة جهات ومؤسسات علي مدار العقد الماضي الوصول الي تقديرات تقريبية لحجم الفجوة بين العرض والطلب على التمويل الاصغر ولكنها لم تصل لحجم الطلب المحتمل على التمويل الاصغر في السودان . وعليه يري الباحث ان الطلب المحتمل للتمويل الاصغر يحدد وفقاً للافتراضات والاحتمالات التالية:

أ. **الافتراض الاول:** بناءعلى افتراض ان الفقراء تحت خط الفقر في السودان من 46% من إجمالي السكان لهم الحق في الحصول على الخدمات المالية المتنوعة (الاقراض – الادخار– التامين) وغيرها من خدمات التمويل الاصغر 75% منهم مؤهلين للحصول على التمويل الاصغر.

ب. **الافتراض الثاني:**

بناءاً على حجم النشطين اقتصادياً في السودان الذي يقدر بنسبة 37% من إجمالي حجم السكان حسب بعض الدراسات وبافتراض ان عملاء التمويل الاصغر فى السودان هم النشطين اقتصاديا ومن خلال ذلك يمكن استقرار مؤشرات السوق المحتمل للتمويل الأصغر في السودان بناء على افتراضات السكان الفقراء تحت خط الفقر والنشطين اقنتصادياً من خلال المؤشرات الواردة في الجدول التالي:

**جدول رقم (9–3): مؤشرات سوق التمويل الأصغر**

| عدد السكان قبل الإنفصال | السكان [1] من (15-64) كنسبة من الإجمالي | عدد السكان من (15-64) عاماً | نسبة [2] السكان تحت خط الفقراء | عدد السكان الفقراء من (15-64) | عدد السكان [3] الفقراء الذين يسعون الحصول على التمويل الأصغر 40٪ من السكان تحت خط الفقر | عدد السكان [4] الفقراء من 15-64 المؤهلين للحصول على التمويل الأصغر 75٪ من خط الفقر | النشطين [5] اقتصادياً 37٪ من أجمالي السكان | التمويل الأصغر حسب سياسات بنك السودان | التمويل الممنوح لقطاع التمويل الأصغر | النسبة | الفجوة من التمويل المخصص والممنوح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 39154490 | 54 | 2443424 | 46 | 18011065 | 7204426 | 13508298 | 14487161 | 3657718 | 13175369,9 | 27 | %73 |

**الجدول من إعداد الباحث استناداً**

من الجدول نستنتج عدد من مؤشرات سوق التمويل الأصغر في السودان أهمها المؤشرات التالية:

1- أن نسبة السكان من (15–64) 54% من إجمالي السكان 2114324 مليون نسمة وهى الفئة العمرية التي تعبر عن سن العمل وهى ذات دلالات اقتصادية واجتماعية وهى الفئة التي تعتمد عليها الدولة في جميع الأنشطة الاقتصادية والإجتماعية والقطاعات الوظيفية في القطاع العام والخاص وتعبير عن مستقبل الدولة.

2- نسبة السكان تحت خط الفقر 46% يمثلون 18011065 مليون نسمة وأن عدد الفقراء الذين يسعون الحصول على التمويل الأصغر يمثل 40% من السكان تحت خط الفقر 7204426 نسمة وأن عدد السكان الفقراء المؤهلين للحصول على التمويل الأصغر يمثل 75% من السكان تحت خط الفقر 13508298 مليون نسمة.

3- عدد النشطين اقتصادياً 37% من إجمالي السكان 14487161 مليون نسمة، يمثل 68,5% من السكان في سن العمل ويمثل 92,5% من السكان تحت خط الفقر، وهذا يعني أن 7,5% من السكان تحت خط الفقر غير نشطين اقتصادياً ولا ينطبق عليهم تعريف عملاء التمويل الأصغر. ويتطلب إدماج هؤلاء في الصناديق الإجتماعية والمساعدات الإجتماعية الأخرى مثل (الزكاة، والمنظمات الطوعية).

4- عدد السكان الفقراء الذين يسعون الحصول على التمويل الأصغر 7204426 مليون نسمة يمثلون 43% من النشطين اقتصادياً ويمثل 53,3% من عدد السكان الفقراء المؤهلين للحصول على التمويل الأصغر.

---

[1] سنابل، التقرير العربي الإقليمي الموحد 2010م.

[2] وزارة الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي الاتحادية.

[3] سنابل، التقرير العربي الإقليمي الموحد 2010م.

[4] سنابل، التقرير العربي الإقليمي الموحد 2010م.

[5] الجهاز المركزي للإحصاء السكاني، 2008م.

5- عدد السكان المؤهلين الحصول على التمويل الأصغر 13508298 مليون نسمة يمثل 30% من إجمالي السكان، 55,5% من السكان في سن العمل، و 75% من السكان تحت خط الفقراء وهذا يعني أن 25% من السكان تحت خط الفقر غير مؤهلين للحصول على التمويل الأصغر.

6- قيمة الرصيد المخصص للتمويل الأصغر للفترة (2000م – 2011م) بلغ 13175369,9 جنيه سوداني وأن إجمالي التمويل الممنوح لقطاع التمويل الأصغر بالمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر 3657718 جنيه، أي بنسبة تنفيذ 27% وأن الفجوة بين العرض والطلب الكلي 73% وهذا يعني أن الفجوة ناتجة عن أسباب فنية تتعلق بمؤسسات التمويل الأصغر خاصة البنيات التحتية والتشريعات وأسباب تنظيمية وإدارية وأسباب أخرى تتعلق بعميل التمويل الأصغر ومؤسسات التمويل مثل قيود ومكبلات منح التمويل مثل الإجراءات الطويلة والضمانات التي لا تناسب عميل التمويل الأصغر والتكلفة العالية للتمويل الأصغر بالنسبة للممول والعميل.

## المبحث الرابع

## أثر حجم تدفق التمويل الأصغر بمصرفي الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني على القطاعات الاقتصادية الممولة

تعتبر المصارف أكثر القنوات كفاءة لتقديم خدمات التمويل الأصغر في السودان نظراً لبنياتها التحتية وإنتشار فروعها ولها قدرات أكبر للوصول للفقراء، ولها أيضاً الوسائل والإمكانيات المالية الكبيرة التي تمكنها الوصول للفقراء بخدمتها المصرفية الكبيرة وإمكانية الوصول للأفراد المنتشرين في المدن والأرياف، كما أن المصارف تستطيع أن تقدم أفضل المصادر لتمويل العمليات بما لها القدرة على جذب رؤوس الأموال، ولها من القدرة من تقديم خدمات الإيداع والسحب والتأمين على الودائع، الإدخار، وتحرير الشيكات المصرفية، الصراف الآلي، وهذه الخدمات يحتاجها عملاء التمويل الأصغر. حيث أصبح التمويل الأصغر جزءاً لا يتجزأ من أنشطة المصارف في مختلف بلدان العالم، باعتباره الأداء الفاعلة لتوسيع نطاق خدماتها المالية المقدمة للفقراء. وبإزدياد معدلات الفقر في السودان، إزدات الحاجة إلى استحداث آليات مناسبة للحد من إنتشار الفقر، وقد ولجت المصارف السودانية مجال التمويل الأصغر بحسبانه أحد الآليات المناسبة على القيام بالدور الإجتماعي والإقتصادي في العديد من المناطق، المدن والأرياف وإتسع نطاقها ليغطي العديد من القطاعات الاقتصادية.

فقد دخلت المصارف السودانية عمليات التمويل الأصغر وفق اسس وضوابط داخلية لتحكم وتنظم عمليات التمويل الأصغر والتي لا بد أن تكون منسجمة مع ما يصدر من بنك السودان المركزي من سياسات وضوابط منتظمة بوصفه الجهة المركزية المسئولة عن الإشراف على قطاع التمويل الأصغر، ومهما أحكمت هذه السياسات والضوابط فهى لن تكن مبرأءة من القصور في احدى جوانبها الأمر الذي قد يؤدي الى تعثر هذه المؤسسات ويضعف تحقيق أهدافها التمويلية، لذلك لا بد من دراسة هذه التجربة للوقوف على النجاحات المتحققة وأوجه القصور فيها في إطار التقييم المستمر لمسار عمليات التمويل الأصغر حيث يتكون الجهاز المصرفي في السودان بالإضافة إلى المصارف الأجنبية من مجموعة من المصارف التجارية الحكومية والخاصة والمتخصصة من (23) مصرف، تعمل على مستوى السودان تمشياً مع استراتيجية حكومة السودان والمسار الدولي الذي يهدف إلى خدمة فئات أو قطاعات مثل القطاع الزراعي

وقطاع الصادر والصناعة وقطاع التنمية الإجتماعية والذي يهتم بالشرائح الأخرى بالإضافة إلى القطاعات الأخرى. معظم عمل المصارف السودانية أخذت في الإتساع وبتوسيع عملياتها لتغطية أقاليم وقطاعات إنتاجية متنوعة وأن معظم المصارف السودانية ركزت في تقديم خدماتها المالية في ولاية الخرطوم نسبة لأن الولاية لديها البنية التحتية المناسبة والمتاحة والمتطورة مقارنة مع ولايات السودان الأخرى بالإضافة لكون ولاية الخرطوم هى عاصمة السودان ومركزه التجاري والمالي. من أهم المصارف التي مارست عمليات التمويل الأصغر عملياً في المجالات الإنتاجية المختلفة حسب توجهات السياسة التمويلية والنقدية لبنك السودان المركزي، يأتي على قمتها مصرف الإدخار والتنيمة الإجتماعية، والبنك الزراعي السوداني، بنك فيصل الإسلامي ثم بنك الأسرة كمصارف متخصصة رسالتها تتمثل في خدمات القطاعات الإنتاجية الصغيرة، خلافاً للمصارف الأخرى والتي تعتبر تمويل صغار المنتجين ليس هدفاً استراتيجياً ورئيساً لها ولكن السياسة التمويلية لبنك السودان المركزي ألزمت كل المصارف التجارية بتخصيص نسبة 12% ومن المحفظة التمويلية لكل مصرف لنافذ التمويل الأصغر والأصغر ومتناهي الصغر والتمويل المصرفي ذي البعد الإجتماعي، وهذه السياسات شجعت المصارف بتمويل صغار المنتجين وذلك لتقديم خدمات التمويل الأصغر للنشطين إقتصادياً والقادرين على الكسب والإنتاج في الريف والحضر وشبه الحضر. ولكن على الرغم من سياسات بنك السودان بتخصيص نسبة 12% وذلك في إطار توجيه المزيد من الموارد لتخفيف حدة الفقر، إلا أن التجارب العملية لخدمات التمويل الأصغر تشير إلى أن الطلب على التمويل الأصغر يفوق العرض بكثير والعرض لا يغطي إلا قدراً ضئيلاً من السوق المحتمل وهذا يرجع إلى عدة عوامل أهمها:-

1. ضعف التوجيه الواضح لمؤسسات التمويل الأصغر وغياب التنسيق بينهما مما ينتج عنه سوق منقوصة الخدمة لم يتوفر فيها نطاق واسع من خدمات التمويل الأصغر لمقابلة الطلب المتزايد على خدمات التمويل الأصغر.
2. تخوف مؤسسات التمويل الأصغر من التعثر لحداثة التجربة بالإضافة للتكلفة الإدارية العالية.
3. العوائد الإجتماعية والإقتصادية والثقافية بين العملاء والعاملين بالمصارف والتي تعتبر من الأسباب التي أدت إلى إمتناع وأحجام المصارف التجارية التقليدية بدخولها الاستثمار في مجال التمويل الاصغر أو مقارنة بتمويل مشروعات البنية التحتية ولدراسة تدفق التمويل الأصغر لا بد من دراسة تدفق التمويل الأصغر وكذلك دراسة التمويل المصرفي

قطاعياً ومقارنته بتدفق التمويل الأصغر من خلال النسبة المخصصة لقطاع التمويل الأصغر حسب سياسات بنك السودان المركزي وكذلك دراسة تدفق التمويل الممنوح ببنك الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني كمصارف متخصصة في منح التمويل الأصغر لصغار المنتجين والمهنيين وصغار المزارعين وذلك من خلال:

**أولاً: تدفق التمويل الأصغر بالمصارف السودانية قطاعياً:**

**جدول رقم (10-3) تدفق التمويل الاصغر ونسبته إلى التمويل المصرفي قطاعياً (ملايين الجنيهات)**

| الفترة | تدفق التمويل الأصغر | التمويل الزراعي | | تمويل الصادر | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة |
| 2000 | 72,660 | 182,840 | 40 | 245,910 | 30 |
| 2001 | 96,550 | 227,446 | 42 | 205,502 | 47 |
| 2002 | 91,440 | 327,294 | 28 | 343,073 | 27 |
| 2003 | 122,932 | 450,214 | 27 | 340,326 | 36 |
| 2004 | 196,425 | 460,917 | 42 | 457,339 | 43 |
| 2005 | 247,390 | 571,114 | 43 | 339,471 | 73 |
| 2006 | 334,301 | 786,073 | 42 | 351,304 | 95 |
| 2007 | 382,014 | 837,083 | 47 | 264,932 | 144 |
| 2008 | 446,096 | 1,485,683 | 30 | 481,146 | 106 |
| 2009 | 469,490 | 1,686,144 | 28 | 369,991 | 127 |
| 2010 | 616,207 | 1,599,767 | 38 | 479,243 | 128 |
| 2011 | 582,212 | 1,483,929 | 40 | 864,243 | 67 |
| الإجمالي | 3657718 | 10098,504 | %36 | 4742,48 | %11 |

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً لتقارير بنك السودان المركزي (2000-2011م).

**تابع للجدول (10-3)**

| تمويل الصناعة | | تمويل التجارة المحلية | | تمويل آخر | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة |
| 179,860 | 40 | 116,560 | 62 | 215,420 | 33 | 1613,250 | 7 |
| 229,861 | 42 | 313,864 | 31 | 390,597 | 25 | 1,463,820 | 6,5 |
| 280,009 | 32 | 405,614 | 22 | 620,370 | 15 | 2,067,799 | 4,4 |
| 299,128 | 41 | 650,990 | 19 | 955,665 | 13 | 2,819,265 | 4,3 |
| 477,267 | 41 | 1,040,860 | 19 | 1659,887 | 12 | 4,290,695 | 5,5 |
| 830,482 | 30 | 1,493,605 | 16 | 3471,821 | 7 | 6,953,683 | 3,5 |
| 848,515 | 40 | 1821,081 | 18 | 6253,646 | 5 | 10,394,920 | 3,2 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 3 | 12,587,285 | 5 | 7,695627 | 18 | 2,093,366 | 29 | 1,314,263 |
| 3 | 14,681,294 | 5 | 7993786 | 19 | 2,370,565 | 23 | 1,904,018 |
| 3 | 15,659,786 | 5 | 9,256725 | 20 | 2,320,902 | 30 | 1,556,534 |
| 2,8 | 22,107,438 | 5 | 12,712,480 | 16 | 2,892,820 | 16 | 3,826,921 |
| 2,5 | 23,329,187 | 5 | 11,103,841 | 15 | 3,763218 | 11 | 5,531,022 |
| 3 | 1113681422 | 6,5 | 56074,223 | %19 | 19263,445 | %32 | 11448,028 |

**من إعداد الباحث إستناداً لبنك السودان المركزي (2000–2011م).**

من قراءة نتائج الجدول أعلاه تدفق التمويل الأصغر ونسبته إلى التمويل المصرفي قطاعياً، حيث يشمل قطاعات الزراعة، الصادر وتمويل الصناعة والتجارة المحلية ثم قطاعات أخرى، يلاحظ أن نسبة التمويل الأصغر إلى نسبة قطاع التمويل الزراعي تراوح خلال الفترة (2000 – 2011) ما بين (47% في أعلاه وأدناه نسبة 28%) و نسبه 36% من إجمالي التمويل المتدفق للقطاع الزراعي وهذا يعكس أن نسبة التمويل الزراعي إلى التمويل الأصغر 64%، ويرى الباحث أن نسبة التمويل الأصغر أى نسبة التمويل المصرفي للقطاع الزراعي 36% تعتبر نسبة جيدة مقارنة مع الاحتياجات الكبيرة للقطاع الزراعي على مستوى السودان وأيضاً مساحات القطاع الزراعي الواسعة للقطاع المروي وغير المروي وخاصة بعد سياسات النهضة الزراعية. وهذا يعكس أيضاً أن القطاع الزراعي رغم أهميته الاستراتيجية والاقتصادية واعتماد قوت معظم الشعب عليه مقارنة بالتمويل الأصغر الذي يعتمد عليه النشطين اقتصادياً فقط نجد أن القطاع الزراعي يحتاج إلى تمويل أكبر حتى يساهم في تنمية القطاعات الأخرى تنمية خلفية وأمامية.

بالنسبة لتمويل الصادرات نجد أن نسبة التمويل الأصغر خلال الفترة تتراوح ما بين (128–27) وأن نسبة التمويل الأصغر 11% وهذا يعني أن نسبة تمويل قطاع الصادرات 89% وهذا يؤكد أن نسبة التمويل الأصغر إلى نسبة الصادرات تعتبر مرتفعة ولكن هذا لا يعكس أن الدولة في سياساتها اهتمت بقطاع الصادر بدرجة أكبر من قطاع التمويل الأصغر ولكن هنالك تدني في المستوى الكلي لقطاع الصادرات ربما يرجع الأمر إلى عدم منافسة الصادرات السودانية في الأسواق العالمية بسبب إرتفاع تكلفة المنتجات السودانية، وبسبب الحصار الاقتصادي على السودان، الأمر الذي يؤدي إلى عزوف المصدرين من إنتاج السلع والخدمات إلى خارج السودان وخاصة بعد خروج النفط من ميزانية الدولة وإرتفاع تكلفة الدولار. لذلك تعتبر القيمة الكلية لقطاع تمويل الصادر قيمة لا تتناسب مع أهمية هذا القطاع الذي تعتمد عليه الدولة في مواردها.

من خلال الجدول أيضاً يلاحظ أن نسبة التمويل الأصغر إلى تمويل قطاع الصناعة تراوح نسبة التمويل الأصغر خلال الفترة إلى (42% – 11%) وأن نسبة إجمالي التمويل الأصغر إلى تمويل قطاع الصناعة (32%) أى أن نسبة تمويل الصناعة إلى التمويل الأصغر (68%).

هذا يعكس أيضاً أن نسبة التمويل الأصغر إلى الصناعة نسبة مقدرة مقارنة بالقطاع الواسع للصناعات الكبيرة والصغيرة واهتمام الدولة بالصناعات وتشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية الكبرى مثل صناعة السكر والزيوت وصناعة النفط والصناعات التحويلية الأخرى. وهذا يؤكد أن قطاع الصناعة له اسهام في الصناعة الصغيرة والتي تعتبر احد مكونات صناعة التمويل الأصغر. ونجد من الجدول أن نسبة التمويل الأاصغر إلى نسبة تمويل التجارة المحلية تتراوح ما بين (62–15) وأن إجمالي نسبة التمويل الأاصغر (19%) من إجمالي تمويل التجارة المحلية أى أن نسبة تمويل التجارة المحلية إلى التمويل الاصغر (81%) وهذا مؤشر إلى أن التجارة المحلية واسعة الانتشار على مستوى السودان وتجد دائماً قبولاً من الدولة وذلك لتشجيع التجارة المحلية، وهذا له أثر إيجابي لقطاع التمويل الأصغر ويؤدي إلى الإنتشار الواسع لعملاء التمويل الأصغر وتمويل التجارة المحلية يدعم إيجاباً صغار المنتجين من الحرفيين والمهنيين والزراعيين وصغار تجار التجزئة.

يعكس الجدول الاهتمام بالقطاعات الأخرى حيث تتراوح نسبة تمويل قطاع التمويل الأصغر إلى نسبة التمويل الأخرى ما بين (33–5%) أي إن نسبة إجمالي التمويل الأصغر إلى إجمالي تمويل آخر (6,5%) وهى أقل نسبة في تمويل القطاع أى أن نسبة تمويل أخرى إلى نسبة التمويل الأصغر (39.5%) وهذا يعكس الاهتمام بالقطاع الآخر مثل قطاع التعليم والصحة وقطاع النقل والدفاع والأمن وبقية القطاعات الأخرى.

من الجدول يلاحظ أن إجمالي نسبة التمويل الأصغر إلى إجمالي نسبة القطاعات 3% ونجد أن النسبة في الإجمالي ضعيفة وأقل بكثير من احتياجات قطاع التمويل الأصغر وهذا يعكس أن تمويل المعروض من التمويل الأصغر أقل بكثير من الطلب على التمويل الأصغر، وأن اهتمام الدولة اقتصادياً أقل من اهتمام الدولة سياسياً بقطاع التمويل الأصغر والذي تراهن عليه الدولة في تخفيف حدة الفقر ودعم الشرائح الضعيفة، وتحقيق أهداف الألفية الثالثة بتخفيض الفقراء إلى 50% بحلول العام 2015م. وعليه يجب الاهتمام بقطاع التمويل الأصغر كقطاع استراتيجي يستهدف قطاع ذوي أوضاع خاصة تختلف اقتصادياً واجتماعياً من بقية القطاعات الأخرى، ولكن على الرغم من ذلك يرى الباحث أن تمويل أي قطاع من القطاعات يخدم بطريقة غير مباشرة

قطاع التمويل الأصغر، فمثلاً تمويل القطاع الزراعي يخدم شرائح صغار المزارعين، وتمويل القطاع الصناعي، يخدم شرائح المهنيين والحرفيين وتمويل قطاع الصادر، يخدم قطاع صغار المنتجين وقطاع التجارة المحلية، يخدم شرائح صغار تجار التجزئة.

**ثانياً: جدول (11-3) تدفق حجم التمويل الأصغر بالمصارف السودانية حسب سياسات بنك السودان المركزي (ملايين الجنيهات)**[1]

| الفترة | رصيد التمويل المصرفي | النسبة المخصص للتمويل الاصغر | رصيد التمويل المخصص من التمويل الأصغر من النسبة | نسبة النمو % | التمويل الأصغر الممنوح حسب السياسات | نسبة التنفيذ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 792240 | 5 | 396120 | 49 | 72660 | 183 |
| 2001 | 1113390 | 7 | 77973,3 | 20 | 96550 | 124 |
| 2002 | 1600199 | 10 | 160019,9 | 51 | 91430 | 57 |
| 2003 | 216230 | 10 | 2161023 | 26 | 122930 | 57 |
| 2004 | 2859640 | 10 | 285964 | 24 | 196430 | 68 |
| 2005 | 4700250 | 10 | 470025 | 39 | 247390 | 52 |
| 2006 | 8346824 | 10 | 834682,4 | 44 | 334310 | 40 |
| 2007 | 11250201 | 10 | 1350024,12 | 38 | 382015 | 28 |
| 2008 | 12581809 | 12 | 1509817,08 | 10.5 | 446095 | 29 |
| 2009 | 14984677 | 12 | 1798161,24 | 16 | 469491 | 26 |
| 2010 | 17205129 | 12 | 206415,48 | 13 | 616204 | 30 |
| 2011 | 202020,45 | 12 | 2424245,4 | 15 | 582212 | 24 |
| **الإجمالي** | **97796134** | | **13175369,9** | **4** | **3657718** | **27** |

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى تقارير بنك السودان المركزي.

من الجدول أعلاه والذي يوضح رصيد التمويل الذي من خلاله خصصت نسبة تتراوح ما بين (5،7،10،12) من محفظة المصارف السودانية والتي خصصت له حسب السياسات للتمويل الأصغر والصغير ومتناهي الصغر والتمويل المصرفي ذي البعد الإجتماعي ومن خلال الجدول تم تحديد القيمة المخصصة لقطاع التمويل الأصغر حسب النسبة المخصصة لكل عام وذلك بغرض إجراء المقارنات بين التمويل المخصص والتمويل المنفذ فعلياً ونسبة التنفيذ في كل عام،

[1] من إعداد الباحث إستناداً إلى تقارير بنك السودان المركزي.

ومن خلال الجدول تم تحديد نسبة النمو السنوية للتمويل الأصغر خلال الفترة المحددة ومن خلالها يمكن أن نستنتج الملاحظات التالية:

1- يلاحظ من الجدول أن ارتفاع نسبة التنفيذ في الأعوام (2000-2001) على التوالي (183، 124) وأن نسبة نمو رصيد التمويل (20,49، 51) وهذه هى فترة بداية الإهتمام بتمويل الشرائح الضعيفة ولم تكن في هذه الفترة المصارف مهيئة في بنيتها التحتية لاستيعاب سياسات التمويل الأصغر، على الرغم من أن هذه الفترة شهدت نمو الاقتصاد السوداني في جميع القطاعات المختلفة والتي صادفت استخراج البترول واستقرار سعر الصرف وارتفاع قيمة الجنيه السوداني مقابل العملات الأخرى نسبياً. بالإضافة للاصلاحات الهيكلية في الاقتصاد السوداني التي كان لها الأثر الكبير في استقرار المؤسسات المالية والاقتصادية.

2- في الفترة من (2003، 2008) شهد قطاع التمويل الأصغر انخفاض ملحوظ يتمثل في: (57، 57 ، 68، 52، 40، 29) وأن هناك عجز في نسبة التنفيذ تتراوح ما بين 71% في أعلاها و 32% في أدناها من قيمة الرصيد المخصص لتمويل قطاع التمويل الأصغر وهذه الفترة شهدت زيادة نسبة مساهمة المصارف في تمويل مشروعات التمويل الأصغر من 7% إلى 10% وهذا يؤشر إلى أن البنيات التحتية والسياسات والإجراءات الداخلية للمصارف بدأت تواجه مشكلة في مواكبة وتطبيق سياسات بنك السودان المركزي وهناك مخاوف قد تؤدي إلى إعاقة تنفيذ سياسات التمويل الأصغر وأن نسبة النمو تتراوح ما بين 44، 13%.

3- الفترة من (2009، 2011) شهدت تدهور واضح في نسبة التنفيذ حيث كانت نسبة التنفيذ 30% في أعلاه و 24% كأدنى نسبة وأن نسبة العجز تتراوح ما بين 70% - 76% .

4- نسبة التفيذ الكلية 27% وهذا يوضح أن مؤسسات التمويل الأصغر تواجه بعض المشكلات في تمويل قطاع صغار المنتجين ويرجع السبب لعوامل داخلية وليس لعامل نقص السيولة في المصارف، وإن أهم العوامل التي تواجه المؤسسات تتمثل في الآتي:-

1. نسبة التعثر العالية في مشروعات التمويل الأصغر.
2. ارتفاع تكلفة التمويل الأصغر بالنسبة للعملاء والمصارف والمؤسسات الأخرى.
3. الضمانات والتي تمثل مشكلة بالنسبة للمؤسسات والعملاء وعدم حصول عملاء التمويل الأصغر على ضمانات بديلة تساعد على تنفيذ عمليات التمويل.
4. ضعف ثقافة العملاء بالتمويل الأصغر وعدم إنتاج منتجات جديدة تواكب الطفرة في سياسات التمويل الأصغر.
5. اعتمدت مشروعات التمويل الأصغر على محاكاة النماذج الناجحة من المشروعات ومحاكاة التجارب السابقة.

6. غياب دراسة سوق التمويل الأصغر العرض والطلب وعدم فهم احتياجات العملاء.
7. البنية التحتية لمؤسسات التمويل الأصغر لم تكن مهيئة لاستيعاب سياسات بنك السودان المركزي وتم أخذها كسياسات ذات طابع سياسي وليس الأخذ بها كسياسات اقتصادية تهدف الى تخفيف حدة الفقر لذلك كانت الفجوة في أعلاها 73% تتجه لصالح المشروعات الاستثمارية ذات العائد الاستثماري الكبير.

**ثالثاً: تحليل تدفق التمويل الأصغر وأثره على القطاعات الاقتصادية الممولة:**

**أثر حجم التمويل الاصغر الممنوح على الفقراء والقطاعات الاقتصادية الممولة**

**جدول رقم (12-3) ملايين الجنيهات**

| الفترة | حجم التمويل الأصغر الممنوح | عدد السكان الفقراء | الناتج الاجمالي المحلي | متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي | حجم تمويل القطاع الزراعي | حجم تمويل القطاع الصناعي | حجم تمويل قطاع التمويل المهني والحرفي | القطاعات الاخري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 72348 | 16,783 | 3366270 | 108306 | 29046 | 12971 | 15854 | 14477 |
| 2001 | 96530 | 16275 | 4065855 | 12,740.40 | 40531 | 17379 | 24137 | 14483 |
| 2001 | 91435 | 16548 | 4775611 | 14,573.50 | 25603 | 22860 | 24688 | 18284 |
| 2003 | 122932 | 16824 | 5373378 | 165,637.00 | 33191 | 30733 | 34420 | 24588 |
| 2004 | 196425 | 16910 | 6872138 | 199,123.00 | 82498 | 35356 | 49107 | 29464 |
| 2005 | 247390 | 17345 | 8570712 | 242,122.00 | 106377 | 42056 | 56899 | 42058 |
| 2006 | 334301 | 17427 | 9871880 | 271,899.00 | 140406 | 60174 | 90261 | 43460 |
| 2007 | 417922 | 17516 | 11401754 | 305,923.00 | 17954 | 76402 | 84043 | 239523 |
| 2008 | 333680 | 18402 | 12774689 | 326,338.00 | 133828 | 111524 | 12490 | 75838 |
| 2009 | 469490 | 18488 | 13938652 | 346,794.00 | 130617 | 126762 | 117372 | 94739 |
| 2010 | 616207 | 18978 | 16064643 | 389,363.00 | 234158 | 123241 | 154051 | 104757 |
| 2011 | 582212 | 19644 | 18655631 | 441,586.00 | 232884 | 116442 | 128086 | 104800 |

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً لتقارير بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء السوداني (2000-2011م).

في هذا الجدول تم استخدام اختبار تحليل الانحدار البسيط والذي يهدف الى التعرف على تأثير التمويل الأصغر الممنوح على الفقراء والقطاعات الالاقتصادية الممولة , تم الاعتماد على معامل (Beta) لمعرفة التغير المتوقع في المتغير التابع بسبب التغير الحاصل في المتغير

المستقل، كما تم الاعتماد على($R^2$) للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، كما تم الاعتماد على مستوى الدلالة 0.05 للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحسوبة مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد.

ويعد التأثير معنوي إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أصغر من مستوى الدلالة المعتمد.

**1/ أثر حجم التمويل الأصغر الممنوح على عدد السكان الفقرء**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .930[a] | .865 | .851 | 406.53837 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمول الاصغر

**أولاً:إختبار بيرسون (R)**

أشارت نتائج إختبار بيرسون أن قوة العلاقة (R) تساوي 93% أي أن التمويل الأصغر ذو ارتباط قوى بعدد السكان الفقراء.

**ثانياً: مربع الأرتباط (R Square)**

من قيمة مربع الأرتباط (R Square) نجد أن المتغير المستقل (حجم التمويل الاصغر) يفسر ما نسبته 93% من حيث التباين في المتغير التابع (عدد الفقراء)، اى ان 93% من التغير الذى يحدث فى عدد السكان الفقراء يتسبب فيه هذا المتغير المستقل و 7% تتسبب فيه عوامل اخرى لم تدخل فى النموذج.

**ثالثا: إختبار قيمة F:**

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 10565638 | 1 | 10565637.55 | 63.928 | .000[a] |
| | Residual | 1652734 | 10 | 165273.445 | | |
| | Total | 12218372 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمول الاصغر

b. Dependent Variable: عدد السكان الفقراء

من جدول (ANOVA ) نجد ان قيمة F تساوى 63.9 و مستوى دلالة F (sig = 0.000) وهى اقل من 0.05 لذلك توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين حجم التمويل الممنوح و عدد الفقراء.

**رابعا: اختبار قيمة T:**

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 16072.947 | 223.631 | | 71.872 | .000 |
| | حجم التمول الاصغر | .005 | .001 | .930 | 7.996 | .000 |

a. Dependent Variable: عدد السكان الفقراء

من جدول Coefficients نجد ان قيمة T تساوى 71.8 ، ومستوى دلالة T تساوى 0.000 وهى أقل من 0.05 وهذا يشير الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مابين حجم التمويل وعدد السكان الفقراء.

**2/ أثر حجم التمويل الأصغر الممنوح على الناتج الاجمالي المحلي**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .975[a] | .950 | .945 | 1176155.69 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمول الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 2.61E+14 | 1 | 2.613E+14 | 188.882 | .000[a] |
| | Residual | 1.38E+13 | 10 | 1.383E+12 | | |
| | Total | 2.75E+14 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمول الاصغر

b. Dependent Variable: الناتج الاجمالي المحلي

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 2075214 | 646987.9 | | 3.207 | .009 |
| | حجم التمول الاصغر | 25.365 | 1.846 | .975 | 13.743 | .000 |

a. Dependent Variable: الناتج الاجمالي المحلي

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر والناتج الاجمالي المحلي= 0.97 =R وهذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.
2. معامل التحديد 0.95 = $R^2$ وهذا يشير إلى أن حجم التمويل الأصغر يؤثر علـــى النـــاتج الاجمالي المحلي بنسبة 95% ، بينما هناك 5% من العوامل الاخرى تؤثر على النـــاتج الاجمالي المحلي.

3. F=188.9 ، Sig = 0.01 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التمويل الأصغر و الناتج الاجمالي المحلي

4. T=3.2 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصغر يؤثر في النـــاتج الاجمالي المحلي.

**3/ أثر حجم التمويل الأصغر الممنوح على متوسط دخل الفرد .**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .303[a] | .092 | .001 | 434391.027 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمول الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 1.91E+11 | 1 | 1.914E+11 | 1.014 | .338[a] |
| | Residual | 1.89E+12 | 10 | 1.887E+11 | | |
| | Total | 2.08E+12 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمول الاصغر

b. Dependent Variable: متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 665566.9 | 238952.9 | | 2.785 | .019 |
| | حجم التمول الاصغر | .687 | .682 | .303 | -1.007 | .338 |

a. Dependent Variable: متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر ومتوسط دخل الفرد = 0.97 =R وهـــذا يـــدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين، فكلما زاد حجم التمويل الأصغر يزداد متوسط دخـــل الفرد.

2. معامل التحديد 0.95 = $R^2$ وهذا يشير إلى أن حجم التمويل الأصغر يؤثر على متوســـط دخل الفرد بنسبة 95% ، بينما هناك 5% من العوامل الاخرى تؤثر على متوسط دخـــل الفرد.

3. F=188.9 ، Sig = 0.01 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التمويل الأصغر و متوسط دخل الفرد.

4. T=2.7 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصغر يؤثر في متوسط دخل الفرد.

**4/ أثر حجم التمويل الأصغر الممنوح على تمويل القطاع الزراعي**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .831[a] | .691 | .660 | 44838.30643 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمول الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 4.49E+10 | 1 | 4.491E+10 | 22.338 | .001[a] |
| | Residual | 2.01E+10 | 10 | 2010473724 | | |
| | Total | 6.50E+10 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمول الاصغر

b. Dependent Variable: حجم تمويل القطاع الزراعي

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 1358.780 | 24664.969 | | 4.726 | .001 |
| | حجم التمول الاصغر | .333 | .070 | .831 | 1.550 | .957 |

a. Dependent Variable: حجم تمويل القطاع الزراعي

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر و تمويل القطاع الزراعي= R= 0.83 وهذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.

2.معامل التحديد $R^2$ = 0.69 وهذا يشير إلى أن حجم التمويل الأصغر يؤثر على حجم تمويل القطاع الزراعي بنسبة 69% ، بينما هناك 31% من العوامل الاخرى تؤثر على حجم تمويل القطاع الزراعي.

3. F=22.3 ، Sig = 0.01 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التمويل الأصغر و تمول القطاع الزراعي.

4. T=4.7 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصغر يؤثر في حجم تمويل القطاع الزراعي.

**5/ أثر حجم التمويل الأصغر الممنوح على تمويل القطاع الصناعي**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .610[a] | .372 | .309 | 283502.941 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمول الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 4.75E+11 | 1 | 4.751E+11 | 5.911 | .035[a] |
| | Residual | 8.04E+11 | 10 | 8.037E+10 | | |
| | Total | 1.28E+12 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمول الاصغر

b. Dependent Variable: حجم تمويل القطاع الصناعي

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | -165677 | 155951.3 | | 2.431 | .035 |
| | حجم التمول الاصغر | 1.082 | .445 | .610 | -1.062 | .313 |

a. Dependent Variable: حجم تمويل القطاع الصناعي

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر و قطاع التمويل الصناعي= R= 0.61 وهـذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.

2.معامل التحديد $R^2 = 0.37$ وهذا يشير إلى أن حجم التمويل الأصغر يـؤثر علـى حجـم تمويل القطاع الصناعي بنسبة 37% ، بينما هناك 63% من العوامل الاخرى تـؤثر علـى حجم تمويل القطاع الصناعي.

3. F=5.9 ، Sig = 0.01 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التمويل الأصـغر و القطاع الزراعي

4. T= 2.4 ، Sig = 0.03 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصغر يؤثر في حجـم تمويل القطاع الصناعي.

**6/ أثر حجم التمويل الأصغر على حجم تمويل القطاع المهني والحرفي.**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .903[a] | .815 | .796 | 21688.82317 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمول الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 2.07E+10 | 1 | 2.066E+10 | 43.918 | .000[a] |
| | Residual | 4.70E+09 | 10 | 470405050.5 | | |
| | Total | 2.54E+10 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمول الاصغر

b. Dependent Variable: حجم تمويل القطاع المهني والحرفي

**Coefficients [a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | -1353.386 | 11930.739 | | 6.627 | .000 |
| | حجم التمول الاصغر | .226 | .034 | .903 | -.113 | .912 |

a. Dependent Variable: حجم تمويل القطاع المهني والحرفي

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر وحجم تمويل القطاع المهني والحرفي= 0.90 = R وهذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.
2. معامل التحديد 81 .0 = $R^2$ وهذا يشير إلى أن حجم التمويل الأصغر يؤثر على حجم تمويل القطاع المهني والحرفي بنسبة 81% ، بينما هناك 19% من العوامل الاخرى تؤثر على حجم تمويل القطاع المهني والحرفي.
3. F=43.9 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التمويل الأصغر و الناتج الاجمالي المحلي
4. T=6.6 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصغر يؤثر في حجم تمويل القطاع المهني والحرفي.

**7/ أثر حجم التمويل الأصغر على القطاعات الأخرى**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .680[a] | .462 | .408 | 49596.84494 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمول الاصغر

**ANOVA** [b]

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 2.11E+10 | 1 | 2.114E+10 | 8.594 | .015[a] |
| | Residual | 2.46E+10 | 10 | 2459847028 | | |
| | Total | 4.57E+10 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمول الاصغر

b. Dependent Variable: القطاعات الاخرى

**Coefficients**[a]

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | -878.226 | 27282.579 | | 2.932 | .015 |
| | حجم التمول الاصغر | .228 | .078 | .680 | -.032 | .975 |

a. Dependent Variable: القطاعات الاخرى

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر وحجم تمويل القطاع المهني والحرفي= 0.68 = R وهذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.
2. معامل التحديد $R^2$ = 0. 64 وهذا يشير إلى أن حجم التمويل الأصغر يؤثر على القطاعات الأخرى بنسبة 64% ، بينما هناك 36% من العوامل الاخرى تؤثر على تلك القطاعات.
3. F=8.5 ، Sig = 0.01 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التمويل الأصغر و الناتج الاجمالي المحلي
4. T=2.9 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصغر يؤثر في القطاعات الأخرى.

بناءاً على ما جاء في الجدول السابق يمكن القول بأن : حجم التمويل الاصغر الممنوح له تأثير على الفقراء والقطاعات الاقتصادية الممولة.

**رابعاً: أثر تدفق التمويل الأصغر بمصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية على القطاعات الاقتصادية:**

بدأ ميلاد بنوك الادخار[1] في العالم في الدول الاوربية في اوائل القرن التاسع عشر بهدف مساعدة الذين يعانون من وطأة الفقر ثم انتشرت في أجزاء أخري من العالم، وافتتح بنك الادخار السوداني في يوم الادخار العالمي الموافق 31 أكتوبر 1974م واختيرت مدينة ود مدني مقراً لرئاسته لأن منطقة الجزيرة تعتبر منطقة وسط وتذخر بالحرفيين والمهنيين ذو الدخل المتوسط والمحدودة، وتعاظم الاهتمام أكثر بهذه الفئات بعد قيام قمة التنمية الاجتماعية عام 1995م

[1] مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية، التقارير الداخلية.

بكوبنهاجن والتي نادت بتخفيف حدة الفقر والبطالة ووجهت الدول المشاركة بوضع إستراتيجيات واليات خاصة لتخفيف وطأة الفقر ضمن السياسات الاقتصادية الكلية. وفي هذا الإطار وتمشياً مع توجيه هذه القمة أصدر السيد/ رئيس الجمهورية مرسوماً مؤقتاً في التاسع عشر من شهر نوفمبر عام 1995م يقضي بتحويل بنك الادخار السوداني إلي مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ملكاً لفقراء السودان يعمل كزراع للدولة في تخفيف حدة الفقر واتخذ من الخرطوم مقراً بدلاً من مدينة ود مدني تمشياً مع مقتضيات قانونية لسنة 1996م. يقوم المصرف بجميع الأعمال المصرفية والمالية داخلياً وخارجياً لدعم وتقوية مركزه المالي بالصورة التي تمكنه من أداء دوره الأساسي وإنجاز رسالته السامية المتمثلة في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لشرائح المجتمع الفقيرة القادرة علي الإنتاج ولا تملك وسائل وذلك من خلال تقديم خدمات التمويل الأصغر لدعم مشروعات الفئات المستهدفة التي تتناسب مع كفاءتهم وقدراتهم وخبراتهم العملية بضمانات ميسرة تناسبهم وتتفق مع إمكانياتهم، حيث تساهم هذه المشروعات الممولة في خلق فرص عمل وتطوير الممارسة الإنتاجية والحرفية للمرأة وتعميق مفهوم العمل الحر وخفض نسبة العطالة في المجتمع كإضافة فاعلة للاقتصاد القومي. كما يعمل المصرف كآلية لتنسيق جهود المؤسسات والمنظمات التي تعمل علي تخفيف حد الفقر من خلال عمل مصرفي مؤسسي يوظف المال لأغراض التنمية الاجتماعية، كما يقوم المصرف بتمويل الأنشطة التي تعمق مفهوم التنمية المستدامة من خلال تمويل البنيات التحتية بالولايات.إضافة إلي ذلك يتفرد المصرف بتقديم خدمات اجتماعية أخري منها علي سبيل المثال(محفظة الخريج توزيع الدعم الاجتماعي، صرف كفالة الطلاب، مشروع تسليف الطالب الجامعي).

**الأهداف العامة:** تتمثل أهداف المصرف في الأتي:

1- القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعلومات المالية والتجارية والأستثمارية والمساهمة في مشروعات التنمية الصناعية والزراعية والعمرانية.

2- تخطط سياسة المصارف الادخارية ووضع قواعد الإشراف عليها والتنسيق مع الجهات المختصة.

3- توجيه موارد المصرف نحو النشاط الاقتصادي والاجتماعي الشاملة.

4- تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات، وعلي وجه الخصوص المشروعات الخاصة بالفقراء وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين والأسر المنتجة وذوي الدخل المحدود ومستحقي الزكاة والطلاب والمرأة والمنظمات والهيئات وأصحاب العمل، مع مراعاة الضمانات الملائمة لظروفهم.

5- تمويل البحوث ودراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشريع الاستثماري للقطاعات الاقتصاديه.

**الانتشار الجغرافى لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية:** يقدم مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية التمويل الاصغر من خلال الانتشار الواسع للمصرف فى معظم ولايات السودان المختلفة للقيام بمهامه الاقتصادية والاجتماعية وخاصة انه رائد فى التمويل الاصغر ويمكن النظر إلى الانتشار الجغرافي للمصرف من خلال الجدول أدناه:

**الجدول رقم (13-3) الانتشار الجغرافي لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية:**

| م | الولاية | عدد الفروع |
|---|---|---|
| 1- | ولاية الخرطوم | 8 |
| 2- | ولاية الجزيرة | 8 |
| 3- | سنار | 3 |
| 4- | نهر النيل | 4 |
| 5- | القضارف | 3 |
| 6- | النيل الابيض | 2 |
| 7- | النيل الازرق | 1 |
| 8- | كسلا | 1 |
| 9- | البحر الاحمر | 1 |
| 10- | الشمالية | 1 |
| 11- | شمال كردفان | 2 |
| 12- | جنوب كردفان | 2 |
| 13- | شمال دارفور | 2 |
| 14- | جنوب دارفور | 1 |
| 15- | غرب دار فور | 1 |
| **الاجمالى** | | **40** |

**المصدر من إعداد الباحث استناداً لتقارير مصرف الادخار والتنميةالاجتماعية**

من الجدول أعلاه يلاحظ ان مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية يقدم خدمات التمويل الاصغر من خلال انتشاره الجغرافى فى كل ولاية من ولايات السودان ويقدم الخدمة بواسطة 40 فرع وان اكثر الفروع فى الولايات التى تتميز بتنوع فى الانتاج والانتاجية وخاصةً الانتاج الزراعى والحيوانى خاصة فى ولاية الخرطوم والجزيرة ونهر النيل سنار والملاحظ فى هذه الولايات إنها تتميز بالاستقرار الامنى والكثافة السكانية والبنيات التحتية التى تساعد على قيام

المشروعات الصغيرة والاستقرار فى الإمداد الكهربائى والمائى والطرق السريعة مما يساعد ذلك فى عمليات الانتاج والسوق المشجع والمربح لعمليات الانتاج والإنتاجية.

والملاحظ ايضاً ان الولايات التى لا يتوفر فيها الامن والطرق البنيات التحتية انتشار المصرف فيها ضعيف، بالإضافة إلى ميزانيتها الانتاجية خاصةً ولايات دارفور الكبرى وكردفان الكبرى لذلك ركز المصرف فى تقديم خدمات التمويل الاصغر فى ولايات الوسط لاسباب اهمها أنها مستقر اقتصادياً تتوفر فيها البنيات التحتية المساعدة فى تقديم خدمات التمويل الاصغر.

ويتم ذلك من خلال هيكل واضح للمصرف، ويمكن للمصرف الوصول لاكبر عدد من العملاء اعتباراً من رئاسة المصرف والتى توفر راس المال والسياسات والمنشورات الملزمة والمتفقة مع سياسات بنك السودان المركزى وصولاً الى تقديم الخدمة بواسطة الفروع بالولايات على مستوى المحليات ثم على مستوى الوحدات الادارية المنتشرة فى مساحة واسعة من المحليات ثم على مستوى الاحياء والقرى حتى تصل خدمة التمويل الاصغر الى ادنى مستوى بواسطة الوكلات على مستوى الفريق والدميره وإلى أدنى من ذلك.

على أن يكون هذا الانتشار غير مخل بالضوابط والإجراءات ولكن يجب أن تقل بعض الإجراءات كلما تم الانتشار على المستوى الأدنى وخاصةً عمليات الضمان فعميل التمويل الأصغر على مستوى الوكالات لا يستطيع أن يوفر الضمان بالشيك الشخصي أو توفير بعض مطلوبات التمويل مثل المستندات الثبوتية لمثل هذا العميل يجب أن يتوفر له نوع آخر من الإجراءات مثل: إثبات الشخصية والضمان بواسطة الناظر أو العمده أو رئيس الحي وهكذا يمكن أن يحقق المصرف أكبر انتشار ولكن هذا يحتاج إلى مجموعة من العوامل تتمثل في الآتي:

1. توفير الأمن خاصة المناطق التي تشهد عدم الاستقرار الأمني.
2. توفير أكبر قدر من موظفي ضباط الإئتمان وأن تكون لهم القدرة العاليه في المعرفه بأوضاع وظروف عملاء التمويل الأصغر على المستوى الأدنى مع توفير مستوى من المرونة في السياسات والإجراءات.
3. استحداث أنواع من الضمانات والإجراءات ووسائل الإشراف والمتابعه.
4. نشر ثقافة التمويل الأصغر على كل مستويات المجتمع.

**اثر التمويل الأصغر على القطاعات الاقتصادية بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية**

**جدول رقم (14-3) ملايين الجنيهات**

| الفترة | حجم التمويل الأصغر | القطاع الزراعي | القطاع الصناعي | القطاع التجاري | قطاع الحرفيين والمهنيين | القطاع الخدمي | قطاع النقل | القطاعات الاخري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 8557 | 1604 | 72 | 1604 | 1497 | 962 | 892 | 1926 |
| 2001 | 10012 | 2053 | 79 | 2182 | 1668 | 1155 | 898 | 1977 |
| 2001 | 11766 | 2445 | 83 | 3361 | 1833 | 1222 | 916 | 1906 |
| 2003 | 14472 | 2819 | 91 | 3758 | 2067 | 1315 | 939 | 3483 |
| 2004 | 16371 | 3710 | 101 | 4365 | 2183 | 1319 | 1206 | 3487 |
| 2005 | 16192 | 3700 | 103 | 4728 | 2056 | 1323 | 1011 | 3271 |
| 2006 | 25256 | 8463 | 106 | 9799 | 2227 | 1328 | 1245 | 2088 |
| 2007 | 39793 | 12728 | 105 | 12728 | 2545 | 1511 | 1273 | 8903 |
| 2008 | 50914 | 18902 | 107 | 12905 | 3012 | 1520 | 809 | 13659 |
| 2009 | 73497 | 35967 | 69 | 18488 | 3693 | 4346 | 4544 | 6390 |
| 2010 | 75540 | 27036 | 191 | 19225 | 5488 | 7560 | 3379 | 12661 |
| 2011 | 110575 | 34086 | 227 | 35076 | 4337 | 11170 | 4793 | 20886 |

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى تقارير داخلية غير منشورة لمصـــرف الإدخـــار والتنميـــة الإجتماعية في الفترة من (2000-2011م).

ويمكن دراسة أثر التمويل الأصغر على القطاعات الاقتصادية من خلال تحليل الاختبارات التالية:

**1/ أثر التمويل الأصغر الممنوح على القطاع الزراعي بمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .934[a] | .873 | .860 | 4864.35733 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**أولاً:إختبار بيرسون (R)**

أشارت نتائج إختبار بيرسون أن قوة العلاقة (R) تساوي 93% أي أن التمويل الأصغر ذو ارتباط قوى بتمويل القطاع الزراعي بمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية.

**ثانياً: مربع الأرتباط (R Square)**

من قيمة مربع الأرتباط (R Square) نجد أن المتغير المستقل (حجم التمويل الاصغر) يفسر ما نسبته 87% من حيث التباين في المتغير التابع (القطاع الزراعي)، اى ان 87% من التغير الذى يحدث فى تمويل القطاع الزراعي يتسبب فيه هذا المتغير المستقل و 13% تتسبب فيه عوامل اخرى لم تدخل فى النموذج.

**ثالثا: إختبار قيمة F:**

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 1.63E+09 | 1 | 1625029096 | 68.677 | .000[a] |
| | Residual | 2.37E+08 | 10 | 23661972.24 | | |
| | Total | 1.86E+09 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: القطاع الزراعي

من جدول (ANOVA ) نجد ان قيمة F تساوى 68.7 و مستوى دلالة F (sig = 0.000) وهى اقل من 0.05 لذلك توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين حجم التمويل الممنوح و تمويل القطاع الزراعي.

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 125.514 | 2075.636 | | .060 | .953 |
| | حجم التمويل الاصغر | .214 | .026 | .934 | 8.287 | .000 |

a. Dependent Variable: القطاع الزراعي

من جدول Coefficients نجد ان قيمة T تساوى 8.2 ، ومستوى دلالة T تساوى 0.000 وهى أقل من 0.05 وهذا يشير الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مابين حجم تمويل القطاع الزراعي.

**2/ أثر التمويل الأصغر الممنوح على القطاع الصناعي بمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .812[a] | .659 | .625 | 29.52600 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**أولاً:إختبار بيرسون (R)**

أشارت نتائج إختبار بيرسون أن قوة العلاقة (R) تساوي 81% أي أن التمويل الأصغر ذو ارتباط قوى بالقطاع الصناعي.

**ثانياً: مربع الأرتباط (R Square)**

من قيمة مربع الأرتباط (R Square) نجد أن المتغير المستقل (حجم التمويل الاصغر) يفسر ما نسبته 65% من حيث التباين في المتغير التابع (تمويل القطاع الصناعي)، اى ان 65% من التغير الذى يحدث فى تمويل القطاع الصناعي يتسبب فيه هذا المتغير المستقل و 35% تتسبب فيه عوامل اخرى لم تدخل فى النموذج.

**ثالثا: إختبار قيمة F:**

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 16871.820 | 1 | 16871.820 | 19.353 | .001[a] |
| | Residual | 8717.846 | 10 | 871.785 | | |
| | Total | 25589.667 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: القطاع الصناعي

من جدول (ANOVA ) نجد ان قيمة F تساوى 19.3 و مستوى دلالة F (sig = 0.000) وهى اقل من 0.05 لذلك توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين حجم التمويل الممنوح و تمويل القطاع الصناعي.

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 70.350 | 12.599 | | 5.584 | .000 |
| | حجم التمويل الاصغر | .001 | .000 | .812 | 4.399 | .001 |

a. Dependent Variable: القطاع الصناعي

من جدول Coefficients نجد ان قيمة T تساوى 4.3 ، ومستوى دلالة T تساوى 0.01 وهى أقل من 0.05 وهذا يشير الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مابين حجم تمويل القطاع الصناعي.

**3/ أثر التمويل الأصغر الممنوح على قطاع الخدمات بمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .985[a] | .970 | .967 | 4478.49617 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 6.43E+09 | 1 | 6432078696 | 320.691 | .000[a] |
| | Residual | 2.01E+08 | 10 | 20056927.95 | | |
| | Total | 6.63E+09 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: القطاع الخدمي

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | -4082.765 | 1910.988 | | 22.101 | .016 |
| | حجم التمويل الاصغر | .426 | .024 | .985 | 17.908 | .000 |

a. Dependent Variable: القطاع الخدمي

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر والقطاع الخدمي = 0.98 =R وهذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.
2. معامل التحديد $R^2$ = 0.97 وهذا يشير إلى أن حجم التمويل الأصغر الممنوح يؤثر على القطاع الخدمي بنسبة 97% ، بينما هناك 3% من العوامل الاخرى تؤثر على تمويل القطاع الخدمي.
3. F=320.6 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التمويل الأصغر والقطاع التجاري.

4. T = 22.7 ، Sig = 0.01 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصغر يؤثر على القطاع الخدمي.

**4/ أثر التمويل الأصغر الممنوح على القطاع التجاري بمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .978[a] | .957 | .953 | 2140.70664 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 1.02E+09 | 1 | 1024618410 | 223.588 | .000[a] |
| | Residual | 45826249 | 10 | 4582624.932 | | |
| | Total | 1.07E+09 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: القطاع التجاري

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 626.436 | 913.446 | | 14.953 | .000 |
| | حجم التمويل الاصغر | .170 | .011 | .978 | 10.232 | .000 |

a. Dependent Variable: القطاع التجاري

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر وتمويل القطاع التجاري = R= 0.97 وهذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.
2. معامل التحديد $R^2$ = 0.95 وهذا يشير إلى أن حجم التمويل الأصغر الممنوح يؤثر على القطاع التجاري بنسبة 95% ، بينما هناك 5% من العوامل الاخرى تؤثر على تمويل القطاع التجاري.
3. F=223.5 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التمويل الأصغر وتمويل القطاع التجاري.
4. T = 14.9 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصغر يؤثر على تمويل القطاع التجاري.

**5/ أثر التمويل الأصغر الممنوح على قطاع الحرفيين والمهنيين بمصـــرف الإدخـــار والتنميـــة الإجتماعية**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .895[a] | .801 | .781 | 566.18697 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 12921283 | 1 | 12921282.86 | 40.308 | .000[a] |
| | Residual | 3205677 | 10 | 320567.681 | | |
| | Total | 16126960 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: قطاع الحرفيين والمهنيين

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 1587.620 | 241.594 | | 6.571 | .000 |
| | حجم التمويل الاصغر | .019 | .003 | .895 | 6.349 | .000 |

a. Dependent Variable: قطاع الحرفيين والمهنيين

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر وقطاع الحرفيين والمهنيي = 0.89 =R وهـذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.
2. معامل التحديد $R^2$ = 0.80 وهذا يشير إلى أن حجم التمويل الأصغر الممنوح يؤثر علـــى تمويل قطاع الحرفيين والمهنيين بنسبة 80% ، بينما هناك 20% من العوامل الاخـــرى تؤثر على هذا القطاع.
3. F=40.3 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التمويل الأصـــغر وتمويل قطاع الحرفيين والمهنيين.
4. T = 6.5 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصـــغر يـــؤثر علـــى تمويل قطاع الحرفيين والمهنيين.

**أثر التمويل الأصغر على القطاع العقاري**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .914[a] | .835 | .818 | 1381.81672 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 96525018 | 1 | 96525017.74 | 50.552 | .000[a] |
| | Residual | 19094175 | 10 | 1909417.451 | | |
| | Total | 1.16E+08 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: القطاع العقاري

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | -192.996 | 589.625 | | 7.110 | .000 |
| | حجم التمويل الاصغر | .052 | .007 | .914 | 3.853 | .000 |

a. Dependent Variable: القطاع العقاري

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر والقطاع العقاري = 0.91 =R وهذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.
2. معامل التحديد $R^2$ = 0.83 وهذا يشير إلى أن حجم التمويل الأصغر الممنوح يؤثر على القطاع العقاري بنسبة 83% ، بينما هناك 17% من العوامل الاخرى تؤثر على القطاع العقاري.
3. F=50.5 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التمويل الأصغر والقطاع العقاري.
4. T = 7.3 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصغر يؤثر على القطاع العقاري.

**6/ أثر التمويل الأصغر الممنوح على قطاع النقل بمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .851[a] | .725 | .697 | 824.25258 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 17883188 | 1 | 17883187.78 | 26.322 | .000[a] |
| | Residual | 6793923 | 10 | 679392.314 | | |
| | Total | 24677111 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: قطاع النقل

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 496.573 | 351.711 | | 5.131 | .000 |
| | حجم التمويل الاصغر | .022 | .004 | .851 | 3.721 | .000 |

a. Dependent Variable: قطاع النقل

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر وتمويل قطاع النقل = 0.85 =R وهـذا يـدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.
2. معامل التحديد $R^2$ = 0.72 وهذا يشير إلى أن حجم التمويل الأصغر الممنوح يؤثر علـى تمويل قطاع النقل بنسبة 72% ، بينما هناك 28% من العوامل الاخرى تـؤثر علـى قطاع النقل.
3. F=26.3 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التمويل الأصـغر وتمويل قطاع النقل.
4. T = 5.1 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصـغر يـؤثر علـى تمويل قطاع النقل.

**7/ أثر التمويل الأصغر الممنوح على القطاعات الأخرى بمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .940[a] | .884 | .872 | 2188.49118 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 3.64E+08 | 1 | 364034773.7 | 76.007 | .000[a] |
| | Residual | 47894937 | 10 | 4789493.654 | | |
| | Total | 4.12E+08 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: القطاعات الاخرى

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 724.287 | 933.836 | | 8.718 | .000 |
| | حجم التمويل الاصغر | .101 | .012 | .940 | 6.771 | .000 |

a. Dependent Variable: القطاعات الاخرى

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر وحجم تمويل القطاعات الأخـــرى= R = 0.94 وهذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.

2.معامل التحديد $R^2 = 0.88$ وهذا يشير إلى أن حجم التمويل يؤثر على تمويـــل القطاعـــات الأخرى بنسبة 88% ، بينما هناك 12% من العوامل الاخرى تؤثر على تلك القطاعات.

3. F=76 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التمويل الأصـــغر و تمويل القطاعات الأخرى.

4. T=8.7 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصـــغر يـــؤثر فـــي تمويل القطاعات الأخرى.

مما سبق يمكن القول أن :

أن حجم التمويل الأصغر له تاثير على القطاعات الاقتصادية بمصرف الإدخار والتنميـــة الاجتماعية، حيث يرتبط حجم التمويل الأصغر إرتباطاً طردياً مـــع تمويـــل جميـــع القطاعـــات الاقتصادية وتوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الممنوح بمصرف الإدخار

والتنمية الإجتماعية وتمويل جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا يـــدل علـــى أن التمويـــل الأصغر بمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية له أثر واضح على جميع القطاعات الممولة.

**خامساً: أثر تدفق التمويل الأصغر في البنك الزراعي السوداني على الفقراء:**

أنشأ البنك الزراعي السوداني في العام 1957م وقد زاول العمل بصفة رسمية في العام 1959م وذلك بهدف النهوض بقطاع الزراعة المروية والمطرية في السودان وذلك من خلال الميزة النسبية التي يمتاز بها السودان بأنه بلد زراعي ويمتلك مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية الخصبة بالاضافة الي تنوع المنتجات الزراعية خاصة زراعة المحاصيل النقدية. مثل زراعة القطن والقمح والسمسم والذره والكركدي وحب البطيخ، وكذلك أنتاج جميع أنواع الخضر والفاكهة، بالاضافه للانتاج الحيواني والمتمثل في إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء.

البنك الزراعي السوداني بنك تنموي منوط به احدث نهضة اقتصادية واجتماعية عبر العمل بفعالية لحشد الموارد والامكانيات المادية والمالية والبشرية للتنمية الزراعية بشقيها الحيواني والنباتي عن طريق دعم المنتجين الزراعيين والرعاة وذلك عن طريق تقديم الخدمات التمويلية والمصرفية والتسويقية والارشادات المتكاملة والمتميزة، وتبني دفع قدرات المنتجين.

ويقدم البنك الخدمات الاتمانية لصغار المنتجين في شكل موسمي وغير موسمي بغرض تمويل المشاريع الزراعية والمزارع الصغيرة وأيضاً تقديم مدخلات الانتاج الزراعية بمختلف تقنيتها ، بهدف إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة والمستدامة في الريف والحضر.

## أهداف البنك الزراعي السوداني:

**الأهداف العامة:**

- توفير خدمات التمويل والتسويق والإرشاد والتدريب ونقل التقانة للمنتجين(زراع ورعاة).
- ربط منح التمويل بتنفيذ حزمة متكاملة من المكونات تشمل الإشراف والمتابعة وخدمات التسويق والإرشاد والتدريب ونقل التقانة من خلال برنامج القرية مركز لتقديم الخدمات، لرفع الإنتاجية لتعظيم الفائدة من التمويل واستدامة التطوير.
- جمع المعلومات الخاصة بإنتاج السلع الإستراتيجية ومتابعتها.
- دعم الوضع الاقتصادي ورفع المستوي المعيشي للموطنين بالتركيز علي أعمال التمويل الأصغر والتمويل متناهي الصغر الموجهة نحو المنتجين عبر تكويناتهم التنظيمية الرسمية وغير الرسمية(اتحادات – تعاونيات – أندية).

- نشر الوعي بشأن المسئولية الفردية مع منح التمويل وتشجيع ودعم السياسات والممارسات والابتكارات المواتية للزراعة والتنمية الفردية، وذلك عبر منح التمويل بصورة فردية من خلال الفروع والمكاتب التابعة للبنك.
- التخطيط لتطوير الزراعة السودانية بشقيها النباتي والحيواني بوضع الخطط والدراسات والبرامج للسياسات التمويلية التي تتوافق مع سياسات الدولة وموجهات البرامج التنفيذية للنهضة الزراعية، الذي يؤكد الدور التنموي للبنك الزراعي السوداني ويعتمد البنك كآلية رئيسية لتنفيذ النهضة الزراعية.
- التوسيع في الخدمات المصرفية المتكاملة الحديثة وتطويرها مثال نقاط البيع، البطاقات الذكية، الصراف الآلي والتسويق الاليكروني.
- رفع قدرات البنك في مجالات الربط الشبكي واستخدام نظام المسح الفضائي للاستشعار عنبعد في الإشراف والمتابعة الحقلية للمزروعات وكذلك لأغرض مركز المعلومات الزراعية بالبنك، مع المواءمة بين التوسيع والتطوير وترشيد المصروفات.
- التركيز علي جذب الودائع التي تتصف بالاستقرار مثل الودائع المتوسطة وطويلة الأجل والصناديق الاستثمارية بالإضافة استحداث وتنشيط علاقات التعاون المصرفي المشترك مع البنوك الخارجية في المحيط الإقليمي والدولي بما يؤدي إلى تدعيم قدرات لبنك المالية وزيادة وتوسيع التسهيلات الخارجية من القروض الرسمية والتسهيلات المصرفية، مع التقيد التام بالسياسة النقدية والمالية لبنك السوداني المركزي.
- دعم المنتج وحماية المستهلك بما لا يتعارض مع السياسات الاقتصادية الكلية.
- زيادة السعات التخزينية بالبلاد لمقابلة التوسيع في الإنتاج والزيادة في الاستهلاك.

**الانتشار الجغرافي للبنك الزراعي السوداني:**

البنك الزراعي السوداني ومنذ انشأه انتشر في ولايات السودان المختلفة وخاصة الولايات التي تتميز بمساحة زراعية كبيرة في الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي مثل ولاية القضارف والتي تتميز بإنتاج الذرة والسمسم حيث كما تمتاز القضارف بأكبر مساحة زراعية مطرية في السودان وتمتاز بأكفأ وأكبر مستودع لتخزين الغلال في العالم العربي وأفريقيا.الجدول يوضح انتشار البنك الزراعي في السودان.

**جدول رقم (15–3) انتشار البنك الزراعي السوداني**

| الرقم | الولاية | عدد الفروع |
|---|---|---|
| 1 | ولاية الخرطوم | 9 |
| 2 | ولاية الجزيرة | 12 |
| 3 | ولاية النيل الأبيض | 5 |
| 4 | ولاية النيل الأزرق | 6 |
| 5 | ولايات دارفور | 14 |
| 6 | ولايات كردفان | 9 |
| 7 | ولاية جنوب كردفان | 8 |
| 8 | ولاية الشمالية | 11 |
| 9 | ولاية نهر النيل | 9 |
| 10 | الولايات الشرقية | 11 |
| **الاجمالي** | | **94** |

**المصدر: البنك الزراعي السوداني**

ومن الجدول تلاحظ أن البنك الزراعي السوداني واسع الانتشار وأنه قد غطي معظم ولايات السودان بعدد فروع بلغ 94 فرعاً، وركز البنك في الولايات الأكثر إنتاجاً خاصة الإنتاج الزراعي بشقة الزراعي والحيواني وخاصة ولايات الجزيرة ولايات دارفور ولايات الشرق تم ولاية والخرطوم وكذلك ولايات شمال كردفان، وجنوب كردفان، ولايات النيل الأبيض والأزرق، وذلك بغرض تمويل الإنتاج الزراعي المطري والمروي خاصة أن السودان يمتاز بمواسم زراعية طول العام، وكذلك تمويل صغار المنتجين من الزراع والرعاة، من خلال تمويل العديد من البرامج خاصة مشروعات التمويل الأصغر، والصغير والتمويل ذو البعد الاجتماعي وخاصة المشروعات التي تهدف في مجملها إلي تمويل الأسرة وسائل إنتاج تعينها علي زيادة دخلها ألي مثل تمويل المحاريت الريفية وتمويل مشروعات المرأة الريفية والجمعيات الزراعية وكذلك تمويل مدخلات الإنتاج (الأسمدة، التقاوي، الحاصدات الزراعية) بالإضافة ألي تمويل صغار المنتجين من الرعاة مثل تمويل مشروعات صغيرة كتربية الحيوان، الدواجن ومجموعة من البرامج التي تعمل علي ربط صغار المنتجين بالأسواق الكلية، ويقوم البنك أيضاً بتمويل الخرجين في جميع ولايات السودان مثل تمويل الحاضنات الزراعية وتمويل الإنتاج الزراعي عبر البيوت المحمية

خاصة في ولاية الخرطوم، الجزيرة، ويمكن تأكد ذلك من خلال النظر إلي تدفق التمويل الأصغر بالبنك الزراعي السوداني.

**جدول (16-3) اثر التمويل الاصغر على القطاعات الاقتصادية بالبنك الزراعي السوداني**

| الفترة | حجم التمويل الأصغر | القطاع الزراعي | قطاع الزراعة التقليدية | قطاع التصنيع الزراعي | قطاع التجارة المحلية | قطاع المهنيين | قطاع الخدمات | القطاعات الاخري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 89338 | 30456 | 33501 | 8121 | 3045 | 5076 | 2030 | 7109 |
| 2001 | 100722 | 17166 | 37767 | 8021 | 3433 | 7791 | 18533 | 8011 |
| 2001 | 114781 | 22428 | 35557 | 10554 | 6596 | 7980 | 22428 | 9238 |
| 2003 | 132754 | 28097 | 35902 | 12488 | 7874 | 9366 | 28475 | 10552 |
| 2004 | 174532 | 35433 | 50658 | 15748 | 9208 | 9842 | 35480 | 18163 |
| 2005 | 208317 | 46041 | 53318 | 18416 | 12884 | 11510 | 37830 | 28318 |
| 2006 | 622107 | 205877 | 124200 | 19327 | 23019 | 13528 | 88306 | 147850 |
| 2007 | 1497644 | 257810 | 15210 | 44292 | 13528 | 106301 | 911653 | 148850 |
| 2008 | 1130664 | 303941 | 222000 | 60788 | 56516 | 109419 | 169516 | 208484 |
| 2009 | 8482439 | 3543081 | 1771546 | 232405 | 531462 | 797193 | 632405 | 974347 |
| 2010 | 9265571 | 3581293 | 2119303 | 289240 | 541211 | 875790 | 788323 | 1070411 |
| 2011 | 5056945 | 1596930 | 1330775 | 246752 | 357445 | 596930 | 395803 | 532310 |

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى تقارير داخلية للبنك الزراعي غير منشورة في الفترة (2000-2011م).

ويمكن النظر إلى أثر التمويل الأصغر بالبنك الزراعي على القطاعات الاقتصادية من خلال الاختبارات التالية:

**1/ أثر حجم التمويل الأصغر الممنوح على القطاع الزراعي بالبنك الزراعي السوداني**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .993[a] | .987 | .986 | 162987.690 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**أولاً:إختبار بيرسون (R)**

أشارت نتائج إختبار بيرسون أن قوة العلاقة (R) تساوي 99% أي أن التمويل الأصغر ذو ارتباط قوى بتمويل القطاع الزراعي بالبنك الزراعي السوداني.

**ثانياً: مربع الأرتباط (R Square)**

من قيمة مربع الأرتباط (R Square) نجد أن المتغير المستقل (حجم التمويل الاصغر) يفسر ما نسبته 98% من حيث التباين في المتغير التابع (تمويل القطاع الزراعي)، اى ان 98% من التغير الذى يحدث فى تمويل القطاع الزراعي يتسبب فيه هذا المتغير المستقل و 2% تتسبب فيه عوامل اخرى لم تدخل فى النموذج.

**ثالثا: إختبار قيمة F:**

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 2.01E+13 | 1 | 2.008E+13 | 755.907 | .000[a] |
| | Residual | 2.66E+11 | 10 | 2.656E+10 | | |
| | Total | 2.03E+13 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: القطاع الزراعي

من جدول (ANOVA ) نجد ان قيمة F تساوى 775.9 و مستوى دلالة F (sig = 0.000) وهى اقل من 0.05 لذلك توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين حجم التمويل الاصغر و تمويل القطاع الزراعي.

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | -84107.0 | 57106.956 | | 27.494 | .000 |
| | حجم التمويل الاصغر | .397 | .014 | .993 | -1.473 | .17 |

a. Dependent Variable: القطاع الزراعي

من جدول Coefficients نجد ان قيمة T تساوى 27 ، ومستوى دلالة T تساوى 0.000 وهى أقل من 0.05 وهذا يشير الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مابين حجم التمويل الممنوح والقطاع الزراعي

## 2/ أثر التمويل الاصغر الممنوح على تمويل قطاع الزراعة التقليدية بالبنك الزراعي السوداني

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .988[a] | .976 | .974 | 125984.663 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**أولاً:إختبار بيرسون (R)**

أشارت نتائج إختبار بيرسون أن قوة العلاقة (R) تساوي 98% أي أن التمويل الأصغر ذات ارتباط قوى مع تمويل قطاع الزراعة التقليدية.

**ثانياً: مربع الأرتباط (R Square)**

من قيمة مربع الأرتباط (R Square) نجد أن المتغير المستقل (حجم التمويل الاصغر) يفسر ما نسبته 97% من حيث التباين في المتغير التابع (تمويل قطاع الزراعة التقليدية)، اى ان 97% من التغير الذى يحدث فى تمويل قطاع الزراعة التقليدية يتسبب فيه هذا المتغير المستقل و 3% تتسبب فيه عوامل اخرى.

**ثالثا: إختبار قيمة F:**

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 6.49E+12 | 1 | 6.485E+12 | 408.600 | .000[a] |
| | Residual | 1.59E+11 | 10 | 1.587E+10 | | |
| | Total | 6.64E+12 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: قطاع الزراعة التقليدية

من جدول (ANOVA ) نجد ان قيمة F تساوى 775.9 و مستوى دلالة F (sig = 0.000) وهى اقل من 0.05 لذلك توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين حجم التمويل و تمويل قطاع الزراعة التقليدية.

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | -19873.6 | 44141.988 | | 20.214 | .000 |
| | حجم التمويل الاصغر | .226 | .011 | .988 | -.450 | .662 |

a. Dependent Variable: قطاع الزراعة التقليدية

من جدول Coefficients نجد ان قيمة T تساوى 20.2 ، ومستوى دلالة T تساوى 0.000 وهى أقل من 0.05 وهذا يشير الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مابين حجم التمويل الممنوح وتمويل قطاع الزراعة التقليدية.

**3/ أثر التمويل الاصغر الممنوح على قطاع التصنيع الزراعي بالبنك الزراعي السوداني**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .966[a] | .932 | .926 | 29376.03551 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 1.19E+11 | 1 | 1.192E+11 | 138.080 | .000[a] |
| | Residual | 8.63E+09 | 10 | 862951462.3 | | |
| | Total | 1.28E+11 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: قطاع التصنيع الزراعي

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 11968.230 | 10292.654 | | 11.751 | .000 |
| | حجم التمويل الاصغر | .031 | .003 | .966 | 1.163 | .272 |

a. Dependent Variable: قطاع التصنيع الزراعي

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر وتمويل قطاع التصنيع الزراعـــي= 0.96 =R وهذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.

2. معامل التحديد $R^2 = 0.93$ وهذا يشير إلى أن حجم التمويل الأصغر يؤثر علـــى تمويـــل قطاع التصنيع الزراعي بنسبة 93% ، بينما هناك 7% من العوامل الاخرى تؤثر علـــى قطاع التصنيع الزراعي.
3. F=188.9 ، Sig = 0.01 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التمويل الأصغر وقطاع التصنيع الزراعي
4. T = 11.7 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصـــغر يـــؤثر فـــي قطاع التصنيع الزراعي.

**4/ أثر التمويل الاصغر الممنوح على قطاع التجارة المحلية بالبنك الزراعي السوداني**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .991[a] | .982 | .980 | 29922.84613 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 4.94E+11 | 1 | 4.940E+11 | 551.765 | .000[a] |
| | Residual | 8.95E+09 | 10 | 895376720.7 | | |
| | Total | 5.03E+11 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: قطاع تجار المحلية

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | -9051.931 | 10484.244 | | 23.490 | .000 |
| | حجم التمويل الاصغر | .062 | .003 | .991 | -.863 | .408 |

a. Dependent Variable: قطاع تجار المحلية

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر وتمويل قطاع التجـــارة المحليـــة = R= 0.99 وهذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.
2. معامل التحديد $R^2 = 0.98$ وهذا يشير إلى أن حجم التمويل يؤثر علـــى تمويـــل قطـــاع التجارة المحلية بنسبة 98% ، بينما هناك 2% من العوامل الاخرى تؤثر على تمويل قطاع التجارة المحلية.

3. F=551.7 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التمويل الأصغر وتمويل قطاع التجارة المحلية.
4. T = 23.5 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصغر يؤثر في تمويل قطاع التجارة المحلية.

**5/ أثر التمويل الاصغر الممنوح على قطاع المهنيين والحرفيين بالبنك الزراعي السوداني**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .994[a] | .987 | .986 | 39949.18482 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 1.22E+12 | 1 | 1.225E+12 | 767.342 | .000[a] |
| | Residual | 1.60E+10 | 10 | 1595937368 | | |
| | Total | 1.24E+12 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: قطاع المهنيين والحرفيين

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | -7182.690 | 13997.231 | | -.513 | .619 |
| | حجم التمويل الاصغر | .098 | .004 | .994 | 27.701 | .000 |

a. Dependent Variable: قطاع المهنيين والحرفيين

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر وتمويل قطاع المهنيين والحرفيين = R= 0.99 وهذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.
2. معامل التحديد $R^2$ = 0.98 وهذا يشير إلى أن حجم التمويل يؤثر على تمويل قطاع المهنيين والحرفيين بنسبة 98% ، بينما هناك 2% من العوامل الاخرى تؤثر على تمويل قطاع المهنيين والحرفيين.
3. F=551.7 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التمويل الأصغر وتمويل قطاع المهنيين والحرفيين.

4. T = 27.7 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصغر يؤثر في تمويل قطاع المهنيين والحرفيين.

**6/ أثر التمويل الاصغر الممنوح على قطاع الخدمات بالبنك الزراعي السوداني**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .742[a] | .550 | .505 | 235460.704 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 6.79E+11 | 1 | 6.788E+11 | 12.244 | .006[a] |
| | Residual | 5.54E+11 | 10 | 5.544E+10 | | |
| | Total | 1.23E+12 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: قطاع الخدمات

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 97296.861 | 82499.753 | | 1.179 | .266 |
| | حجم التمويل الاصغر | .073 | .021 | .742 | 3.499 | .006 |

a. Dependent Variable: قطاع الخدمات

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر وتمويل قطاع الخدمات = R= 0.74 وهذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.
2. معامل التحديد $R^2$ = 0.55 وهذا يشير إلى أن حجم التمويل يؤثر على تمويل قطاع الخدمات بنسبة 55% ، بينما هناك 45% من العوامل الاخرى تؤثر على تمويل قطاع الخدمات.
3. F=551.7 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التمويل الأصغر وتمويل قطاع الخدمات.
4. T = 27.7 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصغر يؤثر في تمويل قطاع الخدمات.

**7/ أثر التمويل الأصغر الممنوح على القطاعات الأخرى بالبنك الزراعي السوداني**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .996[a] | .991 | .991 | 37433.21908 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 1.62E+12 | 1 | 1.619E+12 | 1155.646 | .000[a] |
| | Residual | 1.40E+10 | 10 | 1401245890 | | |
| | Total | 1.63E+12 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: القطاعات الاخرى

**Coefficients [a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 10950.047 | 13115.697 | | 33.995 | .000 |
| | حجم التمويل الاصغر | .113 | .003 | .996 | .835 | .423 |

a. Dependent Variable: القطاعات الاخرى

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر وتمويل القطاعات الاخـــرى = 0.99 =R وهذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.
2. معامل التحديد $R^2$ = 0.99 وهذا يشير إلى أن حجم التمويل يؤثر علـــى تمويـــل القطاعات الأخرى بنسبة 99% ، بينما هناك 1% من العوامل الاخرى تـــؤثر على تلك القطاعات.
3. F=1155.6 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على وجود علاقـــة معنويـــة بـــين حجـــم التمويل وتمويل القطاعات الأخرى.
4. T = 33.9 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصغر يـــؤثر على تمويل القطاعات الأخرى.

مما سبق يمكن القول بأن : التمويل الاصغر له أثر على القطاعـــات الاقتصـــادية بالبنـــك الزراعي السوداني ويوجد ارتباط طردي بين التمويل الأصغر بالبنك الزراعي السودان وتمويـــل القطاعات الاقتصادية الممولة وأن حجم التمويل الأصغر بالبنك الزراعي السوداني ذو علاقة ذات دلالة احصائية مع جميع القطاعات الاقتصادية الممولة.

**سادساً: اثر التمويل الاصغر على القطاعات الاقتصادية لمصرفي الادخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني**

**جدول رقم (17-3) ملايين الجنيهات**

| الفترة | حجم التمويل الأصغر الممنوح | القطاع الزراعي | قطاع الحرفيين والمهنيين | القطاع التجاري | القطاع الخدمات | الاخري |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 105826 | 77921 | 4649 | 4169 | 8198 | 10889 |
| 2001 | 117822 | 70719 | 5615 | 21356 | 8091 | 12041 |
| 2002 | 137089 | 77316 | 9912 | 25942 | 10637 | 13282 |
| 2003 | 163460 | 90232 | 11563 | 32797 | 12579 | 16289 |
| 2004 | 245663 | 113463 | 51239 | 40937 | 15849 | 24175 |
| 2005 | 232967 | 128391 | 13936 | 43380 | 18519 | 28741 |
| 2006 | 672715 | 370751 | 22427 | 100778 | 19433 | 159326 |
| 2007 | 857239 | 484957 | 35747 | 110243 | 61000 | 165292 |
| 2008 | 1191726 | 629946 | 69421 | 214261 | 60895 | 217203 |
| 2009 | 7642612 | 5421969 | 549950 | 661835 | 23510 | 985348 |
| 2010 | 9138766 | 6193071 | 733466 | 840188 | 289431 | 1082610 |
| 2011 | 4908703 | 3227946 | 392521 | 472098 | 246979 | 569159 |

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على تقارير داخلية غير منشورة بمصرفي الإدخـــار والبنـــك الزراعي السوداني في الفترة من (2000-2011م)

**1/ أثر التمويل الأصغر الممنوح على القطاع الزراعي بمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي والسوداني**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .999[a] | .998 | .998 | 97748.29177 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**أولاً:إختبار بيرسون (R)** أشارت نتائج إختبار بيرسون أن قوة العلاقة (R) تساوي 99% أي أن التمويل الأصغر ذو ارتباط قوى بين تمويل القطاع الزراعي بمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني.

**ثانياً: مربع الأرتباط (R Square)**

من قيمة مربع الأرتباط (R Square) نجد أن المتغير المستقل (حجم التمويل الاصغر) يفسر ما نسبته 99% من حيث التباين في المتغير التابع (تمويل القطاع الزراعي)، اى ان 99% من التغير الذى يحدث فى تمويل القطاع الزراعي يتسبب فيه هذا المتغير المستقل و 1% تتسبب فيه عوامل اخرى لم تدخل فى النموذج.

**ثالثا: إختبار قيمة F:**

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 5.51E+13 | 1 | 5.514E+13 | 5770.614 | .000[a] |
| | Residual | 9.55E+10 | 10 | 9554728545 | | |
| | Total | 5.52E+13 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: القطاع الزراعي

من جدول (ANOVA ) نجد ان قيمة F تساوى 5770.6 و مستوى دلالة F (sig = 0.000) وهى اقل من 0.05 لذلك توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين حجم التمويل الممنوح وتمويل القطاع الزراعي.

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | -64101.9 | 34225.271 | | -1.873 | .091 |
| | حجم التمويل الاصغر | .628 | .008 | .999 | 75.965 | .000 |

a. Dependent Variable: القطاع الزراعي

من جدول Coefficients نجد ان قيمة T تساوى 75.9، ومستوى دلالة T تساوى 0.000 وهى أقل من 0.05 وهذا يشير الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مابين حجم التمويل وتمويل القطاع الزراعي.

**2/ أثر التمويل الأصغر الممنوح على قطاع المهنيين والحرفيين بمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .992[a] | .984 | .982 | 44540.11397 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 1.20E+12 | 1 | 1.198E+12 | 603.830 | .000[a] |
| | Residual | 1.98E+10 | 10 | 1983821753 | | |
| | Total | 1.22E+12 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: القطاع الحرفيين

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 6733.749 | 15595.132 | | .432 | .675 |
| | حجم التمويل الاصغر | .093 | .004 | .992 | 24.573 | .000 |

a. Dependent Variable: القطاع الحرفيين

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر وقطاع الحرفيين والمهنيين = 0.99 =R وهذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.
2. معامل التحديد $R^2$ = 0.98 وهذا يشير إلى أن حجم التمويل الأصغر الممنوح يؤثر على تمويل قطاع الحرفيين والمهنيين بنسبة 99% ، بينما هناك 1% من العوامل الاخرى تؤثر على قطاع الحرفيين.
3. F=603.8 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التمويل الأصغر وتمويل قطاع الحرفيين والمهنيين.
4. T = 24.5 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصغر يؤثر على تمويل قطاع الحرفيين والمهنيين.

**3/ أثر التمويل الأصغر الممنوح على القطاع التجاري بمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .996[a] | .992 | .991 | 23918.95465 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 6.97E+11 | 1 | 6.975E+11 | 1219.156 | .000[a] |
| | Residual | 5.72E+09 | 10 | 572116391.3 | | |
| | Total | 7.03E+11 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: القطاع التجاري

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | -7115.175 | 8374.905 | | -.850 | .415 |
| | حجم التمويل الاصغر | .071 | .002 | .996 | 34.916 | .000 |

a. Dependent Variable: القطاع التجاري

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر وتمويل القطاع التجـــاري = R= 0.99 وهــذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.
2. معامل التحديد $R^2$ = 0.99 وهذا يشير إلى أن حجم التمويل الأصغر الممنوح يؤثر علـــى تمويل القطاع التجاري بنسبة 99% ، بينما هناك 1% من العوامل الاخرى تؤثر علـــى تمويل القطاع التجاري.
3. F=1219.1 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على وجود علاقة معنويـــة بـــين حجـــم التمويـــل الأصغر وتمويل القطاع التجاري.
4. T = 34.9 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصغر يـــؤثر علـــى تمويل القطاع التجاري.

**4/ أثر التمويل الأصغر على قطاع الخدمات بمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .994[a] | .988 | .987 | 32687.75032 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 8.81E+11 | 1 | 8.806E+11 | 824.141 | .000[a] |
| | Residual | 1.07E+10 | 10 | 1068489021 | | |
| | Total | 8.91E+11 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: القطاع الخدمي

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 28058.064 | 11445.183 | | 2.452 | .034 |
| | حجم التمويل الاصغر | .079 | .003 | .994 | 28.708 | .000 |

a. Dependent Variable: القطاع الخدمي

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر وتمويل قطاع الخدمات = 0.99 =R وهذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.
2. معامل التحديد $R^2$ = 0.98 وهذا يشير إلى أن حجم التمويل الأصغر الممنوح يؤثر على تمويل قطاع الخدمات بنسبة 98% ، بينما هناك 2% من العوامل الاخرى تؤثر على تمويل قطاع الخدمات.
3. F=824.1 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجم التمويل الأصغر وتمويل قطاع الخدمات.
4. T = 28.7 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصغر يؤثر على تمويل قطاع الخدمات.

**5/ أثر التمويل الأصغر الممنوح على القطاعات الأخرى بمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .995[a] | .989 | .988 | 42017.32072 |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

**ANOVA [b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 1.65E+12 | 1 | 1.652E+12 | 935.921 | .000[a] |
| | Residual | 1.77E+10 | 10 | 1765455240 | | |
| | Total | 1.67E+12 | 11 | | | |

a. Predictors: (Constant), حجم التمويل الاصغر

b. Dependent Variable: القطاعات الاخرى

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 18991.868 | 14711.809 | | 1.291 | .226 |
| | حجم التمويل الاصغر | .109 | .004 | .995 | 30.593 | .000 |

a. Dependent Variable: القطاعات الاخرى

1. معامل الارتباط بين حجم التمويل الاصغر وتمويل القطاعات الأخرى = 0.995 =R وهـذا يدل على وجود ارتباط طردي بين الطرفين.

2. معامل التحديد $R^2$ = 0.98 وهذا يشير إلى أن حجم التمويل الأصغر الممنـوح يـؤثر علـى تمويل القطاعات الأخرى بنسبة 98% ، بينما هناك 2% من العوامل الاخرى تؤثر على تمويـل القطاعات الأخرى.

3. F=935.9 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين حجـم التمويـل الأصـغر وتمويل القطاعات الأخرى.

4. T = 30.6 ، Sig = 0.00 وهذا يدل على أن متغير حجم التمويل الأصغر يؤثر على تمويـل القطاعات الأخرى.

مما سبق يمكن القول بأن :

التمويل الأصغر يؤثر على القطاعات الاقتصادية لمصرفي الإدخار والتنمية الاجتماعيـة والبنك الزراعي السوداني حيث يرتبط ارتباط طردي قوي مع تمويل جميع القطاعات الاقتصادية الممولة وتوجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين حجم التمويل الأصغر الممنـوح بمصـرف الإدخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني وجميع القطاعات الاقتصادية وهـذا يـدل على أن التمويل الأصغر له أثر واضح على القطاعات الاقتصادية الممولة.

# الفصل الرابع

# الدراسة الميدانية

## المبحث الأول: تحليل الدراسة الميدانية:

تناول الباحث في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعها في تنفيذ هذه الدراسة وشمل ذلك وصفاً لمجتمع البحث وعينته وطريقة إعداد أداة الدراسة والإجراءات التي اتخذتها للتأكد من صدقها وثباتها والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج. تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للقيام بتحليل البيانات والتوصل إلي الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة، واعتمد مستوي الدلالة 5% الذي يقابله مستوي ثقة 95% لتفسير نتائج الاختبارات التي تم إجراؤها، وقد استخدم عدة أساليب إحصائية أهمها اختبار الثبات (Alpha) وأساليب التحليل الإحصائي الوصفي والتحليلي، حيث تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتعلقة بمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت والنسب المئوية واختبار تحليل التباين (F) وإختبار (T) للعينات المستقلة .

**مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من عملاء مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني.

**عينة الدراسة:** أما عينة البحث فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية منتظمة من مجتمع الدراسة وكان حجم الدراسة 10.000 فرداً من راجعة عملاء التمويل الاصغر بمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني حيث بلغت العينة (170) فرداً تم توزيع (170) استبانه لهم ، وقد بلغ عدد الاستبانات الغير مسترجعة والتي لم يتم ملؤها كاملة (20) إستبانة، عليه فإن عينة الدراسة الأصلية بلغت (150) إستبانه والتي تمثل ما نسبته (88%) من عدد الاستبنات الموزعة ، وتعتبر هذه العينة كبيرة نسبياً من الناحية الإحصائية بما يؤدي إلى القبول بنتائج الدراسة وتعميمها على مجتمع الدراسة، وللخروج بنتائج دقيقة بقدر الإمكان حرص الباحث على تنوع أفراد عينة الدراسة (المبحوثين) وإن هذا التنوع في خصائص المبحوثين له علاقة بآرائهم حول دور سياسات التمويل الأصغر على تخفيف حدة الفقر في السودان.

## أولاً البيانات التعريفية للمبحوثين:

**1 – النوع: جدول (1–4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير النوع**

| النوع | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| ذكر | 52 | 34.7 |
| انثى | 98 | 65.3 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013م.**

**شكل (1–4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفق لمتغير النوع**

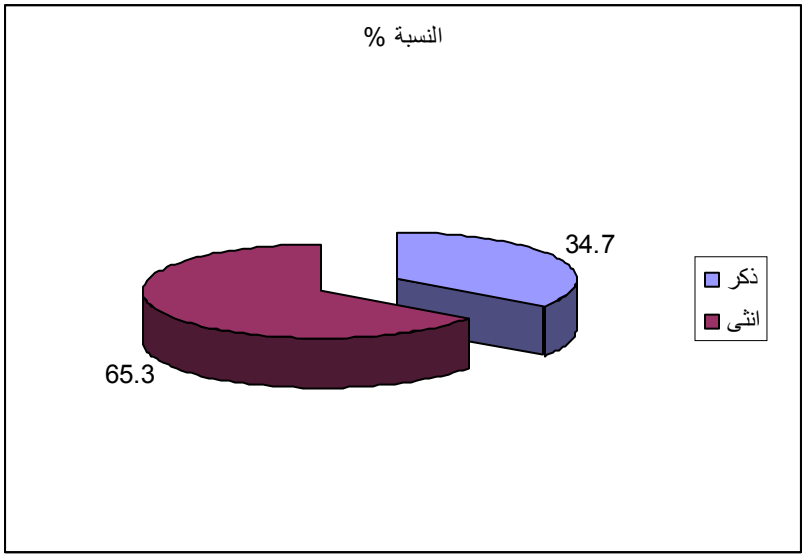


**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013م.**

يتضح من الجدول (1–4) والشكل (1–4) إن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كانوا من الإناث حيث بلغ بنسبتهم (65.3%)، أما الذكور فقد بلغ بنسبتهم بنسبة (34.7%) .

**2- العمر : جدول (2-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير العمر**

| العمر | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| أقل من 18 سنة | 4 | 2.7 |
| 20 - 30 سنة | 53 | 35.3 |
| 31 - 40 سنة | 38 | 25.3 |
| 41 - 50 سنة | 33 | 22.0 |
| 51 - 60 سنة | 17 | 11.3 |
| 61 - 70 سنة | 2 | 1.3 |
| لم يجيبوا | 3 | 2.0 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013م.**

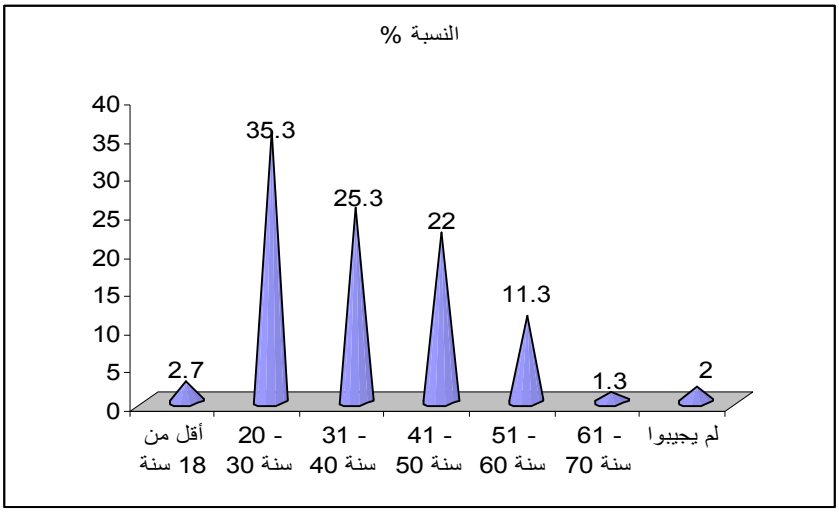


**شكل (2-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير العمر**

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013م.**

يتضح من الجدول (2-4) والشكل (2-4) إن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كانت فئتهم العمرية لغالبية (20 – 30) سنة سنة بنسبة حيث بلغ نسبة هذه الفئة (35.3%) من مجتمع الدراسة ، ثم تليها الفئة العمرية (31 – 40) سنة بنسبة (25.3%) ، ثم تليها الفئة العمرية (41 – 50) سنة بنسبة (22.0%) ، ثم تليها الفئة العمرية (51 – 60) سنة بنسبة (11.3%) ، ثم تليها الفئة العمرية (أقل من 18 سنة) بنسبة (2.7%) ،ثم الفئة العمرية (61 – 70) سنة بنسبة (1.3%) . أما اللذين لم يجيبوا ويحددوا عمرهم فقد بلغت نسبتهم (2%) ويلاحظ من الجدول أعلاه أن أكثر الفئات العمرية التي

منحت التمويل الأصغر من الفئة العمرية من (20–30) سنة وهى من الفئات النشطة اقتصادياً وهذا يتماشى مع تعريف عملاء التمويل الأصغر هم النشطين اقتصادياً، ويؤكد الجدول أيضاً أن أقل الفئات العمرية التي منحت تمويل أصغر هى الفئة من (61–70) سنة وهى فئة تعتبر غير نشطة بحكم عامل سن العمل.

**3- الحالة الإجتماعية :جدول (3–4) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الحالة الإجتماعية**

| الحالة الإجتماعية | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| متزوج | 68 | 45.3 |
| غير متزوج | 42 | 28.0 |
| أرملة | 21 | 14.0 |
| مطلق | 19 | 12.7 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**شكل (3–4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل العلمي**

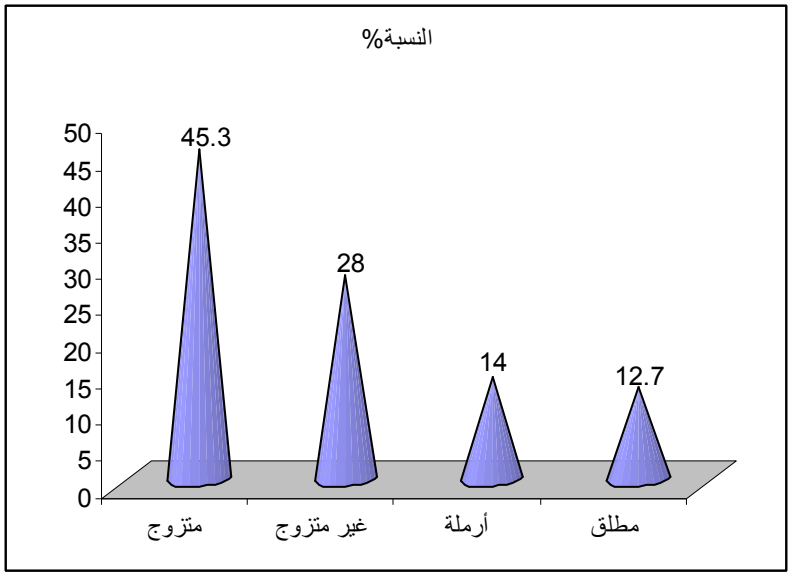


**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2013 م.**

يتضح من الجدول (3–4) والشكل (3–4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كانت حالتهم الإجتماعية متزوجين حيث بلغت نسبتهم (45.3%) ، يليها غير المتزوجين بنسبة (28.0%) . ثم أرامل بنسبة (14.0%) . ثم مطلقين بنسبة (12.7%)، نستنتج من الجدول أعلاه أن معظم الحالات الاجتماعية التي منحت التمويل الأصغر هم حالة المتزوج بنسبة 45.3 من المبحوثين وفقاً لمتغير

الحالة الاجتماعية ثم فئة غير متزوج 28% ثم أرمل 14% ثم مطلق 12.7 وهذه الفئات مسبقاً تبحث عن زيادة الدخل ولتوفير حياة كريمة وتساعد الأسر لوضع أفضل.

**4- المؤهل العلمي :**

**جدول (4 – 4) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| أساس | 11 | 7.3 |
| تدريب مهني | 7 | 4.7 |
| متوسط | 14 | 9.3 |
| جامعي | 65 | 43.3 |
| فوق الجامعي | 11 | 7.3 |
| أخرى | 39 | 26.0 |
| لم يجيبوا | 3 | 2.0 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**شكل (4 – 4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المؤهل العلمي**

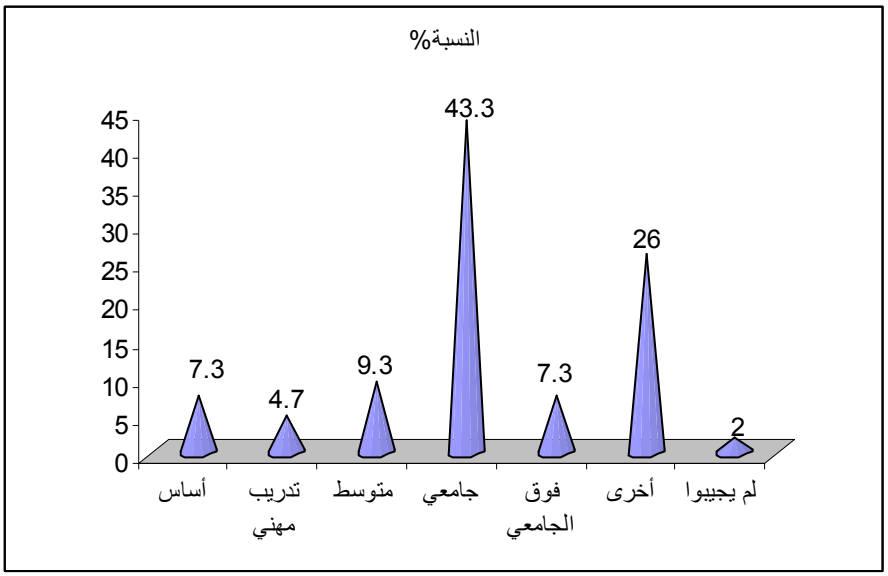


**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

يتضح من الجدول (4 – 4) والشكل (4 – 4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كان المؤهل العلمي لهم جامعي حيث بلغت نسبتهم (43.3%) ، ثم يليها مؤهلات أخرى مختلفة بنسبة (26.0%) . ثم يليها متوسط بنسبة (9.3%) ، ثم يليها فوق الجامعي بنسبة (7.3%) ، وثانوي بنسبة (7.3%) ، ثم يليها تدريب مهني بنسبة (4.7%) ، أما اللذين لم يجيبوا ويحددوا مؤهلهم العلمي فقد بلغت نسبتهم (2%)، يلاحظ من الجدول أعلاه للمبحوثين وفقاً لتغير المؤهل العلمي أن أكثر الفئات التي منحت تمويل أصغر من فئة جامعي بنسبة 43.3% وفي ظل عدم وجود وظائف في القطاع العام والخاص اصبحت مشروعات التمويل الأشغر هى البديل الآخر لاستيعاب الاخريجين وخاصة فيما يعرف بمشروعات تشغيل الخريج المنتج وهذا يتماشى مع أهداف وسياسات التمويل الأصغر.

**5- المهنة :**

**جدول (5 – 4) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المهنة**

| المهنة | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| مهني | 17 | 11.3 |
| صناعي | 8 | 5.3 |
| موظف | 51 | 34.0 |
| أعمال حرة | 34 | 22.7 |
| عامل | 23 | 15.3 |
| زراعي | 2 | 1.3 |
| لم يجيبوا | 15 | 10.0 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

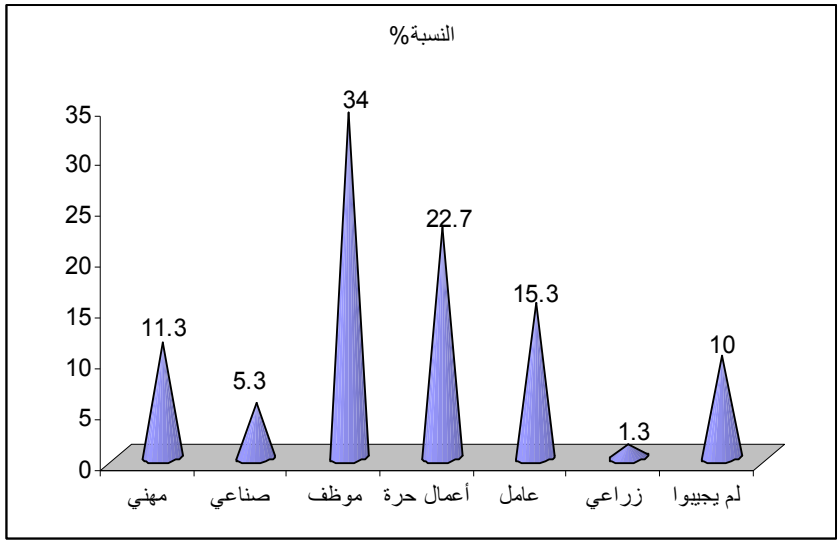


**شكل (5 – 4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المهنة**

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

يتضح من الجدول (5 – 4) والشكل (5 – 4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كانت المهنة الحالية لهم موظف حيث بلغت نسبتهم (34.0%) ، ثم يليها أعمال حرة بنسبة (22.7%) ، ثم يليها عامل بنسبة (15.3%) ، ثم يليها مهني بنسبة (11.3%) ، ثم يليها صناعي بنسبة (5.3%)، ثم زراعي بنسبة (1.3%) . أما اللذين لم يجيبوا ويحددوا مهنتهم فقد بلغت نسبتهم (10.0%)، من الجدول أعلاه نستنتج من التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المهنة أن أكثر مهنة منحت تمويل أصغر هى مهنة الموظف ويرجع السبب في ذلك أن الموظف يمنح المشروع بضمان لاراتب الشهري وهى أكثر الضمانات لا يحدث فيها تغير بخلاف الضمانات للفئات الأخرى. ويلاحظ أيضاً أن معظم المهن الممولة هى المهن المستهدفة في التمويل الأصغر.

**6- الهدف الرئيسي للحصول على تمويل أصغر :**

**جدول (6-4): التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الهدف الرئيسي للحصول على تمويل أصغر**

| الهدف الرئيسي للحصول على تمويل أصغر | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| **بدء مشروع إقتصادي جديد** | 82 | 54.7 |
| **زيادة تمويل مشروع قائم ونشط** | 49 | 32.7 |
| **بناء سكن** | 12 | 8.0 |
| **أخرى** | 6 | 4.0 |
| **لم يجيبوا** | 1 | 0.7 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

شكل (6-4): التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الهدف الرئيسي للحصول على تمويل أصغر

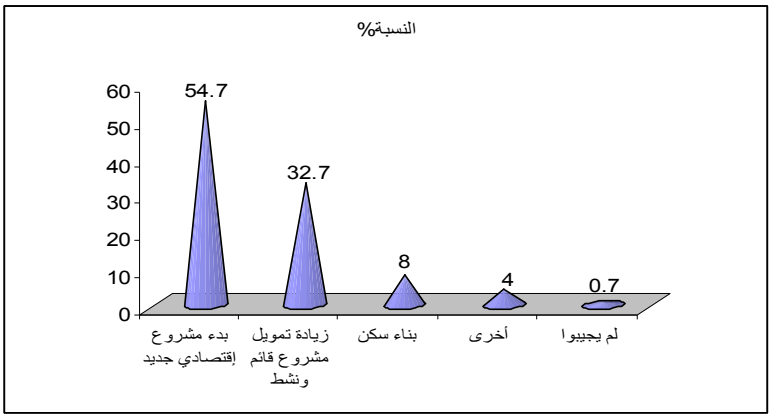


**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

يتضح من الجدول (6-4) والشكل (6-4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كان الهدف الرئيسي لحصولهم على تمويل أصغ هو بدء مشروع إقتصادي جديد حيث بلغ نسبتهم (54.7%)، ثم يليهم اللين يرغبون في زيادة تمويل مشروع قائم ونشط بنسبة (32.7%). ثم اللين يرغبون في بناء سكن بنسبة (8.0%) ، ثم اللين لديهم أسباب أخرى مختلفة بنسبة (4.0%) ، أما اللذين لم يجيبوا ويحددوا الهدف الرئيسي لحصولهم على تمويل أصغر فقد بلغت نسبتهم (0.7%)، يلاحظ

من الجدول أعلاه التوزيع النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الهدف الرئيسي للحصول على تمويل أصغر أن أكثر الفئات الهدف الأساسي للحصول على التمويل الأصغر هو بدء مشروع اقتصادي جديد بنسبة 54.7% ثم زيادة تمويل مشروع قائم ونشط وهذا يؤكد أن التمويل الأصغر أصبح ثقافة اقتصادية منتشرة في قطاع واسع وسط العملاء وأن له اثر واضح في استدامة بعض المشروعات الممولة وأن نسبة 32.7% قد استفادوا من قيام مشروعات شحن ويحتاجون الى تمويل اضافي لزيادة رأس المشروع القائم والنشط اقتصادياً.

**7- المنطقة الجغرافية لنشاط التمويل الأصغر:**

**جدول (7-4): التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المنطقة الجغرافية لنشاط التمويل الأصغر**

| المنطقة الجغرافية لنشاط التمويل الأصغر | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| مدينة | 86 | 57.3 |
| ريف | 24 | 16.0 |
| أطراف المدن | 27 | 18.0 |
| أخرى | 5 | 3.3 |
| لم يجيبوا | 8 | 5.3 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**شكل (7-4): التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المنطقة الجغرافية للنشاط**

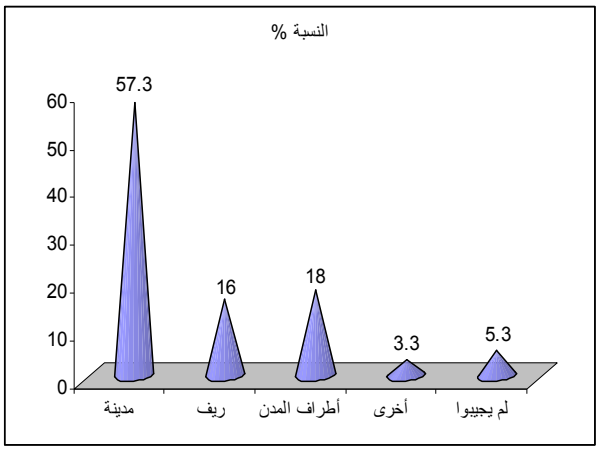


**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

يتضح من الجدول (7-4) والشكل (7-4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كانت المنطقة الجغرافية لنشاط التمويل الأصغر لهم في المدينة حيث بلغت نسبتهم (57.3%) ، ثم تليها أطراف المدن بنسبة (18.0%)، ثم تليها الريف بنسبة (16.0%)، ثم تليها مناطق أخرى بنسبة (3.3%)، أما اللذين لم يجيبوا ويحددوا المنطقة الجغرافية لنشاط التمويل الأصغر فقد بلغت نسبتهم (5.3%)، من الجدول أعلاه التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير المنطقة الجغرافية لنشاط التمويل الأصغر، يلاحظ أن أكثر المناطق الجغرافية التي تم منح التمويل الأصغر فيها هم سكان المدن بنسبة 37.3% ثم سكان أطراف المدن 18% ثم سكان الريف 16% وهذا يؤكد أن سكان المدن أكثر حظاً من غيرهم وذلك بسبب الكثافة السكانية العالية لسكان المدن وميزة وجود قوة شرائية داخل أوساق المدن ثم توفر الخدمات الأساسية المساعدة في الإنتاج والتسويق مثل الكهرباء، الطرق، المياه، الإعلان عن المنتج، التخزين بالإضافة لوجود مقر مؤسسات التمويل الأصغر داخل هذه المدن، وهذا لا يتوفر في بقية المناطق الجغرافية الأخرى.

**8- قطاع التمويل الأصغر :**

**جدول (8-4): التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير قطاع التمويل الأصغر**

| قطاع التمويل الأصغر | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| **تجاري** | 35 | 23.3 |
| **صناعي** | 12 | 8.0 |
| **زراعي** | 14 | 9.3 |
| **مهني** | 9 | 6.0 |
| **حرفي** | 9 | 6.0 |
| **حيواني** | 14 | 9.3 |
| **أسر منتجة** | 26 | 17.3 |
| **نقل وتخزين** | 6 | 4.0 |
| **عقاري** | 10 | 6.7 |
| **أخرى** | 15 | 10.0 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**شكل (8-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير قطاع التمويل الأصغر**

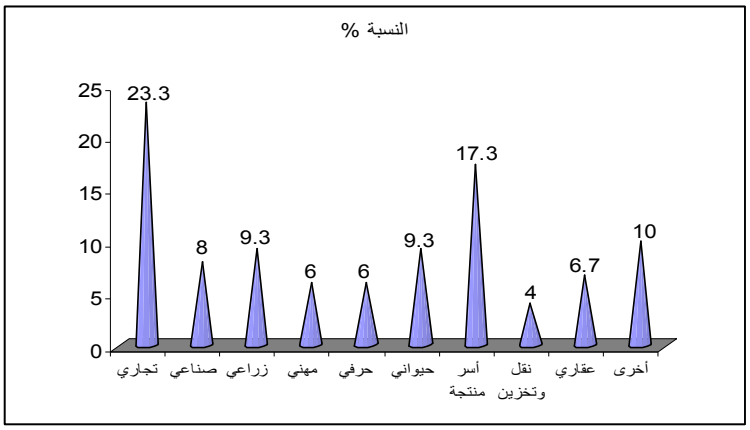


**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013م**

يتضح من الجدول (8-4) والشكل (8-4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كان القطاع الذي تم التمويل فيه تجاري حيث بلغت نسبتهم (23.3%)، ثم يليه قطاع أسر منتجة بنسبة (17.3%). ثم القطاع الأخرى بنسبة (10.0%) ، ثم القطاع الحيواني بنسبة (9.3%) ، ثم قطاع زراعي والتخزين بنسبة (9.3%) ، ثم القطاع الصناعي بنسبة (8.0%) ، ثم قطاع عقاري بنسبة (6.7%) ، ثم القطاع المهني بنسبة (6.0%) ، ثم القطاع الحرفي بنسبة (6.0%) ، و ثم قطاع نقل وتخزين بنسبة (4.0%)، من الجدول أعلاه التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير قطاع التمويل الأصغر أن أكثر القطاعات تم تمويلها هى القطاع التجاري بنسبة 23.3% ثم الأسر المنتجة 14.3 ثم أخرى بنسبة 10% وهذا يؤكد أن القطاعات الأخرى مثل القطاع الصناعي، الزراعي، المهني، الحرفي، الحيواني، النقل والتخزين، العقاري تحتاج إلى مبالغ رأسمالية أكبر حتى تصبح قطاعات ذات عائد استثماري وأن المبالغ الحالية المخصصة للتمويل الأصغر لا تسمح بالاستثمار في قطاعات غير القطاع التجاري والأسر المنتجة وهى قطاعات لا تحتاج إلى مبالغ كبيرة.

**9- الصيغ التي تم التمويل بها :**

**جدول (9-4) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الصيغة التى تم التمويل بها**

| الصيغة التى تم التمويل بها | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| مضاربة | 11 | 7.3 |
| مرابحة | 110 | 73.3 |
| مقاولة | 8 | 5.3 |
| سلم | 9 | 6.0 |
| أخرى | 10 | 6.7 |
| لم يجيبوا | 2 | 1.3 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**شكل(9-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الصيغة التى تم التمويل بها**

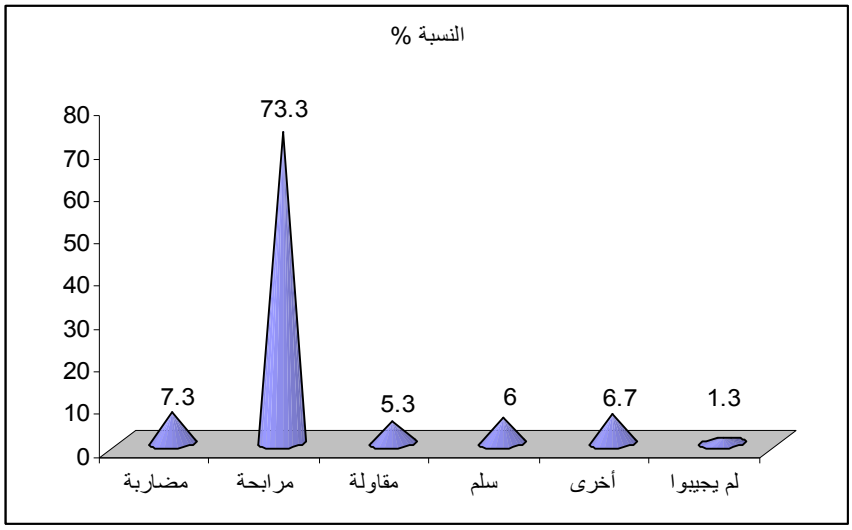


**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

يتضح من الجدول (9-4) والشكل (9-4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كانت الصيغة التى يتم التمويل بها مرابحة حيث بلغت نسبتهم (73.3%)، ثم يليها مضاربة بنسبة (7.3%) ، ثم يليها صيغ أخرى بنسبة (6.7%) . ، ثم يليها صيغة السلم بنسبة (6.0%) . ، ثم يليها صيغة المقاولة بنسبة (5.3%)، أما اللذين لم يجيبوا ويحددوا الصيغة التى يتم التمويل بها فقد بلغت

نسبتهم (1.3%) ، من الجدول التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير صيغة التمويل نجد أن أكثر الصيغ التي تم التمويل بها هى صيغة المرابحة بنسبة 73.3% وهذا يؤكد أن صيغة المرابحة هى الصيغة السائدة في منح التمويل الأصغر، وأن معظم المصارف لا تلجأ إلى الصيغ الأخرى بسبب أن صيغة المرابحة هى الصيغة الأفضل بالنسبة للمصارف والتي من خلالها يمكن تحديد الربح السنوي والقسط الشهري وفترة السداد.

**10- عدد المرات التى حصلت فيها على تمويل أصغر :**

**جدول (10-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير عدد المرات التى حصلت فيها علـــى تمويل أصغر**

| عدد المرات التى حصلت فيها على تمويل أصغر | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| مرة واحدة | 102 | 68.0 |
| مرتان | 39 | 26.0 |
| ثلاث مرات | 6 | 4.0 |
| أكثر من ثلاث مرات | 1 | 0.7 |
| لم يجيبوا | 2 | 1.3 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**شكل (10-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير عدد المرات التى حصلت فيها علـــى تمويل أصغر**

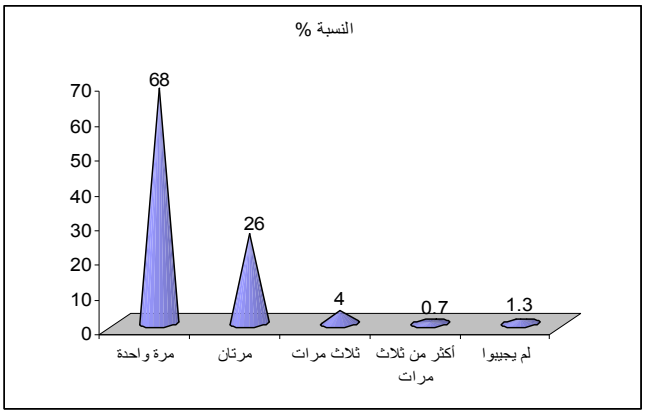


**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

يتضح من الجدول (10-4) والشكل (10-4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كان عدد المرات التى تم حصولهم فيها على التمويل الأصغر مرة واحدة حيث بلغت نسبتهم (68.0%)، ثم يليها مرتان بنسبة (26.0%). ثم ثلاثة مرات بنسبة (4.0%) ، ثم أكثر من ثلاثة مرات بنسبة (0.7%) . أما اللذين لم يجيبوا ويحددوا عدد المرات التى حصلت فيها على تمويل أصغر فقد بلغت نسبتهم (1.3%)، من الجدول أعلاه التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير عدد المرات الحصول على المشروع ويلاحظ من الجدول أن معظم المبحوثين حصلوا على التمويل الأصغر مرة واحدة بنسبة 68% ثم مرتان 26% ثم ثلاثة مرات 4% وهذا يؤكد أن هنالك طلب على مشروعات التمويل الأصغر.

**11- عمر المشروع :**

**جدول (11-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير عمر المشروع**

| عمر المشروع | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| **3 - 6 أشهر** | 26 | 17.3 |
| **12 شهر** | 104 | 69.3 |
| **24 شهر** | 12 | 8.0 |
| **36 شهر** | 3 | 2.0 |
| **لم يجيبوا** | 5 | 3.3 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**شكل (11-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير عمر المشروع**

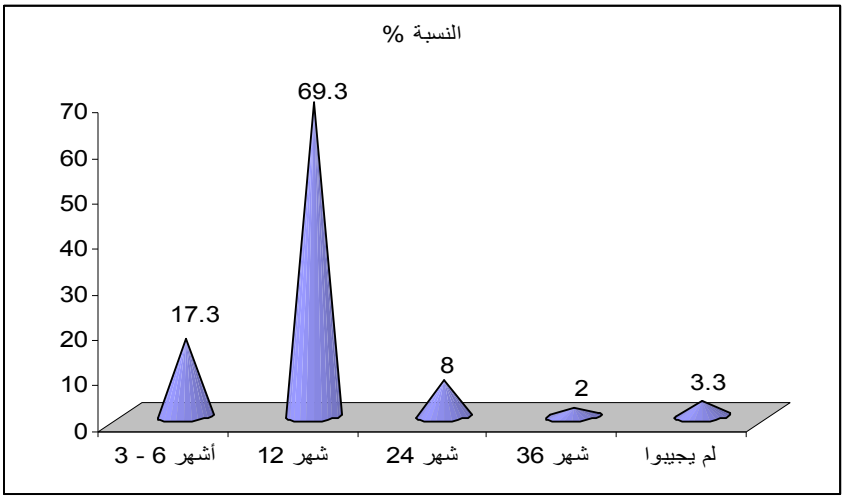


المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.

يتضح من الجدول (11-4) والشكل (11-4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كان عمر مشروعهم في المدى (12 شهر) حيث بلغت نسبتهم (69.3%) ، ثم المدى (3 – 6) شهر بنسبة (17.3%)، ثم المدى (24 شهر) بنسبة (8.0%)، ثم المدى (36 شهر) بنسبة (2.0%) ، أما اللذين لم يجيبوا ويحددوا عمر مشروعهم فقد بلغت نسبتهم (3.3%)، من الجدول أعلاه التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لماغير عمر المشروع يلاحظ من الجدول أن معظم المبحوثين منحوا تمويل أصغر عمر فترة المشروع 12 شهراً بنسبة 69.3% ثم 3-6 بنسبة 17.3% 24 شهر 8%، 36 شهر 2% وهذا يؤكد أن المشروعات دورتها الاقتصادية حسب دراسة جدوى المشروع سنة واحدة.

**12- هل حصلت على مبلغ التمويل الذي طلبته حسب دراسة الجدوى :**

**جدول (12-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً للإجابات**

| الإجابات | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| **نعم** | 140 | 93.3 |
| **لا** | 6 | 4.0 |
| **لم يجيبوا** | 4 | 2.7 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**شكل (12-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً للإجابات**

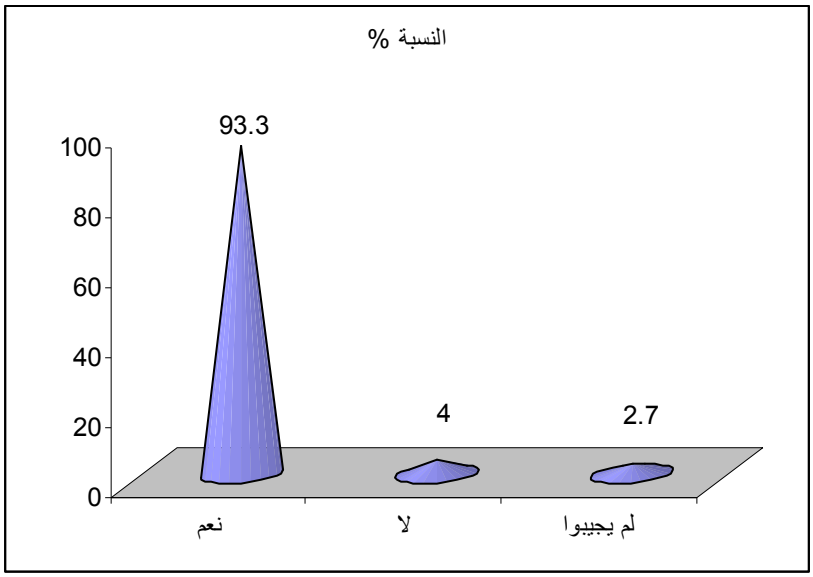


**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

يتضح من الجدول (12-4) والشكل (12-4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كانت إجابتهم على هل حصلت على مبلغ التمويل الذي طلبته حسب دراسة الجدوى بنعم حيث بلغت نسبتهم (93.3%) ، أما اللذين أجبوا بلا فقد بلغت نسبتهم (4.0%) . أما اللذين لم يجيبوا على هل حصلت على مبلغ التمويل الذي طلبته حسب دراسة الجدوى فقد بلغت نسبتهم (2.7%)، من الجدول أعلاه التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير طلب المبلغ حسب دراسة الجدوى يلاحظ من الجدول أن نسب 93.3% حصلوا على مبلغ التمويل حسب دراسة الجدوى عند طلب التمويل وهذا يؤكد أن المصارف قد استجابة لعملاء التمويل الأصغر وفقاً للمبلغ المطلوب لتمويل المشروع حسب دراسة الجدوى.

**13- مبلغ التمويل الذي تم الحصول عليه:**

**جدول (13-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير** مبلغ التمويل

| مبلغ التمويل | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| **أقل من 2000 جنيه** | 3 | 2.0 |
| **3000 – 4000 جنيه** | 5 | 3.3 |
| **5000 – 7000 جنيه** | 27 | 18.0 |
| **7000 – 9000 جنيه** | 26 | 17.3 |
| **9000 – 11000 جنيه** | 56 | 37.3 |
| **11000 – 13000 جنيه** | 32 | 21.3 |
| **لم يجيبوا** | 1 | 0.7 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**شكل (13-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير مبلغ التمويل**

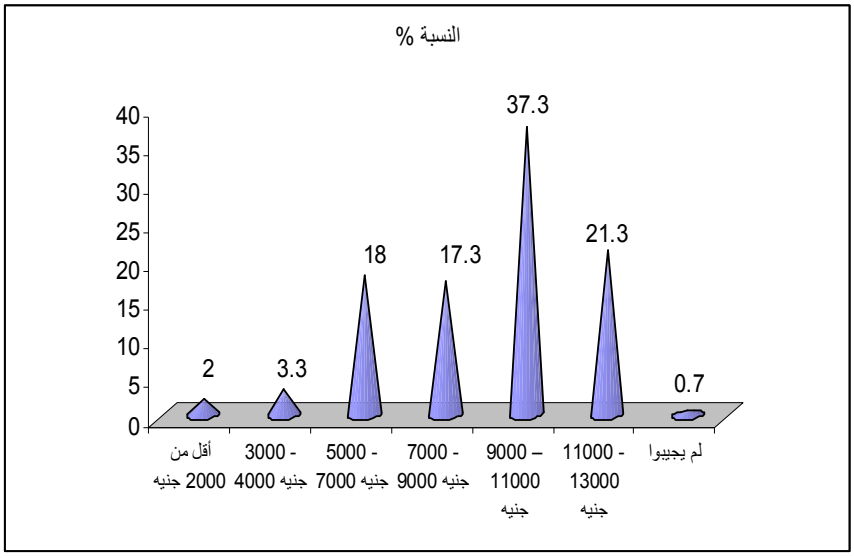


**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

يتضح من الجدول (5 – 13) والشكل (5 – 13) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كان مبلغ التمويل الذي تم حصولهم عليه في المدى (9000 – 11000) جنيه حيث بلغت نسبتهم (37.3%) ، ثم يليها المدى (11000 – 13000) جنيه نسبتهم (21.3%). ثم يليها المدى (5000 – 7000) جنيه نسبتهم (18.0%). ثم يليها المدى (7000 – 9000 ) جنيه نسبتهم (17.3%). ثم يليها المدى (3000 – 4000) جنيه نسبتهم (3.3%). ثم يليها المدى (أقل من 2000) جنيه نسبتهم (2.0%). أما

اللذين لم يجيبوا ويحددوا مبلغ التمويل الذي تم حصولهم عليه فقد بلغت نسبتهم (0.7%) ، من الجدول أعلاه التوزيع التكراري بالنسبة للمبحوثين وفقاً لمبلغ التمويل ومن الجدول يلاحظ أن أكثر المبحوثين قد منحوا مبلغ يتراوح ما بين (9000–1000) جنيه سوداني بنسبة 37.3% ثم مبلغ ما بين (11000–13000) ويتبين أن معظم هذه المبالغ لا تؤسس لقيام مشروعات ذات جدوى اقتصادية وربما تكون سبباً في تعثر العملاء في عمليات السداد خاصة في ظل الانخفاض المستمر لقيمة الجنيه السوداني مع زيادة ارتفاع تكاليف المعيشة لمعظم السكان وهذه المبالغ تحتاج إلى إعادة نظر لتواكب الزيادة المستمرة في مستويات المعيشة.

**14- وضع المشروع في الوقت الحالي :**

**جدول (14-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير وضع المشروع في الوقت الحالي**

| وضع المشروع في الوقت الحالي | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| **قائم** | 129 | 86.0 |
| **تم السداد** | 14 | 9.3 |
| **متعثر** | 7 | 4.7 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**شكل (14-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير وضع المشروع في الوقت الحالي**

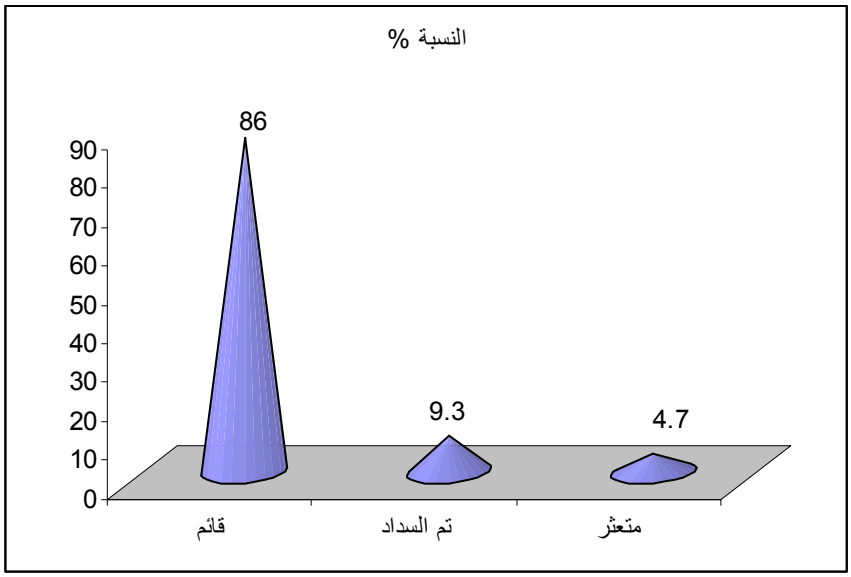


**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

يتضح من الجدول (14-4) والشكل (14-4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كان وضع مشروعهم في الوقت الحالي قائم حيث بلغت نسبتهم (86.0%)، ثم يليها تم السداد بنسبة (9.3%) ، ثم متعثر بنسبة (4.7%)، من الجدول أعلاه التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً للقيام بدراسة جدوى للمشروع، يلاحظ أن 93.3% قد قاموا بعل دراسة جدوى لمشروعاتهم، وهذا يؤكد أن عملية دراسة الجدوى تعتبر من مطلوبات منح التمويل الأصغر.

**15- هل قمت بإعداد دراسة جدوى للمشروع :**

**جدول (15-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً للإجابات**

| الإجابات | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| **نعم** | 140 | 93.3 |
| **لا** | 5 | 3.3 |
| **لم يجيبوا** | 5 | 3.3 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**شكل (15-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً للإجابات**

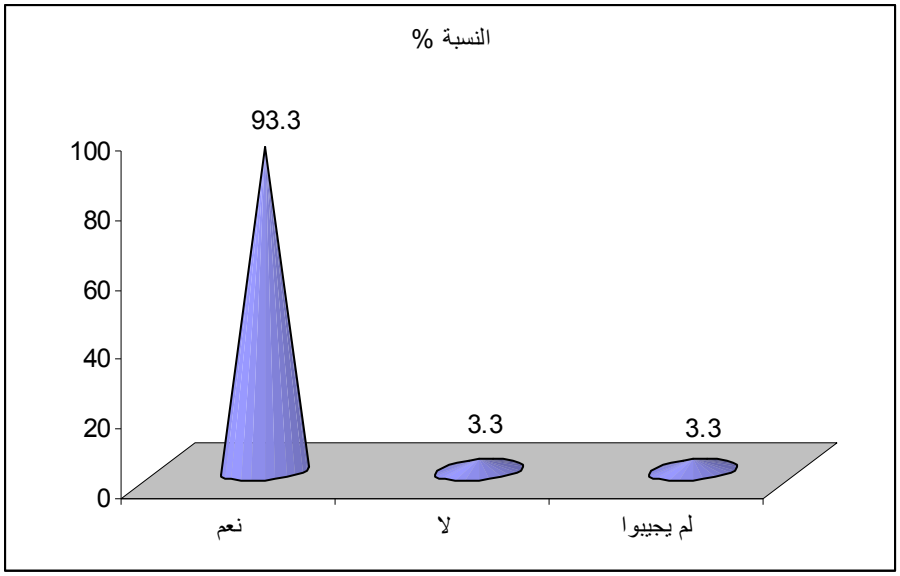


**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

يتضح من الجدول (15-4) والشكل (15-4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كانت إجابتهم على هل قمت بإعداد دراسة جدوى للمشروع حسب دراسة الجدوى بنعم حيث بلغت نسبتهم (93.3%) ، أما اللذين أجبوا بلا فقد بلغت نسبتهم (3.3%) .أما اللذين لم يجيبوا على هل قمت بإعداد دراسة جدوى للمشروع حسب دراسة الجدوى فقد بلغت نسبتهم (3.3%) .

**16- كيفية تمويل المشروع :**

**جدول** (16-4) : **التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير** كيفية **تمويل** المشروع

| كيفية تمويل المشروع | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| **تم التمويل لمعرفتك لبعض موظفي المؤسسة** | 30 | 20.0 |
| **تم التمويل لان ضمانات استرداد مبلغ التمويل قوية جدا** | 120 | 80.0 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

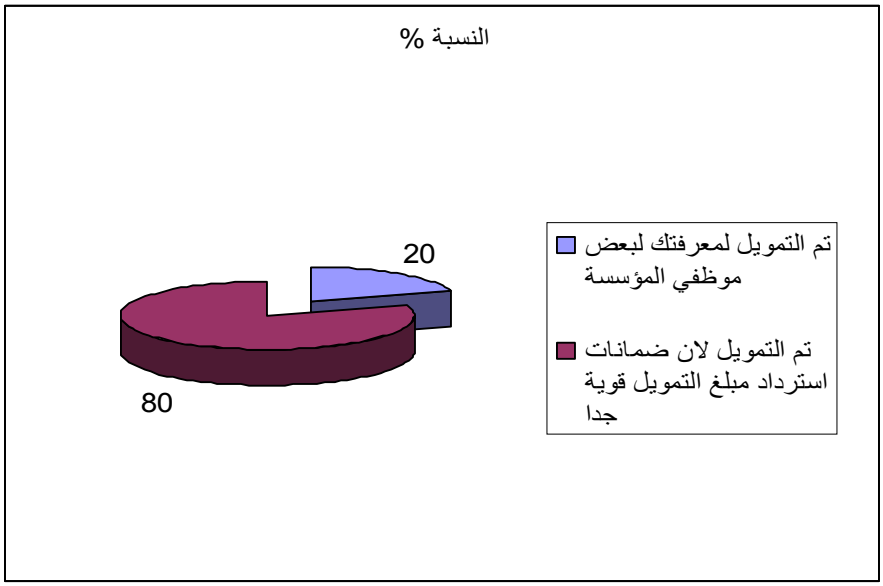


**شكل (16-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير كيفية تمويل المشـــروع**

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.

يتضح من الجدول (16-4) والشكل (16-4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كان كيفية تمويل لمشروعهم تم التمويل لان ضمانات استرداد مبلغ التمويل قوية جدا حيث بلغت نسبتهم (80.0%)، ثم تليها تم التمويل لمعرفتك لبعض موظفي المؤسسة بنسبة (20.0%) .

**17- نوع الضمانات للمشروع:**

**جدول** (17-4) : **التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير نوع الضمانات** للمشروع

| نوع الضمانات للمشروع | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| **ضمان شيك شخصي** | 30 | 20.0 |
| **ضمان شيك من طرف آخر** | 77 | 51.3 |
| **ضمان المرتب الشهري** | 36 | 24.0 |
| **ضمان عقاري** | 2 | 1.3 |
| **أخرى** | 4 | 2.7 |
| **لم يجيبوا** | 1 | 0.7 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**شكل (17-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير نوع الضمانات للمشروع**

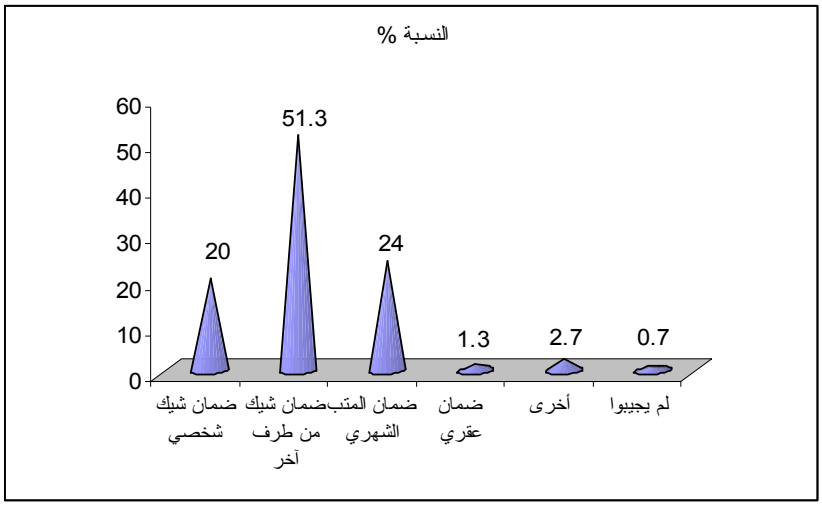


**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

يتضح من الجدول (17-4) والشكل (17-4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كان نوع الضمانات لمشروعهم ضمان شيك من طرف آخر حيث بلغت نسبتهم (51.3%) ثم يليها ضمان المتب الشهري بنسبة (24.0%). ثم يليها ضمان شيك شخصي بنسبة (20.0%). ثم يليها ضمانات أخرى بنسبة (2.7%). ثم يليها ضمان عقري بنسبة (1.3%). أما اللذين لم يجيبوا ويحددوا نوع الضمانات لمشروعهم فقد بلغت نسبتهم (0.7%) .

**18- عدد العمال بالمشروع :**

**جدول (18-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير عدد العمال بالمشروع**

| عدد العمال بالمشروع | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| 1 – 3 عمال | 60 | 40.0 |
| 3 – 5 عمال | 58 | 38.7 |
| 5 – 7 عمال | 31 | 20.7 |
| لم يجيبوا | 1 | 0.7 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**شكل (18–4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير عدد العمال بالمشروع**

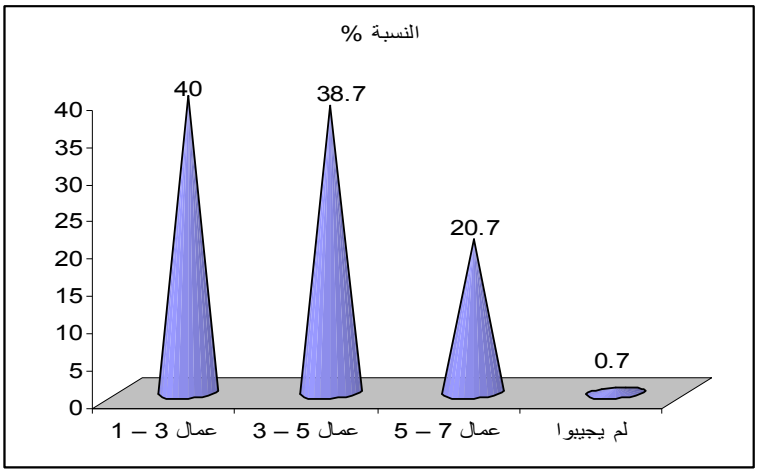


**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

يتضح من الجدول (18–4) والشكل (18–4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كان عدد العمال بالمشروع في المدى (1 – 3) عمال حيث بلغت نسبتهم (40.0%) ، ثم يليها المدى (3 – 5) عمال بنسبة (38.7%) ، ثم يليها المدى (5 – 7) عمال بنسبة (20.7%) ، أما اللذين لم يجيبوا ويحددوا عدد العمال بالمشروع فقد بلغت نسبتهم (0.7%) .

**19- الأشياء التي تعتبرها تساهم في فشل المشروع :**

**جدول (19–5) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الأشياء التي تعتبرها تساهم في فشل المشروع**

| الأشياء التي تعتبرها تساهم في فشل المشروع | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| الضرائب عالية جدا | 18 | 12.0 |
| الرسوم المحلية | 25 | 16.7 |
| الأرباح التي تفرض على المشروع | 106 | 70.7 |
| لم يجيبوا | 1 | 0.7 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

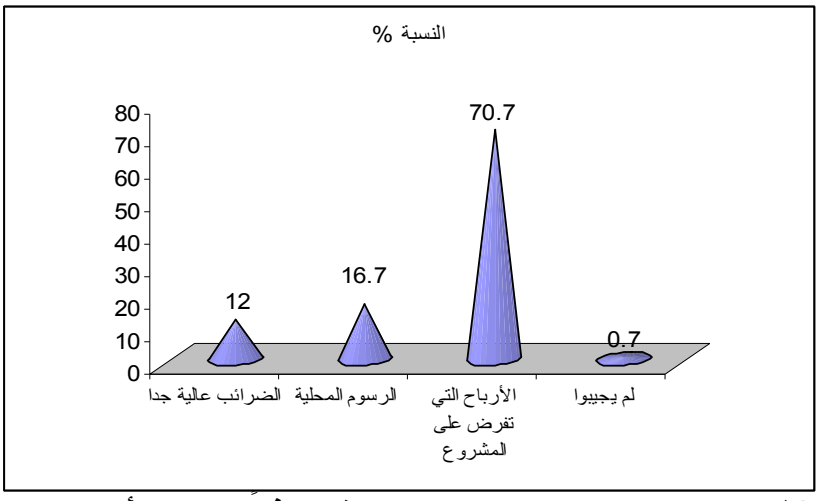


**شكل (19-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الأشياء التي تعتبرها تساهم في فشل المشروع**

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.

يتضح من الجدول (19-4) والشكل (19-4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كانت إجابتهم على الأشياء التي تعتبرها تساهم في فشل المشروع بالأرباح التي تفرض على المشروع حيث بلغت نسبتهم (70.7%)، ثم يليها الرسوم المحلية بنسبة (16.7%) ، ثم الضرائب عالية جدا بنسبة (12.0%). أما اللذين لم يجيبوا على الأشياء التي تعتبرها تساهم في فشل المشروع فقد بلغت نسبتهم (0.7%) .

**20- تكلفة المشروع الممنوحة تعتبر :**

**جدول (20-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير تكلفة المشروع الممنوحة**

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.

| تكلفة المشروع الممنوحة | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| **عالية جدا** | 49 | 32.7 |
| **عالية** | 69 | 46.0 |
| **متوسطة** | 18 | 12.0 |
| **مقبولة** | 14 | 9.3 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**شكل (20-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير تكلفة المشروع الممنوحة تعتبر**

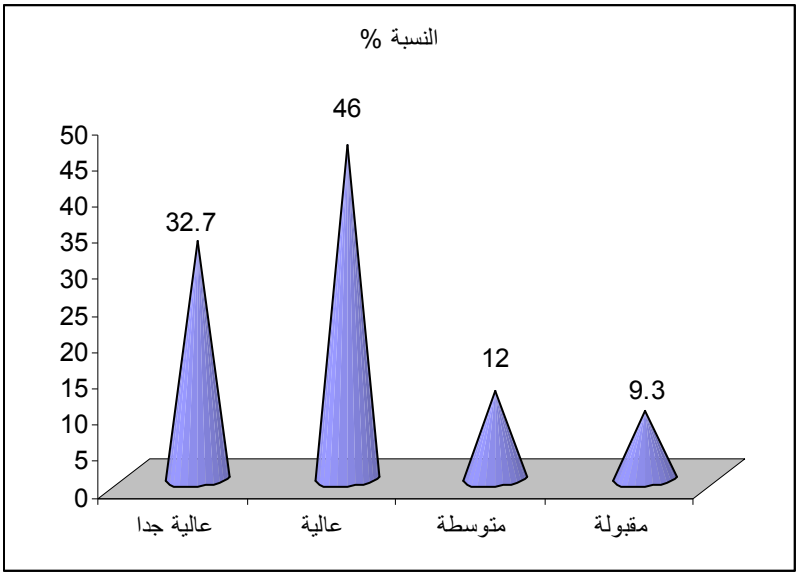


**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

يتضح من الجدول (5 – 20) والشكل (5 – 20) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كانت تعتبر وجهة نظرهم في تكلفة المشروع الممنوحة عالية حيث بلغت نسبتهم (46.0%)، ثم يليها عالية جدا بنسبة (32.7%) ، ثم متوسطة بنسبة (12.0%) ، ثم مقبولة بنسبة (9.3%).

**21- الأشياء التي تعتبر سيئة في تمويل المشروع :**

**جدول** (21-4) : **التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير** الأشياء التي تعتبر **سيئة في تمويل المشروع**

| الأشياء التي تعتبر سيئة في تمويل المشروع | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| الإجراءات لمنح المشروع طويلة جدا | 110 | 73.3 |
| تعامل مؤسسة التمويل مع العملاء غير جيد | 15 | 10.0 |
| مبلغ التمويل الممنوح بسيط ولا يعبر عن المبلغ حسب دراسة الجدو | 25 | 16.7 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**شكل (21-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير الأشياء التي تعتبر سيئة في تمويل المشروع**

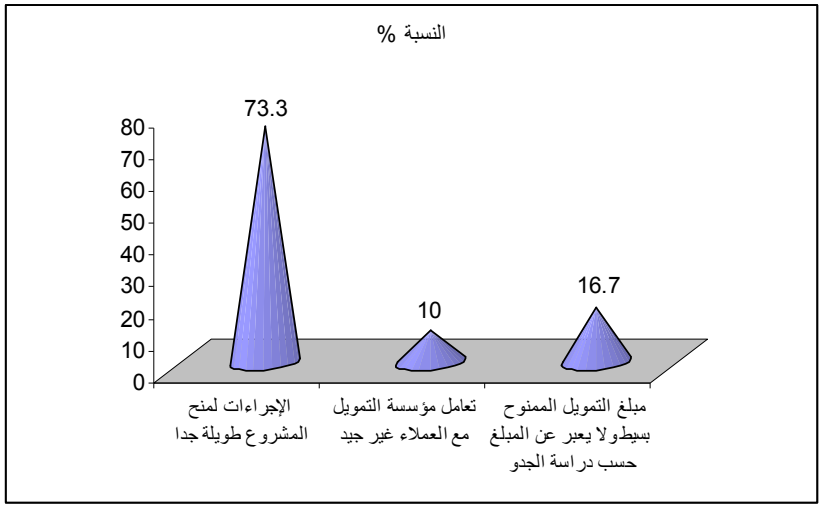


**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

يتضح من الجدول (21-4) والشكل (21-4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كانت الأشياء التي تعتبر سيئة في تمويل المشروع لهم الإجراءات لمنح المشروع طويلة جدا حيث بلغت نسبتهم (73.3%)، ثم يليها مبلغ التمويل الممنوح بسيط ولا يعبر عن المبلغ حسب دراسة الجدو بنسبة (16.7%) ، ثم تعامل مؤسسة التمويل مع العملاء غير جيد بنسبة (10.0%).

**22- هل قمت بتسييل قيمة التمويل لتحصل على المبلغ المالي نقداً :**

**جدول (22-4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً للإجابات**

| الإجابات | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| **نعم** | 11 | 7.3 |
| **لا** | 139 | 92.7 |
| **المجموع** | **150** | **100.0** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**شكل (22–4) : التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً للإجابات**

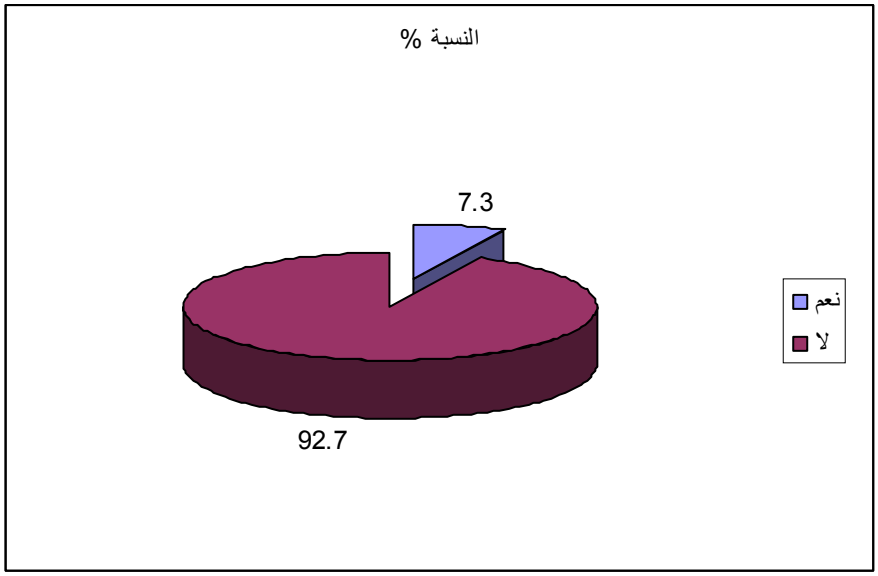


**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

يتضح من الجدول (22–4) والشكل (22–4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كانت إجابتهم على هل قمت بتسييل قيمة التمويل لتحصل على المبلغ المالي نقداً حسب دراسة الجدوى بلا حيث بلغت نسبتهم (92.7%) ، أما اللذين أجبوا بنعم فقد بلغت نسبتهم (7.3%) .

## ثانياً:اختبار الصدق والثبات:

تم إجراء اختبار الاستبانة قبل صياغتها النهائية للتأكد من ملأمتها لقياس أهداف الدراسة والتأكد من ثبات الفقرات الواردة فيها، ومدي وضوحها بالنسبة للمبحوثين، وذلك عن طريق تحكيمها من قبل أساتذة مختصين في مجال الادارة والاحصاء حيث أبدوا ملاحظاتهم علي الاستبانة وتمت دراسة هذه الملاحظات وأخذت بعين الاعتبار لإخراج الاستبانة بصورتها النهائية، ومن أجل اختبار ثبات الأداة (الاستبانة) نحو إعطاء نفس النتائج أو نتائج قريبة منها فيما لو كررت عملية القياس في ظروف مشابهة على نفس العينة أوعلى عينة مماثلة من مجتمع الدراسة، فقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ من أجل اختبار ثبات الإجابات على فقرات الاستبانة حيث يقيس هذا المعامل مدي الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة ومقدرته على إعطاء نتائج متوافقة لاجابات المبحوثين تجاه فقرات الاستبانة، وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0 – 100) ، وتكون مقبولة إحصائياً إذا زادت عن (60%) فعندها يكون ثبات الأداة جيداً ويمكننا تعميم النتائج ويبين ملحق رقم (3) نتائج اختبار المصداقية عبارات الدراسة، ومن ملحق رقم (3) يتم تكوين الجدول التالي :

**جدول (23-4) نتيجة اختبار المصداقية لعبارات الدراسة.**

| رقم | العبارات | العبارات | معامل ألفا |
|---|---|---|---|
| .1 | **التأثير الاقتصادي** | 11 | %85 |
| .2 | **التأثير الاجتماعي** | 14 | %76 |
| | **مجموع الاسئلة** | **25** | **%86** |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

من الجدول (23-4 ) يتضح أن قيمة اختبار ألفا لجميع الفقرات معاً قد بلغت (86%) وتعتبر هذه النسبة عالية وبالتالي يمكن الاعتماد على مصداقية أداة القياس وتعميم نتائج الدراسة، وأن قيمة معامل ألفا للإجابات على فقرات الاستبانة الخاصة بكل فرضية من فرضيات الدراسة كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات (60%). ويعني هذا توفر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات، وبالتالي فإنه يمكن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

## ثالثاً : التوزيع النسبي لعبارات عملاء التمويل الأصغر:

**جدول رقم (24-4 ) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات عملاء التمويل الأصغر**

| رقم | العبارات | النسبة% | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
| .1 | العائد الذي حصلت عليه من المشروع ساهم في زيادة دخلك الشهري | 76.0 | 20.7 | 2.7 | 0.7 | - |
| .2 | العائد المادي من مشروعك ساهم في توفير التعليم للأبناء | 32.7 | 27.3 | 37.3 | 1.3 | 1.3 |
| .3 | العائد الذي تحصلت عليه من مشروعك ساهم في توفير مصاريف العلاج والأدوية ومقابلة الطبيب لك أنت وأفراد عائلتك | 43.3 | 46.0 | 10.7 | - | - |
| .4 | ساهم مشروعك في توفير فرص عمل لك ولأفراد أسرتك | 38.7 | 50.0 | 8.7 | 2.7 | - |
| .5 | ساهم مشروعك في توفير فرص عمل للآخرين من خارج الأسرة | 37.3 | 51.3 | 7.3 | 4.0 | - |
| .6 | ساهم مشروعك في توفير أجهزة كهربائية والأدوات المنزلية(أثاث+غسالة+تلفزيون+كهرباء+أخرى | 14.0 | 47.3 | 28.7 | 8.7 | 1.3 |
| .7 | ساهم مشروعك في أن يلتحق كل أو أحد الأبناء في سن الدراسة بالمدارس والجامعات | 16.7 | 44.7 | 34.7 | 3.3 | 0.7 |
| .8 | ساهم العائد على المشروع في إدخال بعض التحسين على السكن | 25.3 | 63.3 | 8.0 | 3.3 | - |
| .9 | ساهم حصولك على المشروع في تحسين مستوى المعيشة بشكل واضح | 26.0 | 60.0 | 11.3 | 2.7 | - |
| .10 | ساهم العائد على المشروع في تحسين نوعية التغذية بشكل إقتصادي كبير | 20.7 | 57.3 | 15.3 | 6.7 | - |
| .11 | ساهم العائد عاى المشروع على توفير الإدخار النقدي والعيني | 62.0 | 26.0 | 6.7 | 4.7 | 0.7 |
| .12 | قبل الحصول على التمويل لم تكن لديك الفرص في إتخاذ أي قرار على مستوى الأسرة | 20.0 | 35.3 | 30.7 | 12.7 | 1.3 |
| .13 | الحصول على التمويل أتاح لك فرصة المشاركة في إتخاذ | 20.7 | 39.3 | 26.7 | 12.0 | 1.3 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القرار على مستوى الأسرة | | | | | |
| 14. | العائد على المشروع أتاح لك المشاركة في المناسبات الإجتماعية مع الآخرين | 20.7 | 41.3 | 26.7 | 10.7 | 0.7 |
| 15. | قبل الحصول على المشروع لم تكن لك فرصة للمشاركة في المناسبات الإجتماعية مع الآخرين | 36.0 | 20.7 | 28.7 | 13.3 | 1.3 |
| 16. | ساهم العائد على المشروع على الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي للأسرة | 47.3 | 46.0 | 5.3 | 0.7 | 0.7 |
| 17. | ساهم العائد على المشروع في تحقيق الإستقرار على مستوى الأسرة والحد من المشاكل الأسرية والحد من السكن في منازل الإيجار | 30.7 | 60.0 | 5.3 | 2.7 | 1.3 |
| 18. | ساهم العائد على المشروع في إستقارار الأسرة والحد من تسرب أو ترك أحد الأبناء المدرسة | 18.7 | 39.3 | 38.0 | 3.3 | 0.7 |
| 19. | ساهم حصولك على المشروع في الثقة بنفسك والتي لم تكن موجودة من قبل | 70.7 | 24.7 | 3.3 | - | 1.3 |
| 20. | حصولك على المشروع أضاف عليك أعباء وديون جديدة | 3.3 | 2.7 | 6.7 | 47.3 | 40.0 |
| 21. | قمت بتغيير موقع عملك بعد حصولك على التمويل دون إخطار المؤسسة بذلك | - | 1.3 | 5.3 | 54.7 | 38.7 |
| 22. | تلتزم بسداد الأقساط في مواعيدها حسب الجدولة | 25.3 | 50.7 | 8.0 | 12.7 | 3.3 |
| 23. | تواجه بعض الصعوبات التي تجعلك تتخلف عن سداد الأقساط في مواعيدها | 2.7 | 64.0 | 8.7 | 18.0 | 6.7 |
| 24. | في رأيك هل أدى الحصول على التمويل الأصغر إلى تخفيف حدة الفقر | 48.0 | 44.7 | 3.3 | 4.0 | - |
| 25. | إذا أتيحت لك الفرصة للحصول على المشروع مرة أخرى | 58.0 | 36.7 | 2.7 | 2.7 | - |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**من الجدول (24-4) يتضح ما يلي :**

1. أن (76.0%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن العائد الذي حصلت عليه من المشروع ساهم في زيادة دخلك الشهري، وأن نسبة (20.7%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (2.7%) محايدون، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (0.7%).

2. أن (32.7%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن العائد المادي من مشروعك ساهم في توفير التعليم للأبناء ، وأن نسبة (27.3%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (37.3%) محايدون، وأن نسبة (1.3%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (1.3%).
3. أن (43.3%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن العائد الذي تحصلت عليه من مشروعك ساهم في توفير مصاريف العلاج والأدوية ومقابلة الطبيب لك أنت وأفراد عائلتك ، وأن نسبة (46.0%) موافقون علي ذلك، أما الذين هم محايدون فبلغت نسبتهم (10.7%).
4. أن (38.7%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أنه ساهم مشروعك في توفير فرص عمل لك ولأفراد أسرتك ، وأن نسبة (50.0%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (8.7%) محايدون ، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (2.7%).
5. أن (37.3%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أنه ساهم مشروعك في توفير فرص عمل للآخرين من خارج الأسرة ، وأن نسبة (51.3%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (7.3%) محايدون ، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (4.0%).
6. أن (14.0%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أنه ساهم مشروعك في توفير أجهزة كهربائية والأدوات المنزلية(أثاث+غسالة+تلفزيون+كهرباء+أخرى ، وأن نسبة (47.3%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (28.7%) محايدون , وأن نسبة (8.7%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (1.3%).
7. أن (16.7%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أنه ساهم مشروعك في أن يلتحق كل أو أحد الأبناء في سن الدراسة بالمدارس والجامعات ، وأن نسبة (44.7%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (34.7%) محايدون , وأن نسبة (3.3%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (0.7%).
8. أن (25.3%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أنه ساهم العائد على المشروع في إدخال بعض التحسين على السكن ، وأن نسبة (63.3%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (8.0%) محايدون، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (3.3%).
9. أن (26.0%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أنه ساهم حصولك على المشروع في تحسين مستوى المعيشة بشكل واضح ، وأن نسبة (60.0%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (11.3%) محايدون ، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (2.7%).

10. أن (20.7%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أنه ساهم العائد علـــى المشـــروع فـــي تحسين نوعية التغذية بشكل إقتصادي كبير ، وأن نسبة (57.3%) موافقون علـــي ذلـــك، وأن نسبة (15.3%) محايدون ، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (6.7%).
11. أن (62.0%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أنه ساهم العائد عاى المشـــروع علـــى توفير الإدخار النقدي والعيني ، وأن نسبة (26.0%) موافقون علي ذلك، وأن نســـبة (6.7%) محايدون , وأن نسبة (4.7%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (0.7%).
12. أن (20.0%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن قبل الحصول على التمويل لم تكـــن لديك الفرص في إتخاذ أي قرار على مستوى الأسرة ، وأن نسبة (35.3%) موافقـــون علـــي ذلك، وأن نسبة (30.7%) محايدون , وأن نسبة (12.7%) لا يوافقون علي ذلك، أما الـــذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (1.3%).
13. أن (20.7%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن الحصول على التمويـــل أتـــاح لـــك فرصة المشاركة في إتخاذ القرار على مستوى الأسرة ، وأن نسبة (39.3%) موافقون علـــي ذلك، وأن نسبة (26.7%) محايدون , وأن نسبة (12.0%) لا يوافقون علي ذلك، أما الـــذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (1.3%).
14. أن (20.7%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن العائد علـــى المشـــروع أتـــاح لـــك المشاركة في المناسبات الإجتماعية مع الآخرين ، وأن نسبة (41.3%) موافقون علي ذلـــك، وأن نسبة (26.7%) محايدون , وأن نسبة (10.7%) لا يوافقون علي ذلـــك، أمـــا الـــذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (0.7%).
15. أن (36.0%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن قبل الحصول على المشروع لم تكن لك فرصة للمشاركة في المناسبات الإجتماعية مع الآخرين ، وأن نسبة (20.7%) موافقـــون علي ذلك، وأن نسبة (28.7%) محايدون , وأن نسبة (13.3%) لا يوافقون علي ذلـــك، أمـــا الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (1.3%).
16. أن (47.3%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أنه ساهم العائد على المشـــروع علـــى الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي للأسرة ، وأن نسبة (46.0%) موافقون علـــي ذلـــك، وأن نسبة (5.3%) محايدون , وأن نسبة (0.7%) لا يوافقون علي ذلك، أما الـــذين لا يوافقـــون بشدة فبلغت نسبتهم (0.7%).

17. أن (30.7%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أنه ساهم العائد علـــى المشـــروع فـــي تحقيق الإستقرار على مستوى الأسرة والحد من المشاكل الأسرية والحد من السكن في منازل الإيجار، وأن نسبة (60.0%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (5.3%) محايـــدون، وأن نســـبة (2.7%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (1.3%).
18. أن (18.7%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أنه ساهم العائد علـــى المشـــروع فـــي إستقارار الأسرة والحد من تسرب أو ترك أحـــد الأبنـــاء المدرســـة ، وأن نســـبة (39.3%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (38.0%) محايدون , وأن نسبة (3.3%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (0.7%).
19. أن (70.7%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أنه ساهم حصولك على المشروع فـــي الثقة بنفسك والتي لم تكن موجودة من قبل ، وأن نسبة (24.7%) موافقون علـــي ذلـــك، وأن نسبة (3.3%) محايدون، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (1.3%).
20. أن (3.3%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن حصولك على المشروع أضاف عليك أعباء وديون جديدة، وأن نسبة (2.7%) موافقون علي ذلك، وأن نســـبة (6.7%) محايـــدون، وأن نسبة (47.3%) لا يوافقون علي ذلك، أما الـــذين لا يوافقـــون بشـــدة فبلغـــت نســـبتهم (40.0%).
21. أن (1.3%) من عينة المبحوثين موافقون علي أن قمت بتغيير موقع عملك بعد حصولك علـــى التمويل دون إخطار المؤسسة بذلك ، وأن نسبة (5.3%) محايدون , وأن نســـبة (54.7%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (38.7%).
22. أن (25.3%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن تلتزم بسداد الأقساط فـــي مواعيـــدها حسب الجدولة ، وأن نسبة (50.7%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (8.0%) محايدون , وأن نسبة (12.7%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (3.3%).
23. أن (2.7%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن تواجه بعض الصعوبات التي تجعلـــك تتخلف عن سداد الأقساط في مواعيدها ، وأن نسبة (64.0%) موافقون علي ذلك، وأن نســـبة (8.7%) محايدون , وأن نسبة (18.0%) لا يوافقون علي ذلك، أما الذين لا يوافقون بشـــدة فبلغت نسبتهم (6.7%).

24. أن (48.0%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن في رأيك هل أدى الحصول على التمويل الأصغر إلى تخفيف حدة الفقر ، وأن نسبة (44.7%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (3.3%) محايدون ، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (4.0%).
25. أن (58.0%) من عينة المبحوثين موافقون بشدة علي أن إذا أتيحت لك الفرصة للحصول على المشروع مرة أخرى ، وأن نسبة (36.7%) موافقون علي ذلك، وأن نسبة (2.7%) محايدون، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (2.7%).

**رابعاً: إيجاد الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة:**

يتم إيجاد الوسط الحسابي والإنحراف لكل عبارة من عبارات الإستبيان بإعطاء الدرجة (5) لإجابة أوافق بشدة والدرجة (4) لإجابة أوافق والدرجة (3) لإجابة محايد والدرجة (2) لإجابة لا أوافق والدرجة (1) لإجابة لا أوافق بشدة .

الوسط الحسابي الفرضي = $\frac{1+2+3+4+5}{5} = 3$

يتم تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات عملاء التمويل الأصغر لمعرفة إتجاه عينة الدراسة . وفيما يلي الجدول الذي يوضح تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لعبارات عملاء التمويل الأصغر .

**جدول (25-4) تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات عملاء التمويل الأصغر .**

| الرقم | العبارات | الوسط الحسابي | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| .1 | العائد الذي حصلت عليه من المشروع ساهم في زيادة دخلك الشهري | 4.73 | 0.554 |
| .2 | العائد المادي من مشروعك ساهم في توفير التعليم للأبناء | 3.89 | 0.942 |
| .3 | العائد الذي تحصلت عليه من مشروعك ساهم في توفير مصاريف العلاج والأدوية ومقابلة الطبيب لك أنت وأفراد عائلتك | 4.33 | 0.672 |
| .4 | ساهم مشروعك في توفير فرص عمل لك ولأفراد أسرتك | 4.25 | 0.734 |
| .5 | ساهم مشروعك في توفير فرص عمل للآخرين من خارج الأسرة | 4.23 | 0.761 |
| .6 | ساهم مشروعك في توفير أجهزة كهربائية والأدوات المنزلية(أثاث+غسالة+تلفزيون+كهرباء+أخرى | 3.65 | 0.891 |
| .7 | ساهم مشروعك في أن يلتحق كل أو أحد الأبناء في سن الدراسة بالمدارس والجامعات | 3.73 | 0.800 |
| .8 | ساهم العائد على المشروع في إدخال بعض التحسين على السكن | 4.11 | 0.677 |
| .9 | ساهم حصولك على المشروع في تحسين مستوى المعيشة بشكل واضح | 4.09 | 0.689 |
| .10 | ساهم العائد على المشروع في تحسين نوعية التغذية بشكل إقتصادي كبير | 3.92 | 0.790 |
| .11 | ساهم العائد عاى المشروع على توفير الإدخار النقدي والعيني | 4.44 | 0.863 |
| .12 | قبل الحصول على التمويل لم تكن لديك الفرص في إتخاذ أي قرار على مستوى الأسرة | 3.60 | 0.990 |
| .13 | الحصول على التمويل أتاح لك فرصة المشاركة في إتخاذ | 3.66 | 0.982 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | القرار على مستوى الأسرة | | |
| .14 | العائد على المشروع أتاح لك المشاركة في المناسبات الإجتماعية مع الآخرين | 3.71 | 0.938 |
| .15 | قبل الحصول على المشروع لم تكن لك فرصة للمشاركة في المناسبات الإجتماعية مع الآخرين | 3.77 | 1.120 |
| .16 | ساهم العائد على المشروع على الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي للأسرة | 4.39 | 0.683 |
| .17 | ساهم العائد على المشروع في تحقيق الإستقرار على مستوى الأسرة والحد من المشاكل الأسرية والحد من السكن في منازل الإيجار | 4.16 | 0.752 |
| .18 | ساهم العائد على المشروع في إستقارار الأسرة والحد من تسرب أو ترك أحد الأبناء المدرسة | 3.72 | 0.828 |
| .19 | ساهم حصولك على المشروع في الثقة بنفسك والتي لم تكن موجودة من قبل | 4.63 | 0.680 |
| .20 | حصولك على المشروع أضاف عليك أعباء وديون جديدة | 1.82 | 0.920 |
| .21 | قمت بتغيير موقع عملك بعد حصولك على التمويل دون إخطار المؤسسة بذلك | 1.69 | 0.634 |
| .22 | تلتزم بسداد الأقساط في مواعيدها حسب الجدولة | 3.82 | 1.056 |
| .23 | تواجه بعض الصعوبات التي تجعلك تتخلف عن سداد الأقساط في مواعيدها | 3.38 | 1.028 |
| .24 | في رأيك هل أدى الحصول على التمويل الأصغر إلى تخفيف حدة الفقر | 4.37 | 0.737 |
| .25 | إذا أتيحت لك الفرصة للحصول على المشروع مرة أخرى | 4.50 | 0.683 |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**من الجدول (25-4) يتضح ما يلي :**

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الاولـــى (4.73) ، بـــإنحراف معياري (0.554) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على ان العائـــد الـــذي

حصلت عليه من المشروع ساهم في زيادة دخلك الشهري ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .

2. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الثانية (3.89) ، بإنحراف معياري (0.942) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على ان العائد المادي من مشروعك ساهم في توفير التعليم للأبناء ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .
3. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4.33) ، بإنحراف معياري (0.672) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على ان العائد الذي تحصلت عليه من مشروعك ساهم في توفير مصاريف العلاج والأدوية ومقابلة الطبيب لك أنت وأفراد عائلتك ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .
4. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4.25) ، بإنحراف معياري (0.734) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على انه ساهم مشروعك في توفير فرص عمل لك ولأفراد أسرتك ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .
5. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4.23) ، بإنحراف معياري (0.761) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على انه ساهم مشروعك في توفير فرص عمل للآخرين من خارج الأسرة ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .
6. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة السادسة (3.65) ، بإنحراف معياري (0.891) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على انه ساهم مشروعك في توفير أجهزة كهربائية والأدوات المنزلية ( أثاث +غسالة + تلفزيون+ كهرباء + أخرى ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .
7. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة السابعة (3.73) ، بإنحراف معياري (0.800) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على انه ساهم

مشروعك في أن يلتحق كل أو أحد الأبناء في سن الدراسة بالمدارس والجامعات ، ولـــك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .

8. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الثامنـــة (4.11) ، بـــإنحراف معياري (0.677) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على انه ســـاهم العائـــد على المشروع في إدخال بعض التحسين على السكن ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .

9. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة التاســـعة (4.09) ، بـــإنحراف معياري (0.689) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على انه ساهم حصولك على المشروع في تحسين مستوى المعيشة بشكل واضح ، ولك لأن قيمة الوســـط الحســـابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .

10. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة العاشرة (3.92) ، بـــإنحراف معياري (0.790) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على انه ســـاهم العائـــد على المشروع في تحسين نوعية التغذية بشكل إقتصادي كبير ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .

11. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبـــارة الحاديـــة عشـــر (4.44) ، بإنحراف معياري (0.863) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على انه ساهم العائد عاى المشروع على توفير الإدخار النقدي والعيني ، ولك لأن قيمة الوســـط الحســـابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .

12. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة علـــى العبـــارة الثانيـــة عشـــر (3.60) ، بإنحراف معياري (0.990) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على ان قبـــل الحصول على التمويل لم تكن لديك الفرص في إتخاذ أي قرار على مستوى الأســـرة ، ولـــك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .

13. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة علـــى العبـــارة الثالثـــة عشـــر (3.66) ، بإنحراف معياري (0.982) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينـــة موافقـــون علـــى ان الحصول على التمويل أتاح لك فرصة المشاركة في إتخاذ القرار على مستوى الأسرة ، ولـــك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( ).

14. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الرابعة عشر (3.71) ، بإنحراف معياري (0.938) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على ان العائد على المشروع أتاح لك المشاركة في المناسبات الإجتماعية مع الآخرين ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .
15. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الخامسة عشر (3.77) ، بإنحراف معياري (1.120) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على ان قبل الحصول على المشروع لم تكن لك فرصة للمشاركة في المناسبات الإجتماعية مع الآخرين ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .
16. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة السادسة عشر (4.39) ، بإنحراف معياري (0.683) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على انه ساهم العائد على المشروع على الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي للأسرة ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .
17. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة السابعة عشر(4.16) ، بإنحراف معياري (0.752) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على انه ساهم العائد على المشروع في تحقيق الإستقرار على مستوى الأسرة والحد من المشاكل الأسرية والحد من السكن في منازل الإيجار ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .
18. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الثامنة عشر (3.72) ، بإنحراف معياري (0.828) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على انه ساهم العائد على المشروع في إستقرار الأسرة والحد من تسرب أو ترك أحد الأبناء المدرسة ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .
19. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة التاسعة عشر (4.63) ، بإنحراف معياري (0.680) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على انه ساهم حصولك على المشروع في الثقة بنفسك والتي لم تكن موجودة من قبل ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .
20. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة العشرون (1.82) ، بإنحراف معياري (0.920) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة لا يوافقون على ان حصولك

على المشروع أضاف عليك أعباء وديون جديدة ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أقل من الوسط الفرضي ( 3 ) .

21. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الحادية والعشرون (1.69) ، بإنحراف معياري (0.634) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة لا يوافقون على انه قمت بتغيير موقع عملك بعد حصولك على التمويل دون إخطار المؤسسة بذلك ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أقل من الوسط الفرضي ( 3 ) .

22. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الثانية والعشرون (3.82) ، بإنحراف معياري (1.056) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على ان تلتزم بسداد الأقساط في مواعيدها حسب الجدولة ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .

23. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الثالثة والعشرون (3.38) ، بإنحراف معياري (1.028) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على ان تواجه بعض الصعوبات التي تجعلك تتخلف عن سداد الأقساط في مواعيدها ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .

24. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الرابعة والعشرون (4.37) ، بإنحراف معياري (0.737) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على ان في رأيك هل أدى الحصول على التمويل الأصغر إلى تخفيف حدة الفقر ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .

25. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على العبارة الخامسة والعشرون (4.50) ، بإنحراف معياري (0.683) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على ان إذا أتيحت لك الفرصة للحصول على المشروع مرة أخرى ، ولك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .

# المبحث الثاني

# إختبار فرضيات الدراسة

يتناول الباحث في هذا المبحث مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية وكذلك نتائج التحليل الإحصائي لإختبار الفروض. وسيتم مناقشة وتفسير كل فرض على حدا بهدف الحكم على صحته أو عدمه إستناداً إلى التحليل الإحصائي العام.

**فرضيات الدراسة:**

1)هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الأقتصادى والإجتماعى للتمويل الأصغر والمنطقة الجغرافية للنشاط .

2)هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والقطاعات الممولة .

3)هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغروصيغة التمويل الممنوح

4)هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والمبلغ المخصص للتمويل

5)هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والقيام باعداد دراسة الجدوى للمشروع الممول .

6)هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر وتكلفة تمويل المشروع على العملاء

7)هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والقيام بعمليات تسييل المشروع على عملاء التمويل

ولإختبار هذه الفرضيات تم تحديد العبارات المرتبطة بالفرضيات ثم إختبارها بإستخدام إيجاد الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة وإختبار t للعينة الواحدة ، وإختبار t للعينات المستقلة، وإختبار تحليل التباين (F) .

**أولاً: إيجاد الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة:**

يتم إيجاد الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة بإعطاء الدرجة (5) لإجابة أوافق بشدة والدرجة (4) لإجابة أوافق والدرجة (3) لإجابة محايد والدرجة (2) لإجابة لا أوافق والدرجة (1) لإجابة لا أوافق بشدة .

الوسط الحسابي الفرضي = $\frac{1+2+3+4+5}{5} = 3$

ولإثبات الفرضيات يتم إيجاد الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة لمعرفة إتجاه عينة الدراسة .

**جدول (26-4) : تقدير قيم الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة** لمجموع عبارات كل فرضية على حدى .

| الرقم | **الفرضيات** | الوسط الحسابي | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| .1 | **التأثير الاقتصادي** | 4.1248 | 0.49002 |
| .2 | **التأثير الاجتماعي** | 3.6581 | 0.43606 |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**من الجدول (26-4) يتضح ما يلي**

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على مجموع عبارات المستوى الاقتصادي (4.1248) ، بإنحراف معياري (0.49002) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن التمويل الأصغر يؤثرعلى المستوى الإقتصادي وذلك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3).
2. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على مجموع عبارات المستوى الاجتماعي (3.6581) ، بإنحراف معياري (0.43606) ، وتعني هذه القيمة ان غالبية افراد العينة موافقون على أن التمويل الأصغر يوثر على المستوى الاجتماعي وذلك لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي ( 3 ) .

**إختبار الفرضيات:**

**الفرضية الأولى : هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والمنطقة الجغرافية للنشاط .**

يتم إثبات هذه الفرضية من خلال إستخدام إختبار تحليل التباين (F) لكل فرضية فرعية على حدى ويبين ملحق رقم (6) نتائج إختبار تحليل التباين (F) . ومن ملحق رقم (6) يتم تكوين الجدول التالي:

**جدول (27-4): نتائج إختبار تحليل التباين F.**

| الرقم | الفرضية | القيمة المحسوبة ل F | مستوى الدلالة (القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1-1 | هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى للتمويل الأصغر والمنطقة الجغرافية للنشاط | 0.36 | 0.78 |
| 2-1 | هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاجتماعى للتمويل الأصغر والمنطقة الجغرافية للنشاط | 0.93 | 0.42 |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**من الجدول (27-4) يتضح ما يلي**

1. بلغت قيمة F المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الأولى (0.36) بمستوى معنوية (مستوى دلالة) (0.78) وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوي المعنوية (0.05) ، تشير هذه النتيجة إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين أي لاتوجد علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى للتمويل الأصغر والمنطقة الجغرافية للنشاط
2. بلغت قيمة F المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الثانية (0.93) بمستوى معنوية (مستوى دلالة) (0.42) وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوي المعنوية (0.05) ، تشير هذه النتيجة إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين لاتوجد علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاجتماعى للتمويل الأصغر والمنطقة الجغرافية للنشاط

- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى التي نصت على (هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والمنطقة الجغرافية للنشاط) لم تتحقق بمعنى لا توجد علاقة طردية وذات اثر معنوى بين والاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الاصغر والمنطقة الجغرافية حسب النشاط.

- **الفرضية الثانية : هنالك علاقة طردية وذات اثـر معنـوى بـين الاثـر الاقتصـادى والاجتماعى للتمويل الأصغر و القطاعات الممولة .**

يتم إثبات هذه الفرضية من خلال إستخدام إختبار تحليل التباين (F) لكل فرضـية فرعيـة علـى حدى ويبين ملحق رقم (7) نتائج إختبار تحليل التباين (F) . ومن ملحق رقـم (7) يـتم تكـوين الجدول التالي

**جدول (284) : نتائج إختبار تحليل التباين F .**

| الرقم | الفرضية | القيمة المحسوبة ل F | مستوى الدلالة (القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1-2 | هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى للتمويل الأصغر والقطاعات الممولة | 2.74 | 0.00 |
| 2-2 | هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثرالاجتماعى للتمويل الأصغر والقطاعات الممولة | 2.54 | 0.01 |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**من الجدول (28-4) يتضح ما يلي**

1. بلغت قيمة F المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضـية الأولـى (2.74) بمستوى معنوية (مستوى دلالة) (0.00) وهذه القيمة أقل من قيمة مستوي المعنويـة (0.05)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنويـة ذات دلالـة إحصـائية بـين إجابـات المبحوثين وهذا يعنى انه توجد علاقة طردية وذات اثر معنـوى بـين الاثـر الاقتصـادى للتمويل الأصغر والقطاعات الممولة.
2. بلغت قيمة F المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضـية الثانيـة (2.54) بمستوى معنوية (مستوى دلالة) (0.01) وهذه القيمة أفل من قيمة مستوي المعنويـة (0.05)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنويـة ذات دلالـة إحصـائية بـين إجابـات المبحوثين وهذا يعنى انه توجد علاقة طردية وذات اثر معنـوى بـين الاثـر الاجتمـاعى للتمويل الأصغر والقطاعات الممولة.

- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية التي نصت على (هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر و القطاعات الممولة .) قد تحققت.

**الفرضية الثالثة : هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر و صيغة التمويل الممنوح.**

يتم إثبات هذه الفرضية من خلال إستخدام إختبار تحليل التباين (F) لكل فرضية فرعية على حدى ويبين ملحق رقم (8) نتائج إختبار تحليل التباين (F) . ومن ملحق رقم (8) يتم تكوين الجدول التالي:

**جدول (29-4) : نتائج إختبار تحليل التباين F .**

| الرقم | الفرضية | القيمة المحسوبة ل F | مستوى الدلالة (القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1-3 | هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثرالاقتصادى للتمويل الأصغر و صيغة التمويل الممنوح. | 2.13 | 0.08 |
| 2-3 | هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثرالاقتصادى للتمويل الأصغر و صيغة التمويل الممنوح. | 1.14 | 0.33 |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 201:**

1. بلغت قيمة F المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الأولى (2.13) بمستوى معنوية (مستوى دلالة) (0.08) وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوي المعنوية (0.05) ، تشير هذه النتيجة إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين أي لا توجد علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثرالاقتصادى للتمويل الأصغر و صيغة التمويل الممنوح.

- بلغت قيمة F المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الثانية (1.14) بمستوى معنوية (مستوى دلالة) (0.33) وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوي المعنوية (0.05) ، تشير هذه النتيجة إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين اى لاتوجد علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثرالاقتصادى للتمويل الأصغر و صيغة التمويل الممنوح.

- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة التي نصت على ان **(هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر و صيغة التمويل الممنوح)** لم تتحقق بمعنى لا توجد علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغروصيغة التمويل، وهذا يعنى ان صيغ التمويل لاتؤثربالفعل اقتصادياً واجتماعياً على التمويل الاصغر.

**الفرضية الرابعة: هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثرالاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والمبلغ المخصص للتمويل:** يتم إثبات هذه الفرضية من خلال إستخدام إختبار تحليل التباين (F) لكل فرضية فرعية على حدى ويبين ملحق رقم (9) نتائج إختبار تحليل التباين (F) .

ومن ملحق رقم (9) يتم تكوين الجدول التالي **:جدول (30-4) : نتائج إختبار تحليل التباين F**

| الرقم | الفرضية | القيمة المحسوبة ل F | مستوى الدلالة (القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1-4 | هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثرالاقتصادى للتمويل الأصغر والمبلغ المخصص للتمويل. | 2.80 | 0.01 |
| 2-4 | هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر والاجتماعى للتمويل الأصغر والمبلغ المخصص للتمويل. | 5.97 | 0.00 |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**من الجدول (30-4) يتضح ما يلي**

1. بلغت قيمة F المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الأولى (2.80) بمستوى معنوية (مستوى دلالة) (0.01) وهذه القيمة أقل من قيمة مستوي المعنوية (0.05) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين وهذا يعنى ان وجود علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى للتمويل الأصغر والمبلغ المخصص للتمويل.

   من الملحق رقم (9) يتضح أن هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في جميع المبالغ التي تم التمويل ، بمعنى أنهما جميعها تؤثران على المستوى الإقتصادي .
2. بلغت قيمة F المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الثانية (5.97) بمستوى معنوية (مستوى دلالة) (0.00) وهذه القيمة أقل من قيمة مستوي المعنوية

(0.05) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين وهذا يعنى ان وجود علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاجتماعى للتمويل الأصغر والمبلغ المخصص للتمويل.

من الملحق رقم (9) يتضح أن هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في جميع المبالغ التي تم التمويل، بمعنى أنهما جميعها تؤثران على المستوى الإجتماعي.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة التي نصت على ان **(هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثرالاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والمبلغ المخصص للتمويل.)** قد تحققت. وهذايعنى وجود اثر اقتصادى واجتماعى معنوى للتمويل الاصغر والمبلغ المحصص للتمويل وان المبالغ الممنوحة تؤثر فعلياً على افراد العينة الممنوحين للتمويل .

**الفرضية الخامسة: هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثرالاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والقيام بإعداد دراسة الجدوى للمشروع الممول .**

يتم إثبات هذه الفرضية من خلال إستخدام إختبار T للعينات المستقلة لكل فرضية فرعية على حدى ويبين ملحق رقم (10) نتائج إختبار T للعينات المستقلة. ومن ملحق رقم (10) يتم تكوين الجدول التالي :

**جدول (31-4) : نتائج إختبار T للعينات المستقلة:**

| الرقم | الفرضية | القيمة المحسوبة ل T | مستوى الدلالة (القيمة الإحتمالية ) |
|---|---|---|---|
| 1-5 | هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثرالاقتصادى للتمويل الأصغر والقيام بإعداد دراسة الجدوى للمشروع الممول | 0.14 | 0.88 |
| 2-5 | هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر والاجتماعى للتمويل الأصغر والقيام بإعداد دراسة الجدوى للمشروع الممول | 1.43 | 0.15 |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**من الجدول (31-4) يتضح ما يلي**

1. بلغت قيمة T المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الأولى (0.14) بمستوى معنوية (مستوى دلالة) (0.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوي المعنوية (0.05) ، تشير هذه النتيجة إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات

المبحوثين وهذا يعنى انه لاتوجد علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثرالاقتصادى للتمويل الأصغر والقيام بإعداد دراسة الجدوى للمشروع الممول.

2. بلغت قيمة T المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الثانية (1.43) بمستوى معنوية (مستوى دلالة) (0.15) وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوي المعنوية (0.05) ، تشير هذه النتيجة إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على وهذا يعنى انه لاتوجد علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاجتماعى للتمويل الأصغر والقيام بإعداد دراسة الجدوى للمشروع الممول.

- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الخامسة التي نصت على **(هنالك علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثرالاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والقيام بإعداد دراسة الجدوى للمشروع الممول)** لم تتحقق بمعنى لايوجد تاثير اقتصادى واجتماعى فعلياً للتمويل الاصغر والقيام بدراسة الجدوى للمشروع الممول مما يشيرالى ان دراسة الجدوى لاتؤثر فعلياً على منح التمويل لافراد العينة المبحوثة.

**الفرضية السادسة: هنالك علاقة طردية وذات اثرمعنوى بين الاثرالاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر وتكلفة تمويل المشروع على العملاء.**

يتم إثبات هذه الفرضية من خلال إستخدام إختبار تحليل التباين (F) لكل فرضية فرعية على حدى ويبين ملحق رقم (11) نتائج إختبار تحليل التباين (F) . ومن ملحق رقم (11) يتم تكوين الجدول التالي :

**جدول (32-4): نتائج إختبار تحليل التباين F .**

| الرقم | الفرضية | القيمة المحسوبة ل F | مستوى الدلالة (القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1-6 | هنالك علاقة طردية وذات اثرمعنوى بين الاثرالاقتصادى للتمويل الأصغر وتكلفة تمويل المشروع على العملاء. | 0.97 | 0.40 |
| 2-6 | هنالك علاقة طردية وذات اثرمعنوى بين الاثر الاجتماعى للتمويل الأصغر وتكلفة تمويل المشروع على العملاء. | 3.99 | 0.00 |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**من الجدول (32–4) يتضح ما يلي**

1. بلغت قيمة F المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الأولى (0.97) بمستوى معنوية (مستوى دلالة) (0.40) وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوي المعنوية (0.05) ، تشير هذه النتيجة إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين أي لاتوجدعلاقة طردية وذات اثرمعنوى بين الاثرالاقتصادى للتمويل الأصغر وتكلفة تمويل المشروع على العملاء.
2. بلغت قيمة F المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الثانية (3.99) بمستوى معنوية (مستوى دلالة) (0.00) وهذه القيمة أقل من قيمة مستوي المعنوية (0.05) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين وهذا يعنى انه وجود علاقة طردية وذات اثرمعنوى بين الاثر الاجتماعى للتمويل الأصغر وتكلفة تمويل المشروع على العملاء.

من الملحق رقم (11) يتضح أن هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في تكلفة التمويل المشروع العالية ، بمعنى أنهما يؤثران على المستوى الإجتماعي ، أما باقي االتكاليف فلا يوجد فيها فروق معنوية ذات دلالة إحصائية .

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة السادسة التي نصت على **(هنالك علاقة طردية وذات اثرمعنوى بين الاثرالاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر وتكلفة تمويل المشروع على العملاء)**. لم تتحقق بمعنى لايوجد اثر اقتصادى للتمويل الاصغروتكلفة المشروع على العملاء كما انه يوجد اثر اجتماعى للتمويل على تكلفة المشروع الممول.

**الفرضية السابعة:هنالك علاقة طردية وذات اثرمعنوى بين الاثرالاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والقيام بعمليات تسييل المشروع على عملاء التمويل الأصغر .**

يتم إثبات هذه الفرضية من خلال إستخدام إختبار T للعينات المستقلة لكل فرضية فرعية على حدى ويبين ملحق رقم (12) نتائج إختبار T للعينات المستقلة. ومن ملحق رقم (12) يتم تكوين الجدول التالي :

**جدول (33-4) : نتائج إختبار T للعينات المستقلة**

| الرقم | الفرضية | القيمة المحسوبة ل T | مستوى الدلالة (القيمة الإحتمالية ) |
|---|---|---|---|
| 1-7 | هنالك علاقة طردية وذات اثرمعنوى بين الاثرالاقتصادى للتمويل الأصغر والقيام عمليات تسييل المشروع على عملاء التمويل الأصغر. | - 5.46 | 0.00 |
| 2-7 | هنالك علاقة طردية وذات اثرمعنوى بين الاثر والاجتماعى للتمويل الأصغر والقيام عمليات تسييل المشروع على عملاء التمويل الأصغر. | - 5.93 | 0.00 |

**المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدرسة الميدانية 2013 م.**

**من الجدول (33-4) يتضح ما يلي**

1. بلغت قيمة T المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الأولى (5.46 -) بمستوى معنوية (مستوى دلالة) (0.00) وهذه القيمة أقل من قيمة مستوي المعنوية (0.05) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين وهذا يعنى انه توجد علاقة طردية وذات اثرمعنوى بين الاثرالاقتصادى للتمويل الأصغر والقيام عمليات تسييل المشروع على عملاء التمويل الأصغر.
2. بلغت قيمة T المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الثانية (5.93 -) بمستوى معنوية (مستوى دلالة) (0.00) وهذه القيمة أقل من قيمة مستوي المعنوية (0.05)، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين وهذا يعنى انه توجد علاقة طردية وذات اثرمعنوى بين الاثرالاقتصادى للتمويل الأصغر والقيام عمليات تسييل المشروع على عملاء التمويل الأصغر.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة السابعة التي نصت على **(هنالك علاقة طردية وذات اثرمعنوى بين الاثرالاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والقيام عمليات تسييل المشروع على عملاء التمويل الأصغر)** قد تحققت، وهذا يعنى أن منح التمويل يتأثر فعلياً بعمليات تسييل المشروع فى هذه العينة المبحوثة.

# المبحث الثالث

# النتائج والتوصيات والمصادر والمراجع والملاحق

## أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لدور التمويل الأصغر، أهمها الآتي:

1) اكدت الدراسة عدم وجودعلاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والمنطقة الجغرافية للنشاط، وهذا يعنى ان منح التمويل لايتاثر بالمنطقة الجغرافية للنشاط لاحداث أثر إقتصادى وإجتماعى فعلى وبالتالى فإن دور التمويل الأصغر فقد جدواه للمشروعات الممولة وفقاً للمنطقة الجغرافية للنشاط وهذا يؤكد أن شمولية منح التمويل وانتشاره على مستوى واسع أفضل من أن يكون في منطقة جغرافية واحدة أو منطقة مختارة.
2) بينت الدراسة وجود علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغرو القطاعات الممولة وهذا يعنى ان سياسات التمويل المعدة لها اثر اقتصادى واجتماعى ملموس على القطاعات المستهدفة فى هذه الدراسة وذلك لان التمويل الأصغر يؤثر ايجاباً على القطاعات الممولة.
3) اوضحت الدراسة عدم وجود علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر وصيغة التمويل الممنوح، وهذا يعنى أن صيغ التمويل ليس له اثر فعلى اقتصادي واجتماعي في سياسات منح التمويل الاصغر فى السودان.
4) أكدت الدراسة وجود علاقة طردية وذات اثر معنوى بين الاثرالاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والمبلغ المخصص للتمويل وهذايعنى وجود اثر اقتصادى واجتماعى معنوى للتمويل الاصغر والمبلغ المخصص للتمويل وان المبالغ الممنوحة تؤثر فعلياً اقتصادياً واجتماعياً بمعنى ان زيادة المبالغ المعدة للتمويل تؤدى الى التحسن الاقتصادى والاجتماعى فى احداث الاثر المرغوب بالنسبة للمشروعات الممولة والعكس صحيح.
5) توصلت الدراسة الى عدم وجودعلاقة طردية وذات اثر معنوى بين الأثر الاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والقيام بإعداد دراسة الجدوى للمشروع الممول، بمعنى

لايوجد تأثير إقتصادى وإجتماعى فعلياً للتمويل الأصغر والقيام بدراسة الجدوى للمشروع الممول مما يشير الى أن دراسة الجدوى لاتؤثر فعلياً على منح التمويل لافراد العينة المبحوثة. ويتبين من نتائج التحليل الاحصائى ان التمويل الأصغر لاتتأثر بدراسة الجدوى فى إحداث الأثر الاقتصادى والاجتماعى المرغوب.

6) اكدت الدراسة عدم وجود علاقة طردية وذات اثرمعنوى بين الاثرالاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر وتكلفة تمويل المشروع على العملاء بمعنى لايوجد أثر إقتصادى للتمويل الاصغروتكلفة المشروع على العملاء كما أنه يوجد أثر إجتماعى للتمويل على تكلفة المشروع الممول ويتبين من نتائج التحليل الإحصائى تكلفة تمويل المشروع لاتؤثر إقتصادياُ واجتماعياً فى إحداث الاثر المرغوب على سياسات التمويل الأصغر فى السودان.

7) أكدت الدراسة أن هنالك علاقة طردية وذات اثرمعنوى بين الاثرالاقتصادى والاجتماعى للتمويل الأصغر والقيام عمليات تسييل المشروع على عملاء التمويل الأصغر وهذا يعنى أن منح التمويل يتأثر فعلياً بعمليات تسييل المشروع فى هذه العينة المبحوثة.

## ثانياً: التوصيات:

على ضوء النتائج أوصت الدراسة بالآتى:

توصي الدراسة متابعة تنفيذ سياسات بنك السودان المركزي بشأن التمويل الأصغر متابعة دورية وخاصة فيما يتعلق بنسبة التمويل الأصغر المخصصة للشرائح الضعيفة:

1- على بنك السودان استحداث تقارير تتماشى مع المعاييرالدولية لصياغة تقاريرللتمويل الأصغر بالمؤسسات المصرفية وغير المصرفية.
2- تحديد سقف التمويل ليتماشى مع انخفاض أو إرتفاع قيمة الجنيه السوداني.
3- التركيز على منح التمويل وفق صيغة المشاركة لما لها من عداله للمصرف وعميل التمويل.
4- على المؤسسات عمل دراسات سوق التمويل الأصغر لمعرفة العرض والطلب ويساعد ذلك في تنوع منتجات التمويل ومعرفة الأنشطة ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والتي تساهم في مستوى معيشة الفئات المستهدفة.
5- على مؤسسات التمويل الأصغر مراجعة آليات الضمان التقليدية على أن تكون ضمانات تتماشى مع ظروف الشرائح الضعيفة.
6- الأخذ بنظام القسط المتناقص عند احتساب هامش الأرباح عند منح التمويل الأاصغر.
7- تدريب عملاء التمويل الأصغر قبل منح مشروعات التمويل وعمل آليات داخلية للمؤسسات للاشراف والمتابعة.
8- اعفاء عملاء التمويل الأصغر من الضرائب والرسوم المحلية خلال فترة عمر المشروع لتقليل كلفة التمويل الأصغر بالنسبة لعملاء التمويل.
9- على المصارف التجارية والمتخصصة والمؤسسات والمنظمات التي تعمل في مجال التمويل الأصغر تغطية كافة المناطق الجغرافية خاصة النائية منها، من خلال إيجاد مكاتب وفروع تعمل على توفير وقت وجهد أصحاب المشروعات الصغيرة، وذلك لقدرة المشروعات الصغيرة على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يحد من ظاهرة البطالة الريفية والهجرة من الريف إلى المدن.

# قائمة المراجع والمصادر

## أولاً: القران الكريم

## ثانياً: الكتب:


1. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، المجلد (61) دار الصياد، بيروت، 2000.
2. أفبريت هاجي، إقتصاديات التنمية، جورج خوري، تحرير وتدقيق عزمي عطيه، عمان، مركز الكتب الأردين 1988م.
3. باري سجيل النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، مطبعة دار المريخ، السعودية، 1982م.
4. بياري ماري براويل، ترجمة نهاد حنا، الادخار الاستثماري، دار الانوار، بيروت، 1966م.
5. تشامبرز، التنمية الريفية وضع الأواخر أوائل، ميدتو للتنمية والرعاية الصحية، نيقوسيا، 1990م.
6. خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم، أدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار النشر، 2006م.
7. رمضان الشراح وآخرون، إدارة البنوك التجارية، دار ذات السلال للطباعة والنشر، 1999م.
8. زيادة رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، عمان، دار فاء للنشر والتوزيع، بدون تاريخ.
9. سعد الجوهري، علم وقضايا في العالم الثالث الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة 1987م.
10. سعد الدين عبد الحي، صور الفقر، محاضرات في طريقة ومهارات وجمع وتحليل بيانات الفقر المحلي، التاكا للطباعة والنشر والتغليف، الخرطوم، 2002م.
11. شقيري نوري موسى، المؤسسات المالية المحلية والدولية، عمان، دار المشيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2009م.
12. صالح جبريل حامد أحمد، التمويل الأصغر في السودان. المفهوم النماذج، التطبيقات، الجزء الأول، شركة مطابع السودان، 2010م.

13. عاطف جابر طه عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك (منهج وصفي تحليلي) الاسكندرية، الدار الجامعية، 2000م.
14. عبد الله بن سيف الأزدي، فصول من الأخلاق الاسلامية مطبعة دار الاندلس، 2000م.
15. عبد الله يوسف يعقوب، سياسات استقطاب المدخرات للمصارف السودانية نموذجاً، الطبعة الأولى، 2010م.
16. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الاصلاح الاقتصادية في السودان، دراسة تطبيقية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة (1970 ــ 2000م) وتصور للرؤية المستقبلية شركة مطابع (العملة المحدودة، الخرطوم، 2001م.
17. عثمان محمد غنيم، تخطيط أسس ومبادئ عامة والتخطيط المكاني، الطبعة الثانية، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 1999م.
18. علي عبد القادر، برنامج التكليف الهيكلي والفقر في السودان، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر القاهرة 1994م.
19. علي وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت 1996م.
20. عوض برير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، البيان للطباعة والنشر القاهرة، 2004م.
21. فلاح حسن السيسي، ادارة المشروعات الصغيرة، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006م.
22. محمد حسن رضوان، أساسات العمل الحقوقي الاسلامي، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2010م.
23. مقداد بالحسن محمد علي، علم الاخلاق الاسلامية، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض الثانية، 2011م.
24. نزيه حمادة، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، المعهد العالي للفكر الاسلامي، سلسلة المعاجم والادلة والكشافات (5)، هيرنرن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1993م.
25. هشام البساط، الاتجاهات الحديثة في السوق المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1992م.

## ثالثاً: أوراق العمل والبحوث العلمية:


1. مارتن بروان سويش كونتاكت، الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاقراض الجماعي التضامني، 2002م.
2. وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، تعزيز المقومات التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2004م.
3. جعفر محمد فرح، الخدمات المالية الصغيرة بين حداثة المفهوم وتقليدية الممارسة بين أسواق التوسط والسوق الذاتي (1998 ــ 2003م)، رسالة دكتوراه في الاقتصاد كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2005م.
4. جلال اسماعيل شبات، دور مؤسسات الأقراض في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة في محافظات غزه، دراسة حالة برنامج التنمية والتخطيط في الأنروا (1996 – 2001) رسالة دكتوراة في إدارة الأعمال – كلية الدراسات العليا – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
5. محمود محمد عبد الحي، مفاهيم ومقاييس الفقر، الحلقة النقاشية حول الفقر وآثاره على فئات المجتمع العربي، الخرطوم، 2002م.
6. د. مصطفى زكريا، تجربة السودان في محاربة الفقر، الحلقة النقاشية حول الفقر وآثاره في الدول العربية، مركز الشهيد الزبير محمد صالح الدولي للمؤتمرات، الخرطوم، 2002م.
7. د. عبد الباسط عبد المصطفى، الحلقة النقاشية حول الفقر، وآثاره على فئات المجتمع العربي، مصاحبات الفقر على الفئات الاجتماعية، رؤية تحليلية، مركز الشهيد الزبير محمد صالح الدولي للمؤتمرات، الخرطوم، 2002م.


## أوراق العمل والبحوث العلمية:


8. أصلاح حسن العوض، ورقة عمل بعنوان، إدارة التمويل الأصغر الدورة التدريبية الأولى لبنك الأسرة، 2008م.
9. أكاديمية السودان للعلوم المصرفية، برنامج رفع القدرات والمستفيدين لقطاع التمويل الأصغر، 2010م.
10. بابكر بشير عبد الله محمد، بحث بعنوان، أثر مساهمة التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م.

11. بدر الدين حسين خير الله، تركيب اللوائح المصرفية المصرفية في السودان، مجلة المصرفي العدد 65، 2011م.
12. بدر الدين عبد الرحيم، خلفية تاريخية عن الجهاز المصرفي بالسوان مطبوعات بنك السودان المركزي.
13. بنك السودان المركزي وحدة التمويل الأصغر.
14. بنك السودان المركزي، السياسات النقدية والتمويلية، لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر، 2011م.
15. بنك السودان المركزي، السياسات النقدية والتمويلية، للاعوام 2000م ــ 2011م للاستشارات المحدودة.
16. بنك السودان المركزي، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، 2006م.
17. بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، قطاع المؤسسات المالية ونظم ضوابط ترخيص المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر، 2007م.
18. بنك أمريكا الدولي للتنمية، مؤشرات الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر، الدليل الفني، الاصدارة الثانية، 2003م.
19. توماس رتشير، نظرة أخرى على قصة التمويل الأصغر، تسلسل النمو الائتماني في التاريخ الاقتصادي، معهد كاتيو، ورقة منشورة، مركز الحرية والرخاء العالميين، 2007م.
20. جريدة البيان، النظام المصرفي والسياسة النقدية في دولة الأمارات الحلقة 17، أغسطس 1999م.
21. حاتم هلاوي، فقراء المدن، الاستراتيجية الحضرية لمقاومة الفقر، دراسة تطبيقية معهد الابحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، 1996م.
22. خالد محمد أبو عليقة وأحمد الثوابتة، أثر المشروعات الصغيرة على التنمية الاقتصادية في محافظة الفيله، المجله المصرفية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة كلية الدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية البنات، 2010م.
23. رياض الصرايرة وأخرون، ورقة عمل حول إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاردن، منظمة العمل الدولية، تورنتو– ايطاليا، 1966م.

24. ريتشارد دور نيبيرغ، ورقة عن، مؤشرات الأداء الأساسية في مجال التمويل الأصغر، 2002م.
25. زاير بلقاسم وبلحسن هواري، الملتقى الدولي، لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ورقة منشورة، 2006م.
26. زهير عبد المجيد معربة، دراسة علمية عن مؤسسات التمويل الأصغر المتناهي في الصغر، كلية التجارة، جامعة الأزهري فرع البنات، 2004م.
27. السر الشريف عبد الله، ورشة عمل المرأة والفقر في (متطور النوع) السياسات الاقتصادية للدولة في إطار محاربة الفقر، الخرطوم، 1998م.
28. سعد الدين عبد الحي، محاضرات في التنمية الريفية، إزالة الفقر الريفي، برنامج ماجستير التنمية الريفية، 2004م.
29. سعد الدين، محاضرات في طريقة ومهارات جمع وتحليل بيانات الفقر المحلي.
30. سماح ديب الصفي، منهجية الأقراض بضمان المجموعات، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة كلية التجارة، 2004م.
31. سنابل، قياس مستوى الأداء المقارن للتمويل الأصغر، دراسة تحليلية، 2004م.
32. شبكة تثقيف وتشجيع المشروعات الصغيرة، (SEEP) توصيات بشأن التمويل الأصغر، ورقة عن، المبادئ التوجيهية للجهات المانحة لمساعدة اتحادات التمويل الأصغر، 2004م.
33. شريف حسن قاسم، دراسة تطبيقية، تقييم مدى الفعالية المصرفية والائتمانية لبنوك الفقراء، بالتطبيق على بنك جرامين، مجلة المصرف للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، 2006م.
34. صابر أحمد عبد الباقي، المشروعات الصغيرة وأثرها على البطالة، جامعة المنيا، كلية الأداب، 2002م.
35. صابر محمد الحسن، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي، ودورة في تمويل التنمية، سلسلة الدراسات والبحوث، تصدر عن بنك السودان المركزي، الاصدارة رقم3، 2004م.
36. عائدة عوض محمد شريف، مجلة المصرفي العدد الخامس والعشرون 2000م.
37. عبد الرحيم مبارك هاشم، التمويل الأصغر متناهي الصغر في مصر دراسة تطبيقية لتجربة البنوك والمنظمات التي لا تصرف للربح، جامعة 6 اكتوبر، 2006م.

38. عبد الله سليمان أحمد، ورقة عمل، بعنوان، التمويل الأصغر في السودان، الضمانات، التكلفة، العائد، 2007م.
39. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، تقديم تجربة التمويل الأصغر الاسلامي في السودان، دراسة حالة القطاع المصرفي والمؤسسات الاجتماعية، المؤتمر العالمي للتأمين الاقتصادي والتمويل الاسلامي، والنمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشامله من منظور إسلامي، دولة قطر، 2011م.
40. عبيدة سيعد اسماعيل، ورقة بعنوان، أدبيات التمويل الأصغر، عرض ونقد، جامعة الملك عبد العزيز، مركز الابحاث الاقتصاد الاسلامي، 2000م.
41. فتحي أبو القاسم أبو قصيصة، ورقة عمل عن التمويل الأصغر، البنك الزراعي السوداني، 2006م.
42. فخر الدين محمد حامد الشيخ، تقويم دور التمويل الاصغر في مكافحة الفقر، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012م.
43. كرستين روبرت وأخرين، المؤسسات المالية ذات الخط القاعدي المزدوج أمور تضمينية لمستقبل التمويل الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ورقة عرضية، رقم 28، 2004م.
44. ماركو اليان، ترجمة فادي قحطان، التمويل متناهي الصغر، نصوص وحالات دراسية، مجلة الادراة الجامعية، تونتو، ايطاليا، 2006م.
45. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ورقة عرضية، دور الحكومات في التمويل الاصغر موجز الجهات المانحة، 2006م.
46. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، المبادئ التوجيهية المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر، 2008م.
47. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، المبادئ التوجيهية للافصاح عن القوائم المالية، الطبعة الثانية، 2004م.
48. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر، 2006م.
49. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مذكرة مناقشة، هل يمثل التمويل الأصغر استراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الإتمائيه للالفية الجديدة، 2002م.

50. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ورقة عرضية، بناء أنظمة مالية شاملة، أرشادات الجهات المانحة، حول الممارسات الجيدة في التمويل الأصغر، 2002م.
51. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ورقة عرضية، عناصر فعالية الجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر، واشنطن، 2004م.
52. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وضع لوائح تنظيمية للإطار القانوني للتمويل الأصغر، ورقة عرضية، رقم (4)، 2004م.
53. محمود منسي، عمل الام والسلوك الاجتماعي للأنباء، مجلد العلوم الاجتماعية، المجلد السادس عشر العدد الرابع، الكويت، 1988م.
54. منى أبو القاسم أبو قصيصة، ورقة عمل عن البنك الزراعي السوداني، 2006م.
55. الموسوعة الاقتصادية العالمية المحدودة، تقرير مفصل عن مشروع قوت العاملين، 1955م.
56. ناتانيل جولد بيرج قباني، أثر التمويل الأصغر، حصر المصادر المعروفه، سلسلة منشورات جرامين بنك الولايات المتحدة الامريكية، 2005م.
57. نادر فرحاني، توزيع الفقر النسبي في السودان، دراسة تطبيقية السودان ــ الخرطوم، 1997م.
58. يعقوب جانقي، حسن سليمان محمد أحمد، ورقة بعنوان دورة سياسات التمويل الأصغر في أدماج الشباب في التنمية لقطاع الشباب المؤتمر الوظيفي، الخرطوم ، 2009م.
59. يوسف عثمان وأخرون بنك السودان المركزي، كيفية تحديد نسب هوامش أرباح المرابحات بالمصارف سلسلة الدراسات والبحوث (مفهوم التمويل المصرفي) تطور التمويل بالمصارف، 2005م.
60. يونكوينز، بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم، أرباب اسماعيل بابكر فارس تأثيرات سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الاصغر في السودان، دراسة عن رؤية تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان، تحت رعاية بنك السودان المركزي، 2006م.
61. يونيكونز للاستشارات المحدودة، دراسة عن رؤية وتنمية قطاع التمويل الاصغر في السودان في رعاية بنك السودان المركزي، ترجمة محمد خير فقيري، 2006م.

**رابعاً: التقارير:**


1. بنك التسويات، الدولية، لجنة بازل للاشراف على الأعمال المصرفية، 2010م.
2. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مطابع الأهرام التجارية، 1990م.
3. بنك أمريكا الدولي للتنمية، الدليل الفني، ادراة التنمية المستدامة، قسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، واشنطن، 2003م.
4. تقارير بنك السودان المركزي (2000م ــ 2011م).
5. التقرير الاستراتجي السوداني، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، 1998م.
6. تقرير التنمية البشرية، منشور لحساب البرنامج الانمائي، لبنان، 1990م.
7. تقرير الجهاز المركزي للإحصاء، 2010م.
8. التقرير العربي الاقليمي للتمويل الأصغر، 2008م.
9. جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مسودة استراتيجية مناهضة الفقر، (2000م ــ 2002م).
10. واشنطن، تقرير حملة الأقراص المتناهي الصغر، 2008م.
11. وزارة المالية والاقتصاد الوطني ــ العرض الاقتصادي (2000 ــ 2011م).
12. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، القطاع الاجتماعي، المحاور الاستراتيجية الوطنية في معالجة الفقر، المنتدى التداولي لبحث دور الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيقاد لدعم استراتيجية تحقيق حدة الفقر 2001م).

**ملحق (1)**

**الاستبيان**

بسم الله الرحمن الرحيم

# جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

## استبيان بحث علمي لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد

### بعنوان: دور التمويل الأصغر على تخفيف حدة الفقر في السودان

**(دراسة تطبيقيه على مصرفي الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني)**

يهدف هذا الاستبان للاغراض العلمية وذلك لقياس دور التمويل الاصغر على عملاء **مصرفي الإدخار والتنمية الإجتماعية والبنك الزراعي السوداني** (وتعتبر معلومات الاستبيان الخاصة بالمبحوثين سرية).

وعلية يجب وضع علامة ( √ )امام الاجابة المناسبة وذلك حسب وجهة نظر المبحوث.

مع خالص شكري وتقديري

**سلومه موسي يحي بشارة**
**الباحث**

# استبيان عملاء التمويل الاصغر

**اولا: البيانات الشخصية**

1- النوع: ذكر ☐ أنثي ☐

2- **العمر**:أقل من 18سنه ☐ 20-30سنه ☐ 31سنه40 ☐

من 41سنة50 ☐ 51سنه60 ☐ 61سنه70 ☐

3- **الحالة الاجتماعية**:متزوج ☐ غير متزوج ☐ أرملة ☐

**4- المؤهل العلمي:** ☐

أساس ☐ تدريب مهني ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐ فوق الجامعي ☐ اخري ☐

5- **المهنة:** مهني ☐ صناعي ☐ موظف ☐ ب/ة/ منزل ☐

اعمال حرة ☐ عامل ☐ زراعي ☐

**6- الهدف الرئيسي للحصول علي تمويل اصغر:-**

أ- بدء مشروع اقتصادي جديد ( )

ب- زيادة تمويل مشروع قائم ونشط ( )

ج- بناء سكن ( )

د- اخري ( )

**7- المنطقة الجغرافية لنشاط التمويل الاصغر:-**

مدينة ☐ ريف ☐ إطراف المدن ☐ اخري ☐

8- قطاع التمويل الاصقر :-

تجاري ☐ صناعي ☐ زراعي ☐ مهني ☐ حرفي ☐

حيواني ☐ اسرمنتجة ☐ وتخزين ☐ عقاري ☐ اخري ☐

**9- الصيغ التي تم التمويل بها :-**

مشاركة ☐ مرابحة ☐ مضاربة ☐ مقاولة ☐ سلم ☐ أخرى ☐

**10-عدد المرات التي حصلت فيها علي تمويل اصغر:**

مرة واحد ☐ ☐ ثلاث م ☐ اكثر من ثلاث ☐

11-**عمر المشروع :-**

3-6 اشهر ☐ 12شهر ☐ 24شهر ☐ 36شهر ☐ اكثرمن 36شهر ☐

12-**هل حصلت علي مبلغ التمويل الذي طلبته حسب دراسة الجدوي:-**

نعم ☐ لا ☐

**13- مبلغ التمويل الذي حصلت علية:**

اقل من 2000جنية ☐ 3000-4000جنية ☐ 5000-7000 ☐

700-9000جنية ☐ 9000-11000جنية ☐ 11000-13000جنية ☐

**14-وضع مشروعك في الوقت الحالي:-**

قائم ☐ تم السداد ☐ متعثر ☐

**15-هل قمت بأعداد دراسة جدوي لمشروعك؟**

نعم ☐ لا ☐

**16-اذا كانت الاجابة بلا كيف تم تمويل مشروعك:**

تم التمويل لمعرفتك لبعض موظفي المؤسسة ☐

تم التمويل لان ضمانات استرداد مبلغ التمويل قوية جدا ☐

17- **ماهو نوع الضمانات لمشروعك :-**

أ-ضمان شيك شخصي ☐

ب- ضمان شيك من طرف اخري ☐

ج-ضمان المرتب الشهري ☐

د- ضمان عقاري ☐

ه-اخري ☐

18- **عدد العمال بالمشروع:-**

1-3 ☐ 3-5 ☐ 5-7 ☐ 7-9 ☐ 9-11 ☐ 12-15 ☐

19- **من الاشياء التي تعتبرها تساهم في فشل المشروع:-**

- الضرائب عالية جداً ☐
- الرسوم المحلية ☐
- الارباح التي تفرض علي المشروع ☐

**20- في وجهة نظرك تعتبر تكلفة المشروع الممنوح :-**

1- عالية جدا ☐

2- عالية ☐

3- متوسطة ☐

4- مقبولة ☐

**21- من الاشياء التي تعتبرها سيئة في تمويل المشروع :-**

1- الاجراءات لمنح المشروع طويلة جداً ☐

2- تتعامل مؤسسة التمويل مع العملاء غير جيد ☐

3- المبلغ الممنوح لتمويل المشروع بسيط ولا يعبر عن المبلغ حسب دراسة الجدوي ☐

**22- قمت بتسييل قيمة التمويل لتحصل على المبلغ المالي نقداً**

نعم ☐ لا ☐

## استبيان عملاء تمويل أصغر

| الرقم | عبارة الاستبيان | اوافق بشدة | اوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | العائد الذي تحصلت عليه من المشروع ساهم في زيادة دخلك الشهري | | | | | |
| 2 | العائد المادي من مشروعك ساهم في توفير التعليم لابناء | | | | | |
| 3 | العائد الذي تحصلت عليه من مشروعك ساهم في توفير مصاريف العلاج والأدوية و مقابلة الطبيب لك انت وافراد عائلتك | | | | | |
| 4 | ساهم مشروعك في توفير فرص عمل لك ولأفراد أسرتك | | | | | |
| 5 | ساهم مشروعك في توفير فرص عمل للآخرين من خارج الأسرة | | | | | |
| 6 | ساهم مشروعك في توفير أجهزة كهربائية والأدوات المنزلية (أثاث + غسالة + تلفزيون + كهرباء، أخرى) | | | | | |
| 7 | ساهم مشروعك في ان يلتحق كل أو أحد الأبناء في سن الدراسة بالمدارس والجامعات | | | | | |
| 8 | ساهم العائد على المشروع في ادخال بعض التحسين على السكن | | | | | |
| 9 | ساهم حصولك على المشروع في تحسين مستوى المعيشة بشكل واضح | | | | | |
| 10 | ساهم العائد على المشروع في تحسين نوعية التغذية بشكل كبير | | | | | |
| 11 | ساهم العائد على المشروع على توفير الادخار النقدي والعيني | | | | | |
| 12 | قبل الحصول على التمويل لم تكن لديك الفرص في اتخاذ أي قرار على مستوى الاسرة | | | | | |
| 13 | الحصول على التمويل اتاح لك فرصة المشاركة في اتخاذ القرار على مستوى الاسرة | | | | | |
| 14 | العائد على المشروع اتاح لك المشاركة في المناسبات الاجتماعية مع الآخرين | | | | | |

| الرقم | عبارة الاستبيان | اوافق بشدة | اوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 15 | قبل الحصول على المشروع لم تكن لك فرصة للمشاركة في المناسبات الاجتماعية مع الآخرين | | | | | |
| 16 | ساهم العائد على المشروع على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للاسرة | | | | | |
| 17 | ساهم العائد على المشروع في تحقيق الاستقرار على مستوى الاسرة والحد من المشاكل الاسرية والحد من السكن في منازل الايجار | | | | | |
| 18 | ساهم الحصول على المشروع في استقرار الاسرة والحد من تسرب او ترك احد الأبناء المدرسة | | | | | |
| 19 | ساهم حصولك على المشروع في الثقة بنفسك والتي لم تكن موجودة من قبل | | | | | |
| 20 | حصولك على التمويل أضاف عليك أعباء وديون جديدة | | | | | |
| 21 | قمت بتغيير موقع عملك بعد حصولك على التمويل دون اخطار المؤسسة بذلك | | | | | |
| 22 | تلتزم بسداد الاقساط في مواعيدها حسب الجدولة | | | | | |
| 23 | تواجه بعض الصعوبات التي تجعلك تتخلف عن سداد الاقساط في مواعيدها | | | | | |
| 24 | في رأيك هل أدى الحصول على التمويل الأصغر إلى تخفيف حدة الفقر | | | | | |
| 25 | إذا أتيحت لك الفرصة للحصول على المشروع مرة أخرى | | | | | |

# ملحق (2)

## التوزيع التكراري النسبي البيانات التعريفية للمبحوثين

# Frequencies

**Statistics**

| | | النوع | العمر | الحالة الإجتماعية | المهنة | المؤهل العلمي | الهدف الرئيسي للحصول على تمويل أصغر | المنطقة الجغرافية لنشاط التمويل الأصغر | قطاع التمويل الأصغر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 150 | 147 | 150 | 135 | 147 | 149 | 142 | 150 |
| | Missing | 0 | 3 | 0 | 15 | 3 | 1 | 8 | 0 |

# Frequency Table

**النوع**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | ذكر | 52 | 34.7 | 34.7 | 34.7 |
| | أنثى | 98 | 65.3 | 65.3 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**العمر**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | أقل من 18سنة | 4 | 2.7 | 2.7 | 2.7 |
| | 20-30سنة | 53 | 35.3 | 36.1 | 38.8 |
| | 31-40سنة | 38 | 25.3 | 25.9 | 64.6 |
| | 41-50سنة | 33 | 22.0 | 22.4 | 87.1 |
| | 51-60سنة | 17 | 11.3 | 11.6 | 98.6 |
| | 61-70سنة | 2 | 1.3 | 1.4 | 100.0 |
| | Total | 147 | 98.0 | 100.0 | |
| Missing | System | 3 | 2.0 | | |
| Total | | 150 | 100.0 | | |

**الحالة الإجتماعية**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | متزوج | 68 | 45.3 | 45.3 | 45.3 |
| | غير متزوج | 42 | 28.0 | 28.0 | 73.3 |
| | أرملة | 21 | 14.0 | 14.0 | 87.3 |
| | مطلق | 19 | 12.7 | 12.7 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**المهنة**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | مهني | 17 | 11.3 | 12.6 | 12.6 |
| | صناعي | 8 | 5.3 | 5.9 | 18.5 |
| | موظف | 51 | 34.0 | 37.8 | 56.3 |
| | أعمال حرة | 34 | 22.7 | 25.2 | 81.5 |
| | عامل | 23 | 15.3 | 17.0 | 98.5 |
| | زراعي | 2 | 1.3 | 1.5 | 100.0 |
| | Total | 135 | 90.0 | 100.0 | |
| Missing | System | 15 | 10.0 | | |
| Total | | 150 | 100.0 | | |

**المؤهل العلمي**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | أساس | 11 | 7.3 | 7.5 | 7.5 |
| | تدريب مهني | 7 | 4.7 | 4.8 | 12.2 |
| | متوسط | 14 | 9.3 | 9.5 | 21.8 |
| | جامعي | 65 | 43.3 | 44.2 | 66.0 |
| | فوق الجامعي | 11 | 7.3 | 7.5 | 73.5 |
| | أخرى | 39 | 26.0 | 26.5 | 100.0 |
| | Total | 147 | 98.0 | 100.0 | |
| Missing | System | 3 | 2.0 | | |
| Total | | 150 | 100.0 | | |

**الهدف الرئيسي للحصول على تمويل أصغر**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | بدء مشروع إقتصادي جديد | 82 | 54.7 | 55.0 | 55.0 |
| | زيادة تمويل مشروع قائم ونشط | 49 | 32.7 | 32.9 | 87.9 |
| | بناء سكن | 12 | 8.0 | 8.1 | 96.0 |
| | أخرى | 6 | 4.0 | 4.0 | 100.0 |
| | Total | 149 | 99.3 | 100.0 | |
| Missing | System | 1 | .7 | | |
| Total | | 150 | 100.0 | | |

**المنطقة الجغرافية لنشاط التمويل الأصغر**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | مدينة | 86 | 57.3 | 60.6 | 60.6 |
| | ريف | 24 | 16.0 | 16.9 | 77.5 |
| | أطراف المدن | 27 | 18.0 | 19.0 | 96.5 |
| | أخرى | 5 | 3.3 | 3.5 | 100.0 |
| | Total | 142 | 94.7 | 100.0 | |
| Missing | System | 8 | 5.3 | | |
| Total | | 150 | 100.0 | | |

**قطاع التمويل الأصغر**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | تجاري | 35 | 23.3 | 23.3 | 23.3 |
| | صناعي | 12 | 8.0 | 8.0 | 31.3 |
| | زراعي | 14 | 9.3 | 9.3 | 40.7 |
| | مهني | 9 | 6.0 | 6.0 | 46.7 |
| | حرفي | 9 | 6.0 | 6.0 | 52.7 |
| | حيواني | 14 | 9.3 | 9.3 | 62.0 |
| | أسر منتجة | 26 | 17.3 | 17.3 | 79.3 |
| | نقل وتخزين | 6 | 4.0 | 4.0 | 83.3 |
| | عقاري | 10 | 6.7 | 6.7 | 90.0 |
| | أخرى | 15 | 10.0 | 10.0 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

# Frequencies

**Statistics**

| | | الصيغ التي تم التمويل بها | عدد المرات التي حصلت فيها على تمويل أصغر | عمر المشروع | هل حصلت على مبلغ التمويل الذي طلبته حسب دراسة الجدوى | مبلغ التمويل الذي حصلت عليه | وضع مشروعك في الوقت الحالي | هل قمت بإعداد دراسة جدوى لمشروعك |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 148 | 148 | 145 | 146 | 149 | 150 | 145 |
| | Missing | 2 | 2 | 5 | 4 | 1 | 0 | 5 |

# Frequency Table

**الصيغ التي تم التمويل بها**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | مضاربة | 11 | 7.3 | 7.4 | 7.4 |
| | مرابحة | 110 | 73.3 | 74.3 | 81.8 |
| | مقاولة | 8 | 5.3 | 5.4 | 87.2 |
| | سلم | 9 | 6.0 | 6.1 | 93.2 |
| | أخرى | 10 | 6.7 | 6.8 | 100.0 |
| | Total | 148 | 98.7 | 100.0 | |
| Missing | System | 2 | 1.3 | | |
| Total | | 150 | 100.0 | | |

**عدد المرات التي حصلت فيها على تمويل أصغر**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | مرة واحدة | 102 | 68.0 | 68.9 | 68.9 |
| | مرتان | 39 | 26.0 | 26.4 | 95.3 |
| | ثلاث مرات | 6 | 4.0 | 4.1 | 99.3 |
| | أكثر من ثلاث مرات | 1 | .7 | .7 | 100.0 |
| | Total | 148 | 98.7 | 100.0 | |
| Missing | System | 2 | 1.3 | | |
| Total | | 150 | 100.0 | | |

**عمر المشروع**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | 3-6 أشهر | 26 | 17.3 | 17.9 | 17.9 |
| | 12شهر | 104 | 69.3 | 71.7 | 89.7 |
| | 24شهر | 12 | 8.0 | 8.3 | 97.9 |
| | 36شهر | 3 | 2.0 | 2.1 | 100.0 |
| | Total | 145 | 96.7 | 100.0 | |
| Missing | System | 5 | 3.3 | | |
| Total | | 150 | 100.0 | | |

**مبلغ التمويل الذي حصلت عليه**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | أقل من 2000جنيه | 3 | 2.0 | 2.0 | 2.0 |
| | 3000-4000جنيه | 5 | 3.3 | 3.4 | 5.4 |
| | 5000-7000جنيه | 27 | 18.0 | 18.1 | 23.5 |
| | 7000-9000جنيه | 26 | 17.3 | 17.4 | 40.9 |
| | 9000-11000جنيه | 56 | 37.3 | 37.6 | 78.5 |
| | 11000-13000جنيه | 32 | 21.3 | 21.5 | 100.0 |
| | Total | 149 | 99.3 | 100.0 | |
| Missing | System | 1 | .7 | | |
| Total | | 150 | 100.0 | | |

**وضع مشروعك في الوقت الحالي**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | قائم | 129 | 86.0 | 86.0 | 86.0 |
| | تم السداد | 14 | 9.3 | 9.3 | 95.3 |
| | متعثر | 7 | 4.7 | 4.7 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**هل قمت بإعداد دراسة جدوى لمشروعك**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | نعم | 140 | 93.3 | 96.6 | 96.6 |
| | لا | 5 | 3.3 | 3.4 | 100.0 |
| | Total | 145 | 96.7 | 100.0 | |
| Missing | System | 5 | 3.3 | | |
| Total | | 150 | 100.0 | | |

# Frequencies

**Statistics**

| | | إذا كانت الإجابة بلا كيف تم تمويل مشروعك | ما هو نوع الضمانات لمشروعك | عدد العمال بالمشروع | من الأشياء التي تعتبرها تساهم في فشل المشروع | في وجهة نظرك تعتبر تكلفة المشروع الممنوح | من الأشياء التي تعتبرها سيئة في تمويل المشروع | قمت بتسييل قيمة التمويل لتحصل على المبلغ المالي نقدا |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 5 | 149 | 149 | 149 | 150 | 150 | 150 |
| | Missing | 145 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 |

# Frequency Table

**إذا كانت الإجابة بلا كيف تم تمويل مشروعك**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | تم التمويل لمعرفتك لبعض موظفي المؤسسة | 1 | .7 | 20.0 | 20.0 |
| | تم التمويل لان ضمانات استرداد مبلغ التمويل قوية جدا | 4 | 2.7 | 80.0 | 100.0 |
| | Total | 5 | 3.3 | 100.0 | |
| Missing | System | 145 | 96.7 | | |
| Total | | 150 | 100.0 | | |

**ما هو نوع الضمانات لمشروعك**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | ضمان شيك شخصي | 30 | 20.0 | 20.1 | 20.1 |
| | ضمان شيك من طرف آخر | 77 | 51.3 | 51.7 | 71.8 |
| | ضمان المتب الشهري | 36 | 24.0 | 24.2 | 96.0 |
| | ضمان عقري | 2 | 1.3 | 1.3 | 97.3 |
| | أخرى | 4 | 2.7 | 2.7 | 100.0 |
| | Total | 149 | 99.3 | 100.0 | |
| Missing | System | 1 | .7 | | |
| Total | | 150 | 100.0 | | |

**عدد العمال بالمشروع**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | 1-3 | 60 | 40.0 | 40.3 | 40.3 |
| | 2-5 | 58 | 38.7 | 38.9 | 79.2 |
| | 5-7 | 31 | 20.7 | 20.8 | 100.0 |
| | Total | 149 | 99.3 | 100.0 | |
| Missing | System | 1 | .7 | | |
| Total | | 150 | 100.0 | | |

**من الأشياء التي تعتبرها تساهم في فشل المشروع**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | الضرائب عالية جدا | 18 | 12.0 | 12.1 | 12.1 |
| | الرسوم المحلية | 25 | 16.7 | 16.8 | 28.9 |
| | الأرباح التي تفرض على المشروع | 106 | 70.7 | 71.1 | 100.0 |
| | Total | 149 | 99.3 | 100.0 | |
| Missing | System | 1 | .7 | | |
| Total | | 150 | 100.0 | | |

**في وجهة نظرك تعتبر تكلفة المشروع الممنوح**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | عالية جدا | 49 | 32.7 | 32.7 | 32.7 |
| | عالية | 69 | 46.0 | 46.0 | 78.7 |
| | متوسطة | 18 | 12.0 | 12.0 | 90.7 |
| | مقبولة | 14 | 9.3 | 9.3 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**من الأشياء التي تعتبرها سينة في تمويل المشروع**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لاجراءات لمنح المشروع طويلة جدا | 110 | 73.3 | 73.3 | 73.3 |
| | تعامل مؤسسة التمويل مع العملاء غير جيد | 15 | 10.0 | 10.0 | 83.3 |
| | بلغ التمويل الممنوح بسيط ولا يعبر عن المبلغ حسب دراسة الجدو | 25 | 16.7 | 16.7 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**قمت بتسييل قيمة التمويل لتحصل على المبلغ المالي نقداً**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | نعم | 11 | 7.3 | 7.3 | 7.3 |
| | لا | 139 | 92.7 | 92.7 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

# ملحق (3)

## اختبار الصدق والثبات

### التأثير الاقتصادي

**Reliability**

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

R E L I A B I L I T Y  A N A L Y S I S  -  S C A L E  (A L P H A)

| | | |
|---|---|---|
| 1. | A1 | العائد الذي حصلت عليه من المشروع ساهم في |
| 2. | A2 | العائد المادي من مشروعك ساهم في توفير ال |
| 3. | A3 | العائد الذي تحصلت عليه من مشروعك ساهم في |
| 4. | A4 | ساهم مشروعك في توفير فرص عمل لك ولأفراد |
| 5. | A5 | ساهم مشروعك في توفير فرص عمل للآخرين من |
| 6. | A6 | ساهم مشروعك في توفير أجهزة كهربائية والأ |
| 7. | A7 | ساهم مشروعك في أن يلتحق كل أو أحد الأبنا |
| 8. | A8 | ساهم العائد على المشروع في إدخال بعض الت |
| 9. | A9 | ساهم حصولك على المشروع في تحسين مستوى ال |
| 10. | A10 | ساهم العائد على المشروع في تحسين نوعية ا |
| 11. | A11 | ساهم العائد عاى المشروع على توفير الإدخا |

Reliability Coefficients

N of Cases = 150.0 N of Items = 11

Alpha = .8540

### التأثير الاجتماعي

**Reliability**

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

R E L I A B I L I T Y  A N A L Y S I S  -  S C A L E  (A L P H A)

| | | |
|---|---|---|
| 1. | B1 | قبل الحصول على التمويل لم تكن لديك الفرص |
| 2. | B2 | الحصول على التمويل أتاح لك فرصة المشاركة |
| 3. | B3 | العائد على المشروع أتاح لك المشاركة في ا |
| 4. | B4 | قبل الحصول على المشروع لم تكن لك فرصة لل |
| 5. | B5 | ساهم العائد على المشروع على الإستقرار ال |
| 6. | B6 | ساهم العائد على المشروع في تحقيق الإستقر |
| 7. | B7 | ساهم العائد على المشروع في إستقارار الأس |
| 8. | B8 | ساهم حصولك على المشروع في الثقة بنفسك وا |
| 9. | B9 | حصولك على المشروع أضاف عليك أعباء وديون |
| 10. | B10 | قمت بتغيير موقع عملك بعد حصولك على التمو |
| 11. | B11 | تلتزم بسداد الأقساط في مواعيدها حسب الجد |
| 12. | B12 | تواجه بعض الصعوبات التي تجعلك تتخلف عن س |
| 13. | B13 | في رأيك هل أدى الحصول على التمويل الأصغر |
| 14. | B14 | إذا أتيحت لك الفرصة للحصول على المشروع م |

Reliability Coefficients

N of Cases = 150.0 N of Items = 14

Alpha = .7681

## جميع العبارات

## Reliability

```
****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S  -  S C A L E  (A L P H A)

  1.     A1      العائد الذي حصلت عليه من المشروع ساهم في
  2.     A2      العائد المادي من مشروعك ساهم في توفير ال
  3.     A3      العائد الذي تحصلت عليه من مشروعك ساهم في
  4.     A4      ساهم مشروعك في توفير فرص عمل لك ولأفراد
  5.     A5      ساهم مشروعك في توفير فرص عمل للآخرين من
  6.     A6      ساهم مشروعك في توفير أجهزة كهربائية والأ
  7.     A7      ساهم مشروعك في أن يلتحق كل أو أحد الأبنا
  8.     A8      ساهم العائد على المشروع في إدخال بعض الت
  9.     A9      ساهم حصولك على المشروع في تحسين مستوى ال
 10.     A10     ساهم العائد على المشروع في تحسين نوعية ا
 11.     A11     ساهم العائد عاى المشروع على توفير الإدخا
 12.     B1      قبل الحصول على التمويل لم تكن لديك الفرص
 13.     B2      الحصول على التمويل أتاح لك فرصة المشاركة
 14.     B3      العائد على المشروع أتاح لك المشاركة في ا
 15.     B4      قبل الحصول على المشروع لم تكن لك فرصة لل
 16.     B5      ساهم العائد على المشروع على الإستقرار ال
 17.     B6      ساهم العائد على المشروع في تحقيق الإستقر
 18.     B7      ساهم العائد على المشروع في إستقرار الأس
 19.     B8      ساهم حصولك على المشروع في الثقة بنفسك وا
 20.     B9      حصولك على المشروع أضاف عليك أعباء وديون
 21.     B10     قمت بتغيير موقع عملك بعد حصولك على التمو
 22.     B11     تلتزم بسداد الأقساط في مواعيدها حسب الجد
 23.     B12     تواجه بعض الصعوبات التي تجعلك تتخلف عن س
 24.     B13     في رأيك هل أدى الحصول على التمويل الأصغر
 25.     B14     إذا أتيحت لك الفرصة للحصول على المشروع م

Reliability Coefficients

N of Cases =    150.0                    N of Items = 25
                                         Alpha =    .8685
```

## ملحق (4)

### التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين لعبارات عملاء التمويل الأصغر

## Frequencies

**Statistics**

| | | العائد الذي حصلت عليه من المشروع ساهم في زيادة دخلك الشهري | العائد المادي من مشروعك ساهم في توفير التعليم للأبنا | العائد الذي تحصلت عليه من مشروعك ساهم في توفير مصاريف العلاج والأدوية ومقابلة الطبيب لك أنت وأفراد عائلتك | ساهم مشروعك في توفير فرص عمل لك ولأفراد أسرتك | ساهم مشروعك في توفير فرص عمل للآخرين من خارج الأسرة | ساهم مشروعك في توفير أجهزة كهربائية والأدوات المنزلية(أثاث+غسالة+تلفزيون+كهرباء+أخرى | ساهم مشروعك في أن يلتحق كل أو أحد الأبناء في سن الدراسة بالمدارس والجامعات | ساهم العائد على المشروع في إدخال بعض التحسين على السكن | ساهم حصولك على المشروع في تحسين مستوى المعيشة بشكل واضح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 150 | 150 | 150 | 150 | 150 | 150 | 150 | 150 | 150 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

## Frequency Table

**العائد الذي حصلت عليه من المشروع ساهم في زيادة دخلك الشهري**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق | 1 | .7 | .7 | .7 |
| | محايد | 4 | 2.7 | 2.7 | 3.3 |
| | أوفق | 31 | 20.7 | 20.7 | 24.0 |
| | أوافق بشدة | 114 | 76.0 | 76.0 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**العائد المادي من مشروعك ساهم في توفير التعليم للأبناء**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق بشدة | 2 | 1.3 | 1.3 | 1.3 |
| | لا أوافق | 2 | 1.3 | 1.3 | 2.7 |
| | محايد | 56 | 37.3 | 37.3 | 40.0 |
| | أوفق | 41 | 27.3 | 27.3 | 67.3 |
| | أوافق بشدة | 49 | 32.7 | 32.7 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**ائد الذي تحصلت عليه من مشروعك ساهم في توفير مصاريف العلاج والأدوية ومقابلة الطبيب لك أنت وأفـ عائلتك**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | محايد | 16 | 10.7 | 10.7 | 10.7 |
| | أوفق | 69 | 46.0 | 46.0 | 56.7 |
| | أوافق بشدة | 65 | 43.3 | 43.3 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**ساهم مشروعك في توفير فرص عمل لك ولأفراد أسرتك**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق | 4 | 2.7 | 2.7 | 2.7 |
| | محايد | 13 | 8.7 | 8.7 | 11.3 |
| | أوفق | 75 | 50.0 | 50.0 | 61.3 |
| | أوافق بشدة | 58 | 38.7 | 38.7 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**ساهم مشروعك في توفير فرص عمل للآخرين من خارج الأسرة**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق | 6 | 4.0 | 4.0 | 4.0 |
| | محايد | 11 | 7.3 | 7.3 | 11.3 |
| | أوفق | 77 | 51.3 | 51.3 | 62.7 |
| | أوافق بشدة | 56 | 37.3 | 37.3 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**ساهم مشروعك في توفير أجهزة كهربائية والأدوات المنزلية(أثاث+غسالة+تلفزيون+كهرباء+أخرى**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق بشدة | 2 | 1.3 | 1.3 | 1.3 |
| | لا أوافق | 13 | 8.7 | 8.7 | 10.0 |
| | محايد | 43 | 28.7 | 28.7 | 38.7 |
| | أوفق | 71 | 47.3 | 47.3 | 86.0 |
| | أوافق بشدة | 21 | 14.0 | 14.0 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**ساهم مشروعك في أن يلتحق كل أو أحد الأبناء في سن الدراسة بالمدارس والجامعات**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق بشدة | 1 | .7 | .7 | .7 |
| | لا أوافق | 5 | 3.3 | 3.3 | 4.0 |
| | محايد | 52 | 34.7 | 34.7 | 38.7 |
| | أوفق | 67 | 44.7 | 44.7 | 83.3 |
| | أوافق بشدة | 25 | 16.7 | 16.7 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**ساهم العائد على المشروع في إدخال بعض التحسين على السكن**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق | 5 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| | محايد | 12 | 8.0 | 8.0 | 11.3 |
| | أوفق | 95 | 63.3 | 63.3 | 74.7 |
| | أوافق بشدة | 38 | 25.3 | 25.3 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**ساهم حصولك على المشروع في تحسين مستوى المعيشة بشكل واضح**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق | 4 | 2.7 | 2.7 | 2.7 |
| | محايد | 17 | 11.3 | 11.3 | 14.0 |
| | أوفق | 90 | 60.0 | 60.0 | 74.0 |
| | أوافق بشدة | 39 | 26.0 | 26.0 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

# Frequencies

**Statistics**

| | | ساهم العائد على المشروع في تحسين نوعية التغذية بشكل إقتصادي كبير | ساهم العائد عاى المشروع على توفير الإدخار النقدي والعيني | قبل الحصول على التمويل لم تكن لديك الفرص في إتخاذ أي قرار على مستوى الأسرة | الحصول على التمويل أتاح لك فرصة المشاركة في إتخاذ القرار على مستوى الأسرة | العائد على المشروع أتاح لك المشاركة في المناسبات الإجتماعية مع الآخرين | قبل الحصول على المشروع لم تكن لك فرصة للمشاركة في المناسبات الإجتماعية مع الآخرين | ساهم العائد على المشروع على الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي للأسرة | ساهم العائد على المشروع في تحقيق الإستقرار على مستوى الأسرة والحد من المشاكل الأسرية والحد من السكن في منازل الإيجار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 150 | 150 | 150 | 150 | 150 | 150 | 150 | 150 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

# Frequency Table

**ساهم العائد على المشروع في تحسين نوعية التغذية بشكل إقتصادي كبير**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق | 10 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| | محايد | 23 | 15.3 | 15.3 | 22.0 |
| | أوفق | 86 | 57.3 | 57.3 | 79.3 |
| | أوافق بشدة | 31 | 20.7 | 20.7 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**ساهم العائد عاى المشروع على توفير الإدخار النقدي والعيني**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق بشدة | 1 | .7 | .7 | .7 |
| | لا أوافق | 7 | 4.7 | 4.7 | 5.3 |
| | محايد | 10 | 6.7 | 6.7 | 12.0 |
| | أوفق | 39 | 26.0 | 26.0 | 38.0 |
| | أوافق بشدة | 93 | 62.0 | 62.0 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**قبل الحصول على التمويل لم تكن لديك الفرص في إتخاذ أي قرار على مستوى الأسرة**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق بشدة | 2 | 1.3 | 1.3 | 1.3 |
| | لا أوافق | 19 | 12.7 | 12.7 | 14.0 |
| | محايد | 46 | 30.7 | 30.7 | 44.7 |
| | أوفق | 53 | 35.3 | 35.3 | 80.0 |
| | أوافق بشدة | 30 | 20.0 | 20.0 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**الحصول على التمويل أتاح لك فرصة المشاركة في إتخاذ القرار على مستوى الأسرة**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق بشدة | 2 | 1.3 | 1.3 | 1.3 |
| | لا أوافق | 18 | 12.0 | 12.0 | 13.3 |
| | محايد | 40 | 26.7 | 26.7 | 40.0 |
| | أوفق | 59 | 39.3 | 39.3 | 79.3 |
| | أوافق بشدة | 31 | 20.7 | 20.7 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**العائد على المشروع أتاح لك المشاركة في المناسبات الإجتماعية مع الآخرين**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق بشدة | 1 | .7 | .7 | .7 |
| | لا أوافق | 16 | 10.7 | 10.7 | 11.3 |
| | محايد | 40 | 26.7 | 26.7 | 38.0 |
| | أوفق | 62 | 41.3 | 41.3 | 79.3 |
| | أوافق بشدة | 31 | 20.7 | 20.7 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**قبل الحصول على المشروع لم تكن لك فرصة للمشاركة في المناسبات الإجتماعية مع الآخرين**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق بشدة | 2 | 1.3 | 1.3 | 1.3 |
| | لا أوافق | 20 | 13.3 | 13.3 | 14.7 |
| | محايد | 43 | 28.7 | 28.7 | 43.3 |
| | أوفق | 31 | 20.7 | 20.7 | 64.0 |
| | أوافق بشدة | 54 | 36.0 | 36.0 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**ساهم العائد على المشروع على الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي للأسرة**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق بشدة | 1 | .7 | .7 | .7 |
| | لا أوافق | 1 | .7 | .7 | 1.3 |
| | محايد | 8 | 5.3 | 5.3 | 6.7 |
| | أوفق | 69 | 46.0 | 46.0 | 52.7 |
| | أوافق بشدة | 71 | 47.3 | 47.3 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**اهم العائد على المشروع في تحقيق الإستقرار على مستوى الأسرة والحد من المشاكل الأسرية والحد من الس في منازل الإيجار**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق بشدة | 2 | 1.3 | 1.3 | 1.3 |
| | لا أوافق | 4 | 2.7 | 2.7 | 4.0 |
| | محايد | 8 | 5.3 | 5.3 | 9.3 |
| | أوفق | 90 | 60.0 | 60.0 | 69.3 |
| | أوافق بشدة | 46 | 30.7 | 30.7 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

# Frequencies

**Statistics**

| | | ساهم العائد على المشروع في إستقرارا الأسرة والحد من تسرب أو ترك أحد الأبناء المدرسة | ساهم حصولك على المشروع في الثقة بنفسك والتي لم تكن موجودة من قبل | حصولك على مشروع أضاف عليا أعباء وديون جديدة | قمت بتغيير موقع عملك بعد حصولك على التمويل دون خطار المؤسسة بذلك | تلتزم بسداد الأقساط في مواعيدها حسب الجدولة | تواجه بعض الصعوبات التي تجعلك تتخلف عر سداد الأقساط في مواعيدها | في رأيك هل أدى الحصول على التمويل الأصغر إلى تخفيف حدة الفقر | إذا أتيحت لك الفرصة للحصول على المشروع مرة أخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 150 | 150 | 150 | 150 | 150 | 150 | 150 | 150 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

# Frequency Table

**ساهم العائد على المشروع في إستقارار الأسرة والحد من تسرب أو ترك أحد الأبناء المدرسة**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق بشدة | 1 | .7 | .7 | .7 |
| | لا أوافق | 5 | 3.3 | 3.3 | 4.0 |
| | محايد | 57 | 38.0 | 38.0 | 42.0 |
| | أوفق | 59 | 39.3 | 39.3 | 81.3 |
| | أوافق بشدة | 28 | 18.7 | 18.7 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**ساهم حصولك على المشروع في الثقة بنفسك والتي لم تكن موجودة من قبل**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق بشدة | 2 | 1.3 | 1.3 | 1.3 |
| | محايد | 5 | 3.3 | 3.3 | 4.7 |
| | أوفق | 37 | 24.7 | 24.7 | 29.3 |
| | أوافق بشدة | 106 | 70.7 | 70.7 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**حصولك على المشروع أضاف عليك أعباء وديون جديدة**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق بشدة | 60 | 40.0 | 40.0 | 40.0 |
| | لا أوافق | 71 | 47.3 | 47.3 | 87.3 |
| | محايد | 10 | 6.7 | 6.7 | 94.0 |
| | أوفق | 4 | 2.7 | 2.7 | 96.7 |
| | أوافق بشدة | 5 | 3.3 | 3.3 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**قمت بتغيير موقع عملك بعد حصولك على التمويل دون إخطار المؤسسة بذلك**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق بشدة | 58 | 38.7 | 38.7 | 38.7 |
| | لا أوافق | 82 | 54.7 | 54.7 | 93.3 |
| | محايد | 8 | 5.3 | 5.3 | 98.7 |
| | أوفق | 2 | 1.3 | 1.3 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**تلتزم بسداد الأقساط في مواعيدها حسب الجدولة**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق بشدة | 5 | 3.3 | 3.3 | 3.3 |
| | لا أوافق | 19 | 12.7 | 12.7 | 16.0 |
| | محايد | 12 | 8.0 | 8.0 | 24.0 |
| | أوفق | 76 | 50.7 | 50.7 | 74.7 |
| | أوافق بشدة | 38 | 25.3 | 25.3 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**تواجه بعض الصعوبات التي تجعلك تتخلف عن سداد الأقساط في مواعيدها**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق بشدة | 10 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| | لا أوافق | 27 | 18.0 | 18.0 | 24.7 |
| | محايد | 13 | 8.7 | 8.7 | 33.3 |
| | أوفق | 96 | 64.0 | 64.0 | 97.3 |
| | أوافق بشدة | 4 | 2.7 | 2.7 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**في رأيك هل أدى الحصول على التمويل الأصغر إلى تخفيف حدة الفقر**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق | 6 | 4.0 | 4.0 | 4.0 |
| | محايد | 5 | 3.3 | 3.3 | 7.3 |
| | أوفق | 67 | 44.7 | 44.7 | 52.0 |
| | أوافق بشدة | 72 | 48.0 | 48.0 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**إذا أتيحت لك الفرصة للحصول على المشروع مرة أخرى**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | لا أوافق | 4 | 2.7 | 2.7 | 2.7 |
| | محايد | 4 | 2.7 | 2.7 | 5.3 |
| | أوفق | 55 | 36.7 | 36.7 | 42.0 |
| | أوافق بشدة | 87 | 58.0 | 58.0 | 100.0 |
| | Total | 150 | 100.0 | 100.0 | |

**إيجاد الوسط الحسابي والإنحراف لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات عملاء التمويل الأصغر :**

**Descriptives**

**Descriptive Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| العائد الذي حصلت عليه من المشروع ساهم في زيادة دخلك الشهري | 150 | 4.72 | .545 |
| العائد المادي من مشروعك ساهم في توفير التعليم للأبناء | 150 | 3.89 | .931 |
| العائد الذي تحصلت عليه من مشروعك ساهم في توفير مصاريف العلاج والأدوية ومقابلة الطبيب لك أنت وأفراد عائلتك | 150 | 4.33 | .660 |
| ساهم مشروعك في توفير فرص عمل لك ولأفراد أسرتك | 150 | 4.25 | .723 |
| ساهم مشروعك في توفير فرص عمل للأخرين من خارج الأسرة | 150 | 4.22 | .750 |
| ساهم مشروعك في توفير أجهزة كهربائية والأدوات المنزلية(أثاث+غسالة+تلفزيون+كهربا ء)أخرى | 150 | 3.64 | .877 |
| ساهم مشروعك في أن يلتحق كل أو أحد الأبناء في سن الدراسة بالمدارس والجمعات | 150 | 3.73 | .800 |
| ساهم العائد على المشروع في إدخال بعض التحسين على السكن | 150 | 4.11 | .677 |
| ساهم حصولك على المشروع في تحسين مستوى المعيشة بشكل واضح | 150 | 4.09 | .689 |
| ساهم العائد على المشروع في تحسين نوعية التغذية بشكل إقتصادي كبير | 150 | 3.92 | .790 |
| ساهم العائد عاى المشروع على توفير الإدخار النقدي والعيني | 150 | 4.44 | .863 |
| قبل الحصول على التمويل لم تكن لديك الفرص في إتخاذ أي قرار على مستوى الأسرة | 150 | 3.60 | .990 |
| الحصول على التمويل أتاح لك فرصة المشاركة في إتخاذ القرار على مستوى الأسرة | 150 | 3.66 | .982 |
| العائد على المشروع أتاح لك المشاركة في المناسبات الإجتماعية مع الأخرين | 150 | 3.71 | .938 |
| قبل الحصول على المشروع لم تكن لك فرصة للمشاركة في المناسبات الإجتماعية مع الأخرين | 150 | 3.77 | 1.120 |
| ساهم العائد على المشروع على الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي للأسرة | 150 | 4.39 | .683 |
| ساهم العائد على المشروع في تحقيق الإستقرار على مستوى الأسرة والحد من المشاكل الأسرية والحد من السكن في منازل الإيجار | 150 | 4.16 | .752 |
| ساهم العائد على المشروع في إستقرار الأسرة والحد من تسرب أو ترك أحد الأبناء المدرسة | 150 | 3.72 | .828 |
| ساهم حصولك على المشروع في الثقة بنفسك والتي لم تكن موجودة من قبل | 150 | 4.63 | .680 |
| حصولك على المشروع أضاف عليك أعباء وديون جديدة | 150 | 1.82 | .920 |
| قمت بتغيير موقع عملك بعد حصولك على التمويل دون إخطار المؤسسة بذلك | 150 | 1.69 | .634 |
| تلتزم بسداد الأقساط في مواعيدها حسب الجدولة | 150 | 3.82 | 1.056 |
| تواجه بعض الصعوبات التي تجعلك تتخلف عن سداد الأقساط في مواعيدها | 150 | 3.38 | 1.028 |
| في رأيك هل أدى الحصول على التمويل الأصغر إلى تخفيف حدة الفقر | 150 | 4.37 | .737 |
| إذا أتيحت لك الفرصة للحصول على المشروع مرة أخرى | 150 | 4.50 | .683 |
| Valid N (listwise) | 150 | | |

# Descriptives

**Descriptive Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| التأثير الإقتصادي | 150 | 4.1248 | .49002 |
| التأثير الإجتماعي | 150 | 3.6581 | .43606 |
| Valid N (listwise) | 150 | | |

# ملحق (6)

## إختبار الفرضية الأولى :

## Oneway

**ANOVA**

التأثير الإقتصادي

| | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Between Groups | .270 | 3 | .090 | .363 | .780 |
| Within Groups | 34.181 | 138 | .248 | | |
| Total | 34.450 | 141 | | | |

## Post Hoc Tests

**Multiple Comparisons**

Dependent Variable: التأثير الإقتصادي

LSD

| (I) المنطقة الجغرافية لنشاط التمويل الأصغر | (J) المنطقة الجغرافية لنشاط التمويل الأصغر | Mean Difference (I-J) | Std. Error | Sig. | 95% Confidence Interval | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Lower Bound | Upper Bound |
| مدينة | ريف | -.0631 | .11489 | .584 | -.2903 | .1641 |
| | أطراف المدن | -.0917 | .10979 | .405 | -.3088 | .1254 |
| | أخرى | .0854 | .22895 | .710 | -.3673 | .5381 |
| ريف | مدينة | .0631 | .11489 | .584 | -.1641 | .2903 |
| | أطراف المدن | -.0286 | .13962 | .838 | -.3047 | .2475 |
| | أخرى | .1485 | .24466 | .545 | -.3353 | .6322 |
| أطراف المدن | مدينة | .0917 | .10979 | .405 | -.1254 | .3088 |
| | ريف | .0286 | .13962 | .838 | -.2475 | .3047 |
| | أخرى | .1771 | .24230 | .466 | -.3020 | .6562 |
| أخرى | مدينة | -.0854 | .22895 | .710 | -.5381 | .3673 |
| | ريف | -.1485 | .24466 | .545 | -.6322 | .3353 |
| | أطراف المدن | -.1771 | .24230 | .466 | -.6562 | .3020 |

## Oneway

**ANOVA**

التأثير الإجتماعي

| | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Between Groups | .535 | 3 | .178 | .933 | .427 |
| Within Groups | 26.376 | 138 | .191 | | |
| Total | 26.911 | 141 | | | |

## Post Hoc Tests

**Multiple Comparisons**

Dependent Variable: التأثير الإجتماعي

LSD

| (I) المنطقة الجغرافية لنشاط التمويل الأصغر | (J) المنطقة الجغرافية لنشاط التمويل الأصغر | Mean Difference (I-J) | Std. Error | Sig. | 95% Confidence Interval | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Lower Bound | Upper Bound |
| مدينة | ريف | .0891 | .10093 | .379 | -.1104 | .2887 |
| | أطراف المدن | .1434 | .09644 | .139 | -.0473 | .3341 |
| | أخرى | .1487 | .20112 | .461 | -.2490 | .5463 |
| ريف | مدينة | -.0891 | .10093 | .379 | -.2887 | .1104 |
| | أطراف المدن | .0542 | .12265 | .659 | -.1883 | .2967 |
| | أخرى | .0595 | .21492 | .782 | -.3654 | .4845 |
| أطراف المدن | مدينة | -.1434 | .09644 | .139 | -.3341 | .0473 |
| | ريف | -.0542 | .12265 | .659 | -.2967 | .1883 |
| | أخرى | .0053 | .21285 | .980 | -.4156 | .4262 |
| أخرى | مدينة | -.1487 | .20112 | .461 | -.5463 | .2490 |
| | ريف | -.0595 | .21492 | .782 | -.4845 | .3654 |
| | أطراف المدن | -.0053 | .21285 | .980 | -.4262 | .4156 |

## ملحق (7)

## إختبار الفرضية الثانية :

**Oneway**

**ANOVA**

التأثيرالإقتصادي

| | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Between Groups | 5.363 | 9 | .596 | 2.743 | .006 |
| Within Groups | 30.415 | 140 | .217 | | |
| Total | 35.778 | 149 | | | |

**Post Hoc Tests**

## Multiple Comparisons

Dependent Variable: **التأثيرالإقتصادي**
LSD

| (I)قطاع التمويل الأصغر | (J)قطاع التمويل الأصغر | Mean Difference (I-J) | Std. Error | Sig. | 95% Confidence Interval | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Lower Bound | Upper Bound |
| تجاري | صناعي | -.1602 | .15592 | .306 | -.4684 | .1481 |
| | زراعي | .0195 | .14739 | .895 | -.2719 | .3109 |
| | مهني | -.0390 | .17420 | .823 | -.3834 | .3054 |
| | حرفي | -.0188 | .17420 | .914 | -.3632 | .3256 |
| | حيواني | .1883 | .14739 | .204 | -.1031 | .4797 |
| | أسر منتجة | -.2033 | .12068 | .094 | -.4419 | .0353 |
| | نقل وتخزين | .3550 | .20595 | .087 | -.0522 | .7622 |
| | عقاري | .5247(*) | .16713 | .002 | .1943 | .8551 |
| | أخرى | .0095 | .14384 | .947 | -.2749 | .2939 |
| صناعي | تجاري | .1602 | .15592 | .306 | -.1481 | .4684 |
| | زراعي | .1797 | .18336 | .329 | -.1829 | .5422 |
| | مهني | .1212 | .20553 | .556 | -.2851 | .5276 |
| | حرفي | .1414 | .20553 | .493 | -.2649 | .5478 |
| | حيواني | .3485 | .18336 | .059 | -.0140 | .7110 |
| | أسر منتجة | -.0431 | .16267 | .791 | -.3647 | .2785 |
| | نقل وتخزين | .5152(*) | .23305 | .029 | .0544 | .9759 |
| | عقاري | .6848(*) | .19957 | .001 | .2903 | 1.0794 |
| | أخرى | .1697 | .18052 | .349 | -.1872 | .5266 |
| زراعي | تجاري | -.0195 | .14739 | .895 | -.3109 | .2719 |
| | صناعي | -.1797 | .18336 | .329 | -.5422 | .1829 |
| | مهني | -.0584 | .19914 | .770 | -.4522 | .3353 |
| | حرفي | -.0382 | .19914 | .848 | -.4319 | .3555 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | حيواني | .1688 | .17617 | .340 | -.1795 | .5171 |
| | أسر منتجة | -.2228 | .15451 | .152 | -.5283 | .0827 |
| | نقل وتخزين | .3355 | .22743 | .142 | -.1142 | .7851 |
| | عقاري | .5052(*) | .19298 | .010 | .1237 | .8867 |
| | أخرى | -.0100 | .17321 | .954 | -.3524 | .3325 |
| مهني | تجاري | .0390 | .17420 | .823 | -.3054 | .3834 |
| | صناعي | -.1212 | .20553 | .556 | -.5276 | .2851 |
| | زراعي | .0584 | .19914 | .770 | -.3353 | .4522 |
| | حرفي | .0202 | .21972 | .927 | -.4142 | .4546 |
| | حيواني | .2273 | .19914 | .256 | -.1664 | .6210 |
| | أسر منتجة | -.1643 | .18026 | .364 | -.5207 | .1921 |
| | نقل وتخزين | .3939 | .24566 | .111 | -.0917 | .8796 |
| | عقاري | .5636(*) | .21416 | .009 | .1402 | .9870 |
| | أخرى | .0485 | .19653 | .805 | -.3401 | .4370 |
| حرفي | تجاري | .0188 | .17420 | .914 | -.3256 | .3632 |
| | صناعي | -.1414 | .20553 | .493 | -.5478 | .2649 |
| | زراعي | .0382 | .19914 | .848 | -.3555 | .4319 |
| | مهني | -.0202 | .21972 | .927 | -.4546 | .4142 |
| | حيواني | .2071 | .19914 | .300 | -.1866 | .6008 |
| | أسر منتجة | -.1845 | .18026 | .308 | -.5409 | .1719 |
| | نقل وتخزين | .3737 | .24566 | .130 | -.1119 | .8594 |
| | عقاري | .5434(*) | .21416 | .012 | .1200 | .9668 |
| | أخرى | .0283 | .19653 | .886 | -.3603 | .4168 |
| حيواني | تجاري | -.1883 | .14739 | .204 | -.4797 | .1031 |
| | صناعي | -.3485 | .18336 | .059 | -.7110 | .0140 |
| | زراعي | -.1688 | .17617 | .340 | -.5171 | .1795 |
| | مهني | -.2273 | .19914 | .256 | -.6210 | .1664 |
| | حرفي | -.2071 | .19914 | .300 | -.6008 | .1866 |
| | أسر منتجة | -.3916(*) | .15451 | .012 | -.6971 | -.0861 |
| | نقل وتخزين | .1667 | .22743 | .465 | -.2830 | .6163 |
| | عقاري | .3364 | .19298 | .084 | -.0452 | .7179 |
| | أخرى | -.1788 | .17321 | .304 | -.5212 | .1637 |
| أسر منتجة | تجاري | .2033 | .12068 | .094 | -.0353 | .4419 |
| | صناعي | .0431 | .16267 | .791 | -.2785 | .3647 |
| | زراعي | .2228 | .15451 | .152 | -.0827 | .5283 |
| | مهني | .1643 | .18026 | .364 | -.1921 | .5207 |
| | حرفي | .1845 | .18026 | .308 | -.1719 | .5409 |
| | حيواني | .3916(*) | .15451 | .012 | .0861 | .6971 |
| | نقل وتخزين | .5583(*) | .21110 | .009 | .1409 | .9756 |
| | عقاري | .7280(*) | .17344 | .000 | .3851 | 1.0709 |
| | أخرى | .2128 | .15113 | .161 | -.0860 | .5116 |
| نقل وتخزين | تجاري | -.3550 | .20595 | .087 | -.7622 | .0522 |
| | صناعي | -.5152(*) | .23305 | .029 | -.9759 | -.0544 |
| | زراعي | -.3355 | .22743 | .142 | -.7851 | .1142 |
| | مهني | -.3939 | .24566 | .111 | -.8796 | .0917 |
| | حرفي | -.3737 | .24566 | .130 | -.8594 | .1119 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | حيواني | -.1667 | .22743 | .465 | -.6163 | .2830 |
| | أسر منتجة | -.5583(*) | .21110 | .009 | -.9756 | -.1409 |
| | عقاري | .1697 | .24069 | .482 | -.3062 | .6456 |
| | أخرى | -.3455 | .22515 | .127 | -.7906 | .0997 |
| عقاري | تجاري | -.5247(*) | .16713 | .002 | -.8551 | -.1943 |
| | صناعي | -.6848(*) | .19957 | .001 | -1.0794 | -.2903 |
| | زراعي | -.5052(*) | .19298 | .010 | -.8867 | -.1237 |
| | مهني | -.5636(*) | .21416 | .009 | -.9870 | -.1402 |
| | حرفي | -.5434(*) | .21416 | .012 | -.9668 | -.1200 |
| | حيواني | -.3364 | .19298 | .084 | -.7179 | .0452 |
| | أسر منتجة | -.7280(*) | .17344 | .000 | -1.0709 | -.3851 |
| | نقل وتخزين | -.1697 | .24069 | .482 | -.6456 | .3062 |
| | أخرى | -.5152(*) | .19028 | .008 | -.8914 | -.1389 |
| أخرى | تجاري | -.0095 | .14384 | .947 | -.2939 | .2749 |
| | صناعي | -.1697 | .18052 | .349 | -.5266 | .1872 |
| | زراعي | .0100 | .17321 | .954 | -.3325 | .3524 |
| | مهني | -.0485 | .19653 | .805 | -.4370 | .3401 |
| | حرفي | -.0283 | .19653 | .886 | -.4168 | .3603 |
| | حيواني | .1788 | .17321 | .304 | -.1637 | .5212 |
| | أسر منتجة | -.2128 | .15113 | .161 | -.5116 | .0860 |
| | نقل وتخزين | .3455 | .22515 | .127 | -.0997 | .7906 |
| | عقاري | .5152(*) | .19028 | .008 | .1389 | .8914 |

* The mean difference is significant at the .05 level.

**ANOVA**

التأثير الإجتماعي

| | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Between Groups | 3.985 | 9 | .443 | 2.546 | .010 |
| Within Groups | 24.347 | 140 | .174 | | |
| Total | 28.333 | 149 | | | |

## Multiple Comparisons

**Dependent Variable**: **الإجتماعي التأثير**

LSD

| (I)قطاع التمويل الأصغر | (J)قطاع التمويل الأصغر | Mean Difference (I-J) | Std. Error | Sig. | 95% Confidence Interval | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Lower Bound | Upper Bound |
| تجاري | صناعي | -.0626 | .13950 | .654 | -.3384 | .2132 |
| | زراعي | -.1204 | .13187 | .363 | -.3811 | .1403 |
| | مهني | -.1499 | .15586 | .338 | -.4580 | .1583 |
| | حرفي | .0803 | .15586 | .607 | -.2279 | .3884 |
| | حيواني | .2367 | .13187 | .075 | -.0240 | .4975 |
| | أسر منتجة | -.1706 | .10797 | .116 | -.3841 | .0428 |
| | نقل وتخزين | .3303 | .18426 | .075 | -.0340 | .6946 |
| | عقاري | .3469(*) | .14953 | .022 | .0513 | .6426 |
| | أخرى | .0898 | .12870 | .486 | -.1646 | .3442 |
| صناعي | تجاري | .0626 | .13950 | .654 | -.2132 | .3384 |
| | زراعي | -.0578 | .16406 | .725 | -.3822 | .2665 |
| | مهني | -.0873 | .18389 | .636 | -.4509 | .2763 |
| | حرفي | .1429 | .18389 | .439 | -.2207 | .5064 |
| | حيواني | .2993 | .16406 | .070 | -.0250 | .6237 |
| | أسر منتجة | -.1081 | .14554 | .459 | -.3958 | .1797 |
| | نقل وتخزين | .3929 | .20851 | .062 | -.0194 | .8051 |
| | عقاري | .4095(*) | .17856 | .023 | .0565 | .7625 |
| | أخرى | .1524 | .16151 | .347 | -.1669 | .4717 |
| زراعي | تجاري | .1204 | .13187 | .363 | -.1403 | .3811 |
| | صناعي | .0578 | .16406 | .725 | -.2665 | .3822 |
| | مهني | -.0295 | .17817 | .869 | -.3817 | .3228 |
| | حرفي | .2007 | .17817 | .262 | -.1516 | .5529 |
| | حيواني | .3571(*) | .15762 | .025 | .0455 | .6688 |
| | أسر منتجة | -.0502 | .13824 | .717 | -.3235 | .2231 |
| | نقل وتخزين | .4507(*) | .20349 | .028 | .0484 | .8530 |
| | عقاري | .4673(*) | .17266 | .008 | .1260 | .8087 |
| | أخرى | .2102 | .15497 | .177 | -.0962 | .5166 |
| مهني | تجاري | .1499 | .15586 | .338 | -.1583 | .4580 |
| | صناعي | .0873 | .18389 | .636 | -.2763 | .4509 |
| | زراعي | .0295 | .17817 | .869 | -.3228 | .3817 |
| | حرفي | .2302 | .19659 | .244 | -.1585 | .6188 |
| | حيواني | .3866(*) | .17817 | .032 | .0344 | .7389 |
| | أسر منتجة | -.0208 | .16128 | .898 | -.3396 | .2981 |
| | نقل وتخزين | .4802(*) | .21979 | .031 | .0456 | .9147 |
| | عقاري | .4968(*) | .19161 | .011 | .1180 | .8756 |
| | أخرى | .2397 | .17583 | .175 | -.1079 | .5873 |
| حرفي | تجاري | -.0803 | .15586 | .607 | -.3884 | .2279 |
| | صناعي | -.1429 | .18389 | .439 | -.5064 | .2207 |
| | زراعي | -.2007 | .17817 | .262 | -.5529 | .1516 |
| | مهني | -.2302 | .19659 | .244 | -.6188 | .1585 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | حيواني | .1565 | .17817 | .381 | -.1958 | .5087 |
| | أسر منتجة | -.2509 | .16128 | .122 | -.5698 | .0679 |
| | نقل وتخزين | .2500 | .21979 | .257 | -.1845 | .6845 |
| | عقاري | .2667 | .19161 | .166 | -.1122 | .6455 |
| | أخرى | .0095 | .17583 | .957 | -.3381 | .3572 |
| حيواني | تجاري | -.2367 | .13187 | .075 | -.4975 | .0240 |
| | صناعي | -.2993 | .16406 | .070 | -.6237 | .0250 |
| | زراعي | -.3571(*) | .15762 | .025 | -.6688 | -.0455 |
| | مهني | -.3866(*) | .17817 | .032 | -.7389 | -.0344 |
| | حرفي | -.1565 | .17817 | .381 | -.5087 | .1958 |
| | أسر منتجة | -.4074(*) | .13824 | .004 | -.6807 | -.1341 |
| | نقل وتخزين | .0935 | .20349 | .646 | -.3088 | .4958 |
| | عقاري | .1102 | .17266 | .524 | -.2312 | .4516 |
| | أخرى | -.1469 | .15497 | .345 | -.4533 | .1594 |
| أسر منتجة | تجاري | .1706 | .10797 | .116 | -.0428 | .3841 |
| | صناعي | .1081 | .14554 | .459 | -.1797 | .3958 |
| | زراعي | .0502 | .13824 | .717 | -.2231 | .3235 |
| | مهني | .0208 | .16128 | .898 | -.2981 | .3396 |
| | حرفي | .2509 | .16128 | .122 | -.0679 | .5698 |
| | حيواني | .4074(*) | .13824 | .004 | .1341 | .6807 |
| | نقل وتخزين | .5009(*) | .18887 | .009 | .1275 | .8743 |
| | عقاري | .5176(*) | .15518 | .001 | .2108 | .8244 |
| | أخرى | .2604 | .13521 | .056 | -.0069 | .5278 |
| نقل وتخزين | تجاري | -.3303 | .18426 | .075 | -.6946 | .0340 |
| | صناعي | -.3929 | .20851 | .062 | -.8051 | .0194 |
| | زراعي | -.4507(*) | .20349 | .028 | -.8530 | -.0484 |
| | مهني | -.4802(*) | .21979 | .031 | -.9147 | -.0456 |
| | حرفي | -.2500 | .21979 | .257 | -.6845 | .1845 |
| | حيواني | -.0935 | .20349 | .646 | -.4958 | .3088 |
| | أسر منتجة | -.5009(*) | .18887 | .009 | -.8743 | -.1275 |
| | عقاري | .0167 | .21535 | .938 | -.4091 | .4424 |
| | أخرى | -.2405 | .20144 | .235 | -.6387 | .1578 |
| عقاري | تجاري | -.3469(*) | .14953 | .022 | -.6426 | -.0513 |
| | صناعي | -.4095(*) | .17856 | .023 | -.7625 | -.0565 |
| | زراعي | -.4673(*) | .17266 | .008 | -.8087 | -.1260 |
| | مهني | -.4968(*) | .19161 | .011 | -.8756 | -.1180 |
| | حرفي | -.2667 | .19161 | .166 | -.6455 | .1122 |
| | حيواني | -.1102 | .17266 | .524 | -.4516 | .2312 |
| | أسر منتجة | -.5176(*) | .15518 | .001 | -.8244 | -.2108 |
| | نقل وتخزين | -.0167 | .21535 | .938 | -.4424 | .4091 |
| | أخرى | -.2571 | .17025 | .133 | -.5937 | .0794 |
| أخرى | تجاري | -.0898 | .12870 | .486 | -.3442 | .1646 |
| | صناعي | -.1524 | .16151 | .347 | -.4717 | .1669 |
| | زراعي | -.2102 | .15497 | .177 | -.5166 | .0962 |
| | مهني | -.2397 | .17583 | .175 | -.5873 | .1079 |
| | حرفي | -.0095 | .17583 | .957 | -.3572 | .3381 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| حيواني | .1469 | .15497 | .345 | -.1594 | .4533 |
| أسر منتجة | -.2604 | .13521 | .056 | -.5278 | .0069 |
| نقل وتخزين | .2405 | .20144 | .235 | -.1578 | .6387 |
| عقاري | .2571 | .17025 | .133 | -.0794 | .5937 |

* The mean difference is significant at the .05 level.

## ملحق (8)

## إختبار الفرضية الثالثة :

**ANOVA**

التأثير الإقتصادي

| | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Between Groups | 2.000 | 4 | .500 | 2.133 | .080 |
| Within Groups | 33.534 | 143 | .235 | | |
| Total | 35.535 | 147 | | | |

## Multiple Comparisons

Dependent Variable: التأثير الإقتصادي

LSD

| (I)الصيغ التي تم التمويل بها | (J)الصيغ التي تم التمويل بها | Mean Difference (I-J) | Std. Error | Sig. | 95% Confidence Interval | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Lower Bound | Upper Bound |
| مرابحة | مضاربة | .0860 | .15314 | .575 | -.2168 | .3887 |
| | مقاولة | -.0072 | .22501 | .974 | -.4520 | .4376 |
| | سلم | .5445(*) | .21766 | .013 | .1143 | .9748 |
| | أخرى | .1041 | .21159 | .623 | -.3141 | .5224 |
| مضاربة | مرابحة | -.0860 | .15314 | .575 | -.3887 | .2168 |
| | مقاولة | -.0932 | .17733 | .600 | -.4437 | .2573 |
| | سلم | .4586(*) | .16789 | .007 | .1267 | .7905 |
| | أخرى | .0182 | .15994 | .910 | -.2980 | .3343 |
| مقاولة | مرابحة | .0072 | .22501 | .974 | -.4376 | .4520 |
| | مضاربة | .0932 | .17733 | .600 | -.2573 | .4437 |
| | سلم | .5518(*) | .23531 | .020 | .0866 | 1.0169 |
| | أخرى | .1114 | .22970 | .629 | -.3427 | .5654 |
| سلم | مرابحة | -.5445(*) | .21766 | .013 | -.9748 | -.1143 |
| | مضاربة | -.4586(*) | .16789 | .007 | -.7905 | -.1267 |
| | مقاولة | -.5518(*) | .23531 | .020 | -1.0169 | -.0866 |
| | أخرى | -.4404(*) | .22250 | .050 | -.8802 | -.0006 |
| أخرى | مرابحة | -.1041 | .21159 | .623 | -.5224 | .3141 |
| | مضاربة | -.0182 | .15994 | .910 | -.3343 | .2980 |
| | مقاولة | -.1114 | .22970 | .629 | -.5654 | .3427 |
| | سلم | .4404(*) | .22250 | .050 | .0006 | .8802 |

* The mean difference is significant at the .05 level.

**ANOVA**

التأثير الإجتماعي

| | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Between Groups | .876 | 4 | .219 | 1.149 | .336 |
| Within Groups | 27.260 | 143 | .191 | | |
| Total | 28.136 | 147 | | | |

## Multiple Comparisons

Dependent Variable: التأثير الإجتماعي LSD

| (I)الصيغ التي تم التمويل بها | (J)الصيغ التي تم التمويل بها | Mean Difference (I-J) | Std. Error | Sig. | 95% Confidence Interval | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Lower Bound | Upper Bound |
| مرابحة | مضاربة | -.1455 | .13807 | .294 | -.4184 | .1275 |
| | مقاولة | -.2597 | .20288 | .203 | -.6608 | .1413 |
| | سلم | .0974 | .19624 | .620 | -.2905 | .4853 |
| | أخرى | -.2097 | .19077 | .273 | -.5868 | .1674 |
| مضاربة | مرابحة | .1455 | .13807 | .294 | -.1275 | .4184 |
| | مقاولة | -.1143 | .15988 | .476 | -.4303 | .2018 |
| | سلم | .2429 | .15138 | .111 | -.0564 | .5421 |
| | أخرى | -.0643 | .14421 | .656 | -.3493 | .2208 |
| مقاولة | مرابحة | .2597 | .20288 | .203 | -.1413 | .6608 |
| | مضاربة | .1143 | .15988 | .476 | -.2018 | .4303 |
| | سلم | .3571 | .21216 | .094 | -.0622 | .7765 |
| | أخرى | .0500 | .20710 | .810 | -.3594 | .4594 |
| سلم | مرابحة | -.0974 | .19624 | .620 | -.4853 | .2905 |
| | مضاربة | -.2429 | .15138 | .111 | -.5421 | .0564 |
| | مقاولة | -.3571 | .21216 | .094 | -.7765 | .0622 |
| | أخرى | -.3071 | .20061 | .128 | -.7037 | .0894 |
| أخرى | مرابحة | .2097 | .19077 | .273 | -.1674 | .5868 |
| | مضاربة | .0643 | .14421 | .656 | -.2208 | .3493 |
| | مقاولة | -.0500 | .20710 | .810 | -.4594 | .3594 |
| | سلم | .3071 | .20061 | .128 | -.0894 | .7037 |

## ملحق (9)

## إختبار الفرضية الرابعة :

**ANOVA**

التأثيرالإقتصادي

| | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Between Groups | 3.125 | 5 | .625 | 2.800 | .019 |
| Within Groups | 31.922 | 143 | .223 | | |
| Total | 35.047 | 148 | | | |

## Multiple Comparisons

Dependent Variable: التأثيرالإقتصادي

LSD

| (I)مبلغ التمويل الذي حصلت عليه | (J)مبلغ التمويل الذي حصلت عليه | Mean Difference (I-J) | Std. Error | Sig. | 95% Confidence Interval | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Lower Bound | Upper Bound |
| أقل من2000 جنيه | 3000-4000جنيه | -.5818 | .34504 | .094 | -1.2639 | .1002 |
| | 5000-7000جنيه | -.9259(*) | .28754 | .002 | -1.4943 | -.3576 |
| | 7000-9000جنيه | -.8497(*) | .28809 | .004 | -1.4191 | -.2802 |
| | 9000-11000جنيه | -.9318(*) | .27999 | .001 | -1.4853 | -.3784 |
| | 11000-13000جنيه | -.8011(*) | .28528 | .006 | -1.3651 | -.2372 |
| 3000-4000جنيه | أقل من2000 جنيه | .5818 | .34504 | .094 | -.1002 | 1.2639 |
| | 5000-7000جنيه | -.3441 | .23003 | .137 | -.7988 | .1106 |
| | 7000-9000جنيه | -.2678 | .23072 | .248 | -.7239 | .1882 |
| | 9000-11000جنيه | -.3500 | .22053 | .115 | -.7859 | .0859 |
| | 11000-13000جنيه | -.2193 | .22720 | .336 | -.6684 | .2298 |
| 5000-7000جنيه | أقل من2000 جنيه | .9259(*) | .28754 | .002 | .3576 | 1.4943 |
| | 3000-4000جنيه | .3441 | .23003 | .137 | -.1106 | .7988 |
| | 7000-9000جنيه | .0763 | .12982 | .558 | -.1803 | .3329 |
| | 9000-11000جنيه | -.0059 | .11070 | .958 | -.2247 | .2129 |
| | 11000-13000جنيه | .1248 | .12347 | .314 | -.1193 | .3688 |
| 7000-9000جنيه | أقل من2000 جنيه | .8497(*) | .28809 | .004 | .2802 | 1.4191 |
| | 3000-4000جنيه | .2678 | .23072 | .248 | -.1882 | .7239 |
| | 5000-7000جنيه | -.0763 | .12982 | .558 | -.3329 | .1803 |
| | 9000-11000جنيه | -.0822 | .11212 | .465 | -.3038 | .1395 |
| | 11000-13000جنيه | .0485 | .12475 | .698 | -.1981 | .2951 |
| 9000-11000جنيه | أقل من2000 جنيه | .9318(*) | .27999 | .001 | .3784 | 1.4853 |
| | 3000-4000جنيه | .3500 | .22053 | .115 | -.0859 | .7859 |
| | 5000-7000جنيه | .0059 | .11070 | .958 | -.2129 | .2247 |
| | 7000-9000جنيه | .0822 | .11212 | .465 | -.1395 | .3038 |
| | 11000-13000جنيه | .1307 | .10470 | .214 | -.0763 | .3376 |
| 11000-13000جنيه | أقل من2000 جنيه | .8011(*) | .28528 | .006 | .2372 | 1.3651 |
| | 3000-4000جنيه | .2193 | .22720 | .336 | -.2298 | .6684 |
| | 5000-7000جنيه | -.1248 | .12347 | .314 | -.3688 | .1193 |
| | 7000-9000جنيه | -.0485 | .12475 | .698 | -.2951 | .1981 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 9000-11000جنيه | -.1307 | .10470 | .214 | -.3376 | .0763 |

* The mean difference is significant at the .05 level.

**ANOVA**

التأثير الإجتماعي

| | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Between Groups | 4.823 | 5 | .965 | 5.978 | .000 |
| Within Groups | 23.074 | 143 | .161 | | |
| Total | 27.897 | 148 | | | |

## Multiple Comparisons

Dependent Variable: الإجتماعي التأثير

LSD

| (I)مبلغ التمويل الذي حصلت عليه | (J)مبلغ التمويل الذي حصلت عليه | Mean Difference (I-J) | Std. Error | Sig. | 95% Confidence Interval | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Lower Bound | Upper Bound |
| أقل من2000 جنيه | 3000-4000جنيه | -.6000(*) | .29335 | .043 | -1.1799 | -.0201 |
| | 5000-7000جنيه | -1.0159(*) | .24446 | .000 | -1.4991 | -.5326 |
| | 7000-9000جنيه | -.7060(*) | .24493 | .005 | -1.1902 | -.2219 |
| | 9000-11000جنيه | -.8980(*) | .23805 | .000 | -1.3685 | -.4274 |
| | 11000-13000جنيه | -.6540(*) | .24254 | .008 | -1.1335 | -.1746 |
| 3000-4000جنيه | أقل من2000 جنيه | .6000(*) | .29335 | .043 | .0201 | 1.1799 |
| | 5000-7000جنيه | -.4159(*) | .19557 | .035 | -.8025 | -.0293 |
| | 7000-9000جنيه | -.1060 | .19616 | .590 | -.4938 | .2817 |
| | 9000-11000جنيه | -.2980 | .18749 | .114 | -.6686 | .0726 |
| | 11000-13000جنيه | -.0540 | .19317 | .780 | -.4358 | .3278 |
| 5000-7000جنيه | أقل من2000 جنيه | 1.0159(*) | .24446 | .000 | .5326 | 1.4991 |
| | 3000-4000جنيه | .4159(*) | .19557 | .035 | .0293 | .8025 |
| | 7000-9000جنيه | .3098(*) | .11037 | .006 | .0917 | .5280 |
| | 9000-11000جنيه | .1179 | .09411 | .212 | -.0681 | .3039 |
| | 11000-13000جنيه | .3619(*) | .10497 | .001 | .1544 | .5693 |
| 7000-9000جنيه | أقل من2000 جنيه | .7060(*) | .24493 | .005 | .2219 | 1.1902 |
| | 3000-4000جنيه | .1060 | .19616 | .590 | -.2817 | .4938 |
| | 5000-7000جنيه | -.3098(*) | .11037 | .006 | -.5280 | -.0917 |
| | 9000-11000جنيه | -.1919(*) | .09533 | .046 | -.3803 | -.0035 |
| | 11000-13000جنيه | .0520 | .10606 | .625 | -.1576 | .2617 |
| 9000-11000جنيه | أقل من2000 جنيه | .8980(*) | .23805 | .000 | .4274 | 1.3685 |
| | 3000-4000جنيه | .2980 | .18749 | .114 | -.0726 | .6686 |
| | 5000-7000جنيه | -.1179 | .09411 | .212 | -.3039 | .0681 |
| | 7000-9000جنيه | .1919(*) | .09533 | .046 | .0035 | .3803 |
| | 11000-13000جنيه | .2439(*) | .08902 | .007 | .0680 | .4199 |
| 11000-13000جنيه | أقل من2000 جنيه | .6540(*) | .24254 | .008 | .1746 | 1.1335 |
| | 3000-4000جنيه | .0540 | .19317 | .780 | -.3278 | .4358 |
| | 5000-7000جنيه | -.3619(*) | .10497 | .001 | -.5693 | -.1544 |
| | 7000-9000جنيه | -.0520 | .10606 | .625 | -.2617 | .1576 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 9000-11000جنيه | -.2439(*) | .08902 | .007 | -.4199 | -.0680 |

* The mean difference is significant at the .05 level.

## ملحق (10)

## إختبار الفرضية الخامسة :

# T-Test

**Group Statistics**

| | هل قمت بإعداد دراسة جدوى لمشروعك | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|---|
| التأثير الإقتصادي | نعم | 140 | 4.1240 | .49122 | .04152 |
| | لا | 5 | 4.0909 | .62324 | .27872 |

# T-Test

**Independent Samples Test**

| | | Levene's Test for Equality of Variances | | t-test for Equality of Means | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | F | Sig. | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Std. Error Difference | Lower | Upper |
| التأثير الإقتصادي | Equal variance assumed | .793 | .375 | .147 | 143 | .883 | .0331 | .22547 | -.41256 | .47880 |
| | Equal variance not assumed | | | .118 | 4.179 | .912 | .0331 | .28180 | -.73621 | .80244 |

**Group Statistics**

| | هل قمت بإعداد دراسة جدوى لمشروعك | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|---|
| التأثير الإجتماعي | نعم | 140 | 3.6714 | .43921 | .03712 |
| | لا | 5 | 3.3857 | .32576 | .14569 |

**Independent Samples Test**

| | | Levene's Test for Equality of Variances | | t-test for Equality of Means | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | F | Sig. | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Std. Error Difference | Lower | Upper |
| تأثير الإجتماعي | Equal variance assumed | .524 | .470 | 1.438 | 143 | .153 | .2857 | .19864 | -.10693 | .67836 |
| | Equal variance not assumed | | | 1.900 | 4.536 | .122 | .2857 | .15034 | -.11296 | .68439 |

**ANOVA**

التأثير الإقتصادي

| | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Between Groups | .700 | 3 | .233 | .972 | .408 |
| Within Groups | 35.077 | 146 | .240 | | |
| Total | 35.778 | 149 | | | |

## Post Hoc Tests

**Multiple Comparisons**

Dependent Variable: التأثير الإقتصادي

LSD

| (I) في وجهة نظرك تعتبر تكلفة المشروع الممنوح | (J) في وجهة نظرك تعتبر تكلفة المشروع الممنوح | Mean Difference (I-J) | Std. Error | Sig. | 95% Confidence Interval | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Lower Bound | Upper Bound |
| عالية جدا | عالية | -.0977 | .09157 | .288 | -.2787 | .0832 |
| | متوسطة | .0441 | .13510 | .744 | -.2229 | .3111 |
| | مقبولة | .1011 | .14854 | .497 | -.1925 | .3947 |
| عالية | عالية جدا | .0977 | .09157 | .288 | -.0832 | .2787 |
| | متوسطة | .1419 | .12973 | .276 | -.1145 | .3982 |
| | مقبولة | .1989 | .14368 | .168 | -.0851 | .4828 |
| متوسطة | عالية جدا | -.0441 | .13510 | .744 | -.3111 | .2229 |
| | عالية | -.1419 | .12973 | .276 | -.3982 | .1145 |
| | مقبولة | .0570 | .17467 | .745 | -.2882 | .4022 |
| مقبولة | عالية جدا | -.1011 | .14854 | .497 | -.3947 | .1925 |
| | عالية | -.1989 | .14368 | .168 | -.4828 | .0851 |
| | متوسطة | -.0570 | .17467 | .745 | -.4022 | .2882 |

# Oneway

**ANOVA**

التأثير الإجتماعي

| | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Between Groups | 2.149 | 3 | .716 | 3.994 | .009 |
| Within Groups | 26.184 | 146 | .179 | | |
| Total | 28.333 | 149 | | | |

## Post Hoc Tests

**Multiple Comparisons**

Dependent Variable: التأثير الإجتماعي

LSD

| (I) في وجهة نظرك تعتبر تكلفة المشروع الممنوح | (J) في وجهة نظرك تعتبر تكلفة المشروع الممنوح | Mean Difference (I-J) | Std. Error | Sig. | 95% Confidence Interval | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Lower Bound | Upper Bound |
| عالية جدا | عالية | -.1280 | .07911 | .108 | -.2843 | .0284 |
| | متوسطة | .1331 | .11672 | .256 | -.0976 | .3637 |
| | مقبولة | .2340 | .12834 | .070 | -.0197 | .4876 |
| عالية | عالية جدا | .1280 | .07911 | .108 | -.0284 | .2843 |
| | متوسطة | .2610* | .11208 | .021 | .0395 | .4826 |
| | مقبولة | .3619* | .12413 | .004 | .1166 | .6073 |
| متوسطة | عالية جدا | -.1331 | .11672 | .256 | -.3637 | .0976 |
| | عالية | -.2610* | .11208 | .021 | -.4826 | -.0395 |
| | مقبولة | .1009 | .15091 | .505 | -.1973 | .3992 |
| مقبولة | عالية جدا | -.2340 | .12834 | .070 | -.4876 | .0197 |
| | عالية | -.3619* | .12413 | .004 | -.6073 | -.1166 |
| | متوسطة | -.1009 | .15091 | .505 | -.3992 | .1973 |

*. The mean difference is significant at the .05 level.

# ملحق (12)

## إختبار الفرضية السابعة :

## T-Test

**Group Statistics**

| | قمت بتسييل قيمة التمويل حصل على المبلغ المالي نقداً | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|---|
| التأثير الإقتصادي | نعم | 11 | 3.4132 | .60762 | .18320 |
| | لا | 139 | 4.1812 | .43468 | .03687 |

**Independent Samples Test**

| | | Levene's Test for Equality of Variances | | t-test for Equality of Means | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | F | Sig. | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Std. Error Difference | Lower | Upper |
| أثير الإقتصادي | Equal variances assumed | 2.678 | .104 | -5.467 | 148 | .000 | -.7679 | .14047 | -1.04552 | -.49036 |
| | Equal variances not assumed | | | -4.109 | 10.825 | .002 | -.7679 | .18688 | -1.18006 | -.35582 |

## T-Test

**Group Statistics**

| | قمت بتسييل قيمة التمويل حصل على المبلغ المالي نقداً | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|---|
| التأثير الإجتماعي | نعم | 11 | 2.9805 | .38211 | .11521 |
| | لا | 139 | 3.7117 | .39400 | .03342 |

**Independent Samples Test**

| | | Levene's Test for Equality of Variances | | t-test for Equality of Means | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | F | Sig. | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Std. Error Difference | Lower | Upper |
| أثير الإجتماعي | Equal variances assumed | .174 | .677 | -5.937 | 148 | .000 | -.7312 | .12316 | -.97457 | -.48782 |
| | Equal variances not assumed | | | -6.095 | 11.747 | .000 | -.7312 | .11996 | -.99319 | -.46920 |